# علم الاجتماع

## وبناء النظرية الاجتماعية

دكتور على ليـــلة



مكتبة الأنجلو المصرية

# علم الاجتماع
# وبناء النظرية الاجتماعية

دكتور/ علـى ليـلة
أستاذ النظرية الاجتماعية بجامعة عين شمس

الكتاب الأول



مكتبـة الأنجلـو المصريـة

# الفهرس

**الفصل الرابع**

**عمليات وإستراتيجيات بناء النظرية الاجتماعية**



**الفصل الخامس**

**الافتراضات القاعدية للنظرية الاجتماعية**

**أنماطها ونطاق فاعليتها**



**الفصل السادس**

**المفاهيم – قضية التعريفات في العلم**

## تصدير

**بقلم**

**الدكتور محمد الجوهرى**

**أستاذ ورئيس قسم الاجتماع**

**وعميد كلية الآداب - جامعة القاهرة**

يستوجب التسجيل لنشأة النظرية السوسيولوجية وتطورها - أيا كانت بؤرة أهتمام الباحث القائم بهذا التسجيل - ان نأخذ في الاعتبار بعدين أساسين. أما **البعد الأول** فيتمثل في التفاعلات الواقعية التي عاصرت نشأة النظرية موضع الاهتمام، أو تلك التي جردت عنها. ونقصد بذلك البحث عن العلاقة بين مجموعة الأحداث الواقعية من ناحية، وبناء النظرية من حيث مقولاتها الأساسية وموقفها من هذه الأحداث من ناحية أخرى. ويتمثل **البعد الثاني** في ضرورة أن نأخذ في الأعتبار الأصول الفكرية للنظرية موضع الأهتمام، وفى هذا الإطار ننظر إلى النظرية موضع الأهتمام من حيث أنها حلقة متنامية في إطار نسق نظري شامل له أبعاده التاريخية والمعاصرة. وفي محاولة إدراك طبيعة وبناء النظرية السوسيولوجية - في تطوراتها التاريخية والمعاصرة - فإننا نجد أنه من الضروري أن نأخذ هذين البعدين في الأعتبار. بهدف أن يكون إدراكنا أكثر كفاءة بقدر الإمكان، وأكثر تجنبا لنواحي النقص والقصور.

وفي إطار البعد الأول - الذى يؤكد فاعلية الأحداث أو المعطيات الواقعية - نرى أن علم الاجتماع نفسه، ونظريته العامة قد ولد في إطار حركة شاملة لمحاولة تعقل الوجود الذي يعيشه الإنسان. بحيث دفع إلي ذلك وقوع أربعة أحداث هامة كان لها تأثيرها في نشر حالة من الفوضى، في مختلف جوانب الوجود الواقعى للإنسان، مما جعل حياته في نطاقها صعبة ومستحيلة.

ويمثل إنهيار الكنيسة الكاثوليكية تحت وطأة انتصار الثورة البروتستنتية **أول هذه الأحداث**، حيث أنهار معها بناء كل من القيم والمعتقدات وأنماط السلوك. ومن ثم شكلت نظريات العقد الاجتماعي بالإضافة إلي بدايات الاتجاهات النظرية العامة الوسائل التى طرحها العقل البشرى محاولا عن طريقها إعادة تنظيم واقعة. أما الواقعة الثانية فقد تمثلت في الثورة الفرنسية. وإذا كانت الأحداث الأولى والفكر

الذي تخلق عنها قد تعلقت أساسا بالنظام الاجتماعي، من حيث تشخيص أسباب انهياره وأكثر الاستراتيجيات ملاءمة لإعادة البناء. فإن أحداث وفكر هذه المرحلة قد تعلق أساسا بالإنسان، كيف نحفظ له هويته في مواجهة المجتمع الذي يحتويه، بينما نجده الآن يقهره. ومثلما كان قائما أن يعيش المجتمع الفرنسي أثناء ثورته عصرا من الرعب تخلص في إطاره الثوار - من خلال القتل والتصفية - من النظام القديم بكل مظاهره الفاسدة. فلقد كان رائعا أن تكتب الدماء التي سالت وثيقة حضارية تؤكد حرية الإنسان وحقوقه الأساسية. ومن ثم فإذا كانت الواقعة الأولى قد حررت النظام، فإن **الواقعة الثانية**، هي التي تولت تحرير الإنسان المتضمن في هذا النظام.

وتعتبر الثورة الصناعية هي **الواقعة الثالثة** التي صاحبت ولادتها حالة من الفوضى وإنهيار التنظيم الاجتماعي في بعض جوانبه، هذا بالإضافة إلى أنها تكاملت مع ظهور النظام الرأسمالي بطابعه الحديث. وإنعكاسا لذلك تأسس أسلوب من التفكير يحاول إعادة تنظيم الواقع الاجتماعي، بما يخلق علاقة متوازنة، حيث نظام اجتماعي يلائم تحقيق إمكانات الإنسان في مواجهة إنسان قادر علي التفاعل مع الآخر بما يدعم الوجود الاجتماعي ويشبع حاجاتهما معا في إطاره. ولقد شكلت الأوتومية **الواقعة الرابعة**، حيث انتشار التكنولوجيا المتقدمة متضافرة مع التنظيمات البيروقراطية المحكمة والمرتبطة بها، في مختلف جوانب المجتمع. بحيث تحول النسق الاجتماعي - المجتمع - إلي كل هائل له سيطرته القوية علي الإنسان المتضمن في إطاره، من حيث حركته وسلوكه وعلاقاته. وهو ما يعني أن الإنسان أصبح، مستوعبا في إطار التفاعل الاجتماعي، وليس مشاركا في صياغته. وأنعكاسا لذلك ظهرت الاتجاهات الراديكالية، كمحاولة لاستعادة هوية الإنسان وحقوقه المسلوبة في مواجهة المجتمع أذ النسق الاجتماعي.

ولقد واكب تطور الأحداث الواقعية علي هذا النحو، تطور فكرى مناظرا له، حيث تحرك الفكر بشأن المجتمع متطورا من مرحلة إلي أخرى، ومتناميا من حيث قدرته علي الأتصال بالواقع، وقيادة تفاعله، إستنادا إلى ذلك يمكننا تمييز أربعة مراحل أساسية.

**المرحلة الأولي** التي ويمكن تسميتها بمرحلة التأسيس الأكاديمي، وهي المرحلة التي أعقبت الاتجاهات النظرية العامة. ولقد شهدت هذه المرحلة أنساقا نظرية شامخة، اشتقت تعميماتها من أصول فلسفية لها، وحاولت التعامل مع الواقع بالنظر إلي هذه التعميمات ويمكن أن نميز أربعة نماذج من التنظير في إطار هذه المرحلة.

١- الأنساق النظرية للرواد، كالنظرية الماركسية والنسق النظرى لماكس فيبر، والنزعة السوسيولوجية لاميل دور كايم ونظرية الرواسب والمشتقات لباريتو. ولقد تميزت هذه الأنساق بمحاولة تقديم تصور شامل للمجتمع، من حيث عناصره وعملياته يعكس إلي حد كبير رؤية المنظر وقناعاته الفلسفية.

٢- وتشكل النظريات العاملية النموذج الثانى، وهى النظريات التى رأت في الواقع الاجتماعي متغيرا تابعا، لفاعلية متغير مستقل أساسا، اقتصاديا كان أو جغرافيا أو سلاليا أو حتى إجتماعياً.

٣- أما النموذج الثالث فيتمثل في نشأة المدارس النظرية التى تمتلك مجموعة من المقولات العامة التى تشكل فى مجموعها تصورا للمجتمع. ولقد تميزت هذه المدارس النظرية بإنتماء الرواد لها وليس العكس، هذا بالإضافة إلي تجريد تعميماتها عن معطيات امبيريقية أساسا.

٤- وتعد النزعة الأمبيريقية هى النموذج الثالث، وهى النزعة التى بدأت بالأتجاه العلمى لكل من روجر بيكون وفرنسيس بيكون، واستمرت من خلال النزعة الأمبيريقية الانجليزية. ووجدت تجسيدها الحقيقي في الفكر الانثروبولوجي في مرحلة تاريخية تالية. حيث تميز الفكر الأمبيريقي في هذه المرحلة بعدم رغبته في الابتعاد عن المعطيات الواقعية، ورفضه الاستغراق في تأسيس الصياغات النظرية، مفضلا رفع شعار دع الحقائق تتحدث عن نفسها.

ومن الملاحظ تميز التنظير الذي أفرزته هذه المرحلة بخاصيتين، الأولى، امتلاك الأنساق النظرية – باستثناء النزعة الأمبيريقية – لتصور شامل فيما يتعلق بالمجتمع، من حيث عناصره وعملياته وعلاقاته، إضافة إلى أتباعها الأسلوب الإنتقائي في البرهنة. وتتمثل الخاصية الثانية في تضمن هذه التصورات النظرية الشاملة لعديد من التوجيهات الأيديولوجية، بحيث فرضت تعميماتها علي الباحث موقفا اعتقاديا نحو المجتمع الذي يعيشه. ومن ثم فقد أعاقها ذلك في بعض الأحيان عن القدرة علي أستيعاب متغيرات الواقع المتجددة والمتغيرة. ونتيجة لذلك فقد عجزت النظرية الاجتماعية، عن تطوير تراكم نظرى، يعتبر نتاجا للعلاقة المتفاعلة بين إبداعات التنظير من ناحية، ومعطيات الواقع الاجتماعى المتنوعة من ناحية أخرى.

**المرحلة الثانية:** ويمكن أن نعتبرها المرحلة النقدية. حيث اتجه التفكير في إطارها إلي إخضاع التنظير الاجتماعي لنوع من التحليل والنقد بهدف تنقيح التعميمات النظرية القائمة بهدف التوجه نحو صياغة نظرية إجتماعية عامة تمتلك

مقومات النظرية العلمية من حيث إمكانياتها وكفاءتها التحليلية. ويمكن تصنيف الإسهامات النظرية لهذه المرحلة إلي ثلاثة نماذج أساسية.

١- النموذج الأول هو النقد الأكاديمي، الذى تولى تقييم الأنساق النظرية التى ظهرت فى المرحلة السابقة بالنظر إلي معايير أكاديمية أساسا، ومن أهم كتابات هذا النموذج مؤلف بيترم سروكن "النظريات الاجتماعية المعاصرة ١٩٢٨" ومؤلف دون مارتندال "طبيعة ونماذج النظرية السوسيولوجية ١٩٦١".

٢- ويشكل النقد الأيديولوجي النموذج الثانى، حيث يقوم هذا النموذج من النقد بتقييم ونقد الأنساق النظرية أو أي من قضاياها بالنظر إلي متضمناتها الأيديولوجية، وكمثال علي هذا الأسلوب من النقد، مؤلف ارفنج زابتلن "الأيديولوجيا ونشأة النظرية الاجتماعية ١٩٦٩". ثم مؤلفه الأخير "إعادة التفكير في علم الاجتماع ١٩٧٣".

٣- أما النموذج الثالث فيمكن أن نسميه بالتحليل أو النقد بالنظر إلي السياق، حيث ينقد هذا النموذج الأفكار والتعميمات النظرية ويقيمها بإعتبارها انعكاسا مباشرا للواقع الاجتماعي، التى ظهرت في إطاره وجردت عن تفاعلاته. ومن أهم الأمثلة علي هذا الأسلوب من الكتابات مؤلف الفن جولدنر "الأزمة القادمة لعلم الأجتماع الغربي ١٩٧١".

ويمكن تسمية **المرحلة الثالثة**، بمرحلة المراجعة النظرية، حيث تأسست فـي إطارها، مجموعة من الجهود النظرية التي حاولت الاستفادة من منجزات المرحلـة الأولى والثانية بهدف تأسيس مجموعة من التعميمات التى تشكل مـساحات إتفـاق بين مختلف نماذج النظرية الاجتماعية، بحيـث تـضمنت هـذه المرحلـة أربـع استراتيجيات للمراجعة.

١- وتتمثل الاستراتيجية الأولى في مجموعة الممارسات التوفيقية التى تحاول صياغة مجموعة من التعميمات النظرية، التي يمكن الوصول إليها من خلال التسوية أو التوفيق بين التعميمات النظرية المتباينة، والمنتمية لأنساق نظرية متضادة. ومن أهم الأمثلة علي ذلك تلك المحاولات التى بذلها كل من فاندنبرج وجوندر فرانك G. Frank وأيضا ن. ج. دى ميراث N.J.D Merath.

٢- وتهدف الاستراتيجية الثانية للمراجعة النظرية، إلي إعادة صياغة الإنساق النظرية من حيث تصوراتها فيما يتعلق بجوانب محددة للبناء الاجتماعى، سواء كانت ذات طابع استقرارى أو دينامي. ومن أهم المؤلفات في هذا الصدد مؤلف لومى Charles P. Loomis & Zona K. Loomi "النظرية

الاجتماعية الحديثة ١٩٦١" ودراسة انتونى جدنز "الرأسمالية ونشأة النظرية الاجتماعية ١٩٧٧".

٣- وتهتم الاستراتيجية الثالثة من استراتيجيات المراجعة بتجميع التعميمات الصادقة أمبيريقيا والمتسقة منطقيا، التى وفرها التراث النظرى لعلم الاجتماع، وربما العلوم إجتماعية اخرى كالأنثروبولوجيا وعلم النفس، بهدف تأسيس نظرية شاملة عن النسق الإجتماعي، ومن أبرز المحاولات في هذا الصدد ما أنجزه عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز فيما يتعلق بنظريته العامة التى طورها في سلسلة مؤلفاته.

٤- وتضم الاستراتيجية الرابعة والاخيرة من استراتيجيات المراجعة، المحاولات التى تهدف إلي إعادة صياغة تعميمات مختلف المواقف النظرية، فيما يتعلق بمفاهيم محددة لها متغيراتها الواقعية. ويمكن اعتبار دراسة عالم الاجتماع أيزنشدات للحصول علي درجة الدكتوراة "معنى مصطلح اجتماعى فى علم الاجتماع" ومؤلف ريتشارد. ج. برنشتين "إعادة تأسيس النظرية الاجتماعية والسياسية ١٩٧٩" من أهم الدراسات في هذا الصدد.

ويمكن أن نسمى **المرحلة الرابعة** فى تطور النظرية الاجتماعيـــة بالمرحلـــة الرافضة، حيث قدمت الاتجاهات النقدية الحديثة في علم الاجتماع، موقفا راديكاليـــا ترفض في إطاره كل منجزات الأنساق النظرية السابقة. أو على الأقل ترى فيهـــا أنساقا نظرية عاجزة عن تقديم فهم لتفاعلات الواقع الإنساني المتجدد.

ولا شك أن هذا العمل الذي يسعدنى أن أقدمه اليوم للقارئ العربي سوف يمثل معلما هاما من معالم تطور الكتابة الأكاديمية رفيعة المستوى في علم الاجتماع. فقد توج به صاحبه حقبتين قضاهما في الانقطاع المتفاني للبحث العلمي، ورفـــض أن يسير مع السائرين، وأن يقتنص الفرص العديدة التى لاحت له، رفض أن يستجيب لاغراءات الدنيا الزائلة وتشبث بالخلق القويم والرجولة الحقة والاخـــلاص الكامـــل للبحث العلمي. كانت هذه الثمرة اليانعة التي ستضعه في مكانه الجدير بـــه وســـط أسرة الاجتماعيين العرب، كواحد من أبرز منظرى هذا العلم علي مستوى الناطقين بالضاد. وبذلك، وعلي أساس هذا العمل يرقي البحث السوسيولوجي العربـــي إلـــي آفاق رفيعة، يحلق فيها في زهو وأعتزاز واثق الخطا إلي جانب المدارس النظرية التى عرفتها البلاد التى سبقتنا شرقا وغربا.

وإذا كنت قد تشرفت بمرافقة الدكتور علي ليلة على أمتداد السنوات الاخيـــرة مشرفا علي بحثه هذا، فقد حققت لي هذه الزمالة "ولا أقول الأشراف" سعادة غامرة

وفخارا أزهو به علي مر الأيام. وهو فوق كفاءته العلمية وسعة أطلاعه ونفاذ بصيرته، إنسان كريم الخلق، يجمع عديدا من صفات العالم الحق في التواضع والصبر والهدوء وسعة الصدر والأمل العريض.

لذلك لا أغالي إذا قلت إن هذه البداية التي نقدمها اليوم للقارئ إنما تبشر بإنتاج عريض وجهد خلاق مجددا في البحث والتفكير سوف يغنم منه كل قارئ وكل دارس لعلم الاجتماع علي امتداد رقعة الوطن العربي.

*والله يوفقنا إلي ما فيها لخير والسداد*

**محمد الجوهري**

## مقدمة

يمكن القول بثقة أن علم الاجتماع، قد أصبح علماً لديه الثقة فى إمكانياته وقدراته، على قيادة المجتمع بإتجاه ما هو أفضل. فقد حدد هذا العلم مجالة بدقة واضحة، وإذا كان قد أكد فى البداية أن يدرس الظواهر الاجتماعية من خلال مؤشراتها الخارجية كما تدرس المادة الطبيعية مادتها. فإنه فى مرحلته الأخيرة التى تعيشها الآن قد أدرك أن مادته المتمثلة فى الظواهر الاجتماعية، تختلف عن مادة العلم الطبيعية، لأن الأولى لها داخل وعمق. ومن ثم فإنه مثلما تخضع الواقعة الاجتماعية للقانون الذى ندركة من خلال متابعتنا لإطراد وقوع الوقائع الاجتماعية. فإننا ندرك فى ذات الوقت المعانى المتضمنة فى هذه الوقائع، حتى نستطيع التدخل إراديا فى تطورها، فتزيد من خضوعها لهذا القانون. أو تخفف وطأته عليها، فندفعها بعيداً عن فاعليته، وهو ما يعنى أنه وإذا نظرنا إلى الظواهر الاجتماعية – موضع دراسة علم الاجتماع – بإعتبارها ظواهر موضوعية. فإننا لابد أن نقر أيضا بأن لها أعماق ذاتية، لأنها ظواهر تتشكل من ذوات البشر، وإرادتهم. إستناداً إلى ذلك نستطيع القول بأن علم الاجتماع قد تجاوز حالة السعى لتمثله منطق العلوم الطبيعية إلى حالة سيطرته على مادة، وإدراكة أنه أصبح من الضرورى أن يشق طريقا غير الذى سلكته هذه العلوم. وبين اللحظة الراهنة الراهنة والبدايات التاريخية الأولى لعلم الاجتماع، وقعت تطورات عديدة ومتتابعة، كانت جميعها تشكل قيما مضافة إلى قدرات علم الاجتماع، حتى إمتلك ثقة المعاصرة بذاته.

ويعتبر التنظير الذى طرح فى عصر التنوير فيما يتعلق بالإنسان والمجتمع هو القيمة المضافة الأولى فى هذا التاريخ المتتابع لعلم الاجتماع، حيث طرحت قضايا عديدة للحوار، بدأت فى التأكيد على حق العلوم الطبيعية فى البحث فى كل المجالات، فى ظل شعار أن لا قيود على عقل الإنسان. وإنتقل الحوار من مجال العلوم الطبيعية إلى عالم المجتمع والإنسان، فى هذا الإطار نوقشت قضايا عديدة، تتعلق بالمجتمع الذى ينبغى أن يعيش فى إطاره الإنسان. كما نوقشت قضايا قدرات الإنسان على بناء عالمه، فالإنسان يمتلك إرادة للبناء وعقل لتنظيم هذا البناء، ومن ثم فإن عليه أن يؤسس المجتمع الذى يليق أن يعيش فيه. مجتمع يقوم على التسامح بين الأن والآخر، أيا كانت طبيعة الاختلاف بينهما، وأيا كانت طبيعة العوامل والأسباب المسئولة عن ذلك، دينية كانت أم عرقية أم ثقافية أم إجتماعية. وإذا كان

المجتمع الذى تطور تلقائيا وطبيعيا، طيلة المسيرة التاريخية، هو مجتمع الشقاق والتناحر والصراع، حتى أن الإنسان تعلم الشر والاقتتال داخل المجتمع حسبما الفيلسوف جان جاك روسو. فإن أصبح على الإنسان أن يعيد تنظيم مجتمعة على أساس من الحرية، والتسامح مع الآخر والمساواة والأخاء الإنسانى. بحيث شكلت هذه المعانى نموذج المجتمع الذى ينبغى أن يعيش فى نطاقة الإنسان، وهو المجتمع الذى حاولت نظريات العقد الاجتماعى تجسيده على المستوى النظرى. بحيث يشرع الإنسان فى إطاره تحديد البداية التاريخية لتجسيد هذه المعانى الإنسانية العظيمة فى نموذج المجتمع الذى ينبغى أن يعيش فى نطاقه الإنسان. وقد إستمر مفكروا عصر التنوير فى تطوير هذا النموذج للمجتمع الإنسانى، وفى تحديد تفاصيلة والترويج له، بحيث أصبح هذا النموذج فكريا، قيمة مضافة يسعى الإنسان لجعلها واقعا. كان طبيعيا أن تتبلور فى قلب هذه الحوارات التى دارت خلال هذه المرحلة، أفكاراً تتعلق بطبيعة العلاقات بين ثلاثى الإنسان والمجتمع والنظام السياسى. بحيث اصبح هذا النموذج ملهما، لهؤلاء الرواد الذين جاءوا بعد ذلك، ليعتبروا أن هذا النموذج ينبغى أن يكون موضوع علم الاجتماع، الذى سوف تتبلور بنيته متنوع لنضج علوم النفس والسياسة والاقتصاد حسبما ذهبت أوجست كونت.

وإذا كان هذا النموذج هو – أقصد نموذج المجتمع الذى ينبغى أن يعيش فى إطاره الإنسان، والذى رسمت صورته أفكار عصر التنوير – الذى فضح تباين الفقر والغنى، وفجوة العبودية والسيادة. إضافة إلى المسافة بين الحرية والقهر، قد إستند إلى قيم جديدة تتمثل فى أن البشر متساوون، وهم أخوة، لأن لآدم وآدم من تراب. جميعهم ولدتهم أمهاتهم أحراراً، فلماذا القيود والأغلال التى تقيد إنطلاقهم وتحركهم. جميعهم خلقوا بواسطة "إلاه" واحد – وإستناداً إلى هذا الخلق الواحد، فهم يمتلكون الأرض وما عليها، فلما يغتنى البعض ويحرم البعض الآخر. إرتباطا بذلك شكلت المقارنة بين طهارة النموذج وواقع مجتمعات أوربا الطاقة التى فجرت الثورة الفرنسية، والتى سعى من خلالها الفقراء إلى إستدعاء نموذج المجتمع، الذى يليق أن يعيش الإنسان فى إطاره. وفى قلب هذا التفاعل رأى بعض العلماء والفلاسفة، أننا نحتاج إلى علم يسعى إلى تجسيد نموذج فى المجتمع الذى ينبغى أن يعيش فى نطاقه الإنسان. بحيث شكلت هذه الدعوة مرجعية أساسية لمطالبة كل من سان سيمون وأوجست كونت بضرورة تأسيس علم الاجتماع، الذى يجنب المجتمع الثورة والاقتتال بين البشر، علم يؤسسه العلماء، ويتولى قيادة المجتمع، سواء فى حالة الاستقرار أو حالة التغير. بحيث شكل ذلك إنجازا تاريخيا وقيمة مضافة

إضيفت إلى رصيد بناء وتطور علم الاجتماع فدفعت خطوات عديدة بإتجاه النضج والاكتمال.

وحينما قامت الثورة الصناعية، وبلغت أوج إتساعها بقيام المجتمع الصناعى، الذى شهد ظواهر كثيرة، إبتعد بسببها عن النموذج الملائم لحياة الإنسان. فقد تراجع الدين فى هذا المجتمع من المجال العام إلى المجال الخاص، وتشوهت العلاقات الاجتماعية بين البشر، وتحولت من علاقات أولية إلى علاقات ثانوية. وبسبب غلاء المعيشة، خرجت المرأة إلى العمل، كما خرج الأطفال بحثا عن الرزق لقاء أجر، فإرتفعت معدلات إنهيار الأسر بالطلاق، كما إرتفعت معدلات إنحراف الأحداث. كما أتضح أن النظام الصناعي كاره لنظام العائلة الكبيرة، التى ظلت باقية طيلة التاريخ، ومن ثم فقد تحولت التكوينات القرابية والعائلية إلى أسر نووية إرتضاها النظام الصناعي. وإنتشرت عمليات إستغلال وقهر للطبقة العاملة، التى رضيت بالقهر حينا وتمردت عليه أحيانا. وقد كان طبيعيا أن تشهد هذه المرحلة، إستدعاء النموذج الملائم لحياة الإنسان، حيث التأكيد على المساواة والحرية والإخاء وتبنى قيم الدين والأخلاق. ويمكن النظر إلى نظريات هذه المرحلة بإعتبارها كانت محاولة للتأكيد على نموذج المجتمع الملائم لإشباع حاجات الإنسان وتطوير قدراته. وقد شكلت هذه التفاعلات قيمة مضافة لتطور المجتمع الإنسانى من ناحية، وإستكمال بناء علم الاجتماع بتطويره لمنظورات جديدة. يدرك من خلالها واقعة من ناحية ثانية، ثم إستعادة التأكيد على شعارات التنوير بإعتبارها حقوقا أساسية للإنسان من ناحية ثالثة.

وإذا كانت نظريات هذه المرحلة قد أسرفت فى التأكيد على إستكمال المجتمع وتأكيد وجوده فى مواجهة الإنسان، فإنها قد إنتهت إلى أن الإنسان قد أصبح ترسا صغيرا فى آله كبيرة هى المجتمع بحيث جسدت هذه الأوضاع الشعار الذى أطلقه ماكس فيبر ووارنر سومبارت بأننا على وشك أن نتحول إلى أمة من عبيد. بحيث أصبح هذا إطلاق الشعار، تعبيرا عن إبتعاد المجتمع الواقعى المتجسد والكائن، عن النوذج الذى ينبغى أن يكون. فى هذا السياق بدأت مراجعة كاملة للأفكار وتدفقت حوارات جديدة، سعت فى غالبها بإتجاه إستكماال بناء إمكانيات علم الاجتماع، حتى يصبح قادراً على إستكمال النموذج ودعمه، وتطويره ليصبح أكثر ملائمة للإنسان. وفى هذا النطاق دارت حوارات كثيرة تتعلق بالتحديد الأكثر دقة لنطاق العلم ومنهجه، وفى هذا النطاق طرحت فى ذلك وجهات نظر متناقضة، وأن كانت تشكل وجهات نظر متعددة لحقيقة واحدة. كالحوار الذى دار حول هدف علم الاجتماع

وبحثه، هل هو عن القانون أو عن المعنى او عن الإدراك الموضوعى أو الذاتى، أو الدور الآدائى أو المتأمل للعلم. بحيث شكلت هذه الحوارات بحد ذاتها قيما مضافة فى بناء العلم، ودفعه بإتجاه النضج والاكتمال، فقد إضيفت إلى علم الاجتماع قيما جديدة على ساحة التنظير والمنهج، فخطت به خطوات جديدة على طريق النضج والإكتمال.

فى ذات المرحلة، وأمام تأليه تنظير هذه المرحلة للمجتمع فى مقابل إختزال إختزال الإنسان وتأكيد إغترابه وعبوديته، قامت بعض النظريات – إستجابة لذلك – التى سعت لإسترجاع روح التنوير. حيث التأكيد ثانية على الإنسان، الذى أبدع العقد الاجتماعى الذى بموجبه تأسس المجتمع، والذى إنتفض بالثورة، حينما إبتعد الواقع عن النموذج المتبقى. حيث رأت هذه النظريات أن الإنسان بفعله الإرادى والرشيد، هو الذى يؤسس المجتمع، فمن خلال الفعل الإنسانى يتأسس التفاعل الاجتماعى، الذى يتبلور من خلال عمليات إجتماعية. التى تتابع وتتنوع لتشكل النظام الاجتماعى، وتتنوع النظم الاجتماعية ليتشكل بناء المجتمع. وإذا كانت المرحلة السابقة قد جعلت للمجتمع أسبقية على الإنسان الفرد، ومن ثم فقد كانت بطبيعتها نظريات شاملة تحلل المجتمع على المستوى الكلى Macro. فإن نظريات هذه المرحلة، أكدت على ضرورة، أن يكون التحليل على المستوى الجزئى Micro، بحيث شكل هذا التطور وهذا الإدراك، قيمة مضافة لتطور علم الاجتماع.

فى هذا الإطار فإننا نستطيع القول بأن علم الاجتماع، قد قطع وما زال يقطع، مسيرة تاريخية متتابعة تتجه به إلى مزيد من النضج والاكتمال. فقد بدأ على المستوى المنهجى يطور إمكانياته، ليدرك أن للظاهرة الاجتماعية لها أبعادها الداخلية الجديرة بالإهتمام، بحثا عن المعانى الكامنة فيها، قدر الاهتمام بأبعادها الخارجية ومن ثم فقد عملت جهود الباحثين فى نطاق هذا العلم بإتجاه تطوير المداخل الذاتية، لتناظر التطور الذى تحقق للمداخل الموضوعية. إلى جانب أنه إذا كان علم الاجتماع قد طور النظريات الكلية الشاملة فى فترة سابقة، فقد إستكمل ذلك فى مرحلة تالية، بتطوير النظرية الجزئية أو الذرية التى تتكامل معها. حتى ندرك الحقيقة الاجتماعية من مختلف زواياها وجوانبها، بحيث شكل ذلك فى حد ذاته قيمة مضافة بإتجاه تحرك العلم نحو لملمة ذاته، وتحقيق نضجة وإكتمال بنائة.

ويشير المتأمل لهذه المسيرة التاريخية والفكرية بإتجاه النضج والاكتمال إلى

بروز ثلاثة ملاحظات أساسية، حيث تتمثل الملاحظة الأولى، فى حسم العلم لبعض القضايا والحقائق الأساسية. حيث تتمثل الحقيقة الأولى فى تحديد طبيعة علم الاجتماع، وجوانب الاتفاق والاختلاف مع نموذج العلم، كما يتجسد فى العلوم الطبيعية. ومن المعتقد أن علم الاجتماع قد حقق تقدما فى هذا الإتجاه، بإدراكه وجود فارق وإختلاف بينه وبين العلوم الطبيعية. وتتصل القضية الثانية بقضية المفاهيم، حيث إستطاع العلم أن يطور عدداً من المفاهيم التى لاقت أتفاق الجماعة العلمية عليها، كما طور العلم أبنيته النظرية، وفرض أن يكون الواقع الاجتماعى هو مصدر معايير صدقها وثباتها، حتى تستبعد التطرفات ويبقى ما يتدفق فى المجرى الرئيسي، ليكون هو الصحيح الذى يلعب دوراً فى بناء النظرية الاجتماعية الفعالة والقادرة على فهم المجتمع. يضاف إلى ذلك تمكن علم الاجتماع من تطوير منهجية قادرة على إدراك الحقيقة أو الظاهرة الاجتماعية من مختلف جوانبها حتى يتوفر له إدراكا كليا لظواهر الواقع. بحيث يساعد هذا الأدراك فى تطوير السياسات الاجتماعية التى تستهدف الارتقاء بالمجتمع.

وتدرك الملاحظة الثانية أن النظرية الاجتماعية وعلم الاجتماع يتحركان فى إتجاه الافلات من أسر الواقع والتنظير الغربى، بغض النظر عن الدعاوى الزائفة، بأن العلم الغربى علم علم إنسانى. حيث يتجه علم الاجتماع الآن إلى الحضارات الشرقية، يستكشف من خلال دراسة واقع مجتمعاتها، وتراثها النظرى إمكانية الوصول إلى مفاهيم وقضايا ونظريات وأبنية منهجية. إذا إستوعبها العلم فى بنيتة، فسوف يتحقق له المزيد من النضج والاكتمال، وسوف يستحق بحق، إذا إستطاع ذلك، أن يكون علما إنسانيا، قادراً على فهم الواقع العالمى والإنسانى، بكل وحداته وتفاعلاته وحتى تعقيداته ومشكلاته. سوف يصبح علم الاجتماع علما موضوعيا بحق، لأنه تخلص من أسر التحيز والمركزية الأوربية، لينطلق فى فضاء إنسانى رحب، عابر للقارات والحضارات، وقادر على أن يلملم أطراف بنيته وعناصره أو قضاياه، من كل حدب وصوب.

وإرتباطا بذلك تدور الملاحظة الثالثة، حول التحرك المعاصر لعلم الاجتماع ونظريته التى تشكل عقله، بإتجاه موضوعات متناقضة، عليه أن يتعامل معها فى ذات الوقت. لأن بينها علاقة خفية لا يدركها سوى الذى إرتبطوا عضويا بهذا العلم. حيث عليه من ناحية أن يستكمل تصوره لمجتمع عالمى إنسانى، يشكل نسقا واحدا ينقح نفسه تدريجيا من كل مظاهر التحيز، وتباين القوة. ومن كل موجات الشر، حتى يتحقق المجتمع الإنسانى الخير، والذى يحافظ على إنسانية البشر، حيث

لا مرض، ولا فقر، ولا شر ولا حرب، فى إطار فضاء إنسانى متخيل، يتجاور فيه الذئب مع الحمل. ومن ناحية ثانية فإن عليه – فى ذات الوقت – أن يدرس ويدرك بعمق التكوينات والجماعات والسياقات الأثنية الصغيرة، التى يتشكل منها هذا العالم. بتحديد الأسلوب التى يمكن أن تتفاعل فى إطاره هذه الوحدات مع بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين الكليات الأشمل من ناحية ثانية. فى إطار فضاء إنسانى يؤكد على إحترام حقوق الإنسان، ويبجل إحترام الأنا للأخر، ويوفر التسامح معه، كما يقبل بالحرية شرط أن لا تضر بحرية الآخرين. عالم تصنع فيه الجماهير واقعها وتاريخها، بدلاً النخب ذات المصلحة، أو الزعامات الأنانية المفردة.

إستناداً إلى ذلك فقد شرعت – بإذن الله – فى بناء مشروع للتنظير الاجتماعى أسجل فى إطاره تطور النظرية فى علم الاجتماع، على مرجعية تطور العلم ذاته. أتتبع فيه تطور النظرية الاجتماعية منذ تنظير العقد الاجتماعى والاتجاهات النظرية العامة، التى مهدت لنشأة النظرية الاجتماعية، وحتى تنظير ما بعد الحداثة. حيث يقف التنظير الاجتماعى على شفا تطور هام وجديد. وقد بدأت هذا المشروع بالمؤلف التالى الذى يحمل عنوان "علم الاجتماع وبناء النظرية الاجتماعية" بإعتباره مقدمة لهذا المشروع الشامل فى النظرية الاجتماعية، أدعو الله أن يساعدنى فى إنجازه. إدراكا منى بأن هذا العلم علم عظيم، لا يليق بنا أن نتعيش عليه، قدر ما يفرض علينا كبريائنا وشموخنا أن نساعد فى تطويره وأن نعيش له.

***والله الموفق أولاً وأخيراً***

**الرحاب فى ١٩ /٢٠١٢/١١**

١

# الفصل الأول
# نشأة علم الاجتماع وإكتمال بنائه

## الفصل الأول
## نشأة علم الاجتماع وإكتمال بنائه

**تمهيد :**

تطور التفكير بشأن المجتمع عبر مراحل تاريخية متتابعة، بحيث تضمنت كل مرحلة قيم مضافة شكلت طاقة دافعة بإتجاه تبلور طبيعة العلم وإكتمال بنيته، حتى أصبحت المطالبة به في أتون أحداث الثورة الفرنسية تجسيداً أو إعترافا بواقع قـائم أو علم مكتمل. ففي مرحلة البداية الأولى نشأ علم الاجتماع فـي ظـل الفلسـفات اليونانية القديمة، التي قدمت جميعها تصورات بشأن الإنسان والمجتمـع، أبرزهـا جمهورية أفلاطون الذى قدم تصوراً خياليا للمجتمع بنظمة وعملياته الاجتماعيـة، وطبقاته الاجتماعية، إضافة إلى إبراز عوامل نضجه وفاعليته، فى مقابل مظـاهر وعوامل إنهياره.

فى أعقاب ذلك إنتقل التفكير بشأن المجتمع ليصبح تحت مظلة التفكير الدينى، وذلك لأن الأديان السماوية الأساسية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام، إضـافة إلى الديانات والفلسفات الإنسانية الأخرى كالبوذية والكونفشيوسية والهندكية. حيـث قدم التفكير الاجتماعى الذى نشأ فى ظل هذه الديانات تصورات للمجتمع من حيـث نشأته وعوامل سلامته وإنهياره، ولعل أبرز التصورات التى قدمت فى هذا الشأن، تصورات القديس أوغسطين، والقديس توما الاكوينى، والعالم الإسـلامي الـشهير عبد الرحمن بن خلدون، والأمام أبو حامد الغزالى، والفارابى، وإبن رشـد. وغيـر ذلك من العلماء، حيث كان المجتمع بظواهره ونظمة وعملياته، حاضـر بـصورة دائمة داخل هذه التصورات الدينية، حيث أصبح تصور المجتمـع متـأثر بطبيعـة الدين الذى شكل مرجعيته.

وقد ظلت الحال على هذا النحو إلى أن وقعت الثورات التى أعقبت عـصور الظلام الأوربى فى القرن الثالث عشر، التـى زلزلـت كيـان وتـأثير الكنيـسة الكاثوليكية. حيث قامت الثورة الدينية التى قادها إثنان من القساوسة الألمـان همـا "كالفين" و"مارتن لوثر"، وهى الثورة التى أضعفت سطوة الكنيسة الكاثولوكية، مـن خلال رفعها لشعار "الرجوع بالمسيحية إلى المسيحية الصحيحة" التى جاء بها السيد المسيح عليه السلام. وقد كان من نتائج هـذه الثـورة الدينيـة، ظهـور المـذهب البروتستنتى، الذى لعب دوراً محوريا فى تطور المجتمع الرأسـمالى فـى فتـرة

تاريخية تالية [١]. وإستمرارا لهذه الثورة قامت الثورة العلمية، التى قادها من العلماء فى العلوم الطبيعية، ابرزهم جاليليو، وفرنسيس بيكون، وروجر بيكسون، حيث تحرر التفكير بشأن الطبيعة والمجتمع والإنسان من التفكير الدينى. فى نطاق هذه الثورة إستدعيت العلوم الطبيعية، التى كانت قائمة قبل ميلاد السيد المسيح عليه السلام. بالإضافة إلى تبلور علوم جديدة، أسهم البحث فى إطارها إلى الوصول إلى مجموعة من الحقائق الأساسية المتعلقة بالطبيعة، التى نعيش فى إطارها [٢]. إضافة إل الوصول إلى مجموعة من القوانين التى تضبط ايقاعها، بحيث تحولت هذه النتائج إلى تكنولوجيا لعبت دوراً أساسياً فى الارتقاء بالأوضاع الإنسانية، وتأكيد التكيف مع الطبيعة، أو بالأصح تعديل الطبيعة لتتكيف مع طبيعة الإنسان وإحتياجاته.

وحسب نظرية الامتداد الطبيعى [*]، كان منطقيا أن يتسع إنتصار الإنسان فى نطاق العلوم الطبيعية، ليشمل المطالبة بضرورة تأسيس علم يدرس الإنسان والمجتمع. وقد ساعدت فى هذه المطالبة ظروف كثيرة نذكر منها الإنجازات التى حققتها العلوم الطبيعية، والحروب الأوربية التى إنتهت بإنهيار النظام الأقطاعى وقيام الدولة القومية [٣]. إضافة إلى الإيمان بالقدرات الإنسانية والعقل الإنسانى، على تنظيم واقعة الاجتماعى. وإتسع الأمر ليشمل حوارات عديدة وكثيفة حول الطبيعة الإنسانية، وحول طبيعة المجتمع الذى ينبغى أن يعيش فى إطاره الإنسان، ونوعية الحياة التى كان عليه أن يقودها. بحيث إمتد هذا الحوار، لفترة تاريخية طويلة إبتداء من تبلور العلوم الطبيعية، وحتى قيام الثورة الفرنسية [٤].

وقد ساعد البحث فى المجتمعات الإنسانية خلال هذه الفترة إلى نضج المطالبة بأهمية قيام علم يدرس المجتمع. إستنادا إلى التراكم الفكرى الذى وقع فى نطاق التفكير الاجتماعى، الذى سبق نشأة علم الاجتماع، والذى نشأت بدايته فى نطاق الفلسفة اليونانية. الذى تضمن نظريات التطور تارة، أو الفكر الانتشارى تارة أخرى. حيث إعتمد كلاهما على الدراسات الأنثروبولوجية العقلية التى أجريت فى المجتمعات البدائية، تلك التى قدمت معطيات متنوعة، شكلت مقدمات أساسية لتطورات فكرية، كبيرة ساعدت على مزيد من تبلور علم الاجتماع.

---

* يرى عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية رادكليف براون أثناء دراسته للقبائل البدائية، أن كل عنصر من عناصر الوجود له حدود لا يتجاوزها، فمثلا شجرة التفاح لا يتجاوز إرتفاعها مترين، بينما شجرة "الجازواربنا" قد يصل إرتفاعها إلى مئات الأمتار، فإذا بلغت هذا الإرتفاع فإنها تمتد أفقيا. وكذلك القبيلة إذا بلغت حجما معينا فإنها تنقسم تلقائيا إلى قبيلتين. وعلى هذا النحو فإن الإتساع فى العلوم الطبيعية، يبلغ مداه، حينما يطرأ تحول جديد أو إتساع يعنى ظهور أو تبلور علم الاجتماع.

وإذا كان عصر التنوير هو العصر الذى أكد على الإنسان، وكذلك على الحقوق الإنسانية الأساسية، وناقش طبيعة المجتمع، الذي ينبغى أن يعيش فى نطاقة الإنسان. فإننا نجد أن هذا العصر قد لعبت دوراً أساسياً فى نشأة الثورة الفرنسية من ناحية، وهى الثورة التى أكدت على حقوق وكرامة الإنسان، دون غبن أو تمييز. ومن ناحية ثانية فإن هذا العصر، لعب دوراً أساسيا فى التاكيد على ضرورة قيام علم الاجتماع، بحيث تلقف هذه الدعوة كل من سان سيمون وأوجست كونت، اللذان طالبا بضرورة نشأة هذا العلم، وحددا مباحثه الأساسية فى الاستقرار والتغير الاجتماعى (٥).

وقد كان منطقيا أن يدور الحوار بعد نشأة علم الاجتماع حول تعريف هذا العلم، وتعيين حدوده، أو مجاله، وخصائص الظواهر الاجتماعية التى ينبغى أن يدرسها هذا العلم الجديد. بالإضافة إلى ذلك فقد بذل العلماء جهداً واضحاً، فى تحديد البناء المنهجى لهذا العلم بمستوياته العديدة. إضافة إلى الفع بإتجاه وصول هذا العلم إلى مرحلة النضج والإكتمال، وهى المرحلة التى تكتمل فيها نظرية هذا العلم. ومن الطبيعى أن تذليل الصعوبات الكثيرة التى واجهت العلماء، الذين تعرضوا لتوضيح أهمية علم الاجتماع لدراسة المجتمع، أو الذين أسسوا بنائه المنهجى، أو الذين تصدوا لتطوير نظريات موجهه له، ونعرض فى الصفحات التالية لجملة هذه القضايا والإسهامات.

### أولاً: ظروف نشأة علم الاجتماع

يعبر علم الاجتماع عن تطور فكرى وإنسانى ومجتمعى له أبعاده المتنوعة، فهو يعبر عن تطور فكرى، لأن المطالبة بتأسيس علم للمجتمع جاءت فى أعقاب تطور هام تمثل – كما أشرت – فى الثورة العلمية. التى تحققت فى العلوم الطبيعية، التى أزدهرت فى أعقاب إنهيار الكنيسة الكاثوليكية، وتحرير العلم من القيود التى فرضتها الكنيسة الكاثوليكية. وهو التحرر الى أدى إلى وقوع تطوير هائل فى العلوم الطبيعية التى تناولت الطبيعة بالبحث والدراسة من مختلف جوانبها. فى هذه المرحلة إزدهرت علوم الفلك، والاحياء والكيمياء والطبيعة، وطورت مجموعة من المناهج والأدوات لدراسة مادتها. بحيث توصلت نتيجة لذلك إلى مجموعة من القوانين الهامة، التى إستطاع الانسان بواسطتها، السيطرة على بعض جوانب الطبيعة، والاستفادة منها فى الأرتقاء بنوعية الحياة الانسانية (٦).

إرتباطا بذلك يمكن القول بأن علم الاجتماع قد ظهر نتيجة للتطورات، التى

كللت بالنجاح الذى تحقق فى نطاق العلوم الطبيعية، حيث إنتعشت الآمال فى إمكانية تأسيس فكر أو علم يدرس الانسان، وذلك بتناول عالمه الداخلى وعلاقاته الخارجية. ذلك يعنى أنه إذا كانت العلوم الطبيعية قد تعرفت على بعض جوانب المادة الطبيعية وخصائصها، فإنه – إمتدادا لذلك – قد ظهرت الرغبة فى تأسيس علم يدرس الإنسان. من حيث بنائه النفسى والاجتماعى، المستند إلى بنائه البيلوجى، بهدف التعرف على السلوكيات الانسانية، والدوافع الكامنة التى شكلت طاقة دافعة لها. إضافة إلى التعرف على المنطق، الذى بواسطته تؤدى هذه السلوكيات إلى تأسيس الاجتماع الإنسانى أو المجتمع. إلى جانب ذلك إهتمت هذه الدعوة بضرورة التعرف على القواعد والقوانين المتعلقة بالسلوك الإنسانى، والتى تؤدى عادة إلى تأسيس حالة الاجتماع الإنسانى والمجتمع، أو العمل على تخريبها وإشاعة الفوضى فيها.

بالإضافة إلى ذلك يشير ظهور علم الاجتماع أيضا، إلى تطور مجتمعى، بدأ مع عصر التنوير، وهو العصر الذى شهد تحولات إجتماعية اساسية، تمثلت فى إنهيار النظام الاقطاعى. الذى كان يتكون بالأساس من المجتمعات المحلية الصغيرة، التى تشكلت منها المقاطعات. حيث حل تشكل المجتمع العام Society محل المجتمعات الصغيرة Community والاقطاعيات التى تضمها، وإرتباطا بذلك، تلازم ظهور الدولة القومية الحديثة مع ظهور المجتمع. وهى الدولة التى طورت الآليات أو الوسائل التى تحافظ بها على هذا المجتمع العام، وتعمل بواسطتها على ضبط التفاعلات الحادثة فى إطاره. حيث ضمت هذه الآليات الجيش للحفاظ على المجتمع من أى تهديد خارجى قد يطرأ عليه، والشرطة أو الأمن الداخلى، لتامين الحياة الداخلية فى المجتمع من أى أعتداء. حتى يتدفق التفاعل بين البشر، دون معوقات، وبما يساعد على تماسك واستقرار المجتمع. إلى جانب البيروقراطية أو الادارة الحكومية التى تشكل جهاز الدولة، والتى تتولى ادارة المجتمع، ورصد التغيرات اليومية الحادثة فيه، وكذلك تتابع تفاعلات البشر مع بعضهم البعض فى إطار المجتمع [٧]. إلى جانب الاعلام الذى يتولى تأسيس المجال العام، والرأى العام الفاعل فى إطاره، والذى يستهدف تأسيس ثقافة عامة وإتفاق عام يشكل أساسا أو قاعدة للمواطنة، التى تعنى الانتماء لمجتمع بعينه.

ذلك يعنى أنه قد توفرت مجموعة من الظروف الفكرية والتاريخية، التى قادت فى النهاية إلى نشأة علم الاجتماع، كعلم يهتم بدراسة المجتمع، حيث قاد تتابع قيام هذه الظروف وفاعلية تأثيرها فى النهاية، إلى تأسيس هذا العلم. الذى إذا تأملنا

طبيعة ومكونات بنائه فإننا سوف نجد أنها تعكس طبيعة وخصائص الظروف التى أدت إلى نشأته. ونحن إذا تأملنا هذه الظروف فسوف نجد أن ظهور كل منها كان يشكل قيمة مضافة بإتجاه تأسيس هذا العلم، الذى إكتمل بناؤه بصورة كاملة تقريبا فى نطاق التفاعلات الدرامية للثورة الفرنسية [٨].

إرتباطا بذلك يتمثل **الظرف الأول** الذى ساعد على قيام علم الاجتماع، فى تحرير الفكر من سيطرة الكنيسة الكاثوليكية فى القرن الثالث والرابع عشر، فى التحرير الذى شمل الفكر الدينى والعلمى على السواء. حيث تجلى تقييد الكنيسة للتفكير حينئذ، من خلال تأكيدها الصارم، على ضرورة أن يكون التفكير والعلم فى نطاق الكتاب المقدس وتعاليم أرسطو فقط. بحيث أدى ذلك إلى حالة من الجمود الدينى والعلمى على السواء، إضافة إلى سقوط الكنيسة فى بعض الممارسات الدينية المنحرفة، وهى الممارسات التى عرفت تاريخيا بظاهرة "صكوك الغفران". حيث دفعت هذه الانحرافات إلى قيادة إثنين من القساوسة الألمان للقيام بحركة تصحيحية من داخل الكنيسة، وهما "كالفين ومارتن لوثر". اللذان طالبا بضرورة العودة إلى المسيحية الصحيحة، التى جاء بها السيد المسيح عليه السلام. ونتيجة لهذه الحركة التصحيحية الجديدة، ظهر المذهب البروتستنتى، الذى يؤكد على العلاقة المباشرة بين الانسان والله بدون أيه وسائط. إضافة إلى التأكيد على بعض القيم التى تقود إلى بناء العمران البشرى، تحقيقا لمجد الله وعظمته فى الأرض. وقد أدت هذه الحركة إلى إطلاق حرية التفكير والتأمل فى الكون، للتعرف على عظمة الله، ومن ثم فقد كان من نتيجة هذا الاصلاح الدينى، أن تطور البحث فى العلوم المختلفة، وهو التطور الذى قطع شوطا كبيراً فى فترة محدودة، بسبب إطلاق حرية البحث والتفكير بدون أية قيود إلى جانب إستدعاء الانجازات التاريخية لهذه العلوم، التى يرجع تاريخ بعضها، إلى ما قبل ميلاد السيد المسيح عليه السلام [٩].

ويشير **الظرف الثانى** إلى التقدم الذى حدث فى نطاق العلوم الطبيعية فى أعقاب إنهيار الكنيسة الكاثوليكية، وفى هذا السياق إستطاعت العلوم الطبيعية الوصول إلى حقائق كثيرة. مكنت الباحثين من فهم مختلف جوانب الطبيعة، وقد تم بلورة هذه الحقائق على هيئة قوانين وصل إليها الانسان والتى بواسطتها إمتلك القدرة للتحكم فى الطبيعة. بحيث بدأت هذه المعرفة العلمية تلعب دوراً محوريا فى حياة الانسان، من خلال تحولها المستمر إلى تكنولوجيا تلعب دوراً فى الارتقاء بنوعية الحياة الانسانية. فى هذا الاطار ثار تساؤل، يدور حول أنه إذا كانت مختلف جوانب الكون محكومة بالقوانين التى تنظم فاعليتها وتفاعلها. وأن العلوم

الطبيعية قد إكتشفت بعض هذه القوانين، التى يسرت للانسان السيطرة على بعض جوانب الطبيعة أو ظواهرها. وأنه إذا كان المجتمع جزءاً من الطبيعة، فإنه من الممكن تطوير علم يهتم بالوصول إلى القوانين الضابطة لحركة المجتمع. يساعد فى ذلك أن العلوم الطبيعة قد طورت المناهج والأدوات التى يمكن أن ينقلها علم الاجتماع إلى مجال دراسة المجتمع، ليستفيد منها فى دراسة مختلف الظواهر الاجتماعية. إضافة إلى الاستفادة من تقدم العلوم الطبيعية فى تحديد المسارات التى ينبغى أن يسير فيها علم يدرس المجتمع، وهى الدعوة التى تجسدت بعد عدة قرون من خلال إسهامات، سان سيمون وأوجست كونت وإميل دوركيم وغيرهم من المفكرين (١٠).

ويتصل **الظرف الثالث** بالتغيرات الواقعية التى وقعت على الساحة الأوربية فى أعقاب إنهيار الكنيسة الكاثوليكية. فقد ظهرت مجموعة من الظروف التى لعبت دوراً أساسياً فى إنهيار النظام الاقطاعى، منها إنهيار الكنيسة الكاثوليكية ذاتها، التى كانت تمنح حق أو شرعية ممارسة الحكم والسلطة السياسية لحكام المقاطعات. إضافة إلى تطور بنية وحجم الطبقة البرجوازية بخاصة البرجوازية التجارية، العابرة للحدود بين المقاطعات. إلى جانب إطلاق عقال فكر التنوير الذى أكد على احترام حقوق الانسان، إضافة إلى جانب التطورات العلمية التى تحققت فى نطاق العلوم الطبيعية، وتحول بعضها إلى تكنولوجيا أبرزها أختراع الطباعة، وتطوير أدوات حركة الكشوف الجغرافية. بحيث أدت هذه التفاعلات الواقعية إلى ظهور أزمة بنائية فى نطاق المجتمع الأوربى المقسم، حينئذ، إلى مقاطعات، وهى الأزمة التى وجدت حلا لها بإنهيار النظام الاقطاعى. وقيام المجتمع العام بمعنى Society على أنقاض المجتمعات المحلية الاقطاعية. وإذا كان المجتمع العام، أكثر إتساعا وتعقيدا من المجتمع المحلى البسيط، الذى كان يتولى إدارته النبيل الاقطاعى ومعاونيه. فإن المجتمع العام يعد كيانا أو بناء اكثر تعقيداً، يحتاج إلى دولة تقوده وتسيطر على تفاعلاته، وإلى العلم لادارته وحل مشكلاته والحفاظ على تماسكه. ومن ثم بدأت الدعوات لتأسيس علم يدرس المجتمع لإدراك القوانين التى تنظم حركته وتفاعله، ومن ثم المساعدة فى تحقيق إستقراره وتغيره حسب حاجته إلى ذلك. وهى الدعوة التى لعبت دوراً أساسيا فى الاقناع بضرورة أنشاء علم يدرس المجتمع، سمى بعلم الاجتماع (١١).

بالإضافة إلى ذلك فقد لعب تنظير التنوير دوراً أساسيا فى التمهيد لنشأة علم الاجتماع، وقد تشكل إسهام التنوير فى تأسيس علم الاجتماع من خلال ثلاثة أبعاد

أساسية. حيث يحتوى البعد الأول على جملة الأفكار والنظريات، التى شكلت بحثا مباشراً فى الطبيعة الانسانية وطبيعة المجتمع. ويمكن القول بأن تنظير العقد الاجتماعى، قد لعب دوراً أساسياً فى نطاق هذا البعد، حيث قدم توماس هوبز، وجان جاك روسو، والقس بيركلى، وديفيد هيوم وغيرهم، أفكاراً تشير إلى تحليلهم للطبيعة الانسانية وطبيعة المجتمع. وبرزت فى نطاق ذلك أفكار عديدة تتعلق بنشأة المجتمع، ونشأة الدولة، والمجتمع المدنى، وطبيعة القيم والعلاقات التى تتعلق بهذا الأخير. حيث تسربت كثيراً من أفكار هذه الطبقة إلى بنية علم الاجتماع بعد ذلك. ويتشكل البعد الثانى من الاتجاهات الفلسفية، التى تبلورت خلال عصر التنوير، حيث ظهرت فى هذا العصر الفلسفات المثالية، والوضعية والنفعية إضافة إلى النزعة الامبيريقية. وهى الاتجاهات أو التيارات النظرية، التى لعبت مقولاتها وقضايا الفلسفية، دوراً أساسيا، فى تشكيل طبيعة مداخل ومناهج ونظريات علم الاجتماع فى مرحلة تالية. بالإضافة إلى ذلك البعد الثالث الذى تشكل من خلال تنظير التنوير، حول القضايا التى تتعلق بحقوق الانسان، إلى جانب التأكيد على الانسان والعقل الانسانى. حيث قدرة الانسان على تحقيق التقدم الانسانى والاجتماعى، مستنداً فى ذلك إلى العقل، الذى يمكن الاستفادة منه، فى تحديد حاجة المجتمع إلى الاستقرار أو التغير [١٢].

وتشكل الثورة الفرنسية **الظرف الرابع** والأخير الذى ساعد فى تأسيس علم الاجتماع، ويتضح ذلك من أنه إذا كانت طبقة البرجوازية التجارية قد لعبت دوراً أساسياً فى إنهيار النظام الاقطاعى. فإنها قد لعبت كذلك دوراً أساسياً فى إنهيار الاستقراطية الفرنسية، بإعتبارها طبقة لا نفع لها، من ثم فهى معوقة للتقدم. وبغض النظر عن الأسباب التى دفعت إلى إنفجار الثورة الفرنسية، فإننا إذا تأملنا أحداث الثورة على خلفية البناء الطبقى للمجتمع. فسوف نجد أن الطبقة الدنيا التى أسست ثورتها طلبا للخبز، إضافة إلى مقاومة الظلم والقهر الواقع عليها، قد دفعت دماءها ثمنا لنجاح هذه الثورة، غير انها لم تحصل على شئ، ولم تسيطر على مجتمع ما بعد قيام الثورة. فى مقابل ذلك فإننا نجد أن الطبقة العليا أو الطبقة الاستقراطية، قد خسرت نتيجة لنجاح الثورة عرشها، وحياة أفراد النخبة الحاكمة، بسبب الظلم والعنت الذى فرضته على المجتمع فى فترة سابقة. على خلاف ذلك نجد أن الطبقة الوسطى لم تخسر شيئا نظير نجاح الثورة، غير أنها هى التى كسبت كل شئ، وسيطرت على الثورة والمجتمع. فالجناح الاقتصادى لهذه الطبقة هو الذى حل محل الطبقة الاستقراطية فى أدائها الاقتصادى، والجناح العسكرى لهذه الطبقة الذى

تمثل له بضباط الجيش وبيروقراطية الدولة، هو الذى سيطر بقيادة نابليون بونابرت على السلطة والنظام السياسى، وقاد الثورة بإتجاه التحول إلى نظام جمهورى. وقد قام الجناح الفكرى لهذه الطبقة بإتجاه العمل على تأكيد سيطرتها على المجتمع، من خلال المطالبة بضرورة تأسيس علم الاجتماع، الذى يساعد فى السيطرة على المجتمع كما يساهم فى ضبط تفاعله (١٣). حيث نادى "سان سيمون" و"أوجست كونت" بضرورة حكم رجال الصناعة والعلماء للمجتمع وسيطرتهم عليه، باعتبارهم الذين لديهم الثروة والعلم. وقد رفعت الطبقة الوسطى شعار العلم، وهى تدرك أن الطبقة الدنيا بحكم ظروفها التعسة، لا تتقن العلم ولا تمتلكه، وأن الطبقة العليا بسبب ترفها وإسترخائها، تركت مهمة العلم والتعليم للطبقة الوسطى، التى يعمل أبناءها فى خدمتها. لذلك رفعت الطبقة الوسطى شعار العلم، الذى يحدد حاجة المجتمع إلى الاستقرار أو التغير، وهى تدرك أنها وحدها التى تمتلك ناصية العلم، ومن ثم دعت إلى تأسيس علم الاجتماع لدراسة المجتمع. تأكيداً لذلك أننا نجد أن المباحث الأساسية التى وضعها أوجست كونت كمباحث ينبغى ان يهتم بها العلم الجديد – علم الاجتماع – كانت مباحث الاستقرار الاجتماعى والتغير أو التطور الاجتماعى (١٤).

**ثانياً: مراحل تطور علم الاجتماع**

ذلك يعنى أنه على عكس النشأة التلقائية لمختلف العلوم، فقد نشأة علم الاجتماع نشأ إرادية مقصودة، فرضتها ظروف تاريخية وعلمية ومجتمعية محددة. فقد ظهر علم الاجتماع فى نهاية القرن الثامن عشر تتويجا لتطورات فكرية وتغيرات واقعية متتابعة، فرضت ضرورة تأسيس علم يدرس بناء المجتمع فى إستقراره وتغيره. وقد خضع علم الاجتماع ذاته من حيث نشأته وإكتمال بنائه لتغيرات عديدة. فى البداية بذل رواد العلم جهودهم بإتجاه المطالبه بضرورة إنشاء علم للمجتمع. لأن المجتمع بمعنىSociety الذى ظهر مرتبطا بظهور الدولة القومية الحديثة أصبح مجتمعاً يتجاوز المجتمع المحلى الصغير بمعنى Community سواء فى مساحته، أو عدد سكانه، أو مستوى نضج نظمة الأساسية. وإذا كان السلطة التقليدية قادرة على إدراة المجتمع المحلى الصغير، فإن المجتمع الكبير يحتاج إلى العلم فى إدارته، لأن بنائه أكثر شمولا وتعقيدا، مقارنة بالمجتمع المحلى الصغير. حيث طالب كل من أوجست كونت وسان سيمون بضرورة تأسيس هذا العلم، وقد سماه أوجست كونت فى البداية الفيزياء الاجتماعية، ولما

وجد العالم البلجيكي أدولف كتيلية قد أطلق هذه التسمية على التحليلات الاحصائية المتعلقة بالمجتمع. فإننا نجده قد تخلى عن هذه التسمية، وإختار إسما للعلم الجديد من مقطعين Sociey وتعنى المجتمع، وlogy وتعنى علم، وأصبحت بذلك كلمة Sociology تعنى علم دراسة المجتمع، أو بالأصح علم الاجتماع (١٥).

وإذا كان بعض علماء الاجتماع في المرحلة الأولى قد طالبوا بضرورة إنشاء الاجتماع، فإن المرحلة الثانية قد إهتمت بتطوير بناء العلم. حيث بذلت الجهود التى تسعى إلى تحديد مجال العلم، أى الظواهر التى ينبغى أن يهتم بدراستها العلم، وقد لعب إميل دوركيم دوراً أساسياً في تحديد مجال هذا العلم. إضافة إلى تحديد منهجه وأدوات جمع البيانات المتعلقة بظواهرة والمعايير المنهجية التى ينبغى مراعاتها فى تناول ظواهر العلم بالبحث والدراسة. يضاف إلى ذلك أن إميل دوركيم أوضح بإمتياز الأسلوب، الذى يرى أنه لكى نفهم أى ظاهرة إجتماعية، فإننا ينبغى أن نفهمها من خلال ثلاث مستويات. المستوى الأول طبيعة العلاقة بين الظاهرة التى ندرسها وبناء المجتمع، أى الوظيفة التى ينبغى أن تؤديها الظاهرة فى بناء المجتمع. فأساس وجود أى ظاهرة أو نظام اجتماعي، هى الوظيفة التى تؤديها لصالح بناء المجتمع، ولصالح إستمراره قويا متعافيا. أما المستوى الثانى فيتعلق بطبيعة الوظيفة التى تؤديها الظاهرة أو النظام بالنسبة للنظم الاجتماعية الأخرى. حيث نجد أن النظم الاجتماعية، التى يتشكل منها بناء المجتمع، تدخل فى نوع من العلاقات الوظيفية المتبادلة، حيث يدعم كل نظام أو ظاهرة اجتماعية الظواهر والنظم الاجتماعية الأخرى. بحيث ترتبط النظم الاجتماعية ببعضها البعض من خلال شبكة من العلاقات الوظيفية المتبادلة. أما المستوى الثالث المفسر لوجود الظاهرة، فيتحدد بالدور أو الوظيفة التى تؤديها الوحدة الاجتماعية – ظاهرة او نظام – بالنسبة للأفراد الذين يشكلون أعضاء المجتمع (١٦). وإذا كان أحد جوانب تفسير سبب وجود الوحدة الاجتماعية – الظاهرة الاجتماعية أو النظام الاجتماعى – من خلال الوظيفة التى تؤديها على المستويات الثلاث السابقة. فإننا إذا حاولنا التعرف على أسباب وجود هذه الظاهرة فسوف نجد أن هذه الأسباب موجودة من خلال المستويات الثلاث السابقة. لذلك أكد إميل دوركيم أن الظواهر الاجتماعية مفسره لذاتها، أى أن وظائف أى منها يكون لصالح المجتمع أو الظواهر الأخرى، وأسباب أى منها تقع فى هذا الاطار كذلك.

وتتمثل المرحلة الثالثة لتطوير علم الاجتماع نحو الاكتمال فى إتجاه رواد العلم فى مرحلة أحدث، للوصول إلى النظرية الاجتماعية التى تضبط أداء العلم. وقد

شكلت الثورة الصناعية الواقعة البنائية المحورية، التى ادت إلى ظهور الموجة الأولى من نظريات فى علم الاجتماع. فقد أدت الثورة الصناعية إلى تغيرات هامة وجوهرية فى بناء المجتمعات التى تفجرت فيها، الأمر الذى دفع منظرى علم الاجتماع لمحاولة فهم المشكلات التى نتجت عن الثورة الصناعية، ومحاولة تقديم بعض الحلول لها. فى هذا السياق قدمت نظريات كارل ماركس وماكس فيبر وإميل دوركيم وفلفريدو باريتو، حيث حاولت كل نظرية من هذه النظريات تناول التفاعل الحادث فى النظام الصناعى من أحد زواياه أو جوانبه. وقد تميزت هذه النظريات بعدة خصائص، أولها أنها النظريات التى عرفت بنظريات المرحلة الكلاسيكية، لأنها تشكل المرحلة الأقدم والأولى فى التنظير الاجتماعى، والتى ما زال تنظيرها يؤثر فى النظريات المعاصرة فى علم الاجتماع. والثانية أنها كانت ذات طبيعة شاملة، أى أنها كانت تتناول القضايا الكبيرة كالطبقات الاجتماعية وتقسيم العمل وأنماط المجتمعات، ودور النخبة والمجتمع. بينما تشير الخاصية الثالثة إلى تشكل مرجعية الوصف والتحليل والتفسير فى هذه النظريات، إنطلاقا من متغيرات ذات طبيعة أحادية. كالمتغيرات الاقتصادية عند كارل ماركس، ومتغيرات الدين والقيم عند ماكس فيبر، ومتغيرات تقسيم العمل والعقل الجمعى عند إميل دوركيم، ومتغير الرواسب عند فلفريدو باريتو. حيث حاولت كل نظرية من هذه النظريات تناول التفاعل الحادث فى المجتمع الصناعى من احد زواياه أو جوانبه. وقد تميزت هذه النظريات بعدة خصائص أساسية. أول هذه الخصائص تشير إلى أن هذه النظريات عرفت بنظريات المرحلة الكلاسيكية، لأنها تشكل المرحلة الأقدم والأولى فى التنظير الاجتماعى، والتى ما زال تنظيرها له وجود وتأثير، فى النظريات المعاصرة لعلم الاجتماع. والثانية انها كانت ذات طبيعة شاملة، أى تتناول القضايا الكبيرة، كالطبقات الاجتماعية وتقسيم العمل، وأنماط المجتمعات، ودور النخبة فى المجتمع. بينما تشير الخاصية الثالثة إلى تشكل مرجعية الوصف والتحليل والتفسير فى هذه النظريات من متغيرات ذات طبيعة أحادية، إذ حاول كل منظر أن يفهم التفاعل الاجتماعى بالنظر إلى متغير أو عامل بعينه، ولذلك وصفها بعض المنظرين بالنظريات العاملية.

وإذا كانت المرحلة الثالثة من تطور العلم قد نجحت فى تطوير مجموعة النظريات الكلاسيكية ذات الرؤية الشاملة لواقع المجتمع الصناعى والرأسمالى. فإننا نجد أن المرحلة الرابعة قد تضمنت تطوراً قطعه العلم على جبهات عديدة. فعلى الناحية المنهجية، نجد أنه قد أجريت بحوث إجتماعية عديدة، تناولت ظواهر

متنوعة فى مختلف أنماط المجتمعات. وكان من نتيجها توفير كم هائل من المعطيات ساعد – جزئيا – فى تطوير الأبنية النظرية، ذلك بالإضافة إلى تطوير قدرات وإمكانات مناهج وأدوات البحث، بحيث أصبحت أكثر تقنينا ودقة وموضوعية. وعلى الجبهة الثانية وإستناداً إلى المعطيات الواقعية التى إكتشفت وتراكمت حديثا، إتجه كثير من العلماء والمفكرين إلى تطوير بعض مقولات النظريات الكلاسيكية، حيث نجد أن علماء اليسار الجديد والنقد الاجتماعى. بخاصة رواد مدرسة فرنكفورت الذين إتجهوا إلى تطوير مقولات انظرية الماركسية التى تطورت أثناء المجتمع الراسمالى الصناعى، لتصبح أكثر ملائمة لفهم ظواهر المجتمع الراسمالى التكنولوجى. مثلما إتجه المنظرون الوظيفيون المحدثون من أمثال تالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون وكنجزلى ديفيز، إلى تطوير النظريات الوظيفية الكلاسيكية لكل من هربرت سبنسر وإميل دوركيم، وبرنسلاو مالينوفسكى وراد كليف براون (١٧).

إلى جانب ذلك إتجه العلماء على الجبهة الثالثة فى هذه المرحلة إلى بناء وصياغة نظريات إجتماعية تختلف فى طبيعتها الأساسية عن نظريات الأنساق الكلاسيكية الكلية والشاملة. وإذا كانت الأنساق النظرية الشاملة قد إشتقت مقولاتها من الاتجاهات الفلسفية والنظرية السابقة عليها. فإن نظريات هذه المرحلة كانت ذات طبيعة جزئية أو ذرية بالأساس، وهى وإن كانت لها متضمناتها الفلسفية، إلا أنها إنطلقت من أسفل، أى من خلال معطيات الواقع المعاش. ويمكن أن نضمن فى نظريات هذه المرحلة نظرية التبادل، والتفاعلية الرمزية، والنظرية السلوكية، ونظرية اللعب، ونظرية علم إجتماع المسرح "لإفنج جوفمان". وقد أنجزت نظريات هذه المرحلة مهمتين أساسيتين، الأولى، أنها حاولت تناول التفاعلات اليومية والجزئية الصغيرة من خلال فهم معانيها، التى حركت الفاعلين المشاركين فيها، وإستطاعت بلورة هذه التفاعلات على هيئة مجموعة من التعميمات أو القضايا النظرية ذات النطاق المحدود. أما المهمة الثانية فتتحدد بمحاولة هذه النظريات ملئ الفراغ بين معطيات وتفاعلات الواقع التفصيلية والذرية، لتتصاعد بها، من خلال صياغتها على هيئة تعميمات وقضايا. يمكن من خلال تراكمها، وتصاعد إتساع نطاق قضاياها، أن تلتحم مع قضايا النظريات الشاملة وتدخل فى تفاعل وتشابك معها، بحيث يعتبر ذلك تحركا بإتجاه النظرية العامة لعلم الاجتماع (١٨).

وقد إهتمت المرحلة الخامسة، وهى المرحلة التى إنطلقت فيها قوى العولمة لتؤكد على نمط من التفاعل الفكرى والواقعى المتناقض، بين قوى تسعى لتأكيد

تماسك وتجانس عالمنا، وقوى أخرى ترفض هذا التماسك والتجانس بإعتبار أن له مضامينه القهرية. على هذا النحو نستطيع أن نرصد ثلاث ابعاد تحكم التفاعل الحادث في هذه المرحلة. حيث يشير البعد الأول إلى قوى العولمة التى تسعى إلى فرض تجانس عالمنا على الصعيد الاجتماعى والثقافى، وتأكيد تماسكه على الصعيد الاقتصادى. بحيث نجد أن هذه القوى تتحرك بالنسقية القومية التى تناظر المجتمعات القومية، والتى تناولتها النظريات الاجتماعية للمرحلة الثالثة والرابعة، والإرتقاء أو الأتساع بها إلى حيث النسق العالمى. مع ما يتضمن ذلك من تفاعلات جديدة شاملة، يمكن تجريدها لتصبح مقولات فى بنية نظرية إجتماعية شاملة، قادرة على وصف وتحليل وتفسير ما يحدث فى عالمنا المعاصر، كما هى قادرة على التنبؤ بمستقبلة.

ويشير البعد الثانى إلى أن ثمة قوى مضادة ومقابلة تقاوم هذه الكلية العالمية والقهرية الشاملة، وتسعى إلى تفكيك الهويات والأنساق القومية، والعودة بها إلى منطق المجتمعات المحلية الصغيرة. وإذا كانت الاقطاعيات فى القرن السادس عشر، هى التى شكلت بتداخلها الدولة القومية والمجتمع القومى. فإن الألفية الثالثة، تشهد منذ بدايتها التراجع عن المجتمع القومى، بإتجاه إحياء المجتمعات المحلية الصغيرة ثانية. بحيث يبرز هذا التفاعل إمكانية إعادة تشكيل عالمنا من مجتمعات محلية صغيرة، وفق مرجعيات إثنية متنوعة، دينية وعرقية وإجتماعية وثقافية. تهتم بالتعبير عن الهوية والذات، والتنوع الخلاق فى مواجهة التجانس والقهر المفروض من أعلى. وفى نطاق البعد الثالث لهذه المرحلة نجد التاكيد على التفهم وليس الفهم، على المعنى الذاتى، وليس الإدراك الموضوعى، على المفرد وليس المجموع أو الكل. وإذا كانت المرحلة الرابعة قد ركزت جهودها بالبحث أفقيا وفى الاتساع والأطراد، فإننا نجد أن المرحلة الخامسة قد فضلت البحث رأسيا وفى العمق. مؤكدة على المفرد والمعنى. على كل هذه الجبهات تلملم النظرية الاجتماعية عناصرها من جهات عدة، تتحرك بها فى إتجاه أمل بناء النظرية الشاملة والواحدة للعلم.

**ثالثاً: تعريف علم الاجتماع وتعيين حدوده**

فيما يتعلق بتعريف علم الاجتماع، فإننا نجد أنه فى مرحلة نشأة وتأسيس علم الاجتماع، فإنه قد طرحت تعريفات عديدة، تسعى فى أغلبها إلى تعيين حدود هذا العلم، سواء من حيث تحديد مجال العلم، أو تعريفه بالنظر إلى أهدافه بالنسبة

للمجتمع. إرتباطا بذلك يعرف علم الاجتماع بإعتباره "العلم الذى يهتم بدراسة الحياة الاجتماعية فى الجماعات والمجتمعات الانسانية. وبذلك فهو علم شديد التعقيد، لأن موضوعة الأساسى يتمثل فى دراسة سلوكنا بإعتبارنا كائنات اجتماعية. إستناداً إلى ذلك يتسع نطاق الدراسة الاجتماعية لعلم الاجتماع ليدور حول تحليل اللقاءات العابرة بين الأفراد فى الشارع من جهة، أو دراسة العمليات الاجتماعية الشاملة كالمنافسة والصراع والتغير من جهة أخرى. وفى تعريف آخر يعرف علم الاجتماع بأنه "العلم المتخصص الذى يهتم بدراسة المجتمعات والجماعات، بهدف التعرف على بناءاتها الأساسية ونظمها المحورية، وما يطرا عليها جميعا من تغيرات وتحولات". ولإنجاز ذلك يدرس علم الاجتماع عديد من الوحدات الاجتماعية كالبناء الاجتماعى Social Structure، وهو أكبر الوحدات، ثم الأنساق الاجتماعية Social Systems، التى تشكل قطاعات أساسية فى البناء الاجتماعى وتتفرع منه. ثم النظم الاجتماعية Social Institutions، وهى تشكل وحدات فرعية من النسق الاجتماعى، ثم العلاقات الاجتماعية Social Relations Ships، والعمليات الاجتماعية Social Processes والجماعات Groups، والتفاعلات الاجتماعية Social Interactions والتنظيمات والمؤسسات الاجتماعية Social Organizations، وجميعها وحدات تشكل بنية النظم الاجتماعية (١٩). بالإضافة إلى ذلك هناك من يعرف "علم الاجتماع بإعتباره العلم الذى يهتم بالدراسة العلمية للعلاقات الاجتماعية التى تقوم بين الناس، وما يترتب عليها من آثار".

كما يعرف "أجبرن ونيموكوف" علم الاجتماع" بأنه الدراسة العلمية للحياة الاجتماعية، ويذهبان إلى أن الحياة الاجتماعية تستند إلى التفاعل الذى يؤدى إلى نشأة النظم والتنظيمات الاجتماعية التنظيم الاجتماعى، وتأسيس الثقافة، بإعتبارها صادرة فى جانب منها عن التفاعل الاجتماعى. وما دام علم الاجتماع يدرس هذه العناصر، فإنه يصبح علما عاما، يعالج الخصائص المشتركة بين الجماعات والمجتمعات المختلفة". وفى محاولة تحديد طبيعة علم الاجتماع يرى عالم الاجتماع "بيترم سروكين" أن علم الاجتماع هو علم عام وخاص فى نفس الوقت. فهو علم عام لأنه يدرس الخصائص العامة للمجتمع والثقافة ككل، وهو علم خاص لأن الموضوعات التى يدرسها تتطلب قيام علم متخصص يدرسها، وهو الأمر الذى أدى إلى نشأة كثير من العلوم الخاصة المتفرعة من علم الاجتماع، والتى تدرس مجالات محددة. كعلم الاجتماع الريفى الذى يدرس الريف ووحدته القرية، وعلم الاجتماع الحضرى الذى يدرس الحضر ووحدته المدنية. وعلم الاجتماع الصناعى

الذى يدرس الظواهر والتنظيمات الصناعية، وعلم إجتماع التنمية الذى يركز إهتمامه على دراسة عمليات التنمية والتحديث. وعلم الاجتماع التربوى الذى يدرس عمليات التربية والتعليم، إضافة إلى علم الاجتماع العائلى الذى يدرس العائلة والقرابة. وعلم الاجتماع الدينى الذى يدرس الدين والعناصر الأساسية المشكلة له. بالإضافة إلى ذلك يعرف ماكيفر علم الاجتماع "بإعتباره العلم الذى يدرس العلاقات الاجتماعية، التى تشكل نسيج المجتمع". كما يعرف "هارى جونسون" علم الاجتماع بأنه العلم الذى يتناول بالدراسة الجماعات الاجتماعية، من حيث صور أو نماذج تنظيمها الداخلى، والعمليات التى تميل إلى إستمرار أو تغير هذه الجماعات، كما يدرس العلاقات الاجتماعية المرتبطة بذلك" [٢٠].

**رابعاً: تحديد مجال علم الاجتماع**

إستناداً إلى جملة التعريفات السابقة، وهى التعريفات التى سعت فى بعض منها بإتجاه تعيين حدود علم الاجتماع، وذلك إنطلاقا من القناعة بأن لكل علم مجاله، الذي تقع في نطاقه الأحداث والوقائع التي يقوم بدراستها. فمثلا نجد أن الماضي هو نطاق أو مجال علم التاريخ الذي يدرس تتابع الاحداث علي خريطة الزمن، وما هي العلاقات السببية التي تربط هذه الأحداث ببعضها البعض. وكذلك علم الاقتصاد الذي يتولى دراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة، التي تظهر في المجتمع، إضافة إلي دراسة عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك المرتبطة بها. وكذلك علم السياسة الذي يدرس النظام السياسي، ايا كانت طبيعته بإعتباره مجاله الأساسي. ويحدث نفس الأمر في العلوم الطبيعية في علم الكيمياء والأحياء والفلك وغير ذلك من العلوم. وهو ما يعني ان امتلاك العلم لمجال محدد يعد الشرط الرئيسي لقيام أى علم من العلوم، كما يعد شرطا أساسيا للاعتراف به.

وفي مجال كل علم من العلوم يمكن ان نميز موضوعات أو ظواهر المجال الرئيسي، وظواهر وموضوعات المجال الثانوى. وهي الظواهر التي تقع علي حافة مجال العلم ودائماً ما تكون موضوعاً لأهتمام متداخل بين علمين من العلوم. وعلي سبيل المثال فإننا نجد في مجال علم الاقتصاد مثلا موضوعات كفائض القيمة، والتضخم، والمنفعة الحدية، وكلها موضوعات اقتصادية بحتة. بينما موضوع كثقافة الاستهلاك يقع علي هامش مجال علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، لأن كلاهما يمكن ان يطور وجهة نظر بشأن هذا الموضوع. وأن تكامل وجهتي النظر لو تم أخذهما في الاعتبار، فإن ذلك يعد شرطاً رئيسيا لتوفير فهم متكامل لثقافة الاستهلاك.

علي هذا النحو يتأكد أن علم الاجتماع له مجاله الخاص به، وهو المجال الذي بذل كثير من الفلاسفة والمفكرين جهودهم المخلصة في تحديد حدوده. فقد حدده أوجست كونت بأنه العلم الذي يدرس المجتمع في حالات إستقراره وتغيره. ونتيجة لذلك فقد حدد أوجست كونت المباحث الأساسية لهذا العلم، بإعتبارها تتمثل في "الاستاتيكا الاجتماعية" أو الاستقرار الاجتماعي إضافة إلي "الديناميكا الاجتماعية" أو التطور الاجتماعي. ومن ثم فعلم الاجتماع هو العلم الذي يدرس الظواهر المختلفة المتصلة بالاستقرار أو التطور الاجتماعي. ثم جاء إميل دوركيم ليستكمل تحديد مجال العلم تحديداً دقيقاً من خلال تعريفه لعلم الاجتماع بإعتباره العلم الذي يدرك الظواهر الاجتماعية. ويمكن القول بأن تحديد مجال علم الاجتماع مازال يخضع للتشكيل والتعديل، إذ نجد النظريات الاجتماعية المختلفة تقدم تحديداً متبايناً لمجال العلم. فتحديد نظرية التبادل يختلف عن التحديد الذي تقدمه التفاعلية الرمزية، وهو بدوره يختلف عن التحديد الذي تقدمه البنائية الوظيفية بإتجاهاتها المختلفة لمجال دراسة علم الاجتماع. غير أننا إذا تاملنا تحديد مختلف النظريات لمجال علم الاجتماع، فسوف نجد أنها تنظر من زوايا مختلفة لذات الموضوع، ومن ثم فجميعها علي قدر من الصواب مثلما هي علي قدر من الخطأ. وبذلك نستطيع القول بأن الشرط الأول لبناء العلم- وهو وجود مجال يتولي العلم دراسة الموضوعات والظواهر التي تقع في إطاره- متوفر بالنسبة لعلم الاجتماع.

ذلك يعنى أن رواد علم الاجتماع قد لعبوا دوراً أساسياً فى تحديد مجال العلم، وأكدوا أن هذا المجال يشمل المجتمع بكل ما يحتويه من نظم وظواهر اجتماعية. وبذلك فقد إستوفى علم الاجتماع وجود هذا الشرط أو المكون، أحيانا يكون المجتمع الذى يتناوله علم الاجتماع بالبحث والتحليل، هو المجتمع العام أو المجتمع المحلى الصغير أو الجماعة. وأحيانا أخرى تكون النظم الاجتماعية أو الظواهر الاجتماعية التى يضمها المجتمع، هى التى تشكل موضوع الدارسة، سواء كانت ظواهر سوية أو منحرفة، إستنادا إلى ذلك نجد أن علماء الاجتماع قد حددوا علم الاجتماع وفقا للأبعاد الأساسية التالية.

١- أن تحديد مجال فاعلية العلم، يعتبر من المهام التى إتجهت إليها الجهود الأساسية التى قام بها الرواد الأول لعلم الاجتماع وهم سان سيمون وأوجست كونت، حيث حددوا مجال العلم من خلال عدة ابعاد أساسية، تشكل فى مجموعها نطاق عمل العلم. بداية نجد أن الرواد الأول لعلم الاجتماع يرون أن علم الاجتماع يهتم بالدراسة العلمية للمجتمع، وتحتوى هذه الحقيقة على ثلاثة

ابعاد أساسية، حيث يتمثل البعد الأول فى أن علم الاجتماع يسعى إلى الوصول إلى مجموعة الحقائق الأساسية المتصلة بالحياة الاجتماعية. وهى تختلف عن المعرفة العامة المتصلة بمختلف جوانب هذه الحياة، فى كونها حقائق قد إستوفت الشروط العلمية لإعتبارها حقائق. ويتصل البعد الثانى فى أن علم الاجتماع يتبع فى دراسته للمجتمع إجراءات علمية، إبتداء من الانطلاق من نظريات معينة، إضافة إلى الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية. التى تيسر دراسة المجتمع بصورة علمية وموضوعية، للوصول إلى حقائق تتضمن درجة عالية من الدقة والثقة. بينما يشير البعد الثالث إلى انه نظراً لأن حقائق المجتمع متنوعة، فإن علم الاجتماع أسس مجموعة من العلوم الفرعية، التى يتولى كل منها دراسة جانب معين من جوانب المجتمع. فالثقافة يدرسها علم الاجتماع الثقافى، والحقائق السياسية يدرسها علم الاجتماع السياسى، والحقائق الاقتصادية يدرسها على الاجتماع الاقتصادى. وما يتعلق بالأسرة يدرسه علم الاجتماع العائلى، وما يتعلق بالدين يدرسة علم الاجتماع الدينى، وما يتعلق بالريف يدرسة علم الاجتماع الريفى. وما يتعلق بالحضر يدرسة علم الاجتماع الحضرى، وما يتعلق بالصناعة يدرسة علم الاجتماع الصناعى. وفى هذا السياق نذكر حقيقتين، الأولى أن هناك علاقة بين علم الاجتماع العام والعلوم الاجتماعية الخاصة، يتعلق بمستوى التعميم والتجريد. والثانية أنه إذا برزت ظواهر جديدة فى المجتمع، فإننا نجد أن علم الاجتماع يؤسس لها علما فرعيا يتوفر على دراستها وفهم تفاعلاتها.

٢- بالإضافة إلى ذلك تشير بعض التعريفات السابقة إلى دراسة علم الاجتماع للسلوك الاجتماعى الذى يقوم به البشر فى مختلف المجالات الاجتماعية. ويعد السلوك الاجتماعى الجزء الظاهر من الفعل الاجتماعى، الذى يؤديه الانسان فى مختلف المجالات الاجتماعية. ومن الواضح أن هناك إختلاف بين الفعل والسلوك، فالفعل الاجتماعى يشكل كلا بينما السلوك الاجتماعى يشكل جزءا من الفعل. يتضح من ذلك أننا إذا حللنا بناء الفعل فسوف نجد أنه يتشكل من أربعه مكونات، حيث يتمثل المكون الأول فى دوافع الفعل، وهى جزء غير ظاهر بداخل الانسان، وقد تكون دوافع الفعل ذات طبيعة بيلوجية غريزية، أو نفسية أو إجتماعية. ويتصل المكون الثانى بأهداف الفعل، وهو مكون يدركه الفاعل، ويشارك المجتمع والثقافة العامة الشخص الفاعل فى تحديد أهداف الفعل، وتعد أهداف الفعل مكون غير مرئى كذلك. يضاف إلى ذلك قيم

ومعايير الثقافة الضابطة للفعل فى مختلف المجالات الاجتماعية، وذلك إلى جانب السلوك، وهو المكون الظاهر من الفعل. وهو السلوك الذى ينطلق بطاقة الدوافع، لتحقيق أهداف محددة، فى ظل مجموعة من القواعد التى تنظمه. فى هذا الاطار فإننا نجد أن الفعل أو السلوك يشكل الوحدة الأصغر فى الوجود الاجتماعى، ومنه تتأسس مختلف التشكيلات الاجتماعية، ولذلك أصبح الفعل أحد الموضوعات الأساسية لدراسة علم الاجتماع.

٣- أن علم الاجتماع يهتم بدراسة مختلف التجمعات الاجتماعية، وهى التجمعات التى تتباين من حيث حجمها، أو من حيث طبيعتها أو مستوى تجريدها. بداية فإننا نعرف التجمع أيا كان مستواه ونوعه، بإعتباره مجموعة من الأفراد الذين تسود بينهم علاقات اجتماعية، ويقع بينهم تفاعل اجتماعى، وتحكمهم منظومات قيم اجتماعية محددة. استنادا إلى هذا التحديد تختلف التجمعات عن بعضها البعض من حيث الحجم، فهناك الجماعات الصغيرة كجماعة الأسرة أو جماعة الأصدقاء أو جماعة الفصل الدراسى. يضاف إلى ذلك الجماعات الوسيطة الحجم، كجماعة الطبقة الاجتماعية وسكان المجتمع الريفى، أو سكان القرية، وسكان المجتمع الحضرى أو سكان المدينة. إلى جانب ذلك المجتمع بكاملة باعتباره الجماعة أو التجمع الأعلى أو المجتمع القومى. وفى العادة نجد أن العناصر الأساسية للجماعة الصغيرة، هى ذاتها عناصر بناء التجمعات الوسيطة أو الأعلى، وأن كانت على مستوى أعلى من الحجم والفاعلية والتعقيد.

بالإضافة إلى ذلك تختلف التجمعات أو الجماعات من حيث طبيعتها، حيث نجد السياقات الاجتماعية البدوية، والريفية والحضرية والساحلية، ولكل منها طبيعته وخصائصه الأساسية، التى تتعلق بثقافته ونظمة الأساسية وطبيعة أو نمط الشخصية فى إطاره. بالإضافة إلى أن هناك التجمعات الطبقية كالطبقة العليا، والوسطى والدنيا، ولكل طبقة طبيعتها وخصائصها، ونمط الشخصية فيها، يضاف إلى ذلك نمط ثالث من التجمعات التى تختلف من حيث طبيعتها وخصائصها كذلك، كالتجمعات العائلية أو التجمعات الاقتصادية، إضافة إلى التجمعات السياسية. وكما أشرت نجد أن لكل تجمع طبيعته وخصائصه كذلك، كما تتباين التجمعات من حيث مستوى مستوى التجريد، فهناك التجمعات الواقعية التى نشاهدها ونلاحظها من خلال العلاقات والتفاعلات اليومية. فى مقابل التجمعات المجردة عن هذه الجماعات أو التجمعات الواقعية والتى

تشكلها على هيئة نماذج أو أبنية. وإذا كان التجمع الواقعى يتحدد فى الزمان والمكان، فإن التجمع المجرد غير محدد الزمان والمكان، ولذلك نطلق على التجمع المجرد بالنموذج. أى نموذج المجتمع البدوى، أو نموذج المجتمع الريفى أو الحضرى، وهى نماذج تحدد طبيعة هذا التجمع أو ذاك من حيث طبيعته وخصائصه، دون الارتباط بمقولات الزمان والمكان. يضاف إلى ذلك التجمعات الأفتراضية التى تظهر عبر شبكة المعلومات الدولية "النت" حيث نلاحظ تجمعات تتشكل حول موضوعات محددة وإن كانت محررة من قيود الزمان والمكان.

٤- إلى جانب ذلك تشير التعريفات السابقة أيضا إلى مكون أو عنصر متفق عليه ويتعلق بحالة التجمع، حيث نجد أن أى تجمع يخضع لإحدى حالتين. الحالة الأولى هى حالة الاستقرار الاجتماعى، والحالة الثانية هى حالة التغير أو التحول الاجتماعى. فى الحالة الأولى – الاستقرار الاجتماعى – يتميز بناء المجتمع بالإستقرار الاجتماعى، الذى يعنى فى هذه الحالة إستقرار التفاعلات الاجتماعية داخل التجمع. وهو الاستقرار الذى يستند إلى بعدين أساسيين، الأول ثبات حجم العناصر التى تشكل بناء الجماعة أو التجمع. فإذا زاد حجم أى من العناصر فإنه يؤدى إلى إهتزاز التوازن والاستقرار الاجتماعى للتجمع. والثانى ثبات العلاقات الاجتماعية وإستقرار التبادلات الوظيفية بين عناصر التجمع، بحيث أنه إذا إختلت هذه التبادلات الوظيفية بين عناصر بناء المجتمع، فإن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى إنهيار الاستقرار والتماسك الاجتماعى، وربما إنتشار الصراع.

ويعد الاستقرار الاجتماعى جانب له أهمية قصوى بالنسبة للمجتمع، حيث يؤدى الاستقرار إلى إنجاز بعض العمليات الاجتماعية، اللازمة لاستمرار الوجود الاجتماعى للتجمع أو المجتمع، كالقيام بعملية التنشئة الاجتماعية. أى تنشئة الأبناء حسب ثقافة المجتمع وقيمة الأساسية، وفى هذا الاطار فإن التجمع أيا كان مستواه يحافظ على التراث الثقافى للمجتمع. إضافة إلى اسهام الاستقرار الاجتماعى فى إنجاز عمليات أخرى عديدة، كعملية التعاون فى أى مجال من المجالات العائلية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. إضافة إلى عمليات التمثل والتكيف، بحيث تؤدى هذه العمليات إلى تراكم الثقة الاجتماعية داخل التجمع أو المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك توجد حالة التغير أو التحول الاجتماعى. وهى الحالة

التى تشير إلى تحرك الجماعة أو التجمع أو المجتمع إلى تغيير بعض جوانبه. بإعتبار أن ذلك أحد الحلول التى يعمل التجمع من خلالها، حتى يتمكن من مواجهة المشكلات الاجتماعية التى تظهر على ساحتة فى أى مجال من المجالات الاجتماعية. بحيث يعنى ذلك أن ظهور المشكلة فى التجمع أثناء حالة الاستقرار الاجتماعى، بحيث يعد ذلك تغيرا وحالة جديدة، بالنسبة للحالة السابقة على ظهور المشكلة. وأن الحلول التى تقدم لهذه المشكلة تتطلب فى بعض الأحيان تغييرا فى بعض جوانب بناء المجتمع. ولذلك نجد أن التغير الاجتماعى أو التحول الاجتماعى لازم للمجتمع كما أن الاستقرار لازم له. فإذا تأملنا حالة التغير الاجتماعى التى تشكل أحد جوانب المجتمع، فسوف نواجه بحقيقتين، الأولى أن التغير الاجتماعى يضم نمطين من التغير. الأول التغير التدريجى، وفى إطاره يقوم المجتمع بحل المشكلات التى قد تظهر بإجراء تغيرات محدودة وتدريجية حتى يسهم فى حل المشكلة. والثانى التغير الجذرى أو الشامل، وهو التغير الذى يحدث إذا لم يقدم المجتمع حلولا للمشكلات التى قد تظهر تباعاً على ساحته، ومن ثم يؤدى تراكمها إلى توليد ضغوط تتراكم، حتى تدفع المجتمع أو التجمع إلى ضرورة إجراء تغييرات جذرية وشاملة. يقدم من خلالها حلولا لكل المشكلات، التى لها وجودها الضاغط على بنيته، لذلك نجد أن التغير الاجتماعى لازم للمجتمع لزومية الاستقرار الاجتماعى.

٥- وتشكل نوعية الحياة فى المجتمع احد المكونات أو العناصر الأساسية التى وردت فى التعريفات السابقة، وفى هذا الإطار يعتبر مبحث نوعية الحياة من المباحث الأساسية التى يهتم بها علم الاجتماع. ويقصد بنوعية الحياة، جملة الأساليب التى يتبعها البشر لتأمين وجودهم الملائم، ونقصد بالوجود الملائم، الحالة التى يتحقق فيها إشباع الحاجات الأساسية للبشر فى المجتمع. على هذا النحو تحتوى نوعية الحياة على عدد من العناصر الأساسية، أولها الموارد الاقتصادية، التى تستغل إستغلالاً ملائماً، والتى يوجه إنتاجها لإشباع الحاجات الأساسية لسكان المجتمع أو التجمع. بالإضافة إلى الموارد الثقافية، التى تتضمن منظومات القيم والثقافة التى تضبط تفاعل البشر نحو بعضهم البعض، وتؤكد على قيم التسامح بينهم. يضاف إلى ذلك منظومة القيم الثقافية التى توجه سلوكيات البشر للمشاركة التطوعية فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بهدف النهوض بالمجتمع. بحيث تتضمن هذه القيم،

منظومة القيم التى تتصل بتحقق العدل الاجتماعى، والتسامح، والثقة المتبادلة بين عناصر أو أفراد المجتمع. إلى جانب ذلك تتضمن نوعية الحياة الأهداف التى تسعى الجماعة إلى تحقيقها، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع. على هذا النحو تعتبر نوعية الحياة فى المجتمع، هى الأطار الشامل الذى يتحرك فى نطاقة البشر، يشبعون حاجاتهم، ويحافظون على وسائل وشروط إستمرارهم. بما فى ذلك تطوير الأهداف المستقبلية، التى يساعد تحقيقها فى الارتقاء بوجودهم وأوضاعهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

إرتباطا بذلك تختلف نوعية الحياة التى يقودها البشر فى المجتمع بالنظر إلى عدة متغيرات، حيث يتمثل المتغير الأول فى طبيعة السياق الاجتماعى، فنوعية الحياة فى المجتمع الريفى تختلف عن نوعية الحياة فى السياق الحضرى أو البدوى. ويتمثل المتغير الثانى فى خصائص البشر الذين يقودون نوعية الحياة، من حيث مستوى التعليم، والمهنة والمستوى الاجتماعى الاقتصادى، حيث نجد أن لهذه الخصائص علاقة بمستوى ونوعية سلوكيات البشر وحاجاتهم التى تتطلب إشباعاً. بينما يتصل المتغير الثالث بمستوى التحديث الذى وصل إليه المجتمع، فنوعية الحياة فى السياق الريفى التقليدى، تختلف عن نوعية الحياة فى السياق الحضرى، ونوعية الحياة فى المجتمعات المتخلفة تختلف عن نوعية الحياة فى المجتمعات المتقدمة.

**خامساً: خصائص الظاهرة الاجتماعية**

تعتبر الظاهرة الاجتماعية أيا كان نطاقها وطبيعتها، أحد المكونات الرئيسية للمجتمع، ومن ثم أحد المجالات الأساسية التى ينبغى أن يهتم بها علم الاجتماع. ويشير تأمل الحقيقة أو الظاهرة الاجتماعية إلى تميزها بعدة خصائص أساسية، نعرض لبعض منها فى الصفحات التالية، غير أننا قبل أن نعرض لها نؤكد على ملاحظتين أساسيتين. حيث تتمثل الملاحظة الأولى، فى أن بعض من الخصائص تشترك فيها الظواهر الاجتماعية مع الظواهر الطبيعية، وذلك يرجع إلى أن تحديد الرواد الأول لمجال علم الاجتماع للظواهر الاجتماعية تحقق تحت تأثير تحديد العلوم الطبيعية لمجالها وظواهرها، بحيث إنتقل هذا التحديد إلى مجال علم الاجتماع، أو على الأقل أثر على تعيين طبيعة الظواهر الاجتماعية. بينما تشير الملاحظة الثانية إلى أن الظواهر الاجتماعية، حينما تتوفر لها خصائصها التى سوف نعرض لها لفترة طويلة من الزمن، فإننا نتحول إلى نظم إجتماعية. على هذا

النحو فإن ما يميز الظواهر الاجتماعية عن النظم الاجتماعيـــة، هـــو إســـتمرارها التاريخى، وتحولها إلى مكون محورى فى بناء المجتمع. وإستناداً إلى ذلـــك فإننـــا نعرض فيما يلى لخصـــائص الواقعة أو الظاهرة الاجتماعية.

١- ففيما يتعلق بمصدر تشكل الحقيقة أو الظاهرة الاجتماعية، ثار نقاش حول طبيعة العلاقة بين الظاهرة أو الدافعة الاجتماعية بين الإنسان الفرد كحقيقة جزئية من ناحية وبين ذات الظواهر وبين المجتمع كحقيقة كلية شاملة. هل البشر هم الذين يشكلوا نقطة البدء – بتجمعهم– لنشأة الحقيقة الاجتماعية، ومن ثم فهم الذين يؤسسونها، وأنهم يفعلون ذلك بتلقائية وعلي غير وعى منهم. في مواجهة ذلك هناك من يؤكد أن الفرد ليس سوى تكوين بيولوجي، والانسان بشخصيته وبالمعني الذي نراه به، ونتعامل معه إنما تأسيس اجتماعي، وأن البعد الاجتماعي إلي جانب البعد الذاتي موجود في داخل الإنسان منذ الولادة، وأنه نظرا لأن حالة الاجتماع لها أسبقيتها وسموها على التكوينات البيلوجية والذاتية، فإننا نجد أن الإنسان، يسعى إستنادا إلى طبيعته الاجتماعية بالأساس، إلى المشاركة مع الآخرين فى تأسيس ما هو إجتماعى، أى تأسيس الظواهر الاجتماعية التى تنتج عن تفاعل البشر مع بعضهم البعض فى المجتمع (٢١).

ويرتبط بذلك أن الظاهرة الاجتماعية ليست كالحقيقة الطبيعية منفصلة عن الفاعل وأفكاره، وإذ أكدت دراسات عديدة وجود علاقة متبادلة بين الظاهرة الاجتماعية والفاعل الذي أسسها او الذي أسسته. وأن الظاهرة الاجتماعية لا تتوقف عن الوجود إذا أمسك بعض البشر عن الاعتقاد في وجودها أو لم يشاركوا فيها. ذلك لأن البشر يعجزون عن الإمساك بوجود الحقيقة الاجتماعية طالما أنها موجودة. وذلك يرجع إلى أن جزءا من الحقيقة الاجتماعية يتمثل في مجموعة الأفكار التي تسربت إلى بنية شخصيات البشر، وتتعلق بها (٢٢). وقد نشأت فيما يتعلق بهذه الخاصية مواقف خلافية داخل النظرية العامة لعلم الاجتماع، في إطار مناقشة المداخل الفردية والاجتماعية للحقيقة الاجتماعية. حيث يبرز التطرف فيما يتعلق بهذه الخاصية بين مواقف كل من دوركيم، وفيبر والسلوكيين.

ويتصل بمصدر تشكل الظاهرة الاجتماعية، تحديد مصدر خصائصها، وهل يشكل المجتمع مصدراً لها، أم أن الأفراد هم الذين يتولون إبداع هذه الخصائص. في إطار ذلك نجد موقفين متباينين، إذ يذهب فريق إلي أن الظاهرة الاجتماعية تشتق خصائصها من خلال الأبنية الاجتماعية الأشمل،

التي تشكل الظاهرة جزءا منها. وذلك يرجع إلى أن الكيانات الاجتماعية – المجتمعات، التنظيمات، الأسر – هى عبارة عن بناءات تتشكل من العلاقات بين العناصر المكونه لها، غير أن كثيرا من خصائص هذه العناصر لا يمكن فهمها منعزلة عن المشاركة في الكل الذى يحتويها. فالأنساق السياسية تتكون من القادة، والأتباع والأحزاب والمشرعين وما إلي ذلك، غير أنه لا يمكن أن توجد أي من هذه العناصر بخصائصها خارج الأنساق السياسية [٢٣]. في مواجهة ذلك نجد موقفا أخر يؤكد أن الكليات تكتسب خصائصها من العناصر المشكلة لها. تأكيدا لذلك أننا إذا نظرنا إلي الأبنية الاجتماعية، فسوف نجد أنها تتكون من مجموعة الأدوار والمكانات التي تشغل وتنجز بواسطة البشر الأفراد، أو مجموعاتهم. ومن ثم فمن الصعب إدراك هذه الأبنية الاجتماعية بدون إدراك الأفراد في مكاناتهم الاجتماعية أو وهم يؤدون أدوارهم الاجتماعية، في مقابل أن المكانات الاجتماعية للبشر لا يمكن إدراكها بدون أدراك الأبنية الاجتماعية التى تحتويها. وذلك يرجع إلي أن الظواهر الاجتماعية إلي حد كبير، هى نتاج عقلي. ولا يعني ذلك أن خصائص المجتمع تنبثق بصورة مباشرة عن السلوكيات والأفكار الفردية، وإنما هي تنتج من خلال التفاعل الاجتماعي، حيث تتشكل خصائص جديدة غير خصائص المشاركين في التفاعل [٢٤]. وقد تباينت مواقف النظرية الاجتماعية فيما يتعلق بخصائص كل من الكل والجزء، وما هو مصدر اكتساب كل منهما لخصائصه، حيث ظل ذلك موقفا خلافيا مستمرا، لم تحسمه النظرية العامة لعلم الاجتماع.

٢- كما تتميز بها الظاهرة الاجتماعية في تميزها بالاستمرارية والثبات، فجميع ظواهر الكون في تغير دائم.، غير أن هذا التغير لا يحدث علي شكل قفزات مفاجئة أو أحداث عرضية عشوائية ولكنه يتبع نظاما ثابتا نسبيا [٢٥]. وبرغم ذلك فقد نشأ خلاف حول هذه الخاصية أيضا، يتعلق بالحالة الأساسية للوجود الاجتماعي هل هي الثبات أم التغير أم التوازن المتحرك علي ما يذهب بارسونز مثلا.

٣- من خواص الظاهرة أو الحقيقة الاجتماعية ذات وجهين متقابلين عادة، حيث نجد الصراع في مواجهة التكامل كوجهين متضادين. وهناك يأس من مجرد جمع هذه الجوانب في إطار نظري واحد، وهو ما يعني ترك اختيار زاوية

إدراك الحقيقة الاجتماعية وفقا لمرجعية الباحث وطبيعة تدريبه الأكاديمى [٢٦]. وهي ملاحظة قد نختلف معها لأن الخبرة بالظاهرة او الحقيقة الاجتماعية تشير إلى أنها لا يمكن أن تكون منقسمة علي ذاتها وإنما هي تبدو كذلك بالنظر إلي تصور نظري معين، وهو بطبيعته إدراك جزئي لها. وفى هذا الصدد يؤكد فيبر، على أننا قد نتباين بشأن حقيقة ما لإختلاف الزاوية التي نقترب من خلالها لأدراكها، وهي بالطبع مسألة يحكمها الإطار النظرى للباحث. ويمكن أن تعزى هذه المواقف الخلافية بشأن خصائص الظاهرة الاجتماعية إلي ثلاثة عوامل أساسية.

حيث يتمثل العامل الأول فى طبيعة التصورات التي تضمنتها مختلف النماذج النظرية بشأن الحقيقة الاجتماعية، وهي تصورات ورثتها عن الأطر الفلسفية والاتجاهات النظرية السابقة. بينما يشير العامل الثانى إلى إختلاف منطق تناول الحقيقة الواقعية بالنظر إلي سائر المواقف النظرية. فبينما إستعانت الوضعية بمنطق العلوم الطبيعية في التناول العلمى للظواهر الاجتماعية، ومن ثم كانت أميل – أى الوضعية – إلي تناول العناصر والتركيز علي الرؤية الجزئية للحقيقة، إرتبطت المثالية بالتناول الكلي والتحليلي للحقيقة موضع الدراسة. فى حين يؤكد العامل الثالث على أن تخلف البحث الاجتماعي بأسسه الموضوعية أعاق، الأتفاق حول الخصائص الأساسية للحقيقة الاجتماعية حيث لم يتم إجراء البحوث حول الموضوعات الخلافية، بحيث يساعد البحث بشأنها فى حسم هذه القضايا لصالح إكتمال نسق التفكير العلمي وتطوره.

٤- بالإضافة إلى ذلك أننا إذا تأملنا الظاهرة الإجتماعية- حسبما يذهب دوركيم – فسوف نجد أنها إما ظاهرة سوية، كظاهرة الزواج أوظاهرة تعاون الأفراد للإرتقاء بأوضاع المجتمع المحلى. أو ظاهرة تزايد التدين فى المجتمع فى أوقات الأزمات، أو ظاهرة عمق إنتماء البشر وإرتباطهم بمجتمعهم فى أوقات الأزمات. حيث تظهر فى المجتمع الإنسانى السوى والسليم، عديداً من الظواهر الإجتماعية السوية التى تسهم إيجابيا فى إستقرار وإستمرار بقاء المجتمع، وهى بذلك ذات وظائف إيجابية فى بناء المجتمع. إلى جانب ذلك يحتوى المجتمع على بعض الظواهر الإجتماعية المنحرفة كذلك، مثال على ذلك الظواهر الإجرامية والإنحرافية المختلفة، كظاهرة قتل الأبناء، أو ظاهرة

تعاطى المخدرات، أو ظواهر القتل والسرقة. وبرغم أن هذه الظواهر منحرفة إلا أنها توجد وتنتشر فى بعض المجتمعات، لأن للظاهرة الإجتماعية المنحرفة وظيفة فى بناء المجتمع، ومن ثم فهى ضرورية بالنسبة لإستمراره. إذ يعد وجود الظواهر الإجتماعية المنحرفة جرس إنذار، لوجود خلل فى بناء المجتمع ينبغى البحث عنه لإصلاحه. فإذا إنتشرت المخدرات بين الشباب فى مجتمع معين، فإن ذلك يعنى ضعف عملية التنشئة الإجتماعية للشباب، مما جعلهم فريسة سهلة للاستهواء والمشاركة في تعاطى المخدرات. كذلك يشير إلى أن هؤلاء الشباب يعانون من هموم يومية عديدة، تشكل ضغوطا عليهم، إقتصادية وسياسية وإجتماعية وثقافية، وهم يهربون من هذه الضغوط بتعاطى المخدرات. وإنتشار العنف فى الحياة الأسرية مثل قتل الأزواج أو قتل الزوجات أو قتل الأبناء بعد تنبيها يعنى أن الحياة الأسرية فى خطر، وأن أبنية الأسر أصبحت ضعيفة، بحيث لم تعد تتحمل الضغوط المفروضة عليها. وإنتشار القتل بالأكراه فى مجتمع معين، يعنى أن هذا المجتمع يعانى من ظروف إقتصادية صعبه، يعانى منها الأفراد فى المجتمع، الأمر الذى يدفعهم إلى هذه السلوكيات الخشنة. إضافة إلى ذلك فإنه مثلما تنبة الظواهر الإجتماعية المنحرفة إلى وجود خلل فى بناء المجتمع ينبغى إصلاحه، فإن عقاب مرتكبى هذه الظواهر الإجرامية، من شأنه أن يقوى البناء القانونى والعقابى ويؤكد فاعليته.

٥- بالإضافة إلى ذلك تتميز الظاهرة الإجتماعية تتميز بالعمومية بمعنى أنها عامة بين افراد المجتمع، وهى عامة لأنها إجتماعية، وتعنى هذه العمومية أن الأفراد فى مجتمع أوجماعة معينة من الضرورى أن يشاركوا فى الظواهر الإجتماعية السائدة فى مجتمعهم. طالما أنها ظواهر سوية، وليس من الضرورى أن تعنى هذه العمومية مشاركة كل أفراد المجتمع فى الظاهرة الإجتماعية، ولكن النسبة الغالبة منهم. فمثلا من المتوقع أن يتجه غالبية الشباب إلى الزواج، وإن كان البعض منهم قد يمتنع عن الزواج وتشكيل أسرة. وعلى هذا النحو فإننا نجد أن للعمومية مستويات، فهناك بعض الظواهر العامة التي تنتشر بين فئات معينة كإنتشار تناول الأكلات السريعة بين فئة الشباب مثلاً، وهو ما يعنى أن عمومية الظاهرة تقتصر هنا على فئة الشباب. أو أن تكون هذه العمومية على مستوى المجتمع، بمعنى أن نسبة غالبة فى المجتمع تشارك فى هذه الظاهرة.

٦- وتشكل أسبقية الظاهرة الإجتماعية على وجود الفرد الخاصية الثانية المميزة لهذه الظاهرة، وتعنى أسبقية الظاهرة الإجتماعية أنها لكونها مرتبطة ببناء المجتمع، فهى سابقة على وجود الأفراد. فوجود ظاهرة الزواج سابق على وجود الأفراد، إذ يولد الأفراد، ليجدوا أن ظاهرة الزواج موجودة فى المجتمع. وأن الأفراد يستوعبون عناصر الظاهرة من خلال عملية التنشئة الإجتماعية، وبعد أن يكبروا، فإنهم يتعرفون على أبعاد ومعالم الظاهرة بصورة أعمق من المجتمع، حتى إذا بلغوا عمر المشاركة فى الظاهرة، فإنهم يشاركون فيها عادة. فالمجتمع والظواهر الإجتماعية القائمة فيه، سابق على وجود الأفراد، فإذا ولد الأفراد فى إطاره، فإنه يعمل بإتجاه تنشئتهم وتدريبهم على المشاركة فى مختلف الظواهر الإجتماعية.

٧- وتتمثل الخاصية الثالثة للظاهرة الإجتماعية فى كونها ذات طبيعة تلقائية، وهو ما يعنى أن مختلف الظواهر الإجتماعية نشأت فى الأصل لتلبية إحتياجات إجتماعية ملحة، ونتيجة لبذلك لا تمتلك الظاهرة الإجتماعية أو النظام الإجتماعى بداية فردية محددة. إذ يرى دوركيم أنه إذا كان المجتمع يتشكل من مجموعة من الأفراد، فإن تفاعلهم وترابطهم يؤدى تلقائيا، إلى نشأة مجموعة من الظواهر الإجتماعية. وإستناداً إلى ذلك نجد أن تلقائية الظاهرة الإجتماعية، تعد نتيجة أو وظيفة لبعدين، الأول وجود حاجة إجتماعية لدى الجماعة أو المجتمع، تتولى مضامين الظاهرة الإجتماعية أو النظام الاجتماعى إشباعها. والثانى أن الظاهرة الإجتماعية تظهر عادة من خلال التفاعل الإجتماعى لأفراد المجتمع. بحيث تصبح الظاهرة الإجتماعية حينئذ، معبرة عن تفاعل وإمتزاج آراء الأفراد ووجهات نظرهم، وليست معبرة عن رغبات الأفراد أو ميولهم الفردية. فى هذا الإطار يوضح إميل دوركيم أنه إذا كان المجتمع يتكون من مجموعة من الأفراد كعناصر أساسية له، فإن ترابطهم يؤدى إلى ظهور ظواهر عديدة. ومن الواضح أن نشأة وخصائص هذه الظواهر الجديدة لا يكمن أساسها فى العناصر المشكلة لها، وإنما فى كلية Totality المجتمع الذى تشكل بإتحادهم، هذه الكلية تكون عادة مفسرة للظواهر التى تنشأ فى إطارها. وأن ظواهرها، أى ظواهر المجتمع تختلف عن ما هو كائن فى العقول الفردية، وبذلك نجد أن هذه الظواهر ترجع أساسا إلى المجتمع، وليس إلى أعضائه المكونين له (٢٧). وفى موضع آخر يؤكد أن الفرد والمجتمع كائنات من طبيعة مختلفة إلا أنها ليست متناقضة، لأن الفرد

لا يستطيع أن يمارس طبيعته، إلا إذا كان متضمنا في مجتمع [٢٨]. كما تعنى التلقائية أيضا أننا لا نستطيع أن نحدد تاريخا معينا لنشأة الظاهرة الإجتماعية، فمن المستحيل مثلاً أن نحدد مثلا تاريخ نشأة ظاهرة أو نظام الزواج، وما هو الفرد الذى إبتكر هذا النظام. كذلك لا نستطيع أن نحدد تاريخيا أول شخص إبتدع تعاطى المخدرات للهروب من المشكلات والهموم، كما لا نستطيع تحديد التاريخ الذى بدأت منه هذه الظاهرة المنحرفة.

٨- وتعد خاصية الخارجية Exteriority من الخواص المميزة أيضا للظاهرة الإجتماعية، وتعنى خاصية الخارجية أن الفرد يولد فى مجتمع له إستمراره، وله بناؤه وتنظيمه المحدد، ومن ثم فله تأثيره على شخصية الفرد. فوجود المجتمع السابق على الفرد، يعنى أنه خارج عنه، كما تعنى الخارجية من ناحية ثانية أن كل فرد فى المجتمع ليس إلا عنصرا محدودا فى شبكة العلاقات والتفاعلات الإجتماعية التى تشكل المجتمع، وأن غالبية وجود هذه الشبكة والتفاعلات توجد خارج الفرد. ذلك إلى جانب أن هذه العلاقات والتفاعلات ليست من إبداع أفراد المجتمع، وإن كانت تتشكل من التفاعلات العديدة التى تقع بين الأفراد، ولذلك فهذه العلاقات والتفاعلات موجودة وإن لم نشارك فيها [٢٩]. ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال أن المجتمع يمكن أن يوجد بعيداً عن كل الأفراد وخارج عنهم، بل يعنى ذلك أن المجتمع وإن وجد خارج الأفراد ومستقلا عنهم، إلا أن المجتمع يتسرب إلى شخصياتهم، وبذلك يحتوى الأفراد على البعد الإجتماعى بداخلهم. ذلك يعنى أن المجتمع لا يكتفى أن تكون طبيعته خارجة عن ذواتنا الفردية، ولكنه – أى المجتمع – يعبر عن نفسه من خلالنا. فهو خارجنا، إلا أنه يحتوينا Envelop us ومن ثم فهو يعبر عن طبيعتنا ونحن ممتزجون به. ومثلما يحصل الكائن العضوى الفيزيقى على غذائه من خارجه، فإننا نجد الإنسان، بإعتباره كائن عضوى عاقل، يحصل على الأفكار والعواطف وأنماط الممارسات من المجتمع [٣٠]. ويرى دوركيم أنه لأن المجتمع يوجد خارج الأفراد، وأن له وجوده المستقل ونشأته المستقلة، فإنه – أى دوركيم – ينزع عن الأفراد شرف تأسيس النظام الإجتماعى، أى المجتمع. بحيث يفسر ذلك وجود بعض الظواهر او أنماط السلوك، التى يصعب تفسيرها على المستوى الفردى، بل يمكن تفسيرها على مستوى المجتمع. ويضرب دوركيم مثالاً على ذلك بالإنتحار الذى يأتيه الإنسان الفرد لينهى وجوده، حيث لا يمكن فهم هذه الظاهرة على المستوى الفردى، ولكن

يمكن فهمها بالنظر إلى أسباب تكمن فى بنية المجتمع. ولتوضيح ذلك يذهب دوركيم إلى وجود قوة جمعية فى المجتمع ذات طاقة قوية، تدفع أفراد المجتمع – فى بعض الظروف – إلى نوع من إنهاء وجود الذات. وبذلك فإن أفعال التضحية إلى حد الإستشهاد قد تعبر عن المزاج الشخصى من الناحية الظاهرية، غير أنها تتصل فى الحقيقة بوجود إحتياجات حقيقية أشمل من الأفراد وهى المجتمع والأوضاع التى تسوده [٣١]. تأكيداً لذلك أننا إذا تأملنا وجود المجتمع من حولنا، فسوف نجد أنه قائم خارجنا، يتجلى هذا الوجود الخارجى للمجتمع أن كل ظواهره ونظمة تقع فى كل لحظه ونحن لا نشارك فيها، وهو ما يشهد على وجودها المستقل عنا. فالمجتمع يقع فيه زواج وطلاق وقتل، جميعها ظواهر إجتماعية تقع سلوكياتها فى كل لحظة، حسب قواعد وقوانين إجتماعية بعيدة عنا، ودون أن نشارك فيها.

٩- ويشكل الالتزام والقهر Constraint من الخواص البارزة المميزة للظاهرة الإجتماعية، وتلعب هذه الخاصية دورها البارز فى إستمرار المجتمع بنظمه وحياته وتفاعلاته الإجتماعية. ويرى دوركيم أن كل مجتمع يضم أنماط من السلوكيات، التى يلتزم بإنجازها أفراد المجتمع. هذه الأنماط من السلوكيات يؤسسها المجتمع، وتشكل جزءاً من حزمة الواجبات الأخلاقية التى يلتزم بها الأفراد تجاه المجتمع وتجاه بعضهم البعض. وفى بعض الأحيان قد يخرج الفرد على هذه الالتزامات، إلا أنه يواجه حتما بمقاومتها. وبينما يتمكن الفرد من تجاوزها، إلا أن هذه الإلتزامات تشعره بقوتها الملزمة من خلال المقاومة التى تبديها فى مواجهته [٣٢]. ويتضح ذلك بدرجة أوضح فى حالة الإلتزامات الشرعية، التى يدعم تنفيذها والإلتزام بها، حزمة كاملة من الوسائل القهرية كالشرطة والمحاكم. إلى جانب ذلك توجد كثير من الجزاءات أو العقوبات الأخرى التى تعيد تأكيد الوفاء بهذه الإلتزامات [٣٣].

ويؤكد دوركيم صراحة على أن التكيف مع هذه الإلتزامات والوفاء بها قد لا يستند إلى الخوف من العقاب فى حالة عدم الوفاء بها. ففى معظم الظروف، يوافق الأفراد على مشروعية هذه الإلتزامات، ومن ثم نجدهم لا يشعرون بطبيعتها الملزمة عن وعى. فحينما أتوافق مع متطلبات هذه الالتزامات من كل قلبى، فإن الإلزام أو القهر المتضمن فيها يكون شعورى به طفيفا، وقد لا أشعر أبدا بهذا القهر. لأنه ليس ضروريا ما دمت لم أخالف قواعد الظاهرة الإجتماعية أو النظام الإجتماعى، غير أن الظاهرة الإجتماعية

تؤكد إلتزام بها حينما أحاول مقاومتها [٣٤]. ويشير دوركيم إلى أن القهر أو الإكراه الفيزيقى هام بالنسبة للحياة الإجتماعية، فهو لا يرى فيه سوى تعبير قوى وواضح لحقيقة بداخلنا عميقة الجذور، هى إنعكاس للطبيعة المثالية للسلوك الذى تتطلبه الظاهرة الإجتماعية، والذى تدعمه بواسطة سلطتها الأخلاقية Moral Authonty [٣٥].

١٠- وتعد الجاذبية من الخواص الهامة للظاهرة الإجتماعية. وإذا كانت الظاهرة الإجتماعية تتشكل من مجموعة الأفكار والسلوكيات على نحو ما أشرت. فإننا بحكم طبيعتنا الإجتماعية، وإستناداً إلى أن الإنسان حيوان إجتماعى بطبعة، نميل ونحب أن نفكر ونتصرف ونسلك حسبما تمليه الظاهرة الإجتماعية علينا. وذلك يرجع إلى بعدين الأول أن السلوك وفقا لما تمليه الظاهرة الإجتماعية والنظام الإجتماعى، أيسر كثيراً من إبداع سلوكيات جديدة لإنجاز الأمور. فمن السهل علينا مثلاً أن نتبع نفس التقاليد التى يتبعها الآخرون من أجل الزواج، بدلاً من عناء التفكير فى أبداع أساليب جديدة غير مأمونة العواقب أو النتائج. ففى إتباع ما يفعله الناس فيما يتعلق بموضوع معين تيسير فى التكلفة النفسية والإجتماعية والإقتصادية، حقيقة أن بعض الأفراد قد يقوموا بتعديلات طفيفة "كتزيين سيارة العروس بطريقة معينة". أو القيام بزفة العروس بطريقة معينة، أو عقد حفلة الزواج فى الشارع أو فى نادى أو فى فندق محترم. غير أن إبداع الأساليب الجديدة عادة ما يكون طفيفا لا يلمس العناصر الأساسية أو الجوهرية، الخاصة بالزواج أو بالطقوس الإحتفالية الممهدة له. ويتمثل البعد الثانى أن الخروج على إملاءات الظاهرة الإجتماعية قد لا يلقى قبول الأخرين إن لم يواجه بالمقاومة. وفى المقاومة عنت وتكلفة نفسية وإجتماعية، ولذلك يفضل البشر أن يتبعوا السلوكيات التى تفرضها الظواهر الإجتماعية. وينجذبون إلى طاعتها، لأن ذلك أيسر ولأنه يشعرنا بالسعادة نتيجة للقبول والمباركة الإجتماعية التى نحصل عليها.

١١- وتشكل خاصية الترابط خاصية مميزة للظواهر الإجتماعية وهى خاصية مشتقة من ترابط ظواهر الكون ومكوناته، حيث يعتبر ترابط ظاهرات الكون من الخواص الأساسية المميزة للظواهر الطبيعية، ومن بينها الظواهر الاجتماعية، ذلك لأن الكون في ثباته واستمراره لا يخضع للعشوائية أو الصدفة. وإنما يخضع لقوانين دقيقة ينتظم بالنظر إليها، وهي مقولة تمت استعارتها عن العلوم الطبيعية، ابان نشأة علم الاجتماع. وتشكل هذه الخاصية

موضع اتفاق بين مختلف الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع، تستوى في ذلك الوضعية أو المادية الجدلية. حيث يدعم كلاهما الترابط الذي يدعمه وجود علاقات سببية بين أطرافه. بيد أن الخلاف الرئيسي فيما يتعلق بهذه الخاصية يدور حول طبيعة واتجاه السببية أساسا.

ونحن ندرك هنا الترابط على ثلاثة مستويات. المستوى الأول الترابط فى بنية الظاهرة الإجتماعية ذاتها، فإذا عرفنا الظاهرة الإجتماعية بإعتبارها تتشكل من الأفكار أو المعتقدات والسلوكيات. فمعنى ذلك وجود إرتباط بين هذين العنصرين، لكون الأفكار والمعتقدات هى التى توجه سلوكيات الأفراد، حتى لا تصبح سلوكياتهم عارية من أى توجيهات قيمية أو معيارية، يمكن أن تساعد فى نشر حالة من الفوضى الإجتماعية، وهو ما يمكن أن نشير إليه بالترابط بين العناصر الداخلية للظاهرة الإجتماعية. ويتسع المستوى الثانى للترابط الإجتماعى ليضم مجموعة الظواهر الإجتماعية، حيث نجد أن الظواهر الإجتماعية مرتبطة ببعضها بعلاقات سببية أو بالأصح علاقات وظيفية. وإذا أخذنا ظاهرة الزواج كمثال، فسوف نجد أن إنجاز الزواج له علاقة بالظواهر الإجتماعية والإقتصادية الأخرى، فالإختيار للزواج قد يكون من داخل القرابة "ظاهرة القرابة"، أو من داخل العمل "النظام الإقتصادى". وتوفير متطلبات الزواج ذات طبيعة إقتصادية "النظام الإقتصادى" وقد يكون الزواج لتحقيق التوازن بين العائلات أو حل الخلافات القائمة بينها "النظام العائلى". وهكذا فإننا إذا قمنا بتحليل أى ظاهرة إجتماعية فسوف نجد أسبابها فى الظواهر أو النظم الإجتماعية المحيطة بها. وأن وظيفة الظاهرة تعود عادة على الظواهر، التى شكلت أسبابا لتشكل هذه الظاهرة، وهو الأمر الذى دفع دوركيم إلى التأكيد على أن الظواهر الإجتماعية مفسرة لذاتها Sui Genere. وفى إطار المستوى الثالث تتصل الظاهرة ببناء المجتمع ذاته، ويقود ذلك إلى التصور الأساسى للمجتمع بإعتباره كائنا عضويا. وهو ما يعنى أنه كل يتكون من مجموعة من الأجزاء، وأن هناك علاقة بين هذا الكل الذى يحدد وظيفة الأجزاء، ومن ثم يعين الأدوار التى تؤديها الظواهر الإجتماعية فى بنائه. وفى مقابل ذلك نجد أن الأجزاء تؤدى إسهامها ووظائفها بإتجاه الإسهام فى الحفاظ على بقاء الكل، وتأمين إستمراره. فى هذا الإطار فإنه كلما كان إسهام الظاهرة فى بناء المجتمع قويا، وكلما كان المجتمع يحتاج بإلحاح لهذا الإسهام لتامين إستمرار وجوده وفاعليته، كلما كان الإرتباط قويا بين الظاهرة الإجتماعية وبناء المجتمع.

**سادساً: تبلور مكونات بناء علم الاجتماع (*) :**

مثل كل المكونات الموجودة في بناء هذا الكون، والذي يحكمها قانون التحول أو التحرك من المتجانس إلي المتباين. فإن العلم – كأحد مكونات هذا الكون– يخضع لذات القانون. يؤكد ذلك حقائق تطورية عديدة. حيث تتمثل الحقيقة الأولي فى التداخل الذي كان قائماً بين المعرفة العلمية والثقافة العامة، إذ كان ساحر الجماعة أو حكيمها علي معرفة – مثل كل البشر – بعناصر الثقافة العامة. إلي جانب أنه كانت لديه، بالإضافة إلي ذلك، معرفة أخرى يستخدمها لأغراض محددة. بل إننا نجد أن هذه المعرفة العامة في بعض جوانبها، ذات طبيعة منطقية إلي حد كبير، حيث ترجع هذه الطبيعة المنطقية إلي كونها قد جردت تدريجيا عن أحداث الواقع، التي تتضمن العلاقات السببية. والتي تميز طبيعة العلاقات بين عناصرها ومتغيراتها، فما يقع في الواقع له دائما أسبابه، التي تشكل مقدمات لحدوثه، وله نتائجه كذلك. وهو ما يعني أن الخبرة بالواقع وإدراك تفاعلات أحداثه كان وراء الثقافة المنطقية القائمة داخل بناء الثقافة العامة، هذه الثقافة المنطقية تقفز عادة إلي ذهن الإنسان حينما تظهر الأحداث أو الوقائع، التي تصدق عليها هذه الثقافة أو تكون قادرة علي فك غموض تفاعلاتها.

بيد أنه بمجرد زيادة التراكم علي الجانب المنطقي من الثقافة العامة، ظهر بعض الحكماء الذين يلمون بأطرافها، ثم بدأ هؤلاء الحكماء إلي جانب – الثقافة المنطقية – معرفتهم بالثقافة العامة – بإعتبارهم أعضاء في جماعة – يعرفون وحدهم هذا الجانب من الثقافة العامة. ثم أخذ هؤلاء الحكماء يطورون هذه الثقافة الخاصة، المنطقية أو الحكيمة، ليس بصورة إرادية ومقصودة، ولكن بصورة تلقائية. فقد كانت المعرفة الخاصة تستوعب عادة بواسطة القدرة الكارزمية، أو بواسطة بصيرة هؤلاء الحكماء، حتى تصبح قاعدة أو مقدمة لتطوير أفكار جديدة. قد يتحقق ذلك من خلال الإطلاع علي تراث التاريخ السابق، لاستيعاب الأفكار أو إعادة إنتاجها. أو من خلال محاولة إعادة إدراك الواقع المحيط بهم، وإعادة تنظيمه، بما يقدم أفكاراً ووجهات نظر جديدة في التفاعلات المحيطة بهم، بل وفى الأفكار التي إنتقلت إليهم. بحيث شكلت بصيرة أو كارزمية هؤلاء الحكماء آلية لاعادة تأمل الواقع، إما للمطالبة بإعادة تنظيمه وفق مُثل أومبادئ محددة، أو لتخيل واقع جديد، مكتمل ويتجاوز كل مشكلات الواقع القائم. وهنا نلاحظ بداية ظهور ابنية تصورية وفكرية جديدة، كتلك التي قدمها أفلاطون علي سبيل المثال. وقد

---

* ألقيت هذه المحاضرة علي طلاب النظرية الاجتماعية بجامعة عين شمس وفي الطبعة القادمة، سوف تتم إعادة كتابتها موثقة.

استمر هذا التطور حتى وصل إلي نهايته، التي تمثلت في إنفصال الثقافة العامة عن الثقافة الخاصة، الحكيمة والمنطقية. والتي اتخذت طابع التفكير الاجتماعي بشأن المجتمع حينا، أو طابع التفكير الفلسفي وإعادة تنظيم الأفكار الدارجة في الثقافة العامة، لإعادة تأملها وفحصها ونقدها لفضح الزائف منها حينا أخر، أو بناء التصورات الخيالية للمجتمع حينا ثالثة.

وتشير الحقيقة الثانية والخاصة بفاعلية قانون التحول من المتجانس إلي المتباين، إلي ذلك التحول الذي تمثل في الانتقال من الفكر الموسوعي إلي المعارف المتخصصة. وإذا كانت المرحلة السابقة قد أدت في النهاية إلي تميز المعرفة المنطقية أو الحكيمة، عن المعرفة العامة الشائعة. فإننا في هذه المرحلة الثانية لتحولات الفكر برزت مسألتين، الأولي أن الإنسان الحكيم أو المفكر لم يكن يقتصر علي نطاق معين دون آخر، ولكنه كان يعالج كل القضايا أو المسائل التي تتصدى لها الثقافة العامة، ولكن بمستوى يستند إلي المعرفة العميقة والمتخصصة. ومن ثم فقد كان عليه أن يتصدى لقضايا ومسائل تقع في مجالات كثيرة، حيث كان عليه أن يعالج أحيانا قضايا تتصل بنطاق الفلك، وأحيانا ثانية تتصل بنطاق الكيمياء أو الأحياء، وأحيانا ثالثة تتصل بنطاق الفلسفة. ومن ثم أصبح المفكر الموسوعي مفكراً يسعى إلي الكشف عن المبادئ العامة المنظمة لهذا الكون لاستكشاف فاعليتها في إطار مجالات محددة. الأمر الذي جعل هذه المعرفة الشاملة أو الموسوعية تضرب في الاتساع وليس العمق. ومن ثم فقد أصبح مفكروا هذه المرحلة يعرفون أشياء كثيرة عن كثير من الموضوعات، غير أنهم لم يمتلكوا المعرفة المتعلقة بالجوانب الكثيرة والعميقة للشئ الواحد. أى أن معرفتهم لم تهتم بمجالات معينة تحاول التعرف علي القوانين والحقائق الأساسية بهذا المجال، بهدف الاستفادة من هذه الحقائق في خلق بيئة أكثر ملائمة للحياة الإنسانية. ومن ثم فلم يصبح التفكير الخاص بهذه المرحلة علم، يساعد علي تطوير الحياة الإنسانية، بقدر ما أصبح تنويرا للعقل الإنساني حتي يستطيع إدراك بيئته المحيطة به.

وقد تمثلت المسألة الثانية في التراكم المعرفي الهائل الذي تحقق للإنسان نتيجة لهاذ التفكير الشامل أو الموسوعي، فقد فكر المفكرون في كل شئ وفي كل الموضوعات. بحيث غطى التفكير من هذا النمط كل المجالات الإنسانية تقريبا، في الكيمياء، والفلك والأحياء، والرياضيات، والمجتمع والإنسان وغير ذلك من المجالات. بحيث أدى هذا التراكم الكيفي، إلي حدوث ميل نحو تحول نوعى في هذه المعرفة الشاملة أو الموسوعية، حيث بدأت المعرفة المتعلقة بكل مجال من

المجالات، تتكثف لتشكل أساساً أو مقدمة لعلم من العلوم. وذلك يرجع إلي أن الفكر الموسوعي لم يعد قادراً بسبب نمو المعرفة المتسارع، علي الإحاطة بكل شيء، ومن ثم برز ميل نحو متابعة تطور الأفكار في مجالات معينة دون غيرها. هذا بالإضافة إلي أن نمو المعرفة في كثير من المجالات لم يعد نتيجة لأعمال العقل وحده، ولكن أصبح من الضروري لتطوير المعرفة أن يقوم جدل بين أفكار أو تأملات العقل وتفاعلات الواقع. ولقد تطلب حدوث هذا الجدل أن ظهرت فئة من المتخصصين القادرين بحكم معرفتهم العميقة بالتخصص، ترشيد هذا الجدل حتى يقدم النتائج الموجودة منه.

ونتيجة لذلك ظهرت العلوم المختلفة، حيث برز التخصص في مجالات العلوم الطبيعية أولاً، وحينما استكملت هذه العلوم بنيتها من حيث تحديد المجال الذي تعمل في إطاره والمنهج التى تعمل وفقا له، ثم استكملت أبنيتها النظرية. بدا التفكير في أعقاب ذلك بشأن المجتمع والإنسان، وهى المجالات التي كانت وما زالت خاضعة للتفكير الموسوعى. خاصة أن العلوم الطبيعية بدأت تحقق نجاحات كثيرة في مختلف مجالاتها، الأمر الذي دفع المفكرين والفلاسفة المهتمين بشئون المجتمع، إلي المطالبة بوقوع ذات التخصص في مختلف جوانب ومجالات المجتمع. وهكذا بدأت تظهر العلوم الإنسانية والاجتماعية، التي إقتصر كل منها علي تناول القضايا أو المسائل الموجودة في مجال معين دون غيره. بحيث أفرزت هذه المرحلة قيام علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع والنفس والتاريخ والجغرافيا، وهو ما يعني استكمال تقسيم المعرفة الموسوعية إلي تخصصات عديدة، تغطى مختلف جوانب الطبيعة والمجتمع. وإستكمالا لهذا التقسيم الجديد علي أساس التخصص، ظهرت علوم جديدة يمكن تسميتها بالعلوم البينية، وهي العلوم التي تقع علي الحد الفاصل بين علمين مثل علوم الكيمياء الحيوية، أو علم الاجتماع الاقتصادي أو علم النفس الاجتماعي. حتى لا يترك مجال كانت تدرسه المعرفة الموسوعية، دون قيام علم متخصص يهتم بالوقائع والتفاعلات الحادثة بين هذه المجالات.

ثم بدأ يحدث انفصال أخير داخل العلوم المتخصصة ذاتها، وهو الإنفصال الذى يرجع بالأساس، إلي أن العلم لم يعد معرفة نظرية فقط، فقد برزت الحاجة إلي الاستفادة من حقائق العلم ونتائجه في تطوير الواقع المحيط بالإنسان، وهو الهدف الحقيقي لأي علم من العلوم وأساس شرعيته. وإرتباطاً بذلك بدأ يظهر تخصص جديد من داخل كل علم من العلوم، مهمته الأساسية تحويل حقائق العلم إلي وسائل وتكنولوجيا، تيسر الحياة الإنسانية وتجعلها سهلة. ومن ثم ظهرت فئة

جديدة من الفنيين التكنولوجيين، الذين تكمن مهمتهم الأساسية في الاستفادة من حقائق العلم أو العلوم المختلفة، في تطوير الواقع الإنساني من مختلف جوانبه. وإذا كان هذا التخصص التطبيقي الجديد قد برز خلال الحربين العالميتين الأولي والثانية، حيث برزت دعوة محمومة للاستفادة من حقائق العلم في تطوير أشد الأسلحة فتكا. غير أنه بإنتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأ تحول في الاستفادة من حقائق العلم، في صناعة تكنولوجيا تستهدف الأرتقاء بنوعية الحياة الإنسانية. بحيث يمكن القول بأن هذه الانقسامات أو الانفصالات المتتابعة بلغت نهاية دائرة، يتحول فى إطارها العلم النظري إلي وسائل عملية، تفيد في الارتقاء بالأوضاع الأنسانية عموماً.

ونحن الأن أمام تحول جديد يحدث الأن ولا نعرف مداه أو منتهاه كذلك، حيث بدأت الدعوات تتكاثر للتخلي عن العقل الآدائي، أي العقل الذي يولد معرفة، تتحول إلي تكنولوجيا يتولي الإنسان تسخيرها لخدمته. حيث يمكن ان يسخرها الإنسان في قهر إنسان اخر في مجتمع آخر، كما تحاول الآن القوى التي تمتلك التكنولوجيا في العالم اليوم، قهر الشعوب الأخرى، استناداً إلي ترسانتها التكنولوجية، أو تستخدمها الأنظمة السياسية في قهر البشر داخل مجتمعاتها. أو أن هذه التكنولوجيا بدأت تفرض تآكل القدرات الإنسانية ذاتها، سواء كانت هذه القدرات ذات طبيعة عقلية أو آدائية، بحيث يمكن ان تتأسس- إذا استمرت التطورات علي هذا النحو- حياة إنسانية تشغل التكنولوجيا بأنواعها المختلفة مكانة محورية في إطارها، بينما ينسحب البشر إلي هامش الحياة، بلا إيجابية حقيقية لهم، وهو ما يعني نوع جديد من موت الانسان. وفي مواجهة ذلك بدأت دعوات جديدة تتشكل وتظهر، تبرز من ناحية الخسائر العديدة، التي بدأت تفرضها التكنولوجيا المتقدمة والمتمددة علي الحياة الإنسانية. ومن ثم بدأت الدعوة إلي ما يمكن أن يسمى العقل المتأمل، القادر علي إدراك واقعة بدون الإجراءات المنهجية التقليدية المتبعة. العقل المتأمل هو العقل القادر علي التفكير خارج نطاق التخصص، فهو عقل يتجه إلي التفكير في الوضع الانساني، الذي ينبغي أن يكون وما هو السبيل إلي تجاوز هذا الوضع، أى تجاوز ما هو كائن. بإتجاه تأسيس عالم ينبغي أن يكون.

بيد أن دعوات العقل او العلم المتأمل مازالت في بدايتها. فمازال العقل الأدائي هو المسيطر حتى الآن علي المؤسسات الأكاديمية في نظامنا العالمي المعاصر. وما زال هذا العلم مستمراً في سعيه، من خلال تفاعلات العولمة، إلي تأسيس عالم واحد متجانس ومتماسك، بعد أن ساهم في تأسيس المجتمع الواحد والمتماسك. وفى

حالة التحول من العقل الأداتي إلى العقل المتأمل، فإنه من الطبيعي أن ينعكس ذلك على طبيعة العلم من حيث مجال فاعليته، أو إجراءات منهجه، أو طبيعة نظريته. ذلك يدفعنا إلي التعرف علي المكونات الأساسية لبناء العلم. بخاصة علم الأجتماع، ثم ما هي مكانة النظرية في بناء العلم، وما هي الظروف التي تعايشها وتحيط بها وتؤثر عليها، وما هي الحالة التي عليها النظرية الاجتماعية الآن، بالنظر إلي بناء العلم الذي تنتمي إليه.

وتكشف الإجابة على هذه التساؤلات المتعلقة بالعلم عن ضرورة التأكيد علي بناء العلم بإعتباره يتشكل من أربعة مكونات أساسية. ويتمثل المكون الأول في تحديد مجال العلم، حيث نجد أن لكل علم مجاله الذي تقع في نطاقه الأحداث والوقائع التي يقوم بدراستها. فمثلا نجد الماضي هو نطاق أو مجال علم التاريخ الذي يدرس تتابع الاحداث علي خريطة الزمن، وما هي العلاقات السببية التي تربط هذه الأحداث ببعضها البعض. وكذلك علم الاقتصاد الذي يتولى دراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة، التي تظهر في المجتمع، إضافة إلي دراسة عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك المرتبطة بها. وكذلك علم السياسة الذي يدرس النظام السياسي، ايا كانت طبيعته بإعتباره مجاله الأساسي. ويحدث نفس الأمر في العلوم الطبيعية في علم الكيمياء والأحياء والفلك وغير ذلك من العلوم. وهو ما يعني ان امتلاك العلم لمجال محدد يعد شرطا رئيسيا لقيام علم من العلوم، كما يعد شرطا أساسيا للاعتراف به. وفي مجال كل علم من العلوم يمكن ان نميز موضوعات أو ظواهر المجال الرئيسي، وظواهر وموضوعات المجال الثانوى. وهي الظواهر التي تقع علي حافة مجال العلم ودائماً ما تكون موضوعاً لأهتمام علمين من العلوم. وعلي سبيل المثال فإننا نجد في مجال علم الاقتصاد مثلا موضوعات كفائض القيمة، والتضخم، والمنفعة الحدية، وكلها موضوعات اقتصادية بحتة. بينما موضوع كثقافة الاستهلاك يقع علي هامش مجال علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، لأن كلاهما يمكن ان يطور وجهة نظر بشأن هذا الموضوع. وأن تكامل وجهتي النظر أو أخذهما في الاعتبار يعد شرطاً رئيسياً لتوفير فهم متكامل لثقافة الاستهلاك.

علي هذا النحو يتأكد أن علم الاجتماع له مجاله الخاص به، وهو المجال الذي بذل كثير من الفلاسفة والمفكرين جهودهم المخلصة في تحديد حدوده. فقد حدده أوجست كونت بأنه العلم الذي يدرس المجتمع في حالات إستقراره وتغيره. ونتيجة لذلك فقد حدد أوجست كونت المباحث الأساسية لهذا العلم، بإعتبارها تتمثل في

"الاستاتيكا الاجتماعية" أو الاستقرار الاجتماعي إضافة إلي "الديناميكا الاجتماعية" أو التطور الاجتماعي. ومن ثم فعلم الاجتماع هو العلم الذي يدرس الظواهر المختلفة المتصلة بالاستقرار أو التطور الاجتماعي. ثم جاء إميل دوركيم ليستكمل تحديد مجال العلم تحديداً دقيقاً من خلال تعريفه لعلم الاجتماع بإعتباره العلم الذي يدرك الظواهر الاجتماعية. وعرف الظاهرة الاجتماعية بأنها تتشكل من ضروب التفكير والسلوك التي تتبعها جماعة معينة فيما يتعلق بموضوع محدد. ورأي إميل دوركيم أن الظاهرة الاجتماعية يمكن أن تكون ظاهرة سوية كالزواج، والأسرة أو الهجرة، كما يمكن أن تكون هذه الظاهرة ذات طبيعة مرضية كالجريمة والانتحار وانتشار الفساد وغير ذلك من الظواهر. ورأي أن هذه الظواهر تتميز بعدة خصائص أساسية، فهي سابقة علي وجودنا وخارجة عنا، ثم أنها عامة بين غالبية أفراد المجتمع. إضافة إلي أن لها جانبية من ناحية وذات قهر وألزام من ناحية أخرى، إلي جانب أن لها وظيفة محددة في بناء المجتمع. ويمكن القول بأن تحديد مجال علم الاجتماع مازال يخضع للتشكيل والتعديل، إذ نجد أن النظريات الاجتماعية المختلفة تقدم تحديداً متبايناً لمجال العلم. فتحديد نظرية التبادل يختلف عن التحديد الذي تقدمه التفاعلية الرمزية، وهو بدوره يختلف عن التحديد الذي تقدمه البنائية الوظيفية بإتجاهاتها المختلفة. غير أننا إذا تاملنا تحديد مختلف النظريات لمجال علم الاجتماع، فسوف نجد أنها تنظر من زوايا مختلفة لذات الموضوع، ومن ثم فجميعها علي قدر من الصواب مثلما هي علي قدر من الخطأ. وبذلك نستطيع القول بأن الشرط الأول لبناء العلم- وهو وجود مجال يتولي العلم دراسة الموضوعات والظواهر التي تقع في إطاره- متوفر بالنسبة لعلم الاجتماع.

ويعد إمتلاك العلم للمنهج الذى تدرس بواسطته مختلف التفاعلات والظواهر التى تقع فى مجاله، هو الشرط الثاني للإعتراف بأي علم من العلوم. حيث يؤدي توفره- إلي جانب الشروط الأخرى- إلي الاعتراف به كعلم كامل البناء. والمنهج في تحديده الأساسي يقصد به مجموعة الخطوات والإجراءات التي يتبناها الباحث لفهم أو إدراك الظواهر أو الحقائق الواقعية. أو أن المنهج عبارة عن الإجراءات المنطقية التي يتبناها الباحث، وصولاً إلي تحقيق فهم للموضوعات، التي يتصدى لها بالبحث والدراسة. ويكشف تأمل البناء المنهجي لعلم الاجتماع عن تضمنه لأربعة مستويات رئيسية. المستوى الأول ويتمثل في مجموعة المبادئ المنهجية العامة، التي تشكل الفرضيات التي بناء عليها يتم إدراك الواقع الاجتماعي. حيث نجد أن هذا المستوى المنهجي الأول يضم مجموعة المبادئ المنهجية العامة التى

تحتوى بدورها على مستويين فرعيين من المبادئ. حيث يتشكل المستوى الأول من المبادئ المنهجية العامة والمتعلقة ببناء العلم ذاتــه كمبــادئ الحيــاد الأخلاقــي، الموضوعية، الفهم، التفهم، الثبات والصدق، وغير ذلك من المبادئ. حيث تعتبــر هذه المبادئ مقولات عامة، ذات صلة ببناء العلم بالأساس، من حيث كونــه علــم يدرس المجتمع. بينما يضم المستوى الفرعى الثاني المبادئ المنهجية العامة التــى تتشكل من المقولات او القضايا النظرية التي تتبلور علي هيئة مجموعة من الأبنية النظرية التي تقدم تصورات متباينة للواقع الاجتماعي وتنظيماً محــدداً لمتغيراتــه، وطبيعة معينة وإتجاه محدداً للتفاعل بين هذه المتغيرات.

وتمثل المداخل المنهجية Methodological Approachs المستوى الثاني في البناء المنهجي للعلم، ويمكن تحديد المدخل بأنه زاويــة الأقتــراب مــن الظــاهرة موضوع الدراسة. ويعتبر المدخل أكثر ارتباطاً ببناء النظرية، فمقــولات النظريــة هي التي تحدد هذا المدخل أو ذاك. وعلي هذا المستوى نجد أن بعــض النظريــات تفضل إدراك الظواهر أو الموضوعات موضع الدراسة في إطارها الكلي، كما هي الحال في كل النظريات الشاملة أو الكلية. حيث نجد أن هــذه النظريــات تــدرك موضوعها إدراكاً كليا، كما هو الحال في النظرية الماركسية، أو البنائية الوظيفيــة أو نظرية تالكوت بارسونز. إذ تتبني هذه النظريــات المــدخل الكلــي Holistic Approach لفهم أي ظاهرة اجتماعية، عن طريق إدراكها بالنظر إلي الكل إلي هي جزء منه. علي خلاف ذلك نجد المدخل الجزئي أو الذري Approach Atomistic الذي تفضله النظريات الجزئية. أو التي تسعي إلي فهم البناء الاجتماعي من خلال البدء من وحداته المكونة، أو تلك النظريات التي تفضل فهــم التفــاعلات اليوميــة الذرية المحدودة. وأسلوب تبلور هذه التفاعلات لتــصبح عمليــات ونظــم وأبنيــة اجتماعية. من النظريات التي تفضل هذا المدخل التفاعلية الرمزية، ونظرية التبادل خاصة نظرية جورج هومانز، وغير ذلك من النظريات الحديثة كالمنهجية الشعبية Ethno-methodology.

وفي هذا الإطار فإننا يمكن أن نذكر معيار الموضوعية فى دراسة الظــواهر الاجتماعية، وهو المعيار الذي يفرض علي الباحث إتباع تقاليد وإجراءات محــددة كالحيادية. ومعاملة الظواهر موضع الدراسة كأشياء، إضــافة إلــى البحــث عــن القوانين التي تحكم إطراءات الوقائع أو الظواهر الاجتماعية. في مواجهة ذلك نجد المعيار الذاتي لإدراك الفعل أو التفاعل الاجتماعي، من خلال إدراك معنى الفعل أو السلوك بالنسبة للفاعل المشارك في التفاعل الاجتماعي، وليس بالنسبة للباحث الذي

يدرس هذا التفاعل. وإلي جانب أن المداخل المنهجية تتحدد أو تتأثر بالأبنية النظرية القائمة فإنها تتأثر كذلك بالأبنية الفكرية والفلسفية الكامنة وراء النظريات Meta-Theories كتأثر معيار الموضوعية بالفلسفة الوضعية، وتأثر معيار الذاتية بمقولات الفلسفة المثالية.

ويتشكل المستوى الثالث في البناء المنهجي لعلم الاجتماع من مناهج أو طرق البحث المختلفة وفي العادة نجد أن هذه المناهج Methods تتأثر إلي حد كبير بطبيعة المداخل المنهجية. ونقصد هنا بالمنهج أو الطريقة مجموعة الخطوات الإجرائية التي يتبناها الباحث لجمع المعطيات المتعلقة بظاهرة أو مسألة إجتماعية معينة. وعلي هذا النحو فالمنهج يحدد عادة المجال الذي سوف تدرس في نطاقه الظاهرة موضع الدراسة، ثم الجمهور المتصل بهذه الظاهرة. إضافة إلي الأدوات التي سوف تستخدم في جمع البيانات، من الجمهور المتصل بالظاهرة موضوع الإهتمام. وعلى النحو نجد أن علم الاجتماع، طور عدداً من المناهج كمنهج المسح الاجتماعى، ومنهج تحليل المضمون ومنهج دراسة الحالة، حيث نعتبرها مناهج لتوفر الشروط السابقة في المنهج. فمثلا فى حالة تبنى منهج دراسة الحالة، من الضرورى تحليل الحالات موضع الدراسة وأسلوب تحديد هذه الحالات، هل نختار الحالات البارزة من حيث مشاركتها فى الظاهرة، أم نصنف المجتمع إلى أنماط، ثم تمثل كل نمط بعدد من الحالات، التى ندرسها بتطوير دليل لدراسة الحالة، وفى العادة تحلل بيانات دراسة الحالة تحليلاً كيفيا.

فمثلا يتطلب تبني منهج المسح الاجتماعي "الشامل أو بالعينة"، تحديد المجتمع الذي تنتمي إليه الظاهرة موضع الاهتمام والدراسة وكذلك الظروف التي تتم في إطارها الدراسة. ثم حجم الجمهور الذي سوف تشملة الدراسة، وما حدود الجمهور موضع الدراسة، حيث يحدد ذلك إختيار المسح الشامل أم المسح بالعينة. ثم أدوات البحث، كالاستبيان مثلاً، التي سوف يتم تبنيه لجمع البيانات، من المفردات الواقعية المشاركة في الظاهرة موضع الدراسة. وينطبق نفس الأمر علي منهج تحليل المضمون، فهذا المنهج بدوره يفرض تحديد المادة التي سوف تخضع للتحليل "مجتمع البحث" ولتكن مادة صحفية أو إذاعية. هل ستخضع كل المادة للتحيليل، أم ستسحب عينة من هذه المادة التي ستخضع للتحليل، وما هي معايير أو شروط تحديد وتحليل هذه المادة. يضاف إلي ذلك أن المنهج يحدد بناء أداة تحليل المضمون "إستمارة تحليل المضمون"، سواء فيما يتعلق بفئات الشكل أو فئات المضمون.

ويتحدد المستوى الرابع في البناء المنهجي للعلم بأدوات جمع البيانات، وهي عبارة عن وسائل يستخدمها الباحث لجمع المعطيات التي تتصل بالفرضيات أو التساؤلات الموجهة لبحثه من ناحية. إضافة إلي أنها من ناحية أخرى، تعبر عن الجوانب المختلفة للمفردات المشاركة في الظاهرة موضع الأهتمام. وإرتباطا بذلك فإننا نؤكد علي معيارين أساسيين، حيث يتمثل المعيار الأول في أننا إذا صعدنا إلي المستويات الأعلي من البناء المنهجي للعلم كلما كان هذا المستوى أكثر إرتباطا بالأبنية النظرية. بحيث تكون الأخيرة مصدراً لشرعية إختيارها، وكلما هبطنا إلى أسفل كلما كانت الظاهرة الواقعية، أو المعطيات التي نبحث عنها هي مصدرا لشرعية إختيار الآداة، وقبل ذلك بطبيعة الحال المنهج.

بيد أننا إذا تأملنا البناء المنهجي لعلم الاجتماع فسوف نجده يعاني من مشكلتين جوهريتين، المشكلة الأولي تتمثل في مدى ملاءمة المنهج المتبع في دراسات علم الاجتماع، للمادة أو الظواهر التي يدرسها عادة. وذلك يرجع بنا إلي الفترة التي شهدت ظهور علم الاجتماع، حيث برهن أوجست كونت وسان سيمون، على الحاجة إلي علم جديد يقوم بدراسة المجتمع وظواهره كما تدرس العلوم الطبيعية مادتها. ولأن المجتمع جزء من الكون فإنه كان من المنطقي أو من الممكن أن يتبني علم الاجتماع مناهج العلوم التي سبقته. ومن ثم فقد تم نقل مناهج العلوم الطبيعية مع بعض التعديل للعمل بها في نطاق علم الاجتماع، ثم جاء إميل دوركيم ليكتب مؤلفة "قواعد المنهج من علم الاجتماع" ليقنن به مناهج هذا العلم. سواء من حيث طبيعة وخصائص المادة التي يقوم بدراستها، أو الشروط أو المعايير التي ينبغي أن يراعيها الباحث في إنجازه لدراسته، أو التي ينبغي أن يتحلى بها أثناء إنجازه لبحثه. غير أننا نلاحظ أنه رغم تراكم البحوث والمعطيات والحقائق والقوانين في نطاق علم الاجتماع إلا أن درجة التحكم في تفاعل المجتمع وضبطه مازالت محدودة، ناهيك عن التنبؤ بمستقبل الجماعة أو المجتمع، أو طبيعة التفاعل الحادث في نطاقهما.

ولعل ذلك يرجع لخطأ أساسي يتمثل في أن المادة الطبيعية متجانسة بطبيعتها، بينما المادة الإنسانية متباينة بطبيعتها فى المقابل، سواء بالنظر إلي بعضها البعض، أو أن داخلها يختلف عن مظهرها الخارجي. ومن ثم فنحن إذا درسنا هذه المادة البشرية إستناداً إلي مؤشراتها الخارجية، فإننا قد نصل إلى نتائج زائفة، لأن المؤشرات التي إعتمدنا عليها لا تعبر عن التفاعل الداخلي للمادة الإنسانية. هذا بالإضافة إلي أن المادة الإنسانية، ليست كالمادة الطبيعية ثابتة من حيث بناءها

الداخلي، وإنما هي متغيرة أبدا، بفعل المتغيرات الجديدة، التي تطـرأ عليهـا مـن داخلها، أو من خارجها فتؤثر علي سلوكها. ومن ثم فنسبة عالية من تفاعلاتها غير خاضعة للتكرار والاطراد، ومن ثم يصبح من الـصعب تأسـيس قـانون يحكـم إطرادها، كما هي الحال في القوانين التي تحكم إطرادات المواد الطبيعية. هذا إلـي جانب أن المادة الإنسانية مادة واعية بطبيعتها، ومن ثم فمـن المحـتم أن يتغيـر سلوكها، حينما تدرك أنها خاضعة للبحث والملاحظة، ومن ثم تبـدأ فـي اعمـال إرادتها. التي تساهم بالإضافة إلي الوعي إلي هز أستقرارها وربما تغييـر اتجـاه تفاعلها، الأمر الذي يهدد بإخراجها من نطاق المادة التي يضبطها قـانون. وبـذلك يعنى أنه برغم أن المجتمع جزء من الكـون، إلا أن المـادة الاجتماعيـة ليـست متجانسة، وإنما هي متباينة، بعضها يخضع للقانون الضابط للاطراد، بينما يحتـاج البعض الآخر إلي اسلوب مختلف من أجل فهمه وإدراكه.

وتتمثل المعضلة المنهجية الثانية التي يواجهها علـم الاجتمـاع فـي التـأرجح المنهجي لممارسات هذا العلم، وهو التأرجح الذي حرمه حتى الآن من تشكيل تـراكم كاف علي الصعيد النظري والمنهجي. بحيث ييسر تحقق هذا التراكم، حـدوث نقلـة نوعية في البناء النظري والمنهجي للعلم. ييسر له إمتلاك التنظير والمنهج الملائـم، وليس المنقول عن علوم أخرى، وتتجلي مظاهر هذا التأرجح في أنه منذ نـشأة علـم الاجتماع وهو تحت تأثير أفكار الفلسفة الوضعية. ومن ثم فقد كان الأقرب له تبنـي مناهج العلوم الطبيعية، التي تدرس مادتها من خلال مؤشراتها الخارجية، كما تدرس هذه المادة بإعتبارها أشياء تخضع لإطرادات، ينبغي البحث عن القوانين الحاكمـة أو الضابطة لها. غير أن فشل العلم الاجتماعي في أحيان كثيرة، فـي ضـبط التفاعـل الاجتماعي القائم، أو في التنبؤ بتطوره في المستقبل، ألقي بظلال مـن الـشك فـي منهجه. وبدأ طرح مجموعة من الأفكار التي تؤكد تباين المادة الإنسانية والاجتماعية عن المادة الطبيعية، ومن ثم حاجتها لمنهج مختلف، منهج يدركها من الداخل، يمـسك بمعناها الذي تتمحور حوله. ولقد تطلب ذلك أن يتحول علم الاجتماع ليغتـرف مـن أفكار ومقولات التيار المثالي، التي تؤكد علي الإرادة والوعي والذات والمعنى. ومن ثم بدأ تحول علي مستوى النظرية والمنهج من المنطلقات الوضعية، إلي المنطلقـات المثالية، بإعتبارها الأكثر فعالية لفهم التفاعلات الإنسانية والاجتماعية.

وبرغم أن هذا التحول سوف يكون علي حساب ضياع قيمـة التـراكم الـذي تحقق في المرحلة التي تأثر فيها العلم بأفكار الفلسفة الوضعية. فـإنني أعتقـد أن استدارة العلم لتحقيق تراكم علي الصعيد النظري والمنهجي، من واقع المنطلقـات

المثالية، يمكن أن يكون مفيداً إذا تحقق تراكم ييسر إدراك المعاني الذاتية المتضمنة في مختلف الموضوعات أو الوقائع الاجتماعية. بحيث يمكن ان يؤدى ذلك إلي حدوث تآلف أو تركيب مشترك، بين التراكم الذى تحقق علي الجانب الوضعى، والتراكم الذي سوف يتحقق علي الجانب المثالي. بحيث ييسر ذلك تأسيس بناء نظري ومنهجي يدرك الوقائع أو الظواهر الاجتماعية سواء بالاستناد إلي مؤشراتها الخارجية، وفي ذات الوقت يتفهمها من خلال إدراك المعاني الداخلية المتضمنة فيها. ومن ثم يتحقق ذلك في نطاق نوع من البناء النظرى والمنهجى المتماسك، الذي يوفر إدراكاً كلياً وليس جزئياً لظواهر المجتمع، والتفاعلات الحادثة في إطاره، إذا تحقق ذلك فهو الوعد السعيد لعلم الاجتماع.

وتعد النظرية هي المكون الثالث والمحوري في بناء العلم. حيث تشكل النظرية عقل العلم – بإعتبار أن المعرفة تتراكم في نطاقه – إذا نظرنا إليه بإعتباره كائناً عضوياً. وعلى هذا النحو نجد أن النظرية تشكل المخزون المعرفي لأي علم من العلوم، إذ نجد فى داخل بناء النظرية تصور لكل جوانب المجتمع، ونماذجه، وسياقاته الاجتماعية والعمليات أو التفاعلات الاجتماعية التي تحدث في إطاره. وأن أي معرفة يصل إليها العلم من خلال استخدامه للمنهج في دراسة ظواهر الواقع، لابد أن تنتقل في النهاية، بعد التأكد من صدقها، إلي مخزون المعرفة، ثم إلي النظرية، لتستقر بها أو لتحل محل معرفة، ثبت زيفها أو كذبها.

وتتحدد الحالة المثالية لوضع النظرية في بناء العلم، فى لزومية أن يمتلك العلم نظرية عامة واحدة، قادرة علي تناول موضوعات مجاله جميعها، ويمكن بطبيعة الحال أن تتفرع عن هذه النظرية، عديد من النظريات الفرعية. هذه الحالة المثالية تحققت تقريبا بالنسبة لغالبية العلوم الطبيعية، بحيث نجد أن المنتمين لأي علم من العلوم يعملون وفقا لهذه النظرية. فنظرية تحطيم الذرة أو صناعة القنبلة الذرية، قوانينها ومعادلاتها واحدة في مختلف مناطق العالم، والخلاف الرئيسي بين بلد وآخر هو إمتلاك التكنولوجيا والخامات، التي يمكن أن يتم بواسطتها تحقيق التفجير أو التحطيم الذري. وذلك يعنى أن المجتمعات تختلف عن بعضها البعض، سواء في حجم المعرفة التي لديها، أو فى حجم التطور النظرى الذي حققته.

فإذا نظرنا إلي وضع النظرية في علم الاجتماع فإننا سوف نضع أيدينا علي سر تخلف هذا العلم، حيث لا نجد نظرية واحدة ولكن نظريات عديدة. بعضها يمكن أن نسميها بالنظريات الشاملة أو الكلية، بينما البعض الآخر يمكن أن نسميه بالنظريات الجزئية أو الذرية، التي تتناول عناصر التفاعل الاجتماعي الدقيقة. أو

النظريات الخاصة التي تتناول جوانب خاصة في بناء المجتمع مثل تأسيس نظريــة خاصة عن الأنومى، أو نظرية عن أصحاب الياقات البيضاء، إضافة إلي ذلك هناك ما يمكن تسميته بالنظريات المتوسطة المدى. وفي كــل نمــط مــن أنمــاط هــذه النظريات، نجد نظريات عديدة، ففي نطاق النظريات الشاملة يمكن أن نضمن كــل نظريات المرحلة الكلاسيكية، كالماركسية، والدوركمية، ونظريــة مــاكس فيبــر، نظرية باريتو، ووارنر زومبارت. إضافة إلي نظريات النقد الاجتماعي والنظريــة البارسونزية في الفترة المعاصرة، ويتكرر نفس الأمر بالنسبة لأنمــاط النظريــات الجزئية. الأمر الذي أدى في النهاية إلي شيوع حالة من عدم الاتفاق النظري داخل علم الاجتماع، وهو ما يعني غياب النظرية الاجتماعية الشاملة المستهدفة، والتــي يمكن أن توجه البحث الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات. إضافة إلي أنهــا يمكن أن تشكل مصدراً لإشتقاق كثير من النظريات الفرعية الخاصــة بوقــائع أو ظواهر معينة في بناء المجتمع. إذا تأملنا مثل هذا الوضع فإننا سوف نجد أن هناك متغيرات كثيرة مسئولة عنه، نذكر بعضها فيما يلي:

١- من هذه المتغيرات الافتراضات العامة التي تشكل وجهة نظر المفكر أو المنظر في العالم المحيط. إذ نجد أن بحياة كل منظر من المنظرين مجموعة من الوقائع، التي شكلت أساساً لمجموعة من الافتراضات، التي تطورت مع المنظر منذ الصغر، ولعبت دوراً في تشكيل أفكاره. وفي العادة يرتبط بها المنظر ارتباطا عاطفيا، الأمر الذي يتيح لها الفرصة في التأثير علي رؤيته. من ذلك مثلاً المتغيرات والظروف التى لعبت دوراً في تشكيل رؤية كارل ماركس للمسألة اليهودية. أو الظروف التي دفعت إلي تأليه اميل دوركيم للمجتمع، أو المبررات التي دفعت إلي تغيير فلفريدو باريتو لوجهة نظره فيما يتعلق بلاشتراكية، أو الظروف التي فرضت علي تالكوت بارسونز الأهتمام الكامن بالدين.

٢- ويتعلق المتغير الثاني بطبيعة التوجه الأيديولوجي للمنظر، فالمفكر أو المنظر هو نتاج لتفاعل الأفكار. ثم هو في النهاية واستنادا إلي افتراضاته الكامنة وبناء عواطفه، يرتبط بأفكار معينة تتعلق بالمجتمع القائم، أو المجتمع الذي ينبغي أن يكون. الأمر الذي تتحول من خلاله الأفكار المتعلقة بما هو كائن أو ما ينبغي أن يكون إلي نوع من اليقين الذي يعتقد بصحته ولا شئ غيره. ومن ثم تتحول الأفكار أو المعارف التي تحتمل الصواب أو الخطأ، إلي معتقدات ثابتة لا يرى المنظر الواقع إلا من خلالها. وهنا نجد أن المنظر يؤسس نوعاً

من تجميد الأفكار، فتتحول لديه الأفكار المرنة والمتغيرة، إلي معتقدات ثابتة جامدة، تتضمن كل الصدق وما على الواقع سوى التلاؤم معها. ومن الطبيعى أن تؤثر هذه الأيديولوجيا او المعتقدات علي تصوره للمجتمع، ومن ثم تفرض عليه التأكيد علي بعض متغيرات الواقع، بإعتبارها المتغيرات الفاعلة. ونظراً لأن الواقع متغير بطبيعته، والأفكار في هذه الحالة ثابته، ومن ثم فهي تسعي لتجميد حركة الواقع، وانتقاء المعطيات أو الحقائق التي تبرر هذه المعتقدات، أو تضفي الشرعية علي تجميد حركة الواقع. ومن الطبيعي أن يفترض ذلك عديد من التحيزات التي تشكل قيوداً أو معوقات أمام تطور النظرية.

٣- ويتمثل المتغير الثالث الذي يسبب هذه الفوضى النظرية، في أن الواقع متغير بصورة مستمرة ودائمة، ومن ثم فإذا كانت النظرية قد جردت عن مرحلة معينة من مراحل تطور هذا الواقع. ولأن الواقع متغير، فإنه يفرض متغيرات جديدة لم تقدم النظرية تجريداً لها، فإذا لاحقت النظرية الواقع بتجريد معطياته أى متغيراته الجديدة، فإنها بذلك تطور نفسها. أما إذا لم تستوعب النظرية المتغيرات الجديدة، فإنها تتجمد وتتوقف عن متابعة حركة الواقع، وتتخلف عن تصوير تفاعلاته. مثال على ذلك أننا نجد أن النظرية الماركسية تحلل بصورة دقيقة تفاعلات النظام الرأسمالي، في مرحلة المجتمع الصناعي الأول أو إبان الثورة الصناعية. غير أن النظام الرأسمالي قد قطع أشواطا كثيرة علي طريق التطور، ومن ثم فقد قامت محاولات دؤوبة، قام بها جورج لوكاش، وأنطونيو جرامش، وفلاسفة النقد الاجتماعي، لتطوير بعض المقولات الماركسية. غير أن البنية الأساسية للنظرية الماركسية ظلت كما هي، لم تشهد تطوراً حقيقياً فاستحقت بجدارة أن تجد لها مكاناً في متحف التاريخ. علي خلاف ذلك نجد أن النظرية الوظيفية التي قدمها سبنسر أو مالينوفسكي أو دوركيم أو رادكليف براون خضعت لنوع من التطوير المستمر، علي يد تالكوت بارسونز وروبرت ك. ميرتون وغيرهم، بحيث ظلت قادرة –في نطاق اعتبارات معينة– علي متابعة حركة الواقع ومتغيراته المتجددة.

إلى جانب ذلك يعتبر تنوع الواقع الاجتماعي، وثرائه وعدم تجانسه، من المتغيرات الرئيسية التي تعوق تبلور النظرية الاجتماعية الشاملة والكلية المتفق عليها. والتي يمكن أن تصدر عنها نظريات فرعية عديدة، يمكن أن تتناول جوانب أو متغيرات الواقع المتباينة. هذا التنوع قد يستند إلي عدة أبعاد رئيسية، البعد الأول تاريخي حيث نجد أن المجتمعات متباينة من حيث الزمان

الذي تعيش فيه. فبينما نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ومجتمع السنغال أو موريتانيا تعيش في نفس القرن الواحد والعشرين، إلا إننا نعتقد أن هناك فارق في التقدم بينهما. الأمر الذي يشير إلي أن الولايات المتحدة تعيش في زمان تاريخي مختلف عن الزمان الذي تعيش فيه هذه المجتمعات. ويتمثل البعد الثاني في البعد الجغرافي ويتصل بطبيعة الموقع الجغرافي الذي يعيش في نطاقه المجتمع. فالأوضاع الاجتماعية التي تطورها مجتمعات المناطق الباردة، تختلف عن نظيرتها في مجتمعات المناطق الحارة، وبدورها تختلف عن تلك التي تعيش في إطارها مجتمعات المناطق المعتدلة. فالأوضاع الاجتماعية التي طورتها اليابان غير تلك التي طورتها الولايات المتحدة، غير تلك القائمة في الهند أو الصين.

ويتصل البعد الثالث بالحالة الحضارية للمجتمعات، فعالمنا المعاصر يتشكل من حضارات تشغل الأديان مكانة محورية في بنائها. الأمر الذي يسلمنا إلي مجتمعات متباينة في تراثها وحضاراتها، ومن ثم في أوضاعها الإجتماعية، في هذا الإطار تتباين المجتمعات الشرقية والمجتمعات الغربية، وأن كانت المجتمع الشرقية درجات والغربية كذلك. ونتيجة لذلك فإننا نجد لدينا تباينات بين عديد من المجتمعات، ومن ثم فقد تكون النظرية التي جردت عن إحداها، قادرة علي فهم تفاعلاتها أو التفاعلات المناظرة لتفاعلاتها، أي التفاعلات التي تقع في مجتمعات مناظرة لها. غير أنها لا تكون قادرة – حتى الآن– علي فهم التفاعل الكائن في مختلف المجتمعات، ويصبح لتحقيق هذا الهدف أن تسلك أحد سبيلين. الأول أن تتكاثر الدراسات التى تجرى علي نماذج من مجتمعات ممثلة لمختلف المجتمعات المتباينة. حيث تصبح القضايا التي يمكن أن نصل إليها، أساساً أو قاعدة لبناء النظرية العامة، التي يمكن أن نصل إليها إذا أخذنا في الاعتبار المتغيرات أو الأبعاد، التي تباينت علي أساسها مجتمعات العالم. أو إذا تخلق وضع حضاري متجانس علي الصعيد العالمي، وهذا أمر مستبعد حتى في المستقبل القريب أو حتى الوسيط. أما السبيل الثاني فيتمثل في أهمية أن نصل إلي نظرية عامة علي درجة عالية من التجريد، بحيث تعالج الأسس الرئيسية المشتركة للمجتمعات المتباينة. في هذه الحالة من الممكن أن تصبح مقولاتها، مصدر إلهام لتأسيس نظريات فرعية عديدة، تعالج ظواهر أو وقائع أو تعالج مجتمعات. وفى هذا الإطار فإنه كلما ارتفع مستوى التجريد إلي اعلي كلما كانت هناك إمكانية توفير رؤية

أشمل وابعد مدى. ويمكن ان يستفيد هذا المستوى التجريدى الأعلي، من مقولات النظريات القائمة كمعطيات لتأسيس مقولاتها وقضاياها.

٥- ويتمثل المتغير الخامس الذي أعاق نمو نظرية إجتماعية كلية وشاملة في الطبيعة الخاصة للمادة الإنسانية والاجتماعية، بإعتبار أن البشر أو المادة الإنسانية تشكل أساس بناء المادة الاجتماعية. غير أننا إذا تأملنا البشر فسوف نجد أنه ليست لهم طبيعة واحدة، إضافة إلي أن المظهر الخارجي الذي ندركه من خلال مؤشراته الخارجية، قد لا تعبر عن طبيعتهم الحقيقية، فالصلة قد تكون منقطعة بين المظهر الخارجي والعمق الداخلي للإنسان. ذلك دفع أحد علماء الاجتماع "أرفنج جوفمان" إلي التأكيد بأننا جميعنا نلعب أدوارا علي مسرح الحياة، وأن شخصياتنا الحقيقية كامنة في العمق لا ندرى عنها شيئا، ومن الصعب أن نعلم عنها شيئا، المادة الإنسانية الكامنة هي التي تشكل وتوجه سلوكيات البشر في مختلف المجالات الإنسانية. وهي الطاقة الحقيقية الموجهة، أو هي الرواسب حسبما يذهب فلفريدو باريتو. ولفترة طويلة من تاريخ علم الأجتماع جردت مقولات كثيرة عن الجوانب الظاهرة أو الخارجية للسلوك الإنساني بينما تركت مستوياته الكامنة. ولذلك نجد أن غالبية هذه النظريات لم تعالج الجوانب الحقيقية في السلوك الإنساني، فقد ظلت حسبما يذهب فلفريدو باريتو عند مستوى المشتقات أو التعبيرات الظاهرية. بينما هي ينبغي أن تعالج مستويات أعمق لوقائع الدراسة، أى عند مستوى الرواسب، لذلك لم تنجح النظريات الاجتماعية القائمة، في إمتلاك درجة عالية من التحكم في السلوك الإنساني وضبطه. لكونها لم تتناول المستويات أو المتغيرات الجوهرية، الموجهة للسلوك الإنساني أو المؤسسة للتفاعل الاجتماعي.

٦- يضاف إلي ذلك أن علم الاجتماع لم يتجاوز عمره المائتي سنة تقريبا، وهو عمر قصير للغاية إذا قورن بعمر علوم أخرى، بعضها يرجع إلي خمسة آلاف سنة قبل ميلاد السيد المسيح عليه السلام. ومائتي سنة في عمر علم ليست سوى لحظات فى عمر الإنسانيه، ولهذا فإنه من الصعب أن نفرض علي هذا العلم الحدث والحديث مطالب صعبة، كضرورة إمتلاك منهج ملائم، أونظرية كاملة وفعالة في هذه السنوات المحدودة. ومن ثم فمن المعتقد أن استمرار الزمن سوف يمنح هذا العلم الفرصة الكاملة، لتطوير منهجيته وكذلك إكتمال تطوير نظريته، وهو ما ينبغي أن يسعى إليه علماء الاجتماع آخذين في الأعتبار المتغيرات السابقة أو المعوقة التي أشرت إليها.

## المراجع


1 - Johnson, Harry, M: Sociology. A Systematic Introduction, Rautledge & Kegan Paul. LTD. London, 1961, p51.
2 - Ibid, P 58.
3 - Bilton, T & Others: Introductory Sociology, Palgrave Macmillan, 2002,P. 132.
4 - Harry M. Johnson: Op, Cit, p. 93.
5 - Goldthorpe, J:A Revowtion in Sociology? Sociology, Vol,7 no 3, 213.
6 - Turner, B: Citizenship and Social Theory, Sage, London, 1973, P 87.
7 - Goldthrope, J: Op, Cit, P. 224.
8 - Ibid, P. 226.
9 - Harry M. Johnson: Op, Cit, p,1123
10- Biltan, T & Others: Op, Cit, P, 138.
11- Ibid, P. 140.
12- Durkheim, E: Sociology and Philosophy, New York, The Free Press, 1974, P. 63.
13- Gouldner, Alvin: The Coming Gisis of Western Sociology, Hienman, New York, 1971, p81.
14- Ibid, P,93.
15- Belton,T & Others; Op, Cit, P, 213.
16- Ibid, P. 36.

١٧- على ليلة، النظرية الاجتماعية الحديثة، الأنساق الكلاسيكية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ٥.

١٨- نفس المرجع، ص ٩.

19- Bilton, T & Others: Op, Cit, P, 173.
20- Ibid, P, 176.
21- Ibid, P, 183.
22- Winch, P: The Idea of Social Sciences, London, Routledge, Kegan Paul, 1928, P, 38.
23- Ibid, P. 41.
24- Parsons, T: The Structure of Social Action. New York. Mac-Graw- Hill. 1937. P. 432.
25- Cohn, Percy. S: Modern Social Theory. Heinemann. London. 1968. P. 11.

26- Ibid. P. 12.
27- Ibid. Pp. 12 – 13
٢٨- سمير نعيم: النظرية فى علم الاجتماع، دراسة نقدية، مكتبة سعيد رأفت الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٤.
29- Dahrendorf, Ralf; Class and Class Conflict in industrial Society. Stanford University Press. Stanford. 1959. P. 129.
30- Durkheim, E: The Division of Labor in Society, The Free Press, Ilinois, 1951, p. 71.
٣١- إميل دوركيم: قواعد المنهج فى علم الإجتماع، ص ٢.
٣٢- قواعد المنهج، ص ص ٢٠-٣١.
33- R. Tucker: Op, Cit. p, 73
٣٤- إميل دوركيم: قواعد المنهج فى علم الإجتماع، ص ٤٢٢.
35- E. Durkheim: Elementary Forms of the Religious Life pp. 239-298. And See also. R, Aron: Op. Cit, pp. 63-64.

٢

# الفصل الثانى
# العلم الاجتماعي والعلم الطبيعي
# أوجه الاتفاق والاختلاف

## الفصل الثانى
## العلم الاجتماعي والعلم الطبيعي
## أوجه الاتفاق والاختلاف

### تمهيد

ظهرت العلوم الطبيعية بصورة منظمة – وإن كان لها وجود قبل ذلك – فى الفترة التالية لقيام حركة الإصلاح الدينى فى القرن الرابع عشر، ونجحت فى الوصول إلى مجموعة من القوانين الضابطة لبعض الظواهر الطبيعية، بحيث إكملت هذه المعرفة وجودها وفاعليتها من خلال التحول إلى تكنولوجيا ترتقى بالواقع الطبيعي والمادى المحيط بالإنسان. وبنجاح المعرفة الطبيعية على هذا النحو، برز إتجاه للإستفادة من هذا النجاح بالعمل على تطوير معرفة تعمل بإتجاه الارتقاء بالإنسان والواقع الاجتماعى. وإستغرقت هذه الفترة عصر التنوير بكاملة، حيث تم البحث فى إمكانية قيام العلوم الاجتماعية التى تدرس الجوانب المختلفة للمجتمع، كمدخل للوصول إلى مجموعة من القوانين الضابطة لأداء الظواهر الاجتماعية، وحتى يمكن أن تتحول بدورها إلى تكنولوجيا ترتقى بالواقع الاجتماعى عموما. فى هذا الإطار ظهرت علوم الاقتصاد والسياسة وعلم النفس وعلم الاجتماع، وبرز علم الاجتماع باعتباره العلم المظلة لهذه العلوم، لكونه يدرس المجتمع فى كليته. بينما تتخصص العلوم الأخرى فى دراسة جوانب من المجتمع من ناحية، ويستفيد من نتائج دراستها فى تشكيل رؤية كلية للواقع الاجتماعى من ناحية ثانية. على هذا النحو شكل تطور المعرفة فى نطاق العلوم الاجتماعية إمتدادا طبيعيا لتطورها فى نطاق العلوم الطبيعية.

فى هذه الفترة كانت العلوم الطبيعية والاجتماعية موجهة بواسطة نموذج توجيهى Paradigm واحد، يتشكل من مجموعة من المبادئ العامة التى توجه الأداء فى مختلف العلوم، طبيعية كانت أم إنسانية. ولم يكن هذا النموذج التوجيهى يهتم بأبراز جوانب الاختلاف بين الظاهرة الطبيعية والظاهرة الاجتماعية، بحيث أصبح هذا النموذج هو المؤثر فى نطاق العلوم الاجتماعية التى درست ظواهرها حسب توجهات الفلسفة الوضعية. التى تستند فى بعض جوانبها الأساسية إلى منطق العلوم الطبيعية فى التناول، سواء على مستوى الافتراضات الأساسية، أو إستناداً

إلى المفاهيم التى تشكل مفردات اللغة العلمية. أو على مستوى الاجراءات المنهجية المتبعة فى دراسة مختلف الظواهر الطبيعية والإجتماعية على السواء. وقد إستمر هذا النموذج التوجيهى حتى إستنفد إمكانياته فى نطاق دراسة العلوم الاجتماعية للمجتمع. ومع بداية القرن التاسع عشر، بدأ ظهور نموذج توجيهى جديد، يوجه التفكير والبحث فى نطاق العلوم الاجتماعية بمنطق مختلف عن منطق لعلوم الطبيعية، وهو المنطق الذى يؤكد على دراسة الظواهر والأفعال والسلوكيات والظواهر الاجتماعية بإتجاه البحث عن معانيها، وليس عن القوانين الضابطة لتفاعلها. وفى ظل هذا النموذج التوجيهى الشامل الجديد ظهرت نماذج نظرية فرعية جديدة كتنظير النقد الاجتماعى، والتفاعلية الرمزية، وعلم إجتماع المسرح لجوفمان، وأخيراً علم الاجتماع التأملى الذى بشر به ألفن جولدنر.

وقد كان من المنطقى أن يطور علم الاجتماع فى دراسته للظواهر الاجتماعية مجموعة من الأفتراضات الأساسية التى تحدد نطاق فاعليته. كما تحدد المبادئ التى تضبط أو تنظم نظرته لمختلف الظواهر والتفاعلات الاجتماعية. لأن تحديد هذه الإفتراضات من شأن أن يقود إلى تحديد الأهداف التى ينشدها العلم من دراسته لمختلف الظواهر الاجتماعية. ومن ثم توضيح طبيعة التساؤلات التى يطرحها، حتى يمكن توفير الفهم المتكامل لمختلف الظواهر الاجتماعية. ففى ضوء هذه التساؤلات سوف نقوم بتحديد المناهج والأدوات وحتى البيانات التى نحتاجها لفهم الظواهر الاجتماعية المختلفة، كما يساعد ذلك فى إستمرار تطوير النماذج النظرية، التى تساعدنا فى إنجاز عمليات الوصف والتحليل والتفسير.

ومن الطبيعى أن يشير إنتقال العلم الاجتماعى إلى نموذج توجيهى جديد، إلى بداية إدراك الاختلاف بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، بسبب إختلاف طبيعة المادة الواقعية التى نتناولها بالبحث والدراسة. وهو الاختلاف الذى يفترض تطوير توجهات نظرية جديدة، وإفتراضات مختلفة، ومناهج وأدوات ملائمة لدراسة المجتمع والظواهر والتفاعلات الاجتماعية الحادثة فيه، وهى القضايا التى نعالجها فى نطاق هذا الفصل.

### أولاً: الأسس العلمية لعلم الاجتماع

نتعرض في هذه الفقرة لنشأة علم الاجتماع الذى تبنى منذ نشأته نموذج العلم الطبيعي، بإعتبارة النموذج الذي كان سائداً فى فترة نشأة العلوم الاجتماعية. ولم يكن أمام العلوم الاجتماعية التي انفصلت حينئذ عن الفلسفة والثقافة العامة حينئذ،

سوى أن تتمثل هذا نموذج الطبيعي، فتحاول جاهده أن تكون هي الأخرى باحثة – مثل هذه العلوم – عن الاطراد في مجال الظواهر الاجتماعية. ومن ثم يصبح هدفها هو اكتشاف القانون الذي يحكم إطراد هذه الظواهر [١]. وفي قلب البحث عن التماثل سقطت الافتراضات والقضايا المتعلقة بأوجه الاختلاف بين نموذجي العلوم، بحيث أصبح هذا التماثل وبالمثل هذا الاختلاف موضع حوار وجدل استهلك فترة طويلة – وما زال – في تاريخ العلم الاجتماعي.

ولكي نشارك في هذا الحوار فإنه كان من الضروري البحث عن أسس متفق عليها، وأعتقد أن نقطة بداية الحوار، تتمثل في ضرورة أن نتفق حول تعريف العلم. ذلك لأنه ليس من السهل تعريف العلم، نظراً لاختلاف طبيعة ومنظور القائم بالتعريف، وأيضاً اختلاف زاوية النظر إلى العلم. إرتباطا بذلك نجد أن هناك فئات كثيرة، إهتمت بتعريف العلم، العامة ورجال الصحافة وصانعوا السياسات الاجتماعية، والباحثون في مختلف العلوم، وحتى العلماء الذين قدموا تعريفاتهم بأساليب مختلفة [٢]. إستناداً إلى ذلك يعتبر العلم Science بالنسبة للبعض مشروعاً فكرياً، ذو مكانة عالية لكونه يحاول من أعلى فهم حركة الوجود من حولنا، واستكشاف القوانين التي تحكم التفاعل بين عناصره. بينما يشير المفهوم بالنسبة للبعض الآخر إلى كيان من المعارف الصحيحة، في حين أن العلم قد يعني بالنسبة للبعض الثالث البحث الموضوعي في الظواهر الواقعية.

وفي اعتقادنا أن العلم يتضمن كل ذلك وليس بعضه، فهو مشروع فكري يحتوي بداخله على كم هائل من المعارف الصحيحة، الناتجة عن البحث الموضوعي في الظواهر الواقعية. ويستهدف هذا المشروع – أي العلم – بالأساس فهم العالم الاجتماعي المحيط، واكتشاف القوانين التي تحكم تفاعله وإستقراره وتغيره، وذلك بهدف السيطرة عليه وإعادة تشكيله، بما يلاءم حياة إنسانية مستقرة وفاعله.

وإذا كانت هناك محاولات كثيرة قد بذلت لتعريف العلم، فإن صعوبات التعريف تنشأ عادة نتيجة الميل إلى خلط مضمون العلم بمنهجيته. وفي هذا الإطار فإننا نجد أن الظواهر التي تشكل مجال بحث العلم ونطاق عمله أساس الاعتراف بشرعيته. فنحن على سبيل المثال، لا ننظر إلى كل دراسة للظواهر الكونية باعتبارها تشكل علماً، مثال على ذلك أن علم الفلك الذي يدرس مواقع النجوم. إضافة إلى دراسة الأحداث الطبيعية المتنوعة التي ترتبط بها، بهدف الكشف عن العلاقات بينها، حتى يتمكن من التنبؤ بمستقبل هذه الظواهر، غير أن جهود علم الفلك وأهدافه في هذا الصدد لم تؤهله لأن يصبح علماً بين العلوم [٣].

ولا يرجع سبب رفض اعتبار علم الفلك ضمن أسرة العلوم، إلى موضوع بحثه فقط، ولكن إلى طبيعة الإجراءات المنهجية التي يستخدمها علماء الفلك كذلك، والتي تعتبر في مجملها إجراءات غير علمية. ذلك يعني أن رفض أى من فروع المعرفة المتعلقة بالظواهر الواقعية بإعتبارها تشكل علما، يستند بالأساس إلى افتقادها الإجراءات المنهجية التي تلقى قبولاً واتفاقاً عاما من الجماعة العلمية. أو أن هذه الإجراءات تفتقد الدقة، وتعجز عن الوفاء بمعيار الموضوعية. ذلك يعنى أن العلم لا يستند فقط إلى مضمونه، لأن جوانب كثيرة من هذا المضامين متغيرة بصورة دائمة ومستمرة، بحيث تصبح المعرفة التي نعتبرها معرفة علمية في الوقت الحاضر، ليست كذلك في المستقبل. واستناداً إلى ذلك لا تتحدد طبيعة العلم بواسطة أي قدر من المعرفة العامة أو الخاصة، تلك التى تشكل مضمون العلم، ولكن تتحدد هذه الطبيعة بواسطة منهجيته. وعلى هذا النحو فسوف نستخدم مفهوم العلم باعتباره يشير إلى المعرفة، التي أمكن جمعها باستخدام المناهج والأدوات العلمية [٤].

ارتباطاً بذلك يؤكد كامبل N. Cambell على اتفاق فلاسفة العلم بشكل عام، حول ضرورة تحديد موضوع العلم بواسطة مجموعة الظواهر التي اتفق الدارسون على دراستها، وهي الظواهر التي تنتمي بطبيعتها لمجال العلم وبنائه النظري. فالعلم ليس إلا دراسة للحقائق التي يتحقق اتفاق بشأنها، وذلك يعني إستبعاد كل حدث أو واقعة جزئية من نطاق العلم، لأن العلم يدرس العلاقات القائمة بين أحداث معينة، ويبحث عن الأطرادات والقوانين التى تحكم هذه العلاقات. وفى هذا السياق يؤكد لندبرج على نفس المعنى بقوله "إن محتوى العلم في نموذجه المكتمل يتشكل من مجموعة القضايا التي تأكدت صحتها" والتى ترتبط ببعضها البعض. بحيث يبدو العلم بإعتباره نسقا – في ضوء قواعد منطقية معينة – متسقاً مع ذاته من ناحية، ومتفقاً مع نتائج الملاحظات الأمبيريقية من ناحية ثانية. وفى هذا الإطار نستطيع التأكيد على أنه كلما اتسع نطاق تطبيق هذه القضايا، وكلما اتسع نطاق الظواهر التي تجردها هذه القضايا، كلما ازداد يقيننا بصدق المعرفة الخاصة بالمجال الذي تغطيه هذه القضايا.

ذلك يعني أن العلم هو الاكتشاف التدريجي للعلاقات الموضوعية الموجودة في العالم الواقعي، أو هو محاوله الحصول على المعرفة التى تساعد فى تفسير مجموعة الظواهر والأحداث القائمة. وفي محاولة العلم إنجاز هذه المهمة فإننا نجده يقدم العالم من خلال إعادة بنائه بواسطة عملية التجريد. ذلك يعني أنه كلما تقدم العلم، كلما ابتعدت القضايا العلمية عن المعطيات الواقعية، أي عن المعطيات

المباشرة للإدراك العادي. وهي العملية التي نشير إليها بعملية التجريد (٥)، حيث تنفصل المعرفة عن ظواهر الواقع لتشكل، مع معارف أخرى، نسقاً نظرياً أو تصورياً يتماثل بقدر ما مع طبيعة النسق الواقعي، الذى جردت عنه.

فإذا شكل ما سبق محاولة لتحديد طبيعة العلم، فإن محاولة استكمال هذا التحديد تتطلب التعرض لثلاثة قضايا أساسية حيث تتعلق القضية الأولى بطبيعة العلاقة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، هل تتميز العلوم الاجتماعية بنفس طبيعة وخصائص العلوم الطبيعية. أم أن العلوم الاجتماعية* لها طبيعتها الخاصة، وهي الخصوصية التي تتأسس استناداً إلى طبيعة الاختلاف بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية، موضوع دراسة نموذجى العلوم.

إرتباطا بذلك فإننا نؤكد منذ البداية على وجود بعض الاختلافات بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، مثلما أن هناك بعض جوانب الاتفاق بينهما. كلاهما يتشابه من حيث طبيعة الإفتراضات الأساسية الكامنة، وراء تحديد الأساليب أو المناهج العلمية المتبعة فى نطاق كل علم من هذه العلوم، للوصول إلى المعرفة التي تدخل في نطاقه. بالإضافة إلى ذلك تتماثل العلوم الطبيعية والاجتماعية من حيث سعى كل منهما بإتجاه صياغة مجموعة من القضايا القابلة للاختبار والتحقيق الإمبيريقي، فيما يتعلق بالظواهر موضع الاهتمام. وبرغم ذلك فإننا بإمكاننا أن نميز بينهما فيما يتعلق بموضوع البحث حيث، تتناول العلوم الطبيعية الظواهر غير الإنسانية، بينما تهتم العلوم الاجتماعية بالفعل والسلوك الإنساني. غير أننا نعتبر أن هذا التمييز غير دقيق لاعتبارين، الأول، أن هناك بعض العلوم الطبيعية التي تسعى إلى امتلاك المعرفة المتعلقة بالسلوك الإنساني كعلم البيولوجيا مثلاً (٦). فى حين يؤكد الاعتبار الثاني، أن هناك بعض العلوم الاجتماعية التي تتناول السلوك الإنساني بنفس الأسلوب الذي تدرس به العلوم الطبيعية موضوعات مثل الكواكب Plants والصخور Rocks والذرات Atoms (٨).

---

* بيد أن ذلك يطرح قضية فرعية من هذه القضية تتعلق بطبيعة تسمية العلوم التي تتولى دراسة ظواهر الإنسان والمجتمع هل نقول بتسمية العلوم الاجتماعية أم العلوم الإنسانية حيث يستخدم كلا التعبيرين كل محل الآخر في أحيان كثيرة. في هـــذا الإطار فإننا نفصل مصطلح العلوم الاجتماعية عن العلوم الإنسانية لاعتبارين، حيث يشير الاعتبـــار الأول إلى أن القـــول بالعلوم الإنسانية قد يدخل في مجالها علوماً قد تهتم بالإنسان وإن لم تكن لها الطبيعة الاجتماعية كعلوم الطب والبيولوجيـــا والهندسة الوراثية. بينما يؤكد الاعتبار الثاني على أن القول بالعلوم الاجتماعية يعني الاهتمام بالبعد الاجتماعي سواء تمثل في المجتمع أو الظواهر الاجتماعية التي يشارك فيها الكثير من البشر باعتبارهم أطراف في التفاعل الاجتماعي، أو كان يعني البعد الاجتماعي الذي أصبح مكوناً أساسياً في بناء الشخصية استوعبه الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، الـــتي أنجزتها مؤسسات إجتماعية عديدة(٧).

بالإضافة إلى ذلك نستطيع القول بأن العلم – الطبيعي والاجتماعي – يسعى دائماً إلى الوصول إلى مجموعة القضايا أو القوانين التي تشكل مبادئه العامة. سواء فيما يتعلق بدراسة الظواهر التي تشكل العالم الواقعي، أو إدراك العلاقات القائمة بينها، وذلك بهدف التعرف على أوضاعها المستقرة. إضافة إلى التعرف على معدلات تغيرها وديناميات‍ها وحتى تنوعها واستمرار تشكلها، وذلك بهدف التنبؤ بحالتها في المستقبل. ومن الطبيعي أن تختلف العلوم الطبيعية عن العلوم الاجتماعية في هذا الصدد، فالأولى تستكشف ظواهرها في ظل مجموعة محددة ومحدودة من المتغيرات، بينما تحاول الثانية فهم وقائعها في ظل مجموعة لانهائية ومتجددة من المتغيرات [٩]. الأمر الذي ينعكس على تفاوت قدرة كل العلوم الطبيعية والاجتماعية على التنبؤ، ومن ثم تباين قدرتها من حيث الضبط والسيطرة على الظواهر أو الوقائع التي تقوم بدراستها.

بالإضافة إلى ذلك فإننا ينبغي أن ننظر إلى العلم – طبيعياً أم اجتماعياً – باعتباره مرتبطاً بسياقه الاجتماعي، واستناداً إلى ذلك فإننا ينبغي أن ننظر إلى العلم باعتباره عنصراً في التفاعل الاجتماعي، وأن العالم مندمج في المجتمع وملتزم بالتاريخ. إرتباطا بذلك فإنه ليس بوسعنا أن نقيم حاجزاً أخلاقياً بين العلم النظري المحض، والعلم التطبيقي العملي، فليس هناك تفكير علمي خالص بل هناك جهوداً علمية اجتماعية، تحمل في طياتها نتائج معينة ودلالات خاصة، وآثاراً محددة. على هذا النحو فإننا نجد أن العلم لا يتطور بمعزل عن المجتمع، كما أننا نرى أن تطور العلم والحكمة يحقق في إطاره الاجتماعي، لأنه لا يمكن أن توجد حقيقة خارجة سياقها، وهو ما يعني أن العلم لا يمكن أن ينمو بمعزل عن المجتمع. ذلك يعني ضمناً أن العلم – اجتماعيا كان أم طبيعياً – يعبر عن حاجة اجتماعية، وأن أساس التطور العلمي كامن في العلم، مثلما هو كامن في السياق الاجتماعي أو المجتمع.

ذلك يعني أن هناك ضغوطاً اجتماعية تفرض حدوث التطور العلمي، مثل الضغوط التى فرضت ظهور العلم ذاته، وفي هذا الإطار فإننا نلاحظ أن غالبية التطورات التي حدثت في العلوم الطبيعية والاجتماعية كانت نتيجة لحاجات اجتماعية أو مجتمعية بالأساس. بيد أن ذلك لا يعني إسقاط فاعلية التراكم المعرفى، والمقدمات الفكرية التي تمهد عادة لنشأة أى علم من العلوم بخاصة العلوم الاجتماعية، أو لظهور تطورات علمية محددة في بناء العلم [١٠].

وبرغم الاتفاق حول طبيعة العلم من حيث أهدافه وأساليبه في البحث وارتباطه بسياقه الاجتماعي، فإننا نجد خلافاً بين فلاسفة العلم حول طبيعة العلاقة بين العلوم

الطبيعية والعلوم الاجتماعية. في هذا الإطار هناك الفريق الذي يؤكد على وحدة العلوم الطبيعية والاجتماعية، حيث ينظر أصحاب هذا الموقف إلى العلوم الاجتماعية، باعتبارها فرعاً من العلوم الطبيعية. ومعنى ذلك أن ظواهر العلاقات الإجتماعية إذا أردنا أن تكون علماً فلابد أن تتحرك في نفس الطريق المنطقي التي تحركت فيه بقية العلوم الطبيعية. كما يؤكد هذا الفريق كذلك على أنه ليس في ظواهر العلاقات الإجتماعية ما يتنافى مع استيفاء الشروط المنطقية الضرورية للبحث العلمى. وذلك يعنى أن الاختلاف بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية الأخرى، هو إختلاف في درجة تعقد التفاعلات التفصيلية وتدفقها، الأمر الذي يجعل تناولها بالبحث والدراسة أعسر أصعب تناول للعلوم الطبيعية للتفاعلات الطبيعية. وذلك من شأنه أن يجعل تطبيق المنهج العلمي في نطاق العلوم الاجتماعية أكثر صعوبة، وأن لم يصبح مستحيلاً من الناحية المنطقية. ومن المنطقى أن ندرك أن وجهة النظر هذه، تنتمي إلى الاتجاه الطبيعي أو الوضعي، الذي ينادي بوحدة المنهج بين العلوم الطبيعية والاجتماعية (١١). فالإنسان والظواهر التي تنتج عن تفاعله، ليس إلا جزءاً من عالم طبيعي يتم تفسير تفاعلاته بمنطق التفسير العام للنظام الطبيعي.

إستناداً إلى ذلك يرفض أصحاب وجهة النظر هذه، التمييز بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، على أساس أن الأولى تعتبر علوماً دقيقة بينما الثانية علوماً غير دقيقة. وفيما يتعلق بذلك نجدهم يؤكدون أن الفارق بين نوعى العلوم – الطبيعي والاجتماعى – هو فارق في الدرجة، وليس من حيث المبدأ أو النوع. إذ يقال أن العلم دقيق إذا قدم تفسيره وتنبؤه بمستوى منطقى ومعقول، وإذا استخدم المفاهيم بصورة محددة، وكذلك إذا استخلص الاستنتاجات من خلال أسلوب منطقي رياضي. وفيما يتعلق بإستخدام العلوم الطبيعية الدقيقة للرموز الرياضية والقياس العددي، فإن هذا الاستخدام يمثل عرضاً ثانوياً، وليس خاصية جوهرية وأساسية (١٢).

بالإضافة إلى ذلك فإن معيار الدقة لا ينطبق على كل العلوم الطبيعية، وإذا كان معيار الدقة ينطبق على بعض مجالات علم الفيزياء فإن الهندسة المعمارية والطب تعتبر علوم، ولكنها علوم غير دقيقة، لأنها تعتمد على عمليات استنتاجية غير منهجية. بينما نجد أن علوماً مثل الاقتصاد وعلم النفس يقدمان استنتاجات دقيقة، وفي نفس الوقت لديهما اعتماد – في بعض الأحيان – على أحكام تعتمد على الحدس. ذلك يعني أنه ليس هناك حداً فاصلاً بين العلوم الدقيقة وغير الدقيقة،

كما يعني أيضاً أن عدم الدقة ليس صفة قاصرة فقط على العلوم الاجتماعية. بدليل أن بعض العلوم الاجتماعية "كعلم السكان" يتميز بوجود نظرية رياضية، تمت صياغتها بصورة مماثلة منهجياً لعلم الفيزياء (١٣).

وفي اعتقادنا أن مناقشة قضية الدقة والقدرة على التنبؤ بين العلوم الطبيعية والاجتماعية، تتجاهل البعد التاريخي والخبرة المتراكمة لكلا نموذجي العلوم. إذ نجد أن هنالك علوماً طبيعية بدأت منذ فترة طويلة قبل الميلاد، ذلك في مقابل العلوم الاجتماعية التي تبلور أغلبها في أعقاب الثورة الفرنسية مباشرة، أي منذ حوالي مائتي عام فقط. الأمر الذي يجعل الخبرة المتراكمة للعلوم الاجتماعية والأنسانية محدودة، وهو الأمر الذي يجعل مفاهيمها غير دقيقة، واستخدامها للرمزية الرياضية ما زال فجا. هذا بالإضافة إلى أنه إذا افترضنا أن صياغة المفاهيم والقضايا بالأسلوب الرياضي هي الصياغة الأكثر دقة، فإنه من المنطقي أن نفترض أن ذلك يعبر مرحلة تالية لمرحلة سابقة، كانت الصياغة اللغوية للمفاهيم والفروض فى نطاقها هي الصياغة المعترف بها. إلى جانب أنه من غير الملائم محاولة صياغة الخبرة الإنسانية واختزالها، بواسطة مجموعة من الرموز الرياضية المستخدمة في العلوم الطبيعية. ففي ذلك استعارة من الخارج لبعض أساليب التعبير السائدة فى العلوم الطبيعية غير الملائمة للتعبير عن الخبرة الإنسانية. ومن ثم فإن التعبير بالأسلوب الرياضي عن الخبرة الإنسانية ينبغي أن ينظر إليه بإعتباره نوع من التطور الداخلي لمنهجية العلم، في التعبير ليشمل الخبرات الإنسانية، أكثر من كونه استعارة لهذه الأساليب، أى من العلوم الطبيعية (١٤).

ارتباطاً بذلك يؤكد "ريكر" أن مسألة القدرة على التنبؤ بدقة، ليست القضية الهامة التي يمكن أن تشكل أساساً للتفرقة أو التمييز بين العلوم، وبديلاً لذلك تعتبر قضية الموضوعية من القضايا الهامة في هذا الصدد، بإعتبارها قادرة على هذه التفرقة. فالموضوعية هي التي تميز العلم عن الممارسة الحدسية، إذ تعني الموضوعية أننا إذا توصلنا إلى فكرة أو قضية جديدة – مهما كان أساسها الحدسي – فإنها من الضروري أن تكون قابلة للاختبار الموضوعي، والتأكيد على ذات النتائج من قبل أي باحث. وفى هذا الإطار نجد أن العلوم الاجتماعية تستند إلى هذا المستوى من الموضوعية العلمية، إرتباطا بذلك يرفض "ريكر" اعتبار دقة الشكل والمنهج أو درجة التنبؤ ركنين أساسيين للتفرقة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية (١٥). حيث يمكن التغلب على تدنى مستويات الموضوعية في العلوم الاجتماعية بواسطة مجموعة من الإجراءات المنهجية الملائمة.

استناداً إلى كل ما سبق فقد أصر أصحاب هذا الموقف، على ضرورة تطبيق مناهج البحث المستخدمة في العلوم الطبيعية، على الظواهر في نطاق العلوم الاجتماعية. ثم أكدوا أنه بقدر تطبيق هذه المناهج في نطاق العلوم الاجتماعية، فإنها تصبح علوماً تخضع لذات منطق العلوم الطبيعية، بقدر ما يمكن اعتبارها علوماً كاملة ومستقلة. ويرى هؤلاء العلماء أن أي تقاعس في هذا الاتجاه، يعتبر مسئولاً عن البطء في تقدم العلوم الاجتماعية في مواجهة تقدم العلوم الطبيعية. وقد ذهب البعض إلى أبعد من ذلك، عندما تصور أن التطور في العلوم الاجتماعية، قد لا يصدر في الغالب عن جهود علماء اجتماعيين، ولكن عن آخرين متخصصين في مجالات أخرى. والدليل على ذلك أن مساهمات كثيرة في علم النفس والاجتماع، جاءت من إسهامات مفكرين لهم خبرة في علوم الهندسة والفسيولوجيا والعلوم الطبيعية الأخرى [١٦].

بيد أن هذا لا يعني أن مساهمة العلماء الاجتماعيين سوف تكون غير ذات قيمة، حيث أن مساهمتهم – على العكس – سوف تكون هامة ولا شك، لأنه سوف يقع على عاتقهم الاستمرار في إبراز المشكلات والصعوبات التي تعترض المعالجة العلمية. ذلك يعني أن هؤلاء العلماء الذين يمتلكون القدرات العلمية والمهنية الفعالة، سوف يكونوا قادرين دائماً على تحقيق أهم إنجازات العلوم الاجتماعية في المستقبل.

على خلاف ذلك نجد بعض العلماء، الذين يرفضون مسألة الوحدة المنهجية، بين العلوم الطبيعية والاجتماعية، حيث نجدهم هذه الوحدة المنهجية مستحيلة لأسباب عديدة. وهم يعتبرون أن الظواهر موضوع الدراسة تعد من أهم عوامل التفرقة بين مجموعتي العلوم، إذ يؤكد هؤلاء العلماء أن علوم الفيزياء والكيمياء والفسيولوجيا، تهدف إلى الوصول إلى تعميمات تتعلق بظواهر تتميز بالتكرار والاطراد. ويمكن التنبؤ بحركتها من الحاضر إلى المستقبل، أو حتى بشكلها في المستقبل، بينما نجد أن علوم مثل التاريخ تسعى إلى إدراك الخصائص الفردية لموضوعاتها، فعلم التاريخ يهتم بالمفرد بالأساس.

في هذا الإطار نرى أن هناك اختلافاً في التناول والمعالجة بين علم الاجتماع والتاريخ في هذا الصدد، حيث نجد أن علم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية المتكررة الوقوع. وذلك للكشف عن خصائصها العامة والخارجية، وأيضاً عن طبيعة العوامل والأسباب العامة المسئولة عن وقوعها، أو تلك الآثار التي تتخلق عنها. ولنأخذ مثالاً على ذلك واقعة الثورة إذ يحاول علم التاريخ دراسة الثورة

الفرنسية أو الروسية للتعرف على العوامل أو الأسباب التي أدت إلى تفجر هذه الثورات. ثم التفاعلات الدينامية التي وقعت بداخلها ثم الآثار أو النتائج التي نتجت عنها ويحدث نفس الأمر بالنسبة للظواهر الأخرى، ويدرك التاريخ هنا أن كل ثورة تشكل واقعة منفردة وغير متكررة، وبذلك لا يسعى التاريخ إلى إدراك الخصائص المشتركة بين المفردات (١٧)، وهي الخصائص التي يمكن تضمينها في قانون واحد.

على خلاف ذلك نجد أن علم الاجتماع يحاول دراسة الظواهر المتكررة الوقوع للكشف عن السمات المشتركة بينها، إذ يدرس علم الاجتماع الثورات، بهدف الكشف عن العوامل التي تؤدي عادة إلى وقوع الثورة، ثم طبيعة التفاعل الاجتماعي والسياسي الحادث بينها. كذلك يحاول علم الاجتماع استكشاف آثار الثورة على بناء المجتمع، أي مجتمع، وذلك بهدف الوصول إلى قانون عام يحكم تفجر الثورة أو تفاعلاتها أو طبيعة النتائج المترتبة عليها. استناداً إلى ذلك فنحن نجد أنه إذا كان التاريخ يستغرق في المفرد التاريخي، فإن علم الاجتماع يسعى إلى الكشف عن ما هو عام ومتكرر، بين مجموعة من الظواهر أو المفردات التاريخية المتكررة.

من ناحية ثانية يقرر أصحاب هذا الموقف أن المنهج الملائم للعلوم الاجتماعية هو منهج الفهم بينما منهج التفسير هو منهج العلوم الطبيعية حيث نجد أن "التفسير" – من وجهة نظرهم – يهدف إلى إدراك العلاقة السببية الكائنة بين موضوعين من الخارج. على خلاف ذلك يسعى "فهم" الوقائع الإنسانية إلى الحصول على معنى هذه الوقائع من الداخل. ويؤكد أنصار الفهم أنه لا يكفي الوصول إلى قانون عام يتعلق بالظاهرة موضع الدراسة، ولكن الباحث يحتاج لكي يفهم الواقعة، أن يضع نفسه بشكل ما مكان هؤلاء الذين يشاركون في التفاعل المتعلق بالواقعة، حيث يتم فهم معاني سلوكياتهم عن طريق التواصل معهم. وفي هذا الصدد يؤكد "ناتاسون" أن الواقع الاجتماعي يتشكل من معاني يؤسسها الذين يقومون بالفعل أو السلوك، على المسرح الاجتماعي لأفعالهم ومواقفهم. وذلك لأن وعي الفاعل وذاتيته يعتبرا دعامتان أساسيتان للفعل الاجتماعي، وذلك يرجع إلى أن الموضوع الرئيسي في فلسفة العلوم الاجتماعية، ينبغي أن يركز بالأساس حول إلقاء الضوء، على الخصائص الرئيسية لوجهات النظر الذاتية. وإعادة بناء طبيعتها وخصائصها الرئيسية، ذلك لأن هذه النظرة الذاتية تسعى إلى إعادة بناء وتأسيس العالم الاجتماعي، من أجل فهمه (١٨).

غير أننا نرى أن هذا المعنى الذي يخلعه الفاعل على فعله ليس ذاتياً خالصاً، ولكنه مشتق فى بعض عناصره من المعنى العام الذي تضفيه الثقافة العامة على الفعل. حيث يكتسب الفعل معانيه من ثقافة المجتمع، تأكيدا لذلك أن أي فعل يأتيه الفاعل، يصبح فعلاً اجتماعياً إذا كان محكوماً بتوقعات الآخر. كما يعنى أن الفعل وكذلك توقعات الآخر بشأنه، أن المعنى الأساسي للفعل أو السلوك مشتق من الثقافة العامة للمجتمع. ومن ناحية ثانية فإننا حينما ندرك معنى الفعل عن طريق الاتصال أو التواصل، فإن مضمون هذا التواصل يتمثل فيما أتاحته لنا الثقافة العامة من معايير أو عناصر للتواصل. إضافة إلى ذلك، فإننا ندرك هذا التواصل يتأسس بالنظر إلى أرضية أو مرجعية مشتركة، تتمثل في مجموعة القيم موضع الاتفاق المشترك بين أفراد الجماعة. الأمر الذي ينزع من الفعل ذاتيته أو معانيه الذاتية الخالصة، ويجعل هذه المعاني فى جانب كبير منها ذات طبيعة موضوعية، لأنها ذات طبيعة مشتركة، أو لنقل هي موضوعية اجتماعية بالأساس، وهو ما يعني أن إدراكها يعتبر إدراكاً موضوعياً كذلك [١٩].

إلى جانب ذلك يرى العلماء الذين يرفضون وحدة العلوم الطبيعية والاجتماعية أن العلوم الطبيعية تستند إلى مسلمة إطراد أو اتساق الطبيعة. حيث تأكد خضوع الواقع الطبيعي للبحث، من خلال تأكيد تاريخ العلم، وتعمق هذا التأكيد بدرجة أكثر من خلال الافتراض، الذي يلقى قبولاً بأن ذلك سوف يستمر في المستقبل. غير أن هذا الافتراض يظل افتراضاً وليس هناك تأكيد على أن المستقبل سوف يكون على غرار الماضي. وبرغم ذلك فإنه استناداً إلى روح البحث العلمي نقبل بالقول بمسلمة الإطراد، غير أننا لا نستطيع قصر هذا الإطراد على الظواهر الطبيعية وحدها. لأن ظواهر المجتمع تطرد في وقوعها كذلك، بنفس الوتيرة وحسب ذات المراحل، حقيقة أن الإرادة الإنسانية قد تتدخل أحياناً لوقف هذا الإطراد، غير أن ذلك يظل حالة استثنائية لا تحدث إلا نادرا. غير أن القوانين التلقائية للنسق الاجتماعى أو المجتمع، تتكفل دائماً بإعادة الأوضاع إلى ما ينبغي أن تكون عليه هذه الأوضاع، فالمجتمع جزء من الكون وهو مجاور للطبيعة، ومن ثم فهو محكوم بنفس قوانين الوجود الأشمل [٢٠]. وإذا كان ثمة إطراد في الطبيعة، فلماذا لا يمتد هذا الإطراد أو يتسع، لكي يشمل المجتمع كذلك، بذلك يصبح الإطراد خاصية للوجود، ومن ثم فهو خاصية للطبيعة، مثلما هو خاصية للمجتمع كذلك.

إضافة إلى ذلك يصر هذا الفريق على إبراز جانب آخر للخلاف، وهو الخلاف الذى يتحدد من خلال التأكيد على أنه بينما تتعامل العلوم الطبيعية مع علاقات ثابتة، وموضوعات مادية قابلة للقياس، وتخضع للتجارب، بينما العلوم الاجتماعية تفتقد قابلية القياس، وتتعامل مع موضوعات نفسية ومعنوية متغيره ومتحركه وغير ثابتة. في هذا الإطار يتمثل الهدف الأساسي للعلوم الاجتماعية فيما يرى "شوتز A. Schutz " في الحصول على معرفة منظمة عن الواقع الاجتماعي. حيث يقصد بهذا الواقع المجموع الكلي للموضوعات Objects والأحداث Occurrences داخل العالم الاجتماعي أو الحضاري، كما يشعر بها البشر العاديون. الذين يعيشون حياتهم مع زملائهم، ويرتبطون معهم بعلاقات تفاعل معهم، أنه عالم الموضوعات الحضارية والتنظيمات الاجتماعية، التي نشأنا فيها والتي يجب أن نتلاءم معها (٢١). إذ يجب أن نكون على قناعة منذ البداية بأننا نحن الذين نقوم بالأفعال في المسرح الاجتماعي، ونحن الذين نختبر العالم الذي نعيش فيه كعالم طبيعي وحضاري في نفس الوقت. وليس باعتباره عالما قاصراً علينا فقط، ولكن باعتباره مشتركاً بيننا جميعاً، فهو عالم أما معطى لنا حالياً، أو يمكن الوصول إليه من جانب أي شخص ومن الطبيعى أن يتضمن ذلك أهمية الاتصال واللغة.

غير أننا لا نرى في ذلك اختلافاً يفصل العلوم الاجتماعية عن الطبيعية، أو يمنح الثانية امتيازاً على الأولى، فليس من الضروري أن تكون التجربة في العلوم الاجتماعية، هي ذاتها وبنفس منطقها في العلوم الطبيعية. فبدلا من ذلك يمكن أن تحل التجربة الميدانية محل التجربة المعملية، هذا بالإضافة إلى أن مشاركة الباحث في التفاعل الكائن بالواقع الاجتماعي الذي يقوم بدارسته، والذى هو جزء منه، لا ينفي عن العلوم الاجتماعية علميتها. ولكنه يفرض أن يكون الباحث على وعي بضرورة الفصل بين كونه إنساناً مشاركاً في التفاعل الاجتماعى، وبين كونه باحثاً يسعى إلى فهم هذا التفاعل وتفسير سببيته. وقد أشار "جونار ميردال" إلى شيء من هذا القبيل حينما طالب الباحث في العلوم الإنسانية، بالإعلان عن قيمة أو بالأصح أيديولوجيته، حين دراسته لموضوع معين. وذلك حتى ندرك أن هذه الدراسة قد أجريت في ظل قيم وأيديولوجية محددة، وذلك حتى نستطيع فصل الجوانب الموضوعية عن الأبعاد الذاتية (٢٢).

إضافة إلى ذلك فإنه إذا كانت العلوم الطبيعية تدرك موضوعاتها من الخارج أي من خلال مؤشراتها الخارجية، فإننا نعتقد أن العلوم الاجتماعية تتفوق على

العلوم الطبيعية من حيث مستويات الإدراك. فهي – مثل العلوم الطبيعية – قد تدرك موضوعاتها – حسب المنطق الوضعي – من خلال مؤشراتها الخارجية، وهو الإدراك الذي يسلم إلى تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات، ومحاولة تفسير هذه العلاقات. غير أنها – أى العلوم الاجتماعيةلا تكتفي بذلك، ولكنها تحاول إدراك المعنى العميق، الذي يضفيه المشاركون على هذه العلاقات السببية، أو على المتغيرات التي تشكل أطراف هذه العلاقات. من هنا فإنه إذا كانت المادة الاجتماعية تزيد على المادة الطبيعية، في أن الأولى لها داخل وعمق، فإن المنهج في العلوم الاجتماعية قد طور الأساليب التي تدرك الواقعة الاجتماعية من الخارج، مثلما طور – في نفس الوقت – الأساليب الذاتية التي تيسر إدراك المعاني العميقة للوقائع الاجتماعية من الداخل. وأنه إذا كانت العلوم الاجتماعية قد قطعت شوطاً بعيداً في تطوير أساليب إدراك الواقعة الاجتماعية من خلال مؤشراتها الخارجية وهي المرحلة التي شكلت إسهامات دوركايم حجر الزاوية فيها [٢٣]، فإن العلم الاجتماعي يتجه الآن إلى تطوير المناهج الذاتية التي تيسر إدراك المعاني الذاتية للواقعة الاجتماعية. وهي الجهود التي تشكل إسهامات بعض اتجاهات النقد الاجتماعي، وحجر الزاوية في بنائها، وذلك يعني أن العلم الاجتماعي مازال في طور استكمال منهجيته وهو لم يستقر بعد في هذا الصدد.

**ثانياً: العلم المعياري فى مقابل العلم الثوري**

لم تكن قضية الخلاف حول طبيعة العلوم الاجتماعية، وهل هي موضوعية كالعلوم الطبيعية أم أنها علوم ذاتية، بسبب الطبيعة الخاصة للظاهرة الإنسانية التي تتولى دراستها، هي موضع الخلاف الوحيد فيما يتعلق ببناء العلوم الاجتماعية. بل ثار خلاف آخر حول الطابع الاستقراري أو الثوري لروح العلم الاجتماعي، هل العلم الاجتماعي علم له تقاليده التي ينبغي أن يلتزم بها أعضاء الجماعة العلمية. أم أنه علم ينبغي أن يتيح درجة عالية من حرية النشاط العلمي، وذلك باعتبار أن التقاليد العلمية تعوق أحياناً عملية التطور العلمي، بل وقدرة الجهد العلمي على الاستكشاف [٢٤].

منذ البداية نستطيع القول بأن المعرفة العلمية، تعتبر معرفة يمكن البرهنة عليها بواسطة كل من العقل Reason، إضافة إلى الأدلة المستمدة من الخبرة أو الحواس. من هنا تتمثل أهمية المنهج العلمي بالأساس في تطوير وتقنين لغة الاتصال Communication بين الباحثين، وكذلك فى تحديد قواعد البرهنة

والحوار. وأيضاً في تحديد طرق وإجراءات الملاحظة والتحقق من صدق المعطيات التي يمكن جمعها أو الحصول عليها. وبهذا المعنى يتطلب المنهج العلمي ضرورة التكيف Conformity مع قواعد البحث العلمي ذاتها، حيث يرفض البحث عن المعرفة، إذا لم يكن متوافقاً مع القواعد والإجراءات، التي ينص عليها المنهج العلمي. بيد أن السؤال الذي يطرح نفسه، يتعلق بمدى إمكانية أن يعوق الالتزام بالقواعد عملية الوصول إلى اكتشافات جديدة، ومن ثم يعوق التطور أو التقدم العلمي بكامله. بالإضافة إلى ذلك يعتبر العلماء أعضاء في جماعات علمية، تنظمها المعتقدات Convention والمعايير Norms أو الطقوس Rituals، وأيضاً علاقات القوة. وهي العناصر التي قد لا تتفق مع متطلبات البحث العلمي الموضوعي الحر عن المعرفة، وهل يعني ذلك أن الاتصالات العلمية Scientific Communication داخل الجماعة العلمية تعوق التقدم العلمي [٢٥].

ارتباطاً بذلك فإننا نجد أن فلاسفة العلم والمنظرين الاجتماعيين قد اهتموا منذ وقت طويل بمخاطر الجمود Dogma في العلم. وقد صاغ ذلك "سكوت جرير Scott Greer" بقوله "إننا إذا كنا محظوظين، وكانت معرفتنا العلمية تتراكم، فإن هذه المعرفة سوف تتحرك وتتطور بصورة حلزونية Spiral إلى أعلى، وهي تتطور إلى الأمام بنفس المستوى، أي بأسلوب الحركة الدائرية السريعة. غير أن هذا التحرك الحلزوني قد يتجه إلى أسفل من النظرية Theory إلى المذهب Doctrine إلى العقيدة الجامدة Dogma". وذلك يعني أن التراكم العلمي يعيش أسير حالتين متقابلتين حالة الجمود الفكرى، التي قد يعيشها التفكير العلمي، والتي تتحول من خلالها المعرفة العلمية المتغيرة بطبيعتها، إلى معتقدات مذهبية جامدة. ومن الطبيعي أن تقع هذه الحالة المستقرة، في أعقاب حالة من الفاعلية والإبداع والاكتشافات العلمية، وتراكم المعرفة العلمية، وهي حالة دينامية بطبيعتها. وبرغم اتصال هاتين الحالتين ببعضها البعض إلا أن هناك بعض المفكرين الذين حاولوا فصلهما عن بعضها البعض بصورة مستقطبة. حيث النظر إلى المعرفة العلمية من ناحية باعتبارها معرفة تلتزم بالتقاليد والمعايير العلمية في مقابل النظر إلى المعرفة العلمية باعتبارها حركة دينامية متحركة، تحاول استكشاف الواقع الذي نعيش فيه بصورة مستمرة [٢٦].

ويعتبر فيلسوف العلم "توماس كون Thomas S. Kuhn " من المفكرين الذين تصدوا لهذه القضية، حيث يتصور كون المشروع العلمي، باعتباره مشروعاً يختلف فيه العلم المعياري Normal Science، عن العلم الثوري Revolutionary

Science. حيث ينظر إلى العلم المعياري باعتباره العلم الذي يضم الأنشطة الروتينية أو المعتادة، للتحقق من صدق قضايا النظرية التي تلقى قبولاً في فترة تاريخية محددة. ومن ثم يصبح التحقق من القضايا واختبارها، جزء من النشاط الذي يسعى إلى حسم هذه المواقف المحيرة. في هذا الإطار يؤكد "كون" أن العلم المعياري يعني البحث الذي يستند بصورة كاملة على واحد أو أكثر من الإنجازات العلمية، التي حدثت في الماضي. وهي الإنجازات التي سلمت بها الجماعات العلمية المعنية، لفترة من الزمن، باعتبارها تشكل أساس أو مرجعية الممارسة العلمية (٢٧). بحيث يتم حصر هذه الإنجازات من خلال كتب العلم المدرسية، الأولية أو المتقدمة، حيث تفسر هذه الكتب المدرسية بناء النظرية التي لقيت قبولاً. إضافة إلى أنها توضح كل أو كثير من تطبيقاتها العلمية المتعاقبة، إلى جانب أنها تقارن بين هذه التطبيقات وبين التجارب والملاحظات النموذجية.

ومن شأن هذه الأنشطة والجهود أن تعمل على تنشئة التلاميذ والباحثين في داخل الجماعة العلمية، حيث تحدد هذه الجهود أنواع قضايا البحث التي ينبغي التصدي لدراستها، وأنواع الافتراضات Assumptions التى ينبغى أن يتبناها الباحث. كذلك تعريف المفاهيم التي يستفاد منها، وأنواع مناهج أو طرق البحث التي ينبغي إتباعها فى البحث والدراسة. ومن الناحية التاريخية فإننا نجد أن كل هذه الجهود، كانت قادرة على إنجاز ذلك، لكونها تشترك في خاصيتين رئيسيتين. حيث تتمثل الخاصة الأولى في أن إنجازها كان متفوقاً، من حيث قدرته على جذب جماعة دائمة من المؤيدين لأفكارها، بعيداً عن الأساليب المتنافسة وغير المتفق عليها للنشاط العلمي. وفي نفس الوقت فقد كانت هذه الإنجازات "مفتوحة النهايات Open-ended" إلى الدرجة التي أتاحت الفرصة لمجموعة أخرى من الباحثين لحسم كل أنواع هذه القضايا. ويطلق "توماس كون" على الإنجازات النظرية التي تشترك في هذه الخواص، "النماذج التوجيهية" Paradigm حيث يفترض أن تكون هذه النماذج قوية الارتباط بفكرة العلم المعياري (٢٨) لكونها تلقى قبولا من غالب الجماعة العلمية.

ارتباطاً بذلك يذهب كون إلى التأكيد على أنه باختبار مصطلح "النموذج التوجيهي" والاتفاق عليه من قبل الجماعة العلمية، فإنني أعني به بعض الجهود العلمية والواقعية التي لقيت قبولاً. والتى تتناول النماذج التي تتشكل من التعميمات النظرية التى يمكن تطبيقها Application أو الإستفادة منها لأداء غرض معين Instrumentation. والتي تشكل تمهيداً لنماذج Models نظرية يمكن أن تشكل

مرجعية لتأسيس معايير محددة ومتماسكة للبحث العلمي. ومن ثم فإنه دراسة النموذج التوجيهي، هي التي تعد الطالب للعضوية في جماعة علمية معينة، لأنه سوف يمارس عمله بواسطة هذا "النموذج التوجيهي" بعد ذلك (٢٩).

وفضلاً عن ذلك فإنه نظراً لأن العالم يلتحق بالجماعة العلمية التي تعلم أو تلقن أعضائها، نفس الأسس التصورية والمنهجية للعلم، ومن نفس المصادر تقريباً. فإنه من النادر أن تثير بحوثهم التالية أية اختلافات مع هذه الأسس أو انتقادات لها، وفي العادة يكون العلماء الذين تستند بحوثهم إلى نموذج توجيهي مشترك، ملتزمون سيكولوجياً بنفس القواعد والمعايير وتقنيات الممارسة العلمية. ومن ثم يعتبر الالتزام والاتفاق الظاهري الناتج عن ذلك من أهم متطلبات Prerequisites العلم المعياري المستند إلى قواعد ومعايير محدده، أعني المتطلبات اللازمة لتأسيس تقاليد بحثية معينة والعمل على استمراره (٣٠).

وينظر العلم المعيارى إلى أعضاء الجماعة العلمية القائمة بإعتبارهم جماعة من أنصار النموذج التوجيهى القائم، بدلا من جماعة العلماء الذين يتعاملون مع هذا النموذج بحيادية وموضوعية. فجماعة الأنصار، الذين يؤكدون على النموذج التوجيهي، أو التنظيم العلمي القائم ويدافعون عنه. برغم أن التمسك بالنموذج التوجيهي لا يعنى بالضرورة أنه يعوق التقدم العلمي، حيث تعتبر النماذج التوجيهية ضرورية، لأنه بدونها لن يتحقق البحث العلمي باعتباره مشروعاً جماعياً. وذلك لأن العلم باعتباره مشروع جماعى يحتاج بطبيعته إلى المبدأ المنظم لأنشطة وجهود الجماعة العلمية Organizing، وذلك يعني أن امتلاك النموذج التوجيهي، يعتبر علامة ومؤشراً على نضج وتطور المجال العلمى الذى ينتمى إليه النموذج (٣١).

على نقيض العلم المعياري ينظر كون إلى العلم الثوري، باعتباره يعبر عن الظهور المفاجئ لنموذج توجيهي منافس (٣٢). وهو النموذج يمكن أن يلقى قبولاً وموافقة تدريجية من قبل الجماعة العلمية، إذ يعبر التحول من نموذج توجيهي إلى آخر، عن الإنتقاله الثورية في بناء وتطور العلم. وعلى سبيل المثال فقد حل النموذج التوجيهي، الذي يؤكد على أن الذكاء الإنساني، يعد نتيجة لكل من البيئة الاجتماعية الثقافية والعمليات الجينية. محل النموذج الذي أكد على وجهة النظر التي ترى أن الذكاء الإنساني، يتحدد بواسطة الآليات الجينية بصورة كاملة، بحيث أدى ذلك بدوره إلى تطوير أساليب دراسة الشخصية والسلوك الإنساني. ومن ثم فقد اعتبر هذا التطور حجر الزاوية لكثير من السياسات الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية العامة (٣٣).

وتبدأ عملية رفض النموذج المسيطر حسبما يذهب "كون" من خلال عملية التحقق من صدق قضايا النموذج التوجيهي، حيث يحاول العلماء اختبار المتضمنات والأبعاد العديدة، للنموذج المسيطر أمبيريقياً. وحينما يصبح تلاؤمها ضعيفاً مع معطيات البحث، فإن كون يعتبر مظاهر عدم الاتساق هذه، شذوذاً أو خروجاً على القاعدة Anomalies. ويفترض أن هذا الشذوذ أو الخروج على القاعدة سوف يلقى قبولاً، إذا استمرت الجهود الخاصة بالتحقق من الصدق، أو تلك التي تتعلق بحل القضايا أو المشكلات التى تتولد عن النموذج التوجيهى السابق. ونتيجة لذلك يتفجر الصراع بين كلاً من مؤيدي النماذج التوجيهية الحديثة والقديمة، وهو الصراع الذي يصل إلى ذروته في الموافقة على النموذج الجديد، وإعادة تأسيس العلم المعياري. وتؤدي فترة الانتقال من النموذج التوجيهي القديم إلى الحديث إلى بروز مظاهر التشتت وعدم اليقين، داخل نطاق الجماعة العلمية. وعلى هذا النحو تتميز فترة الانتقال ببروز عدة ظواهر منها إنتشار البحوث ذات الطبيعة العشوائية Random Research، والتحقق من الصدق بغير هدف، والاكتشافات ذات الطبيعة العرضية (٣٤).

ولا يتكرر وقوع الثورات العلمية كثيراً، وارتباطاً بذلك نجد أن معظم وقت وجهود العلماء مكرس للعلم المعياري، حيث يتطلب قيام الثورة العلمية وقتاً طويلاً، التى من النادر أن تقع. وذلك يرجع إلى أن معظم العلماء لا يحاولون رفض النماذج التوجيهية القائمة والمستقرة، وهم لا يتقبلون الشذوذ عنها، أى عن القاعدة. ذلك لأنه من السهل أن تتحول الإدراكات إلى مقولات ذهنية، تتأسس بصورة سابقة على إجراء التجربة، أو قبل القيام باختبارات التحقق من الصدق. ومعنى ذلك أن العلماء يرون ما يحاولون رؤيته، وهو ما يعنى أن يظل النموذج التوجيهي مقبولاً لفترة طويلة، حتى بعد أن يفشل النموذج التوجيهي المسيطر في الاتساق مع المعطيات الأمبيريقية (٣٥).

فإذا تأملنا وجهة نظر كون فإننا لن نعثر في تفكيره عن منطق للاكتشاف، ولكن فقط عن بعد الأبعاد السوسيوسيكولوجية التى تؤدى إلى الاكتشاف. حيث تكثر الاستثناءات ومظاهر عدم الاتساق بصورة مستمرة في العلم. برغم أن النموذج التوجيهي القائم يدعم بعض الجهود التي تتولى تأمين هذه المواقف المتناقضة. بحيث يستمر ذلك حتى يتم التخلى عن النموذج التوجيهى، من خلال أزمة يواجهها العلم. غير أن السؤال الذي نطرحه فى هذه الحالة، يتعلق بمدى وجود سبب

عقلاني لظهور هذه الأزمة، ولماذا يرى العلماء الأزمة فجأة [*]؟ وكيف يتم تأسيس النموذج التوجيهي المضاد. حيث لم تقدم وجهة نظر "كون" إجابة على هذه التساؤلات، بحيث يعني ذلك، أنه ليس هناك منطق للاكتشاف، ولكن صراع الجماعات والنماذج التوجهية داخل السياقات أو الأطر العلمية[٣٦].

ويعتبر الموقف المعياري لكارل بوبر Karl Popper على نقيض وجهة نظر كون الوصفية للعلم، إذ يري بوبر أن الجماعة العلمية ينبغي أن تكون مجتمعاً مفتوحاً، وهي كذلك فعلاً حيث لا يوجد نموذج توجيهي مسيطر موضع تقديس، إذ ينبغي أن يشكل العلم ثورة مستمرة وأن يحتل النقد مكانة القلب في المشروع العلمي. على هذا النحو تتشكل الثورات العلمية من الرفض المتكرر لإدعاء أو إحتكار نموذج توجيهي معين للمعرفة، فالعلم من وجهة نظر "كارل بوبر" هو نوع من البحث المستمر عن معرفة جديدة وبصورة دائمة.

تأكيداً لذلك يؤكد "كارل بوبر" قائلاً "من وجهة نظري يعتبر العالم Normal Scientist – كما يصفه "كون" – هو الشخص السيء التأهيل. لأنه قد تعلم من خلال روح اعتقادية جامدة Dogmatic Spirit، أنه ضحية لعملية المذهبة Indoctrination لأنه قد تعلم أسلوباً يقوم بتطبيقه في جهودة وأنشطته العلمية، بدون أن يتساءل حول منطق استخدام هذا الأسلوب أو المنهج" [٣٧].

في مقابل ذلك يقرر "كارل بوبر" أن العلماء يكونوا أحياناً سجناء نماذجهم التوجيهية، وتوقعاتهم وخبراتهم السابقة، ولغتهم في كل لحظة زمنية، فنحن – أي العلماء – سجناء بالمعنى الاختياري. بمعنى إننا إذا حاولنا التحرر، فإننا سوف ننطلق من إطارنا الفكري أو نموذجنا التوجيهي في أي لحظة. غير أننا سوف نجد أنفسنا مع ذلك مرة أخرى داخل نطاق إطار فكري أو نموذج توجهي مختلف. غير

* في اعتقادنا أن الأزمة تظهر في العادة حينما يتوقف أعضاء الجماعة العلمية التي تؤكد على نموذج توجيهي معين عن الاختبار المستمر لصدق مقولات هذا النموذج، سواء من خلال تعريضها للاختبار الأمبيريقي أو التحليل النقدي. بحيث يؤدي ذلك عادة إلى تحول قضايا النموذج النظري إلى مذهب، أو إلى مجموعة من المعتقدات الجامدة،غير القادرة على دراسة أو فهم الواقع الاجتماعي. هنا تتسع المسافة بين معطيات أو عناصر الواقع من ناحية، وبين التصور الذي يقدمه النموذج التوجيهي للواقع وعناصره من ناحية ثانية، بحيث نجد في مرحلة معينة أن الظواهر أو العناصر التي يشخصها النموذج ليست قائمة بالواقع، بل تجاوزها الواقع، أو لم تعد تظهر في إطاره. أو أن الواقع يطرح ظواهر جديدة يقف النموذج عاجزاً عن تقديم فهم لها وهنا تحدث أزمة النموذج. الأمر الذي يدعو إلى التفكير في تأسيس نموذج جديد يحل محل النموذج السابق، ويكون قادر على فهم الواقع. ويكشف تأمل تاريخ العلم عن حدوث هذه الحركة بصورة مستمرة ودائمة لننظر مثلاً إلى عملية الانتقال من النظرية الماركسية، إلى الفكر النقدي المعاصر، حيث تضمن هذا الانتقال تفاعلات من هذا القبيل.

أنه – أى النموذج التوجهى الجديد – سوف يصبح عادة إطاراً أفضل وأكثر رحابة من النموذج التوجهى السابق وباستطاعتنا أن ننطلق منه ونتخلى عنه مرة أخرى وفي أي لحظة، حينما تضعف قدراته التوجيهية والتفسيرية.

وتظل قدرتنا على الاختيار والانطلاق من نموذج نظري إلى آخر قائمة، طالما أننا نتحلى بالروح العلمية التي تخلع علينا حرية رفض نماذج معينة وقبول أخرى، استناداً إلى المعايير العلمية المستقرة في هذا الصدد. غير أننا نفقد هذه الروح العلمية حينما نصبح أسرى نموذج نظري بعينه، نموذج تخلف عن الواقع، وبرغم ذلك فإننا لا نستطيع أن ندرك الواقع إلا من خلاله، وفي هذه الحالة فإننا نتخلى عن روحنا وحريتنا العلمية، ونستبدلها بالإذعان لمبادئ مذهبية جامدة.

وارتباطاً بذلك يؤكد "كارل بوبر" أنه من المهم فيما يتعلق بهذه القضية أن نميز بين سياقين للنشاط العلمي، سياق الاكتشاف وسياق التبرير العلمي Justification. حيث يشير سياق التبرير العلمي إلى جهود العلماء حينما يحاولون منطقياً وأمبيريقياً التحقق من ادعاءات أو إفتراضات المعرفة. على هذا النحو تؤسس المنهجية العلمية منطق التبرير العلمي، في هذا الإطار لا يهتم المنهج بالأسلوب الذي وصل به العلماء إلى الحقائق العلمية، ولكنه يتساءل فقط عن مدى وصولهم إلى إفتراضات المعرفة بصورة مشروعة. وفى هذا النطاق نجد أن المنهج العلمي، لا يقيد جهود العلماء داخل سياق الاكتشاف العلمي، بل إننا نجدها يمكن أن تيسر السعي فى إتجاه الاكتشاف. وفى هذا النطاق نجد أن المنهجية العلمية تعمل بإتجاه تأسيس الجهود التي يمكن أن تقود إلى الاكتشاف، وفى هذا الإطار فنحن لا نستطيع حينئذ أن نفسر وجود قواعد ذات طبيعة صورية يمكن أن تحدد منطق للاكتشاف. فبرغم أن الإبداع والخيال والبصيرة النافذة والإلهام، ذات أهمية قصوى في تأسيس وتطور العلم، وأنه من الممكن تعهدها ورعايتها إن وجدت، غير أن ذلك لا يمكن أن يتحول إلى قواعد صورية أو منطق. في هذا الإطار يؤكد "جون ستيوارت مل John Stuart Mill" لا يوجد علم يساعد الإنسان على التفكير في ذاته باعتبار أن هذا التفكير هو الذي يتولى ملائمة وتكييف أهدافه مع الواقع الذى يستهدفه [٣٨]. ذلك يعني أن الجهد أو النشاط العلمي يتضمن عنصرين رئيسيين، حيث يتمثل الأول في اكتشاف الحقائق، بينما يدور الثاني حول إبراز التبرير المنطقي لاكتشاف هذه الحقائق.

**ثالثاً: افتراضات المنهج العلمي**

يستند المنهج العلمي إلى مجموعة من الافتراضات الأساسية التي ثبت صدقها، وهي الافتراضات التي تشكل في جوهرها متطلبات أساسية للنشاط أو الخطاب العلمي. حيث تتعلق هذه المتطلبات بالموضوعات أو القضايا التي تقع في نطاق فلسفة العلم أو فلسفة المعرفة Epistemology أو بدراسة أسس المعرفة. أي أنها مجموعة من الافتراضات التي تتعلق بالمشروع العلمي ذاته، ومكانته بالنسبة لواقعة المحيط، أو بطبيعة النشاط العلمي داخل هذا المشروع العلمي. فإذا قمنا بفحص وتأمل هذه الافتراضات، فإن ذلك سوف يمكننا من فهم المدخل العلمي بصورة أفضل، وأيضاً فهم منطق تفوق هذا المدخل على مداخل المعرفة الأخرى، وسوف نعرض فيما يلي لبعض من هذه الافتراضات.

١- **أن الطبيعة منظمة ومنتظمة:** ويشير هذا الافتراض العلمي إلى وجود نظام وانتظام محدد في العالم الطبيعي، فالأحداث أو الوقائع لا تقع بصورة عشوائية ولكن وفق منطق وإنتظام محدد. وحتى في نطاق البيئة السريعة التغير فإنه يفترض وجود درجة من الانتظام والاطراد. وأن التغير يعمل عادة بإتجاه إبراز هذا الانتظام الذى ينبغي فهمه، مثال على ذلك أن الشمس تشرق من الشرق كل صباح وأن حرارتها تعمل على تبخير الماء، ومن ثم فهى تساعد فى تشكل السحاب، الذى يهبط مطراً، يعيد المياه إلى الأرض ثانية، ليرتوى الإنسان والحيوان وتستمر الحياة.

ولا يشير مفهوم الطبيعة إلى وجود قوى غيبية، ذات قدرات متفوقة تضبط حركتها، بل – على خلاف ذلك – يشير مفهوم الطبيعة في العلم إلى كل تلك الموضوعات Objects والظروف Conditions والظواهر Phenomena التي يمكن ملاحظتها. وهي العناصر التي توجد مستقلة عن تدخل الإرادة الإنسانية، وإن كانت تتصل بالبشر أو تحتويهم باعتبارهم نسقاً بيولوجياً. ولا تحاول القوانين الطبيعية أن تحدد Prescribe ما يحدث واقعياً، وإن كانت تحاول وصفه وتحديده. بالإضافة إلى ذلك فليس من الضروري أن يكون النظام Order والانتظام Regularity متضمنان في بنية الظواهر. فعلى سبيل المثال لا يوجد سبب جوهرى يتعلق بسبب أن الربيع يتبع الشتاء، أو بسبب أن الشتاء يتبع الخريف، أو بسبب أن الخريف يتبع الصيف بل يحدث هذا التعاقب للفصول بحيث يعنى وجود نوع من الانتظام وراء الظروف والظواهر القابلة للملاحظة مثل تعاقب الفصول [٣٩].

ومن الطبيعي أن يطرح ذلك ثلاثة قضايا رئيسية، حيث تتمثل القضية الأولى في خضوع ظواهر الكون لشبكة من العلاقات السببية التي تنظمها قوانين محددة. وهي القوانين التي تحدد مكانة العناصر المشكلة لبناء الكون، بالنظر إلى بعضها البعض، وأيضاً طبيعة التفاعل الدينامي بين هذه العناصر. ذلك يعني ضمنياً انتفاء فكرة الاستثناء على القاعدة، وإستناداً إلى ذلك، لا يعني وجود ظاهرة معينة لا تخضع مثل كل الظواهر المناظرة لذات القانون أنها حرة عن أن تحكم بقانون. بل على العكس من ذلك، فإننا إذا تأملنا الأمر، فسوف نكتشف خضوع هذه الظاهرة لفاعلية قانون آخر لم نكتشفه بعد، حسبما يؤكد عالم الاجتماع فلفريدو وباريتو V. Pareto ⁽⁴⁰⁾.

وتتعلق القضية الثانية في هذا الصدد بالطبيعة التلقائية لهذه القوانين، وهو ما يعني أنه مثلما يتضمن الكون الظواهر المنظمة والمنتظمة، فإنه يتضمن أيضاً القوانين التي تحافظ على هذا الانتظام. واستناداً إلى ذلك فإنه إذا كانت الطبيعة تحكمها قوانين تلقائية ومحددة، فإن المجتمع بظواهره، يكون كذلك محكوماً بواسطة مجموعة من القوانين ذات الطبيعة التلقائية. بالإضافة إلى ذلك تتعلق القضية الثالثة بطبيعة دور الجهد البشري فيما يتعلق بهذه القوانين، التي تكرس النظام والانتظام. حيث يركز هذا الجهد على ضرورة العمل على اكتشاف هذه القوانين، حتى تساعدنا على فهم أسلوب عمل الظواهر التى تشكل بناء هذا الكون. هذا بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة بذل الجهود المستندة إلى هذا الفهم لتعظيم فاعلية المتغيرات المشكلة للطبيعة أو تقليص هذه الفاعلية [41] ومن ثم يتمثل جهد الإرادة البشرية في دعم قوة وفاعلية أداء المتغيرات المشكلة للطبيعة لدورها، أو تقليص فاعلية هذا الدور، بما يرجع على المجتمع بالنفع والفائدة، غير أن الجهد البشري لا يلغى هذه الفاعلية كلية.

٢- **باستطاعة الإنسان أن يعرف الطبيعة:** في هذا الإطار فإنه ليس من الصعب إثبات صدق الافتراض القائل، بأن باستطاعة الإنسان أن يعرف الطبيعة بدرجة أقل من إثبات صدق الافتراض القائل بأن الطبيعة منظمة وأن هناك قوانين تحكم الطبيعة. حيث يعبر هذا الافتراض عن اعتقاد أساسي، يتمثل في أن الكائنات البشرية تعتبر جزءاً من الطبيعة، وهي في ذلك تشبه كل الموضوعات والظواهر والظروف الطبيعية الأخرى. وبرغم امتلاك الظواهر الاجتماعية لخصائص فريدة ومتميزة، فإنه يمكن فهمها وتفسير تفاعلها بواسطة نفس المناهج التي تدرس بواسطتها الظواهر الطبيعية. حيث تبرز

الظواهر الفردية والمجتمعية من خلال أنماط منظمة ومتكررة بصورة كافية، ومن الممكن أقامة الدليل الأمبيريقي على ذلك. وذلك لكونها تخضع لشروط البحث العلمي [٤٢] فالعقل الإنساني ليس قادراً فقط على معرفة المجتمع، أى معرفة الطبيعة ولكنه قادر على معرفة ذاته ومعرفة عقول الآخرين كذلك.

وبغض النظر عن المبادئ التي يعتنقها الباحث لفهم العالم الاجتماعي المحيط به، فإن الباحث في علم الاجتماع قادر على معرفة عالمه المحيط، بل واكتشاف القوانين التي تحكم هذا العالم كذلك. وحتى يتمكن الباحث من معرفة محيطه الاجتماعى، فإنه يتبنى عادة أحد منهجين، المنهج الأول هو المنهج الوضعي، وهو المنهج الذي أكدت عليه الفلسفة الوضعية عموماً. حيث يؤكد هذا المدخل أو المنهج على ضرورة أن يسقط الباحث اتصاله بالتفاعل الاجتماعي، الذي يدرسه، ويقف منه موقفاً حيادياً. وأن يدرس ظواهر هذا الواقع من خلال مؤشراتها الخارجية، بغض النظر عن تفاعلاتها الداخلية. وهنا نجد أن الباحث الذي يتبع هذا المنهج يسقط أية خصوصية للواقع الإنساني أو للظواهر الاجتماعية ويعامل الكون والطبيعة والمجتمع باعتبارها كيانات متجانسة. فليس هناك أي خلاف بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية، وفى هذا الإطار نلاحظ أن الباحث قد يصل من خلال هذا المدخل إلى بعض التعميمات أو القوانين، التي تنظم تفاعل الظواهر الاجتماعية والإنسانية، بنفس قدرتها على ضبط الظواهر الطبيعية. وذلك لأن المتغيرات الداخلية للظواهر الاجتماعية لم تؤخذ في الحسبان، ولكن حدث اهتمام بالمتغيرات الخارجية فقط. غير أننا نلاحظ أنه باستطاعة هذه المتغيرات الداخلية – التى أهملت – أن تلعب دورها في تحويل مسار الظاهرة، الأمر الذي يجعلها تخرج عن ضبط وتحكم سيطرة القوانين العلمية، وهى فى ذلك تختلف عن الظواهر الطبيعية [٤٣].

على خلاف ذلك نجد أن الأسلوب الذاتي، الذى يضم الممارسات والمناهج الحديثة التي تعبر عنه، يحاول فهم المادة الإنسانية الظواهر والسلوكيات الاجتماعية، من خلال إدراك التفاعل الذي يحدث بداخلها، وفي أعماقها. ونظراً لتنوع البناء الداخلي، أعني التفاعل الداخلي لهذه الظواهر والسلوكيات والمفردات الإنسانية، فإننا نجدها تتسم بالتفرد والخصوصية إلى حد كبير. الأمر الذي يجعل فهمها يمثل الهدف الأساسي، الذي يسعى إليه الباحث، وقصارى جهده في هذا الصدد أن يصل بشأن هذه المفردات الإنسانية إلى فهم للمعانى الكامنة فيها، والتى تستطيع إدراكها من خلال سلوكياتها.

بيد أن هذا الأسلوب أو المنهج يعاني من عدة نقائص رئيسية، الأول أنه يغفل جوانب التماثل بين هذه المفردات الإنسانية والاجتماعية. ومن باب أولى فهو يغفل جانب التماثل القائمة بين الظواهر الاجتماعية والطبيعية، كجوانب الإطراد والانتظام، والقابلية لتشكيل نمط، وكذلك القابلية للخضوع لسيطرة قانون علمي. ومن ناحية ثانية فإن هذا الأسلوب يغفل فاعلية المتغيرات الخارجية، في صياغة قدر كبير من التفاعلات الداخلية للوحدة الاجتماعية. حقيقة أنه يدرس تضاريس هذه الذات من الداخل وقد يتنبه الباحث إلى ما تحدثه المتغيرات الخارجية في تشكيل الذات الداخلية، غير أنه يغفل الاهتمام بمصادر هذه المتغيرات، وأيضاً تباين فاعليتها، وترتيب هذه الفاعلية بالنظر إلى بعضها البعض. إضافة إلى أنه يسقط تماماً فاعلية مجموعة المتغيرات الوسيطة Inter-vening variables في تعظيم أو تقليص فاعلية المتغيرات الأساسية أو المستقلة، من حيث قدرتها على تشكيل الذات الفردية. من ناحية ثالثة فإننا نعتقد أن هذا المدخل الذاتي يخرج علم الاجتماع من دائرة العلوم المنضبطة، على غرار العلوم الطبيعية وهو بذلك يشكل بداية جديدة، لتحديد هوية جديدة لعلم الاجتماع، ويسقط بذلك التراكم التاريخي الذي تحقق لهذا العلم (٤٤).

٣- يمكن أن يعرف الإنسان **كل شئ فى الطبيعة والمجتمع**. ولهذا الافتراض علاقة قوية بالافتراض الذي تعرضنا له، والذي يؤكد على أنه باستطاعتنا أن نعرف الطبيعة، ونحن نمتلك القدرة على ذلك. كما يعني القول بأن المعرفة أكثر سمواً من الجهل، وأن كل شيء في الطبيعة يمكن معرفته، أو أنه سوف يعرف على أي من الأحوال، وفضلاً عن ذلك فإنه يفترض أن تكون المعرفة العلمية ذات طبيعة مؤقتة Tentative ومتغيرة. فالأشياء أو الموضوعات التي لم نكن نعرفها في الماضي، أصبحنا نعرفها الآن، ومن المتوقع أن نقوم بتعديل المعرفة الحالية في المستقبل، إستناداً إلى ذلك يتميز الصدق Truth في العلم، بأنه نسبي، بالنظر إلى البرهان أو الدليل Evidence والمناهج Methods والنظريات Theories التى يستفاد بها فى كشف طبيعته (٤٥).

ويتناقض هذا الرأى مع الرأي القائل بتفوق المعرفة النسبية على الجهل بصورة كاملة، وكذلك على الأيديولوجيات المطلقة والجامدة، وحسبما يذهب كل من جيدون جوبرج Gideon Sjoberg وروجر نت Roger nett بأن بتناقض القول بأن الكبرياء الإنسانى يتعاظم، حينما يسعى الإنسان دائماً بإتجاه البحث عن الجديد، مع عديد من أنساق المعتقدات Belief Systems. التي تؤكد على النسق المغلق، ذلك

النسق الذي يعتمد على الصدق المطلق، تأكيداً لذلك يقدم تاريخ الصراع بين العلم الحديث وأنساق المعتقدات المطلقة شهادة على صدق هذه القضية (٤٦).

حيث يعرف المؤمنون بهذا الرأي كل ما يرغبون في معرفته، وفضلاً ذلك يتضمن الاقتناع بوجهة النظر هذه بأن المعرفة العلمية تهدد الأساليب النمطية المتبعة في إنجاز الأشياء والموضوعات. ومن ثم فهي معرفة رافضة للسكون والاستقرار والمحافظة على الحالة الراهنة، وبرغم ذلك فإننا نجد أن المدخل العلمي يمكن أن يقدم الصدق النسبي المؤقت، بالنظر إلى الحالة الحاضرة للمعرفة، حيث يمثل ذلك مصدراً لجوانب القوة والضعف في المعرفة العلمية (٤٧).

وتأكيداً لذلك يؤكد جيدون جوبرج وروجرنت أن ذلك يعتبر جانب قوة في المعرفة العلمية، بمعنى أن الإنسان الرشيد هو الإنسان الذى يبذل جهداً لتصحيح أخطائه. وهي تمثل جانب ضعف لأن العلماء بسبب عدم ثقتهم في صدق تأكيداتهم العلمية، كما هو الحال بالنسبة للعامة، فإننا نجدهم في فترات الأزمات الاجتماعية التي تهدد الأمن الاجتماعي العام، يغلبون على أمرهم بواسطة المستبدين، أو أصحاب الأحكام المطلقة Absolutists. حيث يصبح العلم لا قوة له حينما يعصف الفاعلون المتحمسون لاتساق العقيدة المطلقة بمعاقلها الحصينة (٤٧).

ذلك يعني أن المعرفة العلمية، التي يسعى العلم إلى تحصيها تتميز بأنها معرفة تجريبية، بمعنى أن الواقع هو الحكم الأساسي على صدق هذه المعرفة. ومن ثم فإن ذلك يعني ضمنياً أن التأملات والتجريدات النظرية، تشكل مستوى ثانوياً لاحقاً لما تفرزه التجربة، وذلك يعني بدوره أن المعرفة النظرية داخل علم الاجتماع أصبحت تمتلك مستوى أعلى من الصدق، الذي توفر للتأملات الفلسفية. على سبيل المثال فإذا كانت القضية الاجتماعية تشترك مع القضية الفلسفية في ضرورة امتلاكها للصدق المنطقي، فإن القضية في علم الاجتماع تتجاوز مستوى الصدق المنطقي إلى الصدق التجريبي. بمعنى أن القضية قد تكون صادقة منطقياً، غير أنه من المحتمل أن تكون زائفة تجريبياً، ومن ثم فلابد أن يتوفر للقضية العلمية مستويي الصدق، الصدق المنطقى والصدق التجريبى. كما يعني ذلك أيضاً أنه إذا قلنا أن الفرض العلمي هو علاقة احتمالية بين متغيرين، فإن ذلك يعني القبول المنطقي بوجود العلاقة بين المتغيرين (٤٨). فإذا قمنا بتعريض الفرض للمعطيات الواقعية، وثبت وجود هذه العلاقة الاحتمالية، فإنها تتحول – نتيجة لذلك – إلى علاقة ثابتة، بفعل تأكيد المعطيات التجريبية. ذلك يعنى أن الفرض الاحتمالي يتحول إلى قضية علمية أو تعميم نظري ثابت، حينما تؤكده المعطيات

الواقعية، كما يعني ذلك أيضا أن الفرض العلمي يمتلك صدقاً منطقياً ولكن القضية العلمية تمتلك صدقاً منطقياً وصدقاً تجريبياً.

ويشير ذلك أيضاً إلى أن المعرفة العلمية ذات طبيعة متغيرة، كما أنها أيضاً ذات طبيعة نسبية، حيث ترتبط هاتين الخاصيتين عضوياً ببعضهما البعض. إذ يعتبر الواقع مصدر تغير المعرفة أو القضايا العلمية. فالواقع متغير وغير ثابت بطبيعته، ومن ثم فإنه يطرح عادة ظواهر جديدة، أو حتى أشكالاً جديدة للظواهر القائمة فعلاً، الأمر الذي يفرض ضرورة تجريدها من خلال أبنية نظرية محددة. وإذا افترضنا أن القضية هي أصغر وحدات الأبنية النظرية باعتبارها تعبر عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر، فإننا نلاحظ أن التغير يصيب أول ما يصيب القضايا العلمية.

وإن كان ذلك لا يمنع أن يصيب التغير المفاهيم، وهي الوحدات الأقل من القضايا، الأمر الذي يفرض على القضية تغيير أي من عناصرها الأساسية. سواء تغيير أي من المتغيرات أو المفاهيم التي تعتبر عناصر في بناء القضية، أو تغيير العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات أو المفاهيم أو حتى تغيير اتجاه هذه العلاقة. وإذا اتفقنا على أن الواقع في العادة هو مصدر تغير المعرفة العلمية، فإن هذا الواقع قد يتغير تاريخياً، بمعنى أن ما كان صادقاً في مرحلة تاريخية سابقة قد لا يستمر كذلك في زماننا الحالي. وأن ما يصدق في سياق اجتماعي معين، قد لا يصدق في سياق اجتماعي آخر، فقد يحتوي على متغيرات جديدة أو أشكال جديدة للعلاقة (٤٩).

من ناحية ثالثة تختلف المعرفة العلمية عن الأيديولوجيا والدين، فقضايا الأيديولوجيا والدين تتميزان بكونهما قضايا مطلقة، مصدر الإطلاق في القضايا الأيديولوجية إيمانها بأن الواقع ثابت، وغير قادر على طرح متغيرات جديدة، أو حتى السير في مسارات جديدة. هو واقع مطلق يظل هكذا مثلما شخصت الأيديولوجيا نموذجه منذ البداية، بينما على خلاف ذلك تمثل قوى ما وراء الطبيعة، مصدر إطلاق القضايا الدينية فهذه القوى هى التى خلقت العالم على النحو الذي أرادته. ومن ثم فالمتغيرات قائمة في الواقع، تتفاعل وتتغير بصورة مؤقتة، غير أنها لا تتجاوز الاتجاهات العامة التى حددتها الإرادة الإلهية. إرتباطا بذلك يختلف العلم إذاً عن الأيديولوجيا وعن الدين، لأنه يرفض منذ البداية البدء بمسلمات مسبقة، اللهم إلا مسلماته الخاصة التي افترضها وتحقق من صدقها تاريخياً من

خلال التجربة، ذلك ما نعنيه من أن المعرفة العلمية معرفة تجريبية ثم هي نسبية ومتغيرة ومضادة للإطلاق كذلك.

٤- **أن كل الظواهر لها أسباب طبيعية:** يوجد إفتراض علمي يذهب إلى أن كل الظواهر الاجتماعية لها أسباب طبيعية، وهو إفتراض يوجه الثورة العلمية التي فرضت إمكانية إدراك الإنسان أسباب هذه الظواهر وعواملها. ويتناقض هذا الافتراض من ناحية المدخل العلمي مع الديانات الأصولية Fundamentalist Religion ومن ناحية أخرى، نجده في مواجهة مع النزعة الروحية Spiritualism والسحر Magic من ناحية ثانية. ويتضمن هذا الافتراض أن الوقائع الطبيعية لها أسباب أو مقدمات طبيعية كذلك، ومن ثم فهو يرفض الافتراض المضاد Counterassault والقائل بأن هناك قوى غير هذه القوى، موجودة في الطبيعة وتسبب وقوع الأحداث الطبيعية. وفضلاً عن ذلك وحتى يستطيع العلماء تقديم تشخيص لوقوع الظواهر باعتبارات طبيعية، فهم يرفضون المنطق الذي يؤكد على لزومية أي تفسير غيبي آخر. حيث تتميز الوظيفة الأساسية لمثل هذا الافتراض، في أبعاد البحث العلمي بعيداً عن الاعتقاد في فاعلية القوى الغيبية Supernatural Forces. والاتجاه إلى البحث عن الاطراد والانتظام، الكامن وراء الظواهر الطبيعية، حيث أنه بمجرد تحديدها فإن هذه الاطرادات يمكن أن تساعد باعتبارها دليلاً على وجود العلاقات المتبادلة بين الأسباب والنتائج (٥٠).

ويعني القول بذلك، الاعتقاد ضمنياً في مسألتين أساسيتين، حيث تتمثل الأولى في أن هناك أسباب طبيعية، لكل الظواهر الكائنة في قلب الطبيعة، سواء كانت ظواهر اجتماعية أو طبيعية. وإذا كانت علاقة الأسباب الطبيعية بالظواهر الطبيعية واضحة، فإن ذات العلاقة تتحدد من خلال أحد احتمالين فيما يتعلق بالظواهر الاجتماعية. الأول أن الظواهر الاجتماعية هي مستوى أرقى من الظواهر الطبيعية والبيولوجية، ولا نعني أرقى أنها أفضل ولكن أعلى من حيث أن وجودها يتطلب وجود المستوى البيولوجي بصورة مسبقة. تأكيد ذلك ما يذهب إليه إميل دوركايم الذي يرى أن البشر يولدون باستعدادات طبيعية، تتحول إلى سلوكيات وتخصصات اجتماعية في إطار تقسيم العمل الاجتماعي. وقول عالم الاجتماع الروسى "دي روبرتى بأن أي ظاهرة اجتماعية أو سلوك اجتماعي، له بلا شك أصوله البيولوجية، أو قول هربرت سبنسر بأن الظاهرة الاجتماعية هي نتاج لتفاعل التكوينات البيولوجية، للبشر الذين يشكلون سكان المجتمع من ناحية، مع

الخصائص العامة للبيئة الجغرافية والطبيعية من ناحية أخرى. أو تأكيد عالم الاجتماع تالكون بارسونز بأن النسق العضوي البيولوجي، يشكل النسق القاعدي لنسق الشخصية وسلوكياتها المتفاعلة، داخل مختلف مواقف النسق الاجتماعي، إضافة إلى تأكيده على الجوانب البيولوجية الفاعلة في بناء دوافع فعل الفاعل (٥١). بل إننا نجد أن تالكون بارسونز في حديثه عن العموميات التطورية يرى أن ثمة تطورات بيولوجية في البنية الإنسانية هي من العموميات التطورية، التي شكلت أساس التطور الحضاري للإنسان. فالتطور البيولوجي الذي أدى إلى صغر الفك الأسفل للإنسان، أتاح الفرصة لكبر حجم مخ الإنسان، الأمر الذي يسر له القيام بوظائف جديدة. إضافة إلى أن مرونة حركة اليد الإنسانية على خلاف اليد الحيوانية، أدى إلى قدرة الإنسان على بناء الحضارة. بحيث شكلت هذه التطورات البيولوجية أساساً قاعدياً لتطورات اجتماعية وحضارية لاحقة، وهو ما يعني أن هناك أسباباً طبيعية أو هي بيولوجية للظواهر الاجتماعية.

بينما تعني المسألة الثانية أننا ما دمنا نعيش كبشر في نطاق الكون، وأن الكون تسيره أسباب وقوى طبيعية فإنه من المنطقي أن تكون الأسباب والعوامل الاجتماعية هي من نفس طبيعة الأسباب الطبيعية. قد يكون هناك اختلاف غير أنه إختلافا في الدرجة وليس في النوع أو الكيف، ومن ثم فإلى جانب أنه من الممكن أن تكون الأسباب أو العوامل الاجتماعية، حلقة في السلسلة السببية التي تشكل الأسباب والعوامل الطبيعية حلقاتها الأولى. فإن العوامل أو الأسباب الاجتماعية، قد تكون هي ذاتها نقطة البداية لنوع من السببية الاجتماعية، الموازية للسببية الطبيعية. ويؤكد ذلك قول إميل دوركيم أن الحقائق أو الظواهر الاجتماعية، وهى حقائق مفسرة لذاتها، حيث نجد أن أسباب كل ظاهرة كامنة في الظواهر المحيطة بها. وأن المجتمع في النهاية هو الحقيقة الأشمل الذي ترجع إليه كل الأسباب والعوامل، المفسرة للظواهر الاجتماعية التى توجد فى نطاقه (٥٢).

بيد أن هناك تساؤل نطرحه في هذا الصدد يتعلق بمدى وجود تناقض بين التفسير العلمي والديني، في هذا الإطار فنحن لا نناقش من خلال العلم قضية أن الله خلق هذا العالم، لأ هذه حقيقة مسلم بها منذ البداية. إذ يوجد تسليم بأن الله خلق هذا العالم وجعل تفاعله استقراره وديناميته رهينة، إلى حد كبير، لديناميلته الخاصة، معنى ذلك أن وقائع الخلق والإفناء هي وقائع كلية إلى حد كبير. ولا يفيد كثيراً في أن نقيم حواراً بشأنها، وما بين الخلق والإفناء تفاعلات جزئية يومية ومؤقتة، حيث يعيش المجتمع والكون حالة من الحركة المحكومة بقوانين هذا العالم

والتي تنقله دائماً من حالة إلى حالة. تأكيداً لذلك ما يذهب إليه عالم الاجتماع ماكس فيبر الذي قال أن الله قد خلق هذا العالم وبعث النبوة لتكون حلقة الصلة بين عالمين عالم الطبيعة وعالم ما وراء الطبيعة. غير أن دعوة النبوة وانتصار دينها، لابد وأن يتم بوسائل أرضية، حتى تتم إعادة تنظيم هذا العالم وفقاً للرؤية الإلهية (٥٣). ونقصد بالوسائل الأرضية أنها وسائل من داخل هذا العالم، هذه الوسائل تستهدف إحداث نتائج محددة. وأنه لتحقيق هذه النتائج من الضرورى أن تستند بالأساس إلى السببية الجزئية، التي تحكم هذا العالم وتنظم تفاعلاته.

٥- **لا شيء يكشف عن ذاته:** وذلك يعني أن المعرفة العلمية لا تتكشف تكشفاً ذاتياً، وفي هذا الإطار ينبغي التأكيد على ادعاءات الوصول إلى الحقيقة بصورة موضوعية. إرتباطا بذلك فإنه لا يمكن الاعتماد كلية على التقاليد والمعتقدات الذاتية والبداهة العامة Common Sense في التحقق من صدق المعرفة العلمية. ومن المتوقع في هذا الإطار أن نتوقع احتمالات الخطأ بصورة دائمة، وفي نطاق ذلك فإن أبسط الأفكار تحتاج إلى التحقق الموضوعي، ومن ثم فلم يكن صدفة أن يكون التفكير العلمي شكيا ونقدياً(٥٤).

ذلك يعني أن الوصول إلى المعرفة العلمية تحدده ثلاثة أبعاد أساسية، حيث يتمثل البعد الأول في أن الوصول إلى هذه المعرفة يتطلب جهداً إرادياً، فالمعرفة لا تتكشف تكشفاً ذاتياً، ولكن يجردها الباحث عن كثير من الحقائق الواقعية. وحتى تصبح المعرفة التي نصل إليها مقبولة من قبل نسق التفكير العلمي، فإنها ينبغي أن تلتزم بمعايير هذا النسق، وأبرزها معيار الموضوعية. وهو المعيار الذي يتحقق بالنظر إلى اعتبارات كثيرة أبرزها اثنين، الأول حيادية الباحث تجاه الحقائق أو الظواهر التي يتولى دراستها، أي يدرسها بإعتبارها أشياء كما يوصي بذلك إميل دوركيم. والثاني أن القضايا أو التعميمات التي نصل إليها من خلال دراستنا للحقائق الاجتماعية، ينبغي أن تخضع لاختبارات التحقق من صدقها علمياً (٥٥).

ويتمثل البعد الثاني في أن الثقافة الشعبية الشائعة ليست معياراً للتأكد من موضوعية الحقائق العلمية، التي نصل إليها، وذلك باعتبار أن الثقافة العامة قد تتضمن الشيء ونقيضه من ناحية. وأيضاً لأن هذه الثقافة تتضمن كثيراً من العناصر موضع الاعتقاد، التى تتناقض مع السببية العلمية. غير أننا نلاحظ أن هناك بعض المفكرين الذين يقدمون آراء تتناقض ووجهة النظر هذه، إذ يعتبر دوركيم ما هو اجتماعي يترادف مع ما هو موضوعي. وذلك نظراً لأن ما هو اجتماعي، قد انفصل عن ما هو ذاتي وبذلك يصبح المجتمع وثقافته العامة أساس

الموضوعية، بل وأساس العقلانية. ويذهب برنسلاو مالينوفسكي إلى التأكيد على أن ثقافة الإنسان البدائي، لها عقلانيتها الخاصة. ومن ثم ففهم سلوكيات الإنسان البدائي، لا ينبغي أن ينجز من خلال منطق السببية العلمية أو العقلانية الغربية، ولكن من منطق الثقافة والعقلانية البدائية (٥٦). ذلك بالإضافة إلى الاتجاهات الحديثة في البحث الاجتماعي وهي الاتجاهات التي ترى ضرورة النظر إلى الحقيقة من خلال موقف ونظرة المشاركين فيها. الأمر الذي يعني تأثر هذه النظرة أو الحقيقة العلمية المجردة بمقتضيات الثقافة العامة إلى حد كبير، وهى الثقافة التى تسيطر على إدراكنا لتغلغلها في الذات وسيطرتها عليها.

من ناحية ثالثة فإن المعرفة العلمية تتميز بالطابع الشكي أو النقدي، وذلك استناداً لما يؤكده عالم الاجتماع "ماكس فيبر" الذي أكد على أن الحقيقة الواقعية هي بطبيعتها حقيقة كلية، ومن ثم فإدراكنا لها ليس إلا إدراكاً جزئياً. ومن ثم فاليقين الذي يمتلكه الباحث فيما يتعلق بحقيقة معينة، قد يقابله شك في مصداقية هذه الحقيقة من قبل باحث آخر، أو من نفس الباحث، بعد ظهور متغيرات أو تغيرات جديدة. فالآخرين ينظرون إلى ذات الحقيقة من زاوية أخرى ومختلفة تماماً، ومن ثم فقد لا يدركوا ما ندركه نحن. ويرتبط ذلك بالموقف النقدي، الذى يتمكن من إكتشاف بعض جوانب النقص في الحقيقة موضع الاقتناع، بسبب تراكم بعض المعطيات العلمية،التي أكدت على هذا النقص. وهو النقد الذي يمارسه الباحث، أو أن يكون النقد من خلال إطار مرجعي مغاير لإطار الباحث الذي أدرك هذه الحقيقة، أو هو نقد ما هو كائن، بالنظر إلى ما ينبغي أن يكون. ذلك يعني أننا إذا كنا قد جردنا الحقيقة العلمية من خلال فحص المعطيات الواقعية، فإن النقد يكون في العادة بالنظر إلى إطار مرجعي نظري، أو أيديولوجي، يتبناه الباحث (٥٦).

٦- **تشتق المعرفة من الخبرة:** ويعني ذلك أنه إذا كان من الضروري أن يخبرنا العلم بشيء عن العالم الواقعي فإن ما يخبرنا به ينبغي أن يكون تجريبيا. وهو ما يعني أنه ينبغي أن يكون مستنداً إلى إدراكات الحواس والخبرة والملاحظات الواقعية، وفي هذا الاعتبار يعد الإدراك عنصراً أساسياً في المدخل العلمي. حيث يتحقق هذا الإدراك من خلال حواسنا، حيث يفترض العلم علاقة تصل الإنسان بالعالم الخارجي، وهي العلاقة التي تتحقق من خلال انطباعاتنا الحسية. وفى هذا الإطار يفترض أن تكون المعرفة نتجة لخبرات الإنسان، طالما أن عناصر العالم الطبيعي البيولوجي والاجتماعي، تؤثر على حواسنا.

ولا ينبغي تفسير هذا الافتراض بأن المقصود به التحديد الضيق للحواس الخمسة كاللمس touch والشم smell والتذوق taste والسمع hearing والنظر seeing. وذلك لأن هناك كثير من الظواهر التي لا يمكن ملاحظتها أو تجربتها بصورة مباشرة، فالملاحظة قد لا تعطي بصورة مباشرة، أو أنها قد تتم منفصلة عن الاعتبارات والمفاهيم والنظريات العلمية. وفي هذا الإطار يذهب فيلسوف العلم "كارل بوبر" إلى القول بأن الباحث التجريبي الساذج يعتقد أننا نبدأ بجمع خبراتنا وترتيبها، ومن ثم نصعد بعد ذلك درجات العلم حتى النظرية العلمية او القانون العلمي. فإذا أردنا تسجيل ذلك وتقنينه فإن الأمر الأول سوف يتطلب منا ضرورة أن يسجل الباحث ما يجده، غير أنه من الصعب علي أن أعرف كيف أجسد هذا الأمر الغامض. هل أسجل أني أكتب، أو أني أسمع جرساً يدق أو أن بائع الجرائد يصيح، أو أن هنا متحدثاً يتحدث برتابة وبصوت عالي. أم أني بدلاً من ذلك ينبغي أن أسجل أن هذه الأصوات تضايقني لأن العلم يحتاج إلى وجهات نظر وإشكاليات نظرية (٥٧). ومن منظور تاريخي فما زلنا نعتقد في ضرورة النظر إلى الافتراض، الذي يرى أن المعرفة ينبغي أن تستند إلى الملاحظات الأمبيريقية، باعتباره رد فعل للاعتقاد الذي كان سائداً قبل ذلك، والذي يؤكد أن المعرفة كامنة في الكائنات البشرية، أو أن العقل النظري الخالص Pure reason هو وحده القادر، على إنتاج المعرفة التي يمكن التحقق من صدقها.

بيد أننا نعتقد أن هذا الافتراض قد تمت الموافقة عليه خلال تاريخ العلم، على أساس تعبير عن نوع من الاستقطاب الحاد، وهو الاستقطاب الذي يعتبر انعكاساً للعلوم، التي ارتبط بها علم الاجتماع في مرحلة نشأته. إذ أنه نتيجة إرتباط علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية، وفي محاولته لفهم الظواهر الاجتماعية كما تفهم العلوم الطبيعية ظواهر الطبيعة، فإننا نجد أن علم الاجتماع قد تبنى النزعة الأمبيريقية. حيث يتم جمع المعطيات، وتصنيفها، ثم محاولة التعرف على الأنماط والانتظامات التي اتخذتها هذه الحقائق. وقد عبر عن ذلك الشعار الذي طرح خلال هذه الفترة "دع الحقائق تتحدث عن نفسها". وقد يسر هذه الممارسة الأمبيريقية في نطاق علم الاجتماع، النجاحات التي حققتها العلوم الطبيعية من ناحية، وانفصال علم الاجتماع عن الفلسفة، ورفضه التعميمات المطلقة الناتجة عن التأمل، وغير المرتبطة بالواقع من ناحية ثانية. بحيث يمكن القول بأن الاتجاه الأمبيريقي، افترض منذ البداية أن ندخل إلى الحقائق بدون أية أفكار أو افتراضات مسبقة، بحيث تصبح حواسنا هي وسائلنا الأساسية، التي توجهنا إلى الخبرة بالعالم المحيط (٥٨).

غير أنه على نقيض هذا الموقف، يوجد الموقف الذي نتج عن ارتباط علم الاجتماع بالفلسفة، وهي النظام العقلي الذي كان سائداً ومسيطراً خلال هذه المرحلة. حيث حاول هذا التيار تأسيس أبنية نظرية تشتق من الأبنية الفلسفية بالأساس، ثم محاولة التحقق من مدى صدق وجود فرضيات هذه الأبنية النظرية في الواقع الاجتماعي. ويمكن القول بأن إسهامات كارل ماركس، فيما يتعلق بتصوراته عن فهم النظام الرأسمالي، والقوانين التي تحكم تفاعلاته، بإعتبارها نموذجاً يجسد هذا الجهد بصورة مثالية. وعلى غراره ولو من منطق آخر، فعل عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز Talcatt Parsons، الذي أسس بناء تصورياً ثم دعا الباحثين إلى محاولة اختبار واقعيته. ويمكن القول بأن هذا التيار الفكري يعتبر امتداداً لفكر كانت وديكارت وهيجل باعتبار أن العقل هو مصدر المعرفة، التي تقود إلى تطوير العالم الواقعي. بل أن العقل بناء على مقولاته الأساسية – حسبما يذهب كانت – قادر على فهم العالم الواقعي، بالنظر إلى هذه المقولات المنظمة لفاعليته، وهي مقولات "الزمان – المكان – النسبية".

بيد أننا نلاحظ أن اكتساب علم الاجتماع للمعرفة من خلال الخبرة أو التجربة، قد وصل إلى حالة من النضج. حيث يرى الباحثون أن هذا العلم أصبح يمتلك مستوى من التنظير، المتصل اتصالاً عضوياً بالواقع، الذي نعايشه وندرسه. وأنه لدراسة هذا الواقع فإننا ينبغي أن نتخلى عن أفكارنا الشخصية المسبقة عن الظاهرة الاجتماعية موضع الدراسة، وأن علينا أن نقترب من فهم الظاهرة الاجتماعية موضع الاهتمام، من خلال مجموعة من القضايا المشتقة من الأبنية النظرية المتصلة بهذا الواقع. بحيث تحدد هذه الفرضيات طبيعة خبرتنا بهذا الواقع، ومن خلال دراسة الواقع نتحقق باستمرار من صدق هذه القضايا، ونستكشف إمكانية أن يطرح الواقع متغيرات جديدة تشكل تحدياً للقضايا القائمة. بحيث تفرض هذه المتغيرات الجديدة تعديلاً لهذه القضايا أو قد يثبت زيف إدعاءاتها. الأمر الذي يعني أن الجهد العلمي الذي يستهدف الكشف أو الحصول على المعرفة، أصبح ناتجاً عن الخبرة بالواقع، وهى الخبرة التى تستند إلى المعرفة بمجموعة القضايا الأساسية، التي بدأ بها الجهد العلمي. وبذلك نستطيع القول بأن المعرفة الجديدة هي نتاج للتفاعل بين القضايا النظرية من ناحية، وبين المعطيات الواقعية من ناحية ثانية (٥٩).

**رابعا: أهداف علم الاجتماع**

بعد أن قمنا بإستعراض الافتراضات الأساسية لعلم الاجتماع، نعتقد أنه قد أصبح في قدرتنا الآن أن نطرح السؤال الذي أثرناه قبل ذلك، والذي يدور "حول ما يمكن أن يقدمه العلم لهؤلاء الذين يهتمون بمشكلات وقضايا المجتمع. أم أن هدف علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية يتحدد بإنتاج كيان متراكم من المعرفة الصادقة، حيث يمكن لهذه المعرفة أن تساعدنا في تفسير الظواهر الواقعية، التي نهتم بفهمها والتنبؤ بتطوراتها (٦٠). وفضلا عن ذلك، فأنه يمكن الاستفادة من قدر المعرفة الصادقة والمتوفرة لدينا، في تحسين الظروف الإنسانية التي نعيش في إطارها. غير أن التساؤلات التي يمكن أن نطرحها في هذا الصدد تدور حول طبيعة التفسيرات العلمية، ومتى يكون في استطاعتنا القيام بالتنبؤات المختلفة، ثم ما هو مدي شرعية ادعائنا بأننا نفهم الظواهر الواقعية.

استناد إلي مجموعة التساؤلات السابقة، فأننا نعتقد أن المعرفة العلمية تسعي إلي انجاز ثلاث وظائف رئيسية، وتتمثل الوظيفة الأولي فى توفير نوع من التفسير العلمي للظواهر الاجتماعية القائمة. ونقصد بالتفسير تحديد الأسباب أو العوامل، التي أدت إلي نشأة ظواهر اجتماعية معينة. وهو ما يعني أننا في هذا الإطار، نحاول وضع الظاهرة موضع الدراسة علي شبكة العلاقات السببية. حيث التعرف علي العلاقة التي تربط المتغيرات المستقلة بالمتغيرات التابعة، مرورا بالمتغيرات البسيطة، وهي المتغيرات التي تجسد جملة الظواهر التي نحن بصدد تفسيرها. وتتحدد الوظيفة الثانية بفهم الظاهرة الاجتماعية والتنبؤ بحركتها في المستقبل، ويستند ذلك إلى أنه ما دمنا قد تعرفنا من خلال الوظيفة الأولي علي القانون أو مجموعة القوانين، التي تخضع لها الظاهرة. فإنه يكون باستطاعتنا التنبؤ بطبيعة إتجاه حركة وحالة الظاهرة في المستقبل، سواء في ظل استمرار المتغيرات الحالية، أو بالإضافة إلي ظهورفاعلية متغيرات جديدة طرأت علي الواقع، وأضافت مضامين جديدة إلي التفاعل (٦١). وتتمثل الوظيفة الثالثة في الوظيفة العملية أو الأدائية، وهي تدور حول إمكانية الاستفاده من المعرفة التي توصلنا إليها، فى تحسين الشروط الإنسانية المحيطة بنا. وفي هذه المرحلة يتم تحويل المعرفة إلي تكنولوجيا ومهارات نتعامل بواسطتها مع الواقع الإنساني، وفيما يلي نعرض لاهداف علم الاجتماع وبخاصة علي المستوي المعرفي.

**١- الوصف العلمي:**

يعتبر الوصف أول عمليات التعامل مع ظواهر الواقع الاجتماعى موضع

الدراسة، ويعني وصف الظاهرة تحديد طبيعتها الأساسية، وتحديد العوامل التى أدت إلى وجود هذه الظاهرة. إضافة إلى وصف الآثار المترتبة على الظاهرة موضع الدراسة، وقد يكون الوصف كيفيا، حيما يقوم الباحث بالتعبير اللفظى عن معالم الظاهرة موضع الدراسة. وقد يكون الوصف كميا حينما يستعين بالمعطيات الإحصائية فى وصف ظاهرة إجتماعية معينة، كوصف ظاهرة الطلاق مثلاً، إذا قمنا بوصفها كيفيا. فإننا نحدد طبيعة التفاعلات التى تقع على ساحة وقائع الظاهرة، كما يصف المشاركون فيها ذلك، ومن خلال ذلك نستنتج الطبيعة والخصائص الأساسية للظاهرة، وكذلك نصف أسباب وعوامل الظاهرة، أو آثارها، كما تذكر ذلك الحالات المشاركة فى الظاهرة. بينما يبرز الوصف الكمى الظاهرة موضحاً تطورها التاريخى على مدى فترة من الزمن، وهل هى بإتجاه الزيادة أم النقصان. إضافة إلى وصف معالم، أو بالأصح توزيع الظاهرة وفقا لمتغيرات النوع، والعمر، والمهنة والسياق الاجتماعى، وغير ذلك من المتغيرات.

ويوجد أسلوبين للوصف الكمى، الأسلوب الدائرى والأسلوب المحورى، ويكون الوصف ذو طبيعة دائرية، إذا كنا نصف مجتمعا محليا أو جماعة أو ظاهرة، فإننا نبدأ بتصور موضوع الدراسة بإعتباره كلا يتكون من مجموعة من العناصر أو الأجزاء. ومن ثم نبدأ بوصف أحد هذه الأجزاء، ثم ننتقل إلى الجزء أو العنصر الذى يليه، حتى نتمكن من وصف كل الأجزاء. إضافة إلى الإرتباطات أو العلاقات بينها، بإعتبار أن هذه العلاقات والإرتباطات التى بينهما، تشكل فى مجموعها كلاً عضويا متماسكا. وهذا الأسلوب إتبعة عالم الأنثروبوبلوجيا الشهير برنسلاو مالينوفسكى فى وصفه للحياة الاجتماعية فى جزر التروبرياند. حيث بدأ بوصف القوارب التى يستخدمها السكان فى رحلاتهم البحرية الطقوسية، ومن وصف القوارب إتجه إلى صناعة القوارب. ومنها إنتقل إلى وصف البنية القبلية، وطبيعة العلاقات القرابية بين السكان، ثم نمط الانتاج اقتصادى، والمبادلات الاقتصادية عبر الرحلات البحرية، والمبادلات الطقوسية التى تتحقق. فى هذا الإطار نجده يتحرك فى عملية الوصف من عنصر إلى آخر فى البناء الاجتماعى، حتى يتمكن من وصف البناء فى كليته. وحينما كان يتناول أى عنصر من عناصر البناء الاجتماعى، فإنه كان يوضح عادة علاقات هذا العنصر بالعنصر السابق عليه – فى الوصف – ثم العنصر الذى يليه. بالإضافة إلى ذلك فإننا كنا نجده يعمل بإتجاه وصف أى عنصر من عناصر البناء الاجتماعى من الداخل، سواء كان هذا العنصر جماعة أو نظاما إجتماعيا أو طقسا سحريا. حيث كان يصف عادة طبيعة

بنائه ثم العمليات الأساسية، وطبيعة العلاقات بين الفاعلين فى النظام أو الجماعة، وطبيعة مشاركتهم فى مختلف العمليات، إستناداً إلى القيم والمعايير، التى أستوعبوها من ثقافة المجتمع.

وهناك أسلوب آخر للوصف يمكن ان نسمية بالأسلوب المحورى. وفى إطاره يتم وصف البناء الاجتماعى إستناداً إلى هذا الأسلوب من خلال تصور أن هناك عناصر فى البناء الاجتماعى، ذات مكانة محورية فى بناء المجتمع، أو فى بناء أى وحدة من وحداته. مثال على ذلك فإنه فى دراسة إيفانز بريتشارد لقبيلة النوير، فإننا نجده قد تحدث عن "مركب الماشية"، بإعتبار أن الماشية تشغل مكانة محورية فى هذا البناء، فهى أداة للتبادل الاقتصادى، ومنها يشرع فى وصف التبادلات الاقتصادية. وهى آلية تحديد المكانات الاجتماعية، ومنها يصف بناء القبيلة ووظائفها الأساسية، ثم هى العملة التى يدفع بها مهر العروس، ومن ثم يتجه إلى وصف نظام الزواج والقرابة فى المجتمع. وهى التى تذبح فى الاحتفالات الطقوسية، إنطلاقا من ذلك يبدأ فى وصف هذه الاحتفالات. إذا فى نطاق الوصف المحورى يقوم الباحث بالنظر إلى العنصر المحورى بإعتباره مركز الدائرة. وفى عملية الوصف نجه يتحرك دائما بين العنصر المحورى إلى وصف عنصر آخر مرتبط به، كأنما هو يتحرك دائما من المركز إلى جزء فى محيط الدائرة، ثم يعود منه إلى المركز مرة ثانية، لينطلق إلى جزء أو وحدة أو نظام آخر فى محيط الدائرة. وفى هذا الأسلوب من الوصف، فإننا نجد الباحث يصف الوحدة فى إرتباطها بالوحدات المحيطة والمرتبطة بها. وفى ذات الوقت فهو يصف الوحدة من الداخل، بنفس منطق الانطلاق من العنصر المحورى للوحدة.

إلى جانب ذلك فإنه فى حالة الوصف الكمى، وهو الوصف الذى نستفيد فيه من الأحصاءات، فإننا نكون أمام أسلوبين من الوصف، الأول الوصف التى يستفاد فيه من الأحصاءات العامة. على سبيل المثال الأحصاءات المتعلقة بظاهرة الطلاق أو تعاطى المخدرات حيث نجده فى حالة الاستعانة بالإحصاءات العامة فإنه من الضرورى تبنى الأسلوب "القمعى". وهو الأسلوب الوصفى الذى يفرض علينا، أن نبدأ دائماً من الكل إلى الجزء، من الأشمل والأوسع إلى الأدنى والأقل فى النطاق. إستناداً إلى ذلك، فإذا حاولنا وصف ظاهرة الطلاق إحصائيا، فإننا ينبغى أن نبدأ بالوصف الكلى للظاهرة إستنادا إلى بعدى التاريخ والجغرافيا. بمعنى أن تسعى إلى توضيح التطور التاريخى لحجم الظاهرة، على عدد كبير من السنوات، حتى يمكن التعرف على مسار التطور التاريخى للظاهرة، وإتجاهها نحو الزيادة أو الانخفاض

والتقلص. إلى جانب ذلك يمكن أن نصف الظاهرة إحصائيا على بعد الجغرافيا، بمعنى أن نبرز التوزيع الإحصائى للظاهرة جغرافيا، بحيث يكشف لنا ذلك، موضع تمركز أو تكثف الظاهرة، ومواضع تراجع وجودها، بحيث يساعد ذلك فى رسم السياسات الاجتماعية لواجهة الظاهرة.

فى أعقاب ذلك فإننا نهبط بالوصف إلى المستوى المتوسط، وهو المستوى الذى نقوم فى إطاره بوصف الظاهرة، إستنادا إلى جملة من المتغيرات الفاعلة فى إطارها. مثال على ذلك أن نصف ظاهرة تعاطى المخدرات بالنظر إلى متغير المستوى الاجتماعى الاقتصادى، سواء فيما يتعلق بالأشخاص المتعاطين أو فيما يتصل بالمادة المخدرة. وكذلك توزيع الظاهرة على أساس متغير النوع، ليتضح لنا من هو النوع الأكثر تعاطيا، هل هم الذكور أم الأناث. أو توزيع الظاهرة موضع الدراسة بالنظر إلى متغير العمر، لنرى أى الفئات العمرية التى يمكن أن ينتشر فى نطاقها تعاطى المخدرات، كما يمكن أن نصف الظاهرة بالنظر إلى متغيرات أخرى عديدة، تساعد فى إستكمال وصف الظاهرة والتعرف على طبيعتها وخصائصها.

يلى ذلك أننا يمكن أن نهبط بالوصف إلى أسفل، حيث نعمل بإتجاه وصف الظاهرة ذاتها، وكذلك وصف السياق المباشر الذى ندرس فى إطاره الظاهرة. حيث يركز وصف الظاهرة على توضيح طبيعة مكوناتها من الداخل، فإذا طبقنا ذلك على ظاهرة تعاطى المخدرات، فإن ذلك يعنى أن نصف طبيعة المواد المخدرة وأنواعها، وطبيعة تأثيرها، كما يتصوره الفاعلون، أو كما هو مقرر علميا. أو وصف السياق الاجتماعى المباشر. فإذا كنا ندرس تعاطى المخدرات فى المناطق العشوائية، فإن ذلك يفرض علينا وصف السياق العشوائى إيكولوجيا وعمرانيا وإجتماعيا وثقافيا. وإذا كنا ندرس تعاطى المخدرات فى علاقته بالتفكك الأسرى، فإن ذلك يفرض علينا وصف التفكك الأسرى، من حيث طبيعته وعواملة وآثاره، بإعتباره يشكل سياقا مباشراً للتعاطى.

**٢- التحليل العلمى:**

يعتبر التحليل من العمليات العلمية البارزة فى الممارسة العلمية، ولعملية التحليل علاقة بالتفكيك، وكذلك بعملية التركيب أو التأليف. ونحن إذا تأملنا عملية التحليل فسوف نجد أنها تعنى تفكيك الكل إلى عناصره الأساسية، إضافة إلى تحديد العلاقات بين مختلف العناصر المتضمنة داخل هذا الكل. ونلجأ إلى عملية التحليل كمقدمة لعملية التفسير، ويتم التحليل عادة بالنظر إلى أساليب عديدة، ويشكل الأسلوب الأول التحليل بالنظر إلى البناء الاجتماعى. وذلك يرجع إلى أن التنظير

الاجتماعى قد طور نماذج لأبنية المجتمعات وسياقاتها الأساسية، سواء المجتمعات المتقدمة او النامية أو المتخلفة. وحدد طبيعة العناصر التى يتشكل منها نموذج كل مجتمع من هذه المجتمعات وطبيعة ترتيب هذه العناصر البنائية بالنظر إلى بعضها البعض، من حيث مكانتها ومستوى فاعليتها. وذلك حتى يتمكن الباحث من تحديد طبيعة الظاهرة أو المشكلة التى يقوم بدراستها، ويرغب فى تحليلها ثم يحدد نموذج البناء الذى تنتمى إليه الظاهرة. ثم يحلل الظاهرة إلى عناصرها الأساسية، على خلفية البناء الاجتماعى الذى تنتمى إليه وترتبط به، وذلك يرجع إلى أن التصور النظرى للنموذج البنائى، يكون "عبارة عن نسخة كربونية" أو صورة الظاهرة فى وجودها الواقعى.

على خلاف الأسلوب الأول الذى ينطلق فيه التحليل بالنظر إلى نموذج المجتمع الواقعى، نجد أن الأسلوب الثانى ينطلق منه تحليل الظاهرة او المشكلة الواقعية بالنظر إلى إطار تصورى Coneptual Scheme. وهو الإطار الذى قد يعكس قضايا أى نظرية من النظريات. ونظراً لأن أى نظرية إجتماعية لديها تصور لبناء المجتمع وطبيعة العناصر المتضمنة فيه، ومكانة هذه العناصر. إضافة إلى التشريح الداخلى لكل عنصر من العناصر، وطبيعة وظيفتة أو فاعليته. فإننا حينما ندرس أى مشكلة من المشكلات، فإننا نستعين بالإطار التصورى لفهم هذه المشكلة، من خلال قراءة بناء العنصر الذى وقعت على ساحته المشكلة. بحيث يساعدنا الإطار التصورى فى هذه الحالة، فى التعرف على مواضع التعقد، وإختلال التوازن، أو مدى سلامة إتجاهات العلاقات السببية. وفى حالة المقارنة بين التجسد الواقعى للعنصر، وبين طبيعة وجودة فى بنية الإطار التصورى، فإننا نحدد موضع الاختلاف أو الخلل، ثم نشرع فى تفسير أسبابه بعد ذلك.

بالإضافة إلى ذلك هناك التحليل بالنظر إلى النموذج المثالى الذى قدمه عالم الاجتماع ماكس فيبر، وهو النموذج التى يتشكل من العناصر المختلفة فى أعلى مستوياتها مثالية. فمثلا إذا كنا نتحدث عن بناء المجتمع المتقدم أو النامى، فإننا عادة نصوغ – حسبما يذهب ماكس فيبر، بناءً مثاليا يتشكل من كل عناصر البناء فى صورتها المثالية. سواء فيما يتعلق بالعناصر المكونه، أو العلاقات القائمة بينها، واسلوب تداخلها لتشكل البناء الاجتماعى للمجتمع. فى هذه الحالة فنحن نحلل الظاهرة الواقعية بالنظر إلى النموذج المثالى، أى بالنظر إلى ما ينبغى أن يكون. بحيث يساعد التحليل على هذا النحو، فى تحديد المواضع المعقدة فى بناء الظاهرة،

ونحللها لنتعرف على طبيعتها وعناصرها، بالنظر إلى الخريطة المثالية التى يتيحها لنا النموذج المثالى للمشكلة أو الظاهرة أو المجتمع.

إلى جانب ذلك هناك النموذج المتوسط الذى طوره عالم الاجتماع إميل دوركيم، وهو نموذج أكثر واقعية، مقارنة بالنموذج المثالى الذى قدمه ماكس فيبر. وتتشكل طبيعة وعناصر وخصائص هذا النموذج، من اكثرها إنتشاراً بين البشر، أو المجتمعات، أى من حيث وجودها الواقعى. فمثلاً إذا كنا ندرس تعاطى المخدرات مثلاً، فإننا نحاول ان نتعرف على خصائص البشر الأكثر مشاركة فى بناء الظاهرة، ثم ما هى المواد المخدرة الأكثر إنتشاراً بين افراد المجتمع. إضافة إلى تحديد الأدوات، التى يتم التعاطى بواسطتها، والأماكن، التى يتم التعاطى على ساحتها والزمن الذى يتم التعاطى فى إطاره، بحيث يمكن أن يساعد هذا "النموذج" المتوسط للسياق أو الظاهرة فى فهم الظاهرة أو المشكلة الواقعية موضع الاهتمام. حيث يتجه التركيز إلى الكشف عن مواضع الاختلاف بين الظاهرة فى تجسدها الواقعى من ناحية، وبين الظاهرة من حيث طبيعة وجودها فى النموذج المتوسط من ناحية ثانية.

**٣- التفسير العلمي:**

في ظل هذا الهدف يحاول علم الاجتماع تحديد العوامل أو الأسباب المسئولة عن واقعة اجتماعية بعينها، فمثلا إذا حاولنا تفسير سبب أننا نجد أن متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية في السويد أعلي منه في الولايات المتحدة الأمريكية. فإننا قد نجد أن البعض- في محاولة الإجابة علي ذلك- يرجع السبب فى ذلك إلي أن البشر في السويد يرغبون في ارتفاع نفقات حكومتهم. وبرغم إمكانية أن يكون هذا التفسير مقنعا لرجل الشارع، إلا أنه يظل غير مقنع بالنسبة للعلماء الاجتماعين. إذا لم يكن في قدرتهم استخدام نفس الحجج أو الأدلة لتفسير متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية فى مجتمعات ونظم سياسية أخري. وارتباطا بذلك، فإننا نجد أن متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية، قد انخفض في الحقيقة، منذ أن كسب حزب المحافظين الانتخابات العامة، برغم أن غالبية البريطانيين قد أكدوا مرارا أنهم يرغبون في حكومة قادرة على أن تنفق أكثر.

ذلك يعني أن المبادئ الأساسية للتفسير العلمي، تتمثل في أن نحاول مقارنة الواقعة أو الظاهرة موضع الدراسة- كارتفاع نصيب الفرد من النفقات الحكومية هنا- في سياقات اجتماعية مختلفة للكشف عن طبيعة وجود الظاهرة. وكذلك الكشف عن ارتباطاتها البنائية والاجتماعية، وذلك بهدف التعرف علي العوامل

والأسباب، التي أدت إلي نشأة هذه الظاهرة، وكذلك نتائجها المحتملة في السياقات الاجتماعية المتباينة [٦٢].

ذلك يعني أن علم الاجتماع يسعى إلى تقديم تفسيرات عامة للأسئلة المتعلقة بالأسباب "لماذا why"، حيث يبحث علماء الاجتماع عن التفسير المتعلق بسبب وقوع الظواهر موضع الاهتمام. ومن ثم فهم- لتحقيق ذلك- يسعون- من خلال عملية البحث- لتحقيق تحليل منطقي منظم "systematic" وأمبيريقي "empirical" لمجموعة العوامل الفاعلة في موقف معين، والتي تعتبر مسئولة عن ظهور مثل هذه الظواهر. ذلك يعني أن المبدأ الثاني في تفسير الوقائع أو الظواهر الاجتماعية، يتمثل في تحديد العوامل، أو بالاحري المتغيرات المسئولة، عن تشكل هذه الظاهرة، وهل هذه المتغيرات من نمط المتغيرات المستقلة، أو المتغيرات الوسيطة، حيث تلعب الثانية دورها في تعظم أو تقليص فاعلية مجموعة المتغيرات الأولي، وهي المتغيرات المسئولة عن تشكيل الظاهرة موضع الدراسة [٦٣]، أى التى تشكل هذا المتغير التابع.

ذلك أنه منذ عصر "ديفيد هيوم David Hume" أصبح ينظر إلي التفسير العلمي، باعتباره مسألة تتعلق باكتشاف العلاقة بين ظاهرة معينة وغيرها من الظواهر. باعتبار أنه يمكن تفسير هذه الظاهرة بواسطة مجموعة الظواهر الأخرى، وأيضا بالنظر إلي مجموعة القوانين العامة التي تخضع لها هذه الظواهر. ذلك يعني أن القوانين العامة تحدد إطار العمل الذي يمكن اشتقاق أو استنتاج تفسير محدد منه. ويعبر "ريتشارد بريثوايت Richard Braithwaite" عن ذلك بقوله تتمثل وظيفة العلم في تأسيس القوانين العامة، التي تتحكم في سلوك الموضوعات أو الأحداث الابيريقية، تلك التي يهتم بها العلم موضع الاهتمام. وأيضا في كونه يساعدنا علي تأسيس الإرتباطات بين مختلف جوانب معرفتنا عن الوقائع، التي عرفناها بصورة منفصلة، حتى يمكن أن تشكل بناء متكاملا. وكذلك في كونه يساعدنا علي تأسيس بعض التنبؤات الصادقة نسبيا، فيما يتعلق بالوقائع التي لم نعرف بعد شيئا عنها. وإذا كان علم الاجتماع يعتبر علما كامل النضج، فإن القوانين التي يتم تأسيسها سوف تشكل بناء منطقيا متدرجا تبدو فيه القوانين الخاصة، أو المحدودة، باعتبارها نتائج منطقية لعدد محدود من القوانين العامة للغاية. أما إذا كان العلم مازال في مراحله الأولي من التطور فإن القوانين قد تصبح مجرد نوع من التعميمات، المتضمنة فى تصنيف الموضوعات إلى فئات عديدة [٦٤].

ذلك يعني أن الإطار النظري الذي يمتلكه العلم يشكل الكيان المعرفي، الذي يمكن أن تبحث من خلاله عن تفسير للوقائع الاجتماعية المختلفة. وتختلف حالة الإطار النظري بين علم ناضج وعلم لم ينضج بعد، ففي الحالة الأولى يتشكل هذا الإطار النظرى من مجموعة القوانين العامة الثابتة، بينما في الحالة الثانية يتكون هذا الإطار من مجموعة من التعميمات الامبيريقية الشاملة المدى، أو المتوسطة أو المحدودة المدى. بيد أن الأمر المؤكد يتمثل في ضرورة أن يمر أي علم من العلوم بهذه المراحل خلال عملية بحثه عن الإطار النظري، الذي يشكل مرجعيته التفسيرية. ومن ثم فكلما تقدمت العلوم Scientific Displines، فإن أطر ومرجعيات التفسير لديها تتغير. وفي هذا النطاق يؤسس "كارل هيمبل Karl Hempel" تمييزاً هاماً بين نموذجين أساسيين للتفسير. التفسير الاستنباطي Deductive والتفسير الاحتمالي Probabilistic حيث يستند هذا التصنيف أو التمييز إلى نوع التعميمات التي يستخدمها كل تفسير من هذه التفسيرات (٦٥).

فى هذا الإطار تبحث التفسيرات الاستنباطية Duductive Explanation عن التعميمات Universal، كما تهتم بتحديد الظروف التي يصبح التعميم في ظلها صادقاً. وكذلك تحديد الواقعة التي يجب تفسيرها وأسلوب تطبيق قواعد المنطق الصوري، وتفسر الظاهرة إستنباطيا، عن طريق توضيح إمكانية استنباطها من خلال قانون شامل قائم فعلاً. وعلى سبيل المثال قد يستند التفسير الفيزيائي، لعودة جسم نلقي به في الفضاء إلى الأرض، إلى قانون الجاذبية Gravitation. ومن ثم فقد يؤكد العالم الفيزيائي على أنه إذا مارست كل الأجسام جاذبية متبادلة كل نحو الآخر فإنه من المتوقع أن يسلك أي جسم نفس السلوك بالنظر إلى الأرض (٦٦). وإرتباطا بذلك تتمثل الخاصية الرئيسية للقانون العام، في كونه يهدف إلى أن يضم في نطاق فاعليته كل الحالات التي تنتمي إلى نفس الفئة التي كان ينطبق عليها في الماضي، ومازال ينطبق عليها في الحاضر، وسوف يستمر ذلك إلى المستقبل.

وتنتشر التفسير الاستنباطية في العلوم والنظم العقلية الكاملة التأسيس والنضج، حيث تكون هذه النظم العقلية كالفلسفة وبخاصة المنطق، والعلوم الطبيعية قد وصلت إلى مجموعة من القوانين العامة التي تضبط مختلف الظواهر والأحداث الواقعية. ومن الطبيعي أن يستنفذ الوصول إلى هذا القانون قدراً كبيراً من الجهد العلمي والعقلي، حتى يتأكد صدقه وبمجرد تأسيسه وقبوله كقانون عام، فإن تفسير أي واقعة أو ظاهرة من الظواهر يتم بالنظر إليه. باعتبار أن هذه الظاهرة تشكل إحدى الحالات التي ينطبق عليها القانون ومن ثم نستطيع القول

بأنه في العلوم الطبيعية يحتاج الاستنباط إلى مرحلة سابقة من الاستقراء. الذي يساعد في الوصول إلى القانون العام، من خلال استقراء فاعليته في الحالات الواقعية. وهناك بطبيعة الحال الاستقراء الكامل الذي يشمل كل الحالات الواقعية، والاستقراء الناقص الذي يشمل بعض الحالات فقط. وبمجرد تأسيس القانون أو التعميم عن طريق الاستقراء، فإننا نقوم بعد ذلك بتفسير بعض الحالات بالنظر إليه تفسيراً استنباطياً [٦٧].

على خلاف ذلك لا تستند التفسيرات الاحتمالية Probabilistic Explanations، باعتبارها تفسيرات علمية، إلى قوانين عامة أو شاملة. واستناداً إلى المثال الذى أشرنا إليه والخاص بالإنفاق الحكومي، فإنه في حالة التفسير الاحتمالي، نقول أن الزيادة المحددة في النفقات الحكومية في الولايات المتحدة يمكن تفسيرها، بافتراض أن ذلك يحدث كاستجابة للظروف الاقتصادية غير الملائمة. وباستكشاف الماضي فإننا نجد أن زيادة النفقات قد جاء في أعقاب الظروف الاقتصادية الصعبة. حيث يربط هذا التفسير الظاهرة التي نرغب في تفسيرها، بأحداث تاريخية سابقة، وهي هنا الظروف الاقتصادية للمجتمع. حيث يفترض أن تقدم هذه الظروف تفسيراً لهذه الظاهرة، وذلك لأن هناك ارتباط بين الظروف الاقتصادية والنفقات الحكومية [٦٨].

ومع ذلك فإنه لا يمكن التعبير عن هذا الارتباط من خلال قانون عام أو شامل، وذلك لأنه ليست كل حالة من حالات الظروف الاقتصادية غير الملائمة، يمكن أن تسبب زيادة في النفقات الحكومية. في هذا الإطار فإن ما يمكن افتراضه يتمثل فقط في وجود احتمالية عالية، في أن تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة، إلى زيادة في النفقات الحكومية. أو أن نقول أنه فيما يتعلق بنسبة غالبة من الحالات التي تم بحثها، أدت الظروف الاقتصادية القاسية، إلى زيادة في النفقات الحكومية، ويشار إلى التفسيرات العامة من هذا النوع، باعتبارها تفسيرات استقرائية Inductive أو احتمالية، وهي تشتق من التعميمات الاحتمالية. وبعبارة أخرى تستفيد التفسيرات الاحتمالية من التعميمات التي تعبر عن علاقة يعبر عنها بنسبة حسابية Arithmetical Ratio بين الظواهر، والتعميمات التي تعبر عن الميول أو الاتجاهات. وعلى سبيل المثال يمكن أن يتخذ التفسير الاحتمالي شكل، أن عدداً من حالات "س" تشير أن "س" تميل إلى أن تصبح "ي" [٦٩].

وفي اعتقادنا أن التفسير الاحتمالي، يستند إلى تعميم عام – على عكس التفسير الاستنباطي الذي يضبط كل الحالات – لا يضبط سوى بعض الحالات أو

نسبة من الظواهر أو الحالات الواقعية. وقد يرجع ذلك إلى تنوع الحالات الواقعية، الأمر الذي يجعل بعض أنماط الحالات أو الظواهر، يمكن أن تصبح حالات استثنائية بالنسبة لهذا القانون العام، وذلك استناداً إلى عدم تجانس الظواهر الاجتماعية، على خلاف درجة التباين العالية، التي توجد عليها الظواهر الطبيعية. يضاف إلى ذلك أننا نلاحظ أن الظواهر الاجتماعية، تخضع في العادة لشبكة من العلاقات السببية، وليس لعلاقات سببية محدودة. الأمر الذي يعني حسبما يؤكد عالم الاجتماع فلفريدو باريتو [٧٠] أن خروج ظاهرة عن سيطرة وفاعلية قانون معين، يعني خضوعها لفاعلية قانون أو تعميم آخر، بمعنى أنها تكون محكومة بعلاقات سببية غير تلك التي تخضع لها بقية الظواهر.

ذلك يعني أن القصور الأساسي للتفسيرات الاحتمالية، يتمثل - بالمقارنة بالقوانين ذات الطبيعة العامة – في العجز عن الانطباق على وحدات معينة". على سبيل المثال فرد أو جماعة أو مجتمع أو حكومة أو أي حادثة"، فيما يتعلق بمجموعة من الخصائص التي يمكن اشتقاقها عن خواص الفئة الكلية، التي يمكن أن تنتمي إليها الوحدة. وعلى سبيل المثال فإذا كنا نمتلك المعلومات التي تؤكد أن ٧٠% من أعضاء إحدى الجماعات الاثنية، قد صوتوا لصالح الحزب الديمقراطي، خلال العشرين سنة الماضية. فإننا نظل عاجزين عن الاستنتاج الذي يؤكد على احتمالية أن يصوت سبعة من كل عشرة من أعضاء الجماعة الاثنية لصالح الحزب الديمقراطي. حيث توجد عوامل أخرى بالإضافة إلى عامل العضوية في جماعة معينة، - التي كان التعميم في ظلها صحيحاً - يمكن أن يؤثر على السلوك موضع الاهتمام [٧١]. كأن يكون الشخص المعين عضواً في جماعة اجتماعية، ذات تراث جمهوري، ومن ثم قد يتخلى عن تأثير هويته العرقية، وبذلك يخضع لتأثير جماعة سياسية أخرى، أو فاعلية متغير آخر.

خلاصة القول فإننا نجد أن التفسير العلمي، يعني قدرتنا على إدراك العلاقات السببية للواقعة أو الظاهرة الاجتماعية، أعني القانون الذي تخضع الظاهرة لفاعليته. وفي حالة التفسيرات الاستنباطية فإن جميع الحالات تقريباً يمكن استنتاجها من القانون أو التعميم موضع الاهتمام. بينما إذا كان التفسير استقرائياً احتمالياً، فإن ذلك يعني احتمالية عالية، في أن يتحكم القانون الذي بين أيدينا، في العلاقات السببية للظاهرة موضع الاهتمام. غير أن ذلك ليس بصورة كاملة بالنسبة لكل الحالات، ولكننا سوف نجد بعض الحالات التي تشكل استثناءات لهذا القانون، غير أنها بالتأكيد تخضع لفاعلية قوانين أخرى ينبغي اكتشافها. وفي ذلك تأكيد للمقولة

المنهجية، التي تنظر إلى الظاهرة الاجتماعية باعتبارها نتائج لعوامل متعددة، ومن ثم فهي تقع داخل نطاق تأثير شبكة واسعة من العلاقات السببية.

**٤ - التنبؤ العلمي Prediction:**

تشكل التفسيرات الاستنباطية والاحتمالية أحد المكونات أو العناصر الهامة للمعرفة العلمية وحيث يشكل التنبؤ العنصر الآخر. وفي الحقيقة فإنه يمكن النظر إلى القدرة على تأسيس تنبؤات صحيحة باعتبارها الخاصية الأولى لتحديد ماهية العلم. فإذا تمكن الباحث من معرفة حقيقة شيء ما، فإن الباحث يصبح في الوضع الذي يكون فيه قادراً على التنبؤ. وحيثما يكون التنبؤ مستحيلاً، فإن ذلك يعنى إستحالة وجود المعرفة، وعلى سبيل المثال فإذا عرفنا أن مضاعفة "ستة" تساوى اثني عشر، فإننا نستطيع أن نتنبأ بنتيجة حصر مجموعتين مترابطتين كل منهما ستة موضوعات. وإذا عرفنا أن درجة تجمد الماء هي ٣٢ فهرنهايت، أو عند درجة الصفر، فإننا نستطيع التنبؤ بما سوف يحدث للسيارة، إذا لم يعمل الجهاز المعتاد لدوران المياه في الرادياتير خلال فصل الجليد [٧٢]. فإذا عرفنا أن الحكومات تزيد نفقاتها خلال فترات الركود الاقتصادي، فإنه يكون باستطاعتنا أن نتنبأ بأن الركود الاقتصادي الذي حدث في السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨١ "وظواهر أو حالات الركود التي سوف تحدث في المستقبل" سوف تؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية. وإذا عرفنا أن برامج قوة العمل سوف تساعد على حل مشكلات البطالة، فإنه سوف يكون باستطاعتنا أن نتنبأ بأن المعدلات الحالية للبطالة، تعتبر ظاهرة مؤقتة، وأن البطالة تميل إلى الاختفاء [٧٣].

ذلك يعني من ناحية أن محاولة التنبؤ بمستقبل تطور ظاهرة معينة، يتطلب امتلاك المعرفة المتعلقة بثلاثة أبعاد أساسية، البعد الأول يتمثل في الحالة التي عليها الظاهرة الآن. وهنا أعني طبيعة المتغيرات التي تشكل البناء الحالي للظاهرة موضع الدراسة، ثم طبيعة العلاقة الدينامية بين هذه المتغيرات، بينما، يشير البعد الثاني إلى اتجاه تطور الظاهرة موضع الاهتمام، ومعدلات هذا التطور، بحيث نستطيع تحديد حجم التطور الذي يمكن أن تقطعه الظاهرة في فترة زمنية معينة. بيد أن هناك بعداً لابد أن نأخذه في الاعتبار وبخاصةً بالنسبة للظواهر الإنسانية والاجتماعية. وهو البعد الذي يتعلق بطبيعة المتغيرات التي من المحتمل أن تكون مؤثرة في المستقبل فى الظاهرة، وحجم هذا التأثير المحتمل، حتى يمكن أن نقدم تنبؤات دقيقة بشأن مستقبل الظاهرة موضع الاهتمام.

## المراجع

١ - باتريك هيلى: صور المعرفة، مقدمة لفلسفة العلم المعاصرة، ترجمة نور الدين شيخ عبيد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ٢٠٠٨. ص ٣٣.
٢ - نفس المرجع، ص ٤٢.
3- Brittan, Gordon, G: Kants Theory of Science, Princeton, N J.: Princeton University Press, 1978, p, 82.
٤ - باتريك هيلى: مرجع سابق، ص ٥٣.
٥ - نفس المرجع، ص ٧٣.
6 - Deleuze, Gills: Difference and Repetition, Trans, By, Paul Patton, London، Athlone Press 1994.p.121.
7 - Ibid, P. 123.
8 - Ibid, P.125.
9 - Ibid, P.128.
١٠- باتريك هيلى، مرجع سابق، ص ٤٨.
١١- نفس المرجع، ص ٥٣.
١٢- نفس المرجع، ص ٥٦.
13- Gutting, Grayueds، Continental Philosophy of Science, Maldem. MA: Blakwell, Publisher, 2002.
14- Gills, D, Op,Cit, P. 132.
15- Ibid, P.132.
16- Ibid, 141.
١٧- الفن جولدنر: الأزمة القادمة لعلم الاجتما الغربى، ترجمة على ليلة، المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٥، ص ٣١٢.
١٨- نفس المرجع، ص ١٢٣.
١٩- نفس المرجع، ص ١٢٥.
٢٠- نفس المرجع، ص ١٣٦.
21- Gillies, Donald, Philophy of Science in The Twentleth Century, Four Central Themes, Oxford, Clardon Press, New York, Oxford University Press, 1992, P23.
22- Ibid, P,32.
23- Ibid, P, 32.
24- Ibid, P. 36.
٢٥- على ليلة، محاضرات فى علم اجتماع المعرفة، المكتبة المصرية للطباعة

والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١١٣.
٢٦- نفس المرجع، ص ١١٤.
٢٧- نفس المرجع، ص ١٢٣.
٢٨- نفس المرجع، ص ١٢٤.
٢٩- نفس المرجع، ص ١٢٧.
٣٠- جيل دولوز، ما هي الفلسفة، ترجمة ومراجعة قطاع الصفدى، بيروت، مركز الانماء العربى، ١٩٩٧، ص ٣٢.
٣١- نفس المرجع، ص ٣٧.

32- Donald Gillies: Op, Cit, P. 38.
33- Ibid, P. 41.
34- Ibid, P.43.
35- Habermas, Jurgen: The Philosophical Discourse of Modernity. Twelve Lecturer, Trars. By Frederick Lawrence. Combridge, Mass; MIT Press, 1987, P. 72.
36- Ibid P. 73.

٣٧- جيل دولوز، مرجع سابق، ص ٥٧.
٣٨- نفس المرجع، ص ٦٣.
٣٩- نفس المرجع، ص ٦٤.

40- Donald Gillies: Op, Cit, P. 43.
41- Jurgen Habermas: Op, Cit, P. 83.
42- Ibid, P, 92.
43- Ibid, P. 47.
44- Kockelmans, Joseph J, Ideas for a Hermeneutic Phinomenology of The Natural Science, Boston, Kwwer Academic Publishers, 1993, P. 91.
45- Ibid, P, P. 92.
46- Ibid, P. 93.
47- Ibid, P. 97.

٤٨- الفن جولدنر مرجع سابق، ص ٣٣.
٤٩- نفس المرجع، ص ٣٧.
٥٠- نفس المرجع،ص ٣٨.
٥١- باتريك هيلى، مرجع سابق، ص ٦٨.
٥٢- نفس المرجع، ص ٧٣.
٥٣- نفس المرجع، ص ٧٤.

54- Gills Deleuze , Op, Cit, P 136.
55- bid, P. 132.
56- Ibid, P, 142.

٥٧- على ليلة، مرجع سابقن ص ٣٢.
٥٨- نفس المرجع، ص ٣٥.

59- Donald Gillies, Op, Cit, P, 40.
60- Ibid, P. 41.
61- Ibid, P. 53.

٦٢- جيل دولدز، مرجع سابقن ص ٦٣.
٦٣- نفس المرجع، ص ٦٧.
٦٤- نفس المرجع، ص ٦٨.
٦٥- الفن جولدنر، مرجع سابق، ص ٥٣.
٦٦- نفس المرجع، ص ٥٦.
٦٧- على ليلة، مرجع سابق، ص ٤٧.
٦٨- على ليلة: النظرية الاجتماعية الحديثة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ٤٧.
٦٩- نفس المرجع، ص ٤٢.
٧٠- نفس المرجع، ص ٤٣.
٧١- نفس المرجع، ص ٤٤.

72- Josph Kocklmans: Op, cit, P, 113.
73- Ibid, P. 120.

٣

# الفصل الثالث
# بناء النظرية الاجتماعية ووظائفها

## الفصل الثالث
## بناء النظرية الاجتماعية ووظائفها

### تمهيد

تعتبر النظرية أكثر الوحدات محورية فى بناء العلم، وذلك بإعتبار أنها تشكل البنية الرمزية للمعرفة المتعلقة بالواقع الاجتماعى، بحيث أننا نستخدم هذه البنية النظرية فى أحيان كثيرة، لفهم كثير من الظواهر الواقعية. من خلال إستدعاء نظائرها فى بنية النظرية، لنستفيد منها فى وصف وتحليل وتفسير ما هو واقعى بواسطة النظرية التى يتضمنها العلم، فهى وسيلته فى هذا الصدد. على هذا النحو تصبح النظرية هى المنظار الذى تنظر من خلاله إلى واقعنا لتفهمه، وندرك تفاصيلة، ومن ثم فإنه بدون النظرية، سوف تكون هناك أشياء كثيرة مغلقة علينا، ويصبح فهمنا لها – بدون النظرية – له طبيعته العشوائية غير المقننة.

إستنادا إلى ذلك فإننا نرى أن النظرية هى عبارة عن كائن عضوى، ينمو، ويكتمل بناؤه حتى النضج، ليقوم ببعض المهام أو الوظائف الأساسية. وفيما يتعلق بالنظرية بإعتبارها كائن عضوى له نموه، فإننا نجد أن هناك مؤشرين على هذا النمو، المؤشر الأول له طابعة التاريخى، حيث نجد أن النظرية الاجتماعية هى عبارة عن بلورة للمعرفة العلمية، السابقة على بناء النظرية. وهى المعرفة التى صدرت تارة عن التفكير الفلسفى الأغريقى القديم، أو صدرت عن الفكر الاجتماعى الذى إرتبط بالأوثان، لأن الأخيرة أوحى بها لإعادة تنظيم المجتمع، وفق أسس وقيم ومعايير جديدة. أو صدرت عن الثورة فى العلوم الطبيعية، تلك التى وقعت فى القرن الرابع عشر والخامس عشر، فى أعقاب حركة الاصلاح الدينى. أو أن هذه المعرفة صدرت عن الواقع الاجتماعى الذى تغير بإنهيار النظام الاقطاعى، ونشأة المجتمع القومى والدولة القومية. أو أن هذه المعرفة صدرت عن عصر التنوير، الذى رأى أن الإنسان والعقل الإنسانى يشكلان البداية الأولى ونقطة الانطلاق لبناء المجتمع والعمران البشرى.

وإذا كان من الطبيعى أن يساعد التطور التاريخى، لتتابع مصادر المعرفة فى تراكم المعرفة، التى تتفاعل بداخلها، بحيث أدى تراكم المعرفة، إلى بداية تبلورها وتنظيمها لتشكل تمهيداً لبناء النظرية الاجتماعية. فقد ظهر جهد آخر صدر عن الواقع الاجتماعى، وتكثف هذا الجهد بعد قيام الثورة الصناعية وقيام حركة

الاستعمار، التي تضافرت مع جهود علمية كثيرة قام بها الأنثروبولوجيون الأوائل. لدراسة المجتمعات الأولية بحيث مكنت دراسة هذه المجتمعات، بسبب صغر أبنيتها وبساطتها، العلماء من بلورة بعض التصورات النظريةز التى لعبت دوراً أساسياً فى فهم التفاعلات القائمة فى المجتمعات البدائية، ثم إنتقلت ببعض هذه التصورات النظرية إلى دراسة المجتمعات المتقدمة. وقد تضافر مع ذلك الدراسات التى تكاثرت فى المجتمعات الأوربية، فى أعقاب قيام الثورة الصناعية والثورة الفرنسية، والتى أنتجت مجتمعات ونظم سياسية، لم يعهدها الإنسان من قبل، ومن ثم اثارت خياله وتصوراته، وإستعان بالمعرفة التى توفرت عن مصادر عديدة لفهمها.

ذلك يعنى أن النظرية الاجتماعية هى نتيجة تزاوج مشروع بين المعرفة المتراكمة، والتى توفرت للإنسان منذ بداية تفكيره فى واقعة من ناحية. وبين الدراسات الواقعية التى أستوجبتها إحتياجات البشر، والنتائج والآثار التى ترتبت على الثورات الصناعية والفرنسية، حيث برزت مشكلات وقضايا عديدة تحتاج إلى البحث والدراسة. وقد دفعت جملة التفاعلات المتداخلة هذه، معرفية كانت أم واقعية، إلى بلورة أبنية نظرية متعددة، تسعى إلى فهم الظواهر والتفاعلات الواقعية. ولكى تحقق هذا الفهم كان عليها أن تتبع الإجراءات النظرية والمنهجية لتحقيقه، وهى الإجراءات التى تضم جمع المعطيات من الواقع، وتصنيفها، ثم تحليلها، ثم محاولة تفسيرها. لتحديد الأبعاد المحورية فى بنائها، وأخيراً التنبؤ بطبيعتها فى المستقبل القريب والبعيد. وذلك بهدف رسم السياسات الاجتماعية، لمواجهة جوانب الخلل المتصلة بذلك، وهو القضايا التى نتعرض لها فى الصفحات التالية.

**أولاً: المعرفة العلمية. طبيعتها وخصائصها**

تشتق المعرفة العلمية طبيعتها من العلم كنسق إدراكى، تدرك مختلف جوانـــب الواقع بواسطته، ويمكن تحديد العلم بإعتباره المعرفة المنظمة بظواهر الكون، التي تم التوصل إليها وصياغتها باستخدام أسلوب أو منهج معين هو المنهج العلمى. هذه المعرفة ذات طبيعة تراكمية تمكن الإنسان من التعامل بكفاءة مع البيئات الطبيعيـــة والاجتماعية التى يعيش فيها [١]. على هذا النحو يتميز العلم، أو المعرفـــة العلميـــة بالتحديد ووضوح الأهداف، والابتعاد عن مناقشة المسائل الفلسفية التي لـــيس لهـــا أهمية واقعية [٢]. وسواء تشكلت المعرفة العلمية من خلال أطر نظرية، أو نتجـــت عن ذلك، فإنها تتميز بعدة خصائص أساسية.

١- تتميز المعرفة العلمية الاجتماعية بأنها ذات طابع نسبي، فالعلم لا يعرف الصدق أو الحقيقة المطلقة [٣]. ذلك لأن القضايا التي يتم تجريدها عن واقع محدد قد لا تصلح لواقع آخر متباين، بالنظر إلي بعدى الزمان أو المكان. ويستتبع ذلك أنها ذات ارتباط مباشر بالواقع لأنه يشكل هدف دراستها. وذلك يعنى أن المعرفة العلمية تشكل نسقا مفتوحا على الواقع. علي عكس الأنساق المنطقية المغلقة التي تستمد صدقها من ذاتها، ومن ثم فالمعرفة العلمية هي وحدها القادرة علي استيعاب متغيرات الواقع المتجددة والمتنوعة.

٢- تتميز المعرفة العلمية بكونها ذات طابع موضوعى، ويعنى ذلك أنها تتميز بالدقة والتحديد المعتمد علي القياس، وعدم التأثر بالتحيز الذاتي للباحث. ولو أن هناك مداخل سوسيولوجية حديثة تؤكد علي أن موضوعية المعرفة العلمية، تتحقق من خلال الاتصال الذاتي للباحث بالحقيقة موضع الاهتمام لإدراك معانيها. وهى بلا شك تختلف عن المعرفة الفلسفية من حيث كون الاخيرة بطبيعتها إدراك ذاتي بالأساس.

٣- من خواص المعرفة العلمية كذلك انها ذات طابع تراكمي، إذ يعتبر العلم أكثر الأنساق الفكرية قابلية للتراكم، حيث تبتكر المفاهيم الجديدة، لكي تحل محل المفاهيم القديمة، التى عجزت عن متابعة متغيرات الواقع المتنوعة والمتجددة. يؤكد ذلك ما يذهب إليه "هوايتهيد" بتأكيده أن العلم الذي يتردد في نسيان رواده يفقد نفسه [٤]. وفي ذلك يختلف العلم عن الفلسفة التي تضم بناءات فكرية لا ينفى أي منها الآخر. لكونها تتواجد في نوع من التتابع التاريخي غير المتفاعل [٥]، فقد حلت الفلسفة المثالية محل الفلسفة المسيحية، وظهرت الوجودية والماركسية، ومع ذلك لم تلغ أي منها الآخرى، ومازال لكل منها باحثوها وأتباعها. ويختلف العلم كذلك عن نسق التفكير الديني، الذى يتشكل من مجموعة من القواعد المعيارية، التي تأتي إلي الإنسان فى أحيان كثيرة من خارج عالمه.

٤- إلي جانب ذلك تتميز المعرفة العلمية بالطابع الحتمي أيضا، بمعني أن إدراكنا لمادتها يتم عادة من خلال التركيز علي العلاقات السببية لمكوناتها. ويعنى ذلك عمليا القول بأن أسباب الظاهرة تكمن في مجموعة الظواهر السابقة عليها، أو الأسباب التي أدت إلي وقوعها. وتختلف الحتمية العلمية عن الحتمية الميتافيزيقية، في أن الأولي تبحث عن مسببات الظاهرة في الطبيعة – أيا كانت نوعيتها – بينما تبحث الحتمية الميتافيزيقية عن مسببات الظاهرة فيما

وراء الطبيعة [٦]. وقد يختلف علماء الاجتماع فيما بينهم حول طبيعة هذه الحتمية الضابطة للظواهر الاجتماعية، هل هي حتمية جغرافية، أو بيلوجية أم اقتصادية أم هى حتمية اجتماعية، كما تذهب المدرسة الاجتماعية بريادة اميل دوركيم [٧].

٥- بالإضافة إلي ذلك تتميز المعرفة العلمية بانها معرفة من الخارج، فهي تدرك الظاهرة من خلال مؤشراتها الخارجية المرئية، وقد نقل علم الأجتماع هذه الخاصية عن العلوم الطبيعية. مثال على ذلك دراسة دوركيم للإنتحار عن طريق تحليل الإحصاءات كمؤشرات خارجية للظاهرة. غير أنه برغم ذلك ظهرت مناهج حديثة في علم الاجتماع، تحاول أن تؤكد أن فهم الواقعة الاجتماعية ينبغي أن يتم من الداخل، لأن لها علاقة بذات الإنسان المشارك فيها، والباحث المدرك لها. وهي في ذلك تختلف عن مادة العلوم الطبيعية، التى تدرس بمناهج هذه العلوم. بينما نجد أن التفهم والمنهج التأويلى هى المداخل الأكثر ملائمة لدراسة السلوكيات الإنسانية والظواهر الاجتماعية. ولو أنها أساليب ما زالت تفتقد التقنين من حيث إمكانية استخدامها في نطاق دراسة علم الاجتماع للظواهر اجتماعية حتى الآن.

**ثانياً: نظريات المرحلة الكلاسيكية، البحث عن إطار تحليلي**

تدخل دراسة النظرية الاجتماعية في إطار أدبيات علم اجتماع المعرفة، وفي بعض جوانبها تدخل فى نطاق فلسفة المعرفة. ويختلف تناول النظرية الاجتماعية بالتحليل والبحث والدراسة عن تناول أي موضوع آخر، لأنه تحليل ودراسة للأفكار ذاتها، بل وأكثر نماذج الأفكار تجريداً. وقد بذلت محاولات كثيرة في هذا الصدد، غير أن الكثير منها صدر عن غير المتخصصين، الأمر الذي أسهم في النهاية في تعقيد الأمور. أحيانا كان عرض دراسة هذه النظريات بسيطا ومبسطا حتى أصبح مخلاً، وأحيانا أخرى كان أكثر تعقيداً حتى أدى إلى عدم الفهم. الأمر الذي أصبح من الضروري معه مواجهة هذه الظاهرة، خوفاً من تشويه تصور العقل العربي لمعنى النظرية، ونطاق العمل فيها، وآفاق الأسهام المحتملة. من هنا فقد أصبح من المفيد أن نعرض لاطارنا المقترح لتحليل النظرية الاجتماعية، غير أننا قبل أن نعرض لذلك نرى ضرورة طرح عدد من الأطر التحليلية، التي تبناها بعض المشتغلون بالنظرية الاجتماعية.

ويعتبر تحليل النظرية بالنظر إلي السياق الاجتماعي، لمحاولة فهم قضاياها

من المحاولات الأولي لتحليل وفهم النظرية الاجتماعية، وتعتبر محاولة "هارى المر بيرنز Barnes" في مؤلفه "الفكر الاجتماعى من البدعة إلي العلم" Social Thought From Lore to Science من المحاولات الأولي في هذا الصدد. يضاف إليها محاولة هانز موس Hans Mauss في مؤلفه "تاريخ الفكر الاجتماعي" History of Social Thought. حيث يحاول هذا الأسلوب في التحليل، تحليل النظريات الاجتماعية بالنظر إلي السياقات الاجتماعية، التى ظهرت فيها. كدراسة النظريات الاجتماعية التي ظهرت في المجتمع اليوناني، أو المجتمع الايطالي، أو الفرنسي، أو الانجليزى، أو الأمريكي. أحيانا يجتهد الباحث من خلال هذا الأسلوب، فيربط بعض قضايا النظرية، ببعض أحداث السياق الاجتماعي. وأحيانا أخرى يعالج النظرية بتحليل مفاهيمها وقضاياها الأساسية، دون ربطها بأحداث معينة في السياق، اللهم سوى انتمائها لهذا المجتمع أو ذاك.

ويؤخذ علي هذا الاسلوب في دراسة وتحليل النظرية الاجتماعية تعظيم فاعلية السياق الاجتماعى بصورة مبالغ فيها، سواء السياق المحلي أو الأشمل، حيث يرى أن قضايا كثير من النظريات، ليست سوى تجريد لبعض التفاعلات الواقعية. من ناحية ثانية يتجاهل هذا الاسلوب في غالب الأحيان وضع النظرية الاجتماعية في سياقها الفكرى. وذلك لأن النظرية الاجتماعية، هي حلقة في تطور نسق التفكير العلمي، حيث نجد أن كثيراً من تفاعلات هذا النسق وقضاياه مجردة وكائنة في بناء النظرية موضع الدراسة. إضافة إلي أن هذا الأسلوب في التحليل يتجاهل الوظيفة الأيديولوجية للنظرية الاجتماعية، وهي الوظيفة التي برزت بوضوح في فترة الحرب الباردة.

ويتمثل الأسلوب الثاني للتحليل العلمي للنظريات الاجتماعية، في ذلك الأسلوب الذي يري في النظرية مجرد حلقة في تطور أو نمو التفكير العلمي. ويعتبر مؤلف "دون مارتندال" "طبيعة ونماذج النظرية الاجتماعية" The Nature and Types of Social Theory أفضل نموذج لهذا الإتجاه. حيث يرى أن كل نظرية لها مقدماتها وروافدها الفكرية فى التنظير السابق عليها وهي بدورها تشكل مقدمات لما سوف يأتي بعدها. ويدخل في نطاق هذا الأسلوب ايضا، التحليل الذي قدمه كل من بيرسي كوهن Percy Cohen في مؤلفه "النظرية الاجتماعية الحديثة" Modern Social Theory وجون ركس John Rex فى مؤلفه "قضايا أساسية في النظرية الاجتماعية". وغير ذلك من التحليلات العديدة التي تبنت هذا الأسلوب. ومما يؤخذ علي هذا الأسلوب أنه لا يهتم كثيرا بتقييم النظرية باعتبارها، في بعض

قضاياها، انعكاساً للتفاعل الاجتماعى القائم، حيث لا يحاول ربط أي من المقولات النظرية بتفاعلات السياق الاجتماعي. كذلك يؤخذ علي هذا النمط من التسجيل أنه يغفل تماما الوظيفة الأيديولوجية للنظرية، مقتصرا علي المضامين المعرفية في معالجته للنظرية الاجتماعية.

ويمكن أن نسمى الأسلوب الثالث لتحليل ودراسة النظرية الاجتماعية بأسلوب التحليل التاريخي، وهو الاسلوب الذي يحاول أن يوصل للبداية التاريخية لظهور مفاهيم النظرية الاجتماعية وقضاياها الرئيسية. فى محاولة للبحث عن هذه الأصول، إما في المجتمع اليوناني القديم، أو المجتمعات الشرقية "كالصين، الهند، مصر" وحتى أوربا فى القرون الوسطى. ثم يحاول بعد ذلك تتبع الانتقال والتحول أو التطور التاريخي للمفهوم حتى بلغ تحديده الحالى. إذ يرى هذا الأسلوب في النظرية نتاج لتراكم تاريخي عبر قرون عديدة من الزمن، حيث يميل دائماً المنظر في هذا الاسلوب، إلي البحث عن الجذور. إضافة إلي تحديد القضايا العلمية التي تشكل بناء النظرية حالياً، كما يفعل الباحثون الذين يميلون إلي تسجيل النظرية وفقا للأسلوب الثاني.

غير أنه وأن نجح هذا الأسلوب فى توفير قدر هائل من المعلومات التفصيلية المتصلة ببناء النظرية، وهو الجهد الذي يفيد في الأغراض التعليمية، إلا إنه لم يذكر شيئا عن العلاقة بين قضايا النظرية من ناحية وأحداث السياق الاجتماعى من ناحية أخرى، إضافة إلي أنه لا يذكر شيئا عن المتضمنات الأيديولوجية لأي نظرية من النظريات، باعتبار أن أصحاب هذا الاتجاه ينفقون كل جهدهم في معالجة الجوانب المعرفية للنظريات، في مقابل تجاهل الوظائف الأيديولوجية لأي نظرية من النظريات. ويعتبر مؤلف بيترم سروكنP.Sorokin النظريات الاجتماعية المعاصرة Contemporary Sociological Theories، من أهم النماذج تجسيدا لهذا الأسلوب في التحليل.

ويعتبر تحليل النظرية ودراستها بالنظر إلي السياق الإجتماعي، بخاصة السياق العالمى هو الأسلوب الرابع الذي يتبعه عدد من الباحثين، فى تحليل مختلفة الأبنية النظرية. ويعتبر مؤلف ألفن جولدنر Alvin Gouldner الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي The coming Crisis of western Sociology من أهم المؤلفات التي تجسد هذا الاتجاه في دراسة النظرية الاجتماعية وتحليلها. ويميل هذا الاتجاه إلي التركيز علي بعدين رئيسيين، الأول أن النظرية الاجتماعية هي إنعكاس لأحداث السياق الاجتماعي علي الصعيد المحلي، الذي تتصاعد دوائره في الأتساع

حتى السياق العالمي. فقضايا النظرية تعكس أحداث الواقع الاجتماعي والعالمي وما يحدث فيه من تفاعل، إضافة إلي علاقة السياق القومي بالسياقات القومية الأخرى في إطار النظام العالمي، وما يقع في الأخير من أحداث وتفاعلات. تأكيداً لذلك أن النظريات الاجتماعية الشاملة ذات الرؤية الكلية، أتجهت إلي رفض بعضها البعض في فترة الحرب الباردة، لكنها بدأت تتجذب إلي بعضها البعض في فترة الوفاق الدولي، حيث ينطبق ذلك بالتحديد علي العلاقة بين الماركسية والبنائية الوظيفية في علم الاجتماع. ويتمثل البعد الثاني في تأكيد هذا الاتجاه بصورة محددة علي البعد الأيديولوجي للنظرية الاجتماعية. وبرغم تأكيد هذا الاتجاه علي محورية البعد المعرفي للنظرية الاجتماعية، إلا إنه في كثير من الأحيان يميل إلي التذكير ببعض وظائف النظرية فى هذا الإتجاه، وإن احتلت مكانة ثانوية في هذا التحليل. إضافة إلي ذلك فإن هذا الأسلوب يغفل نسبيا الحديث عن الأصول المعرفية للنظرية، او النظر إلي النظرية باعتبارها وحدة في نسق التفكير العلمي.

ويمثل أسلوب التحليل الايديولوجي أسلوب التحليل الخامس في هذا الصدد. ويعتبر مؤلف ارفنج زايتلن Irving Zeitiln "الأيديولوجيا ونشأة النظرية الاجتماعية Ideology and the development of sociological theory من أفضل المؤلفات في هذا الصدد. حيث يتصور هذا الاسلوب نشأة النظريات وظهورها استجابة لبعضها البعض. بمعنى إنه إذا كانت النظرية الماركسية تقوم بتحليل النظام الرأسمالي ونقده، لتحديد القوانين التى تحكم التحرك نحو تأسيس المجتمع الشيوعى، الذي ترى فيه النظرية المجتمع الاكثر اكتمالا، والذي يتخلص من كل الاغترابات. فإننا نجد عدد من النظريات الأخرى تظهر – حسبما يذهب هذا الأسلوب – لتفنيد النظرية الماركسية، والدفاع عن المجتمع الرأسمالي. فالنظرية من خلال هذا الأسلوب تدافع عن واقع معين، أو تدين آخر، وتبرز الوظيفة الأيديولوجية باعتبارها، أكثر الوظائف أهمية ووضوحاً. وقد يهتم هذا الأسلوب نسبيا بالنظر إلي النظرية كوحدة في تطور نسق التفكير العلمي. وقد يسقط تأثير إحداث السياق الاجتماعى علي مقولات النظرية الاجتماعية، غير أن التأثير الواضح يظل منسوبا للمتغير الايديولوجي بالأساس.

وفي محاولتنا لتحليل النظرية الاجتماعية رأينا أن يتم ذلك بالنظر إلي إطار تحليلى، وإن كان لا يلتزم حرفيا بأي من الأطر السابقة إلا إنه قد يستعين ببعض متغيراتها الأساسية. حيث تتشكل متغيرات هذا الإطار من مجموعة المتغيرات التى عرضنا لها أثناء عرضنا لأساليب التحليل النظرى، وهى المتغيرات، التي نعتقد في

اتصالها العضوي ببناء النظرية الاجتماعية. وإرتباطا بذلك فإننا نعتقد أن المتغيرات ذات التأثير في بناء النظرية الاجتماعية، هي مكانة النظرية في بناء نسق التفكير العلمي، وايضا الحياة الشخصية للمنظر. إضافة إلى طبيعة أحداث السياق الاجتماعي، التي تعتبر النظرية في بعض مقولاتها انعكاساً لتفاعلاتها، ذلك يعني أن تأسيس إطار تحليلي شامل ينبغي أن يتشكل من عدة عناصر أساسية.

١- الحياة الشخصية للمنظر: حيث لعب هذا المتغير دوراً أساسيا في بناء النظرية الاجتماعية، فمما لا شك فيه أن للحياة الشخصية للمنظر لها تأثيرها علي بناء نظريته. إذ نجد أن للأحداث الشخصية تأثير نسبي علي طبيعة الظواهر التي تصدى لها المنظر بالبحث والتحليل، ومن ثم التعميمات والقضايا التي وصل إليها من خلال دراسته لهذه الظواهر والأحداث. فمثلا من المسلم به أن هناك تأثير ليهودية ماركس علي موقفه من الدين، وهناك تأثير لانتماء دوركيم لمقاطعة الالزاس- موضع التنازع حينئذ بين ألمانيا وفرنسا – علي أفكاره، فيما يتعلق بروح الأمة وعقلها الجمعي. كذلك هناك تأثير للبعد اليهودى لمنظري المدرسة النقدية في علم الاجتماع علي كثير من أفكارهم. إضافة إلى أن هناك تأثير للحياة الشخصية لفلفريدو باريتو، علي كثير من افكاره النظرية، كدورة الصفوة أو الموقف من الاشتراكية.

٢- وتشكل الجذور الفكرية العنصر الثاني في الإطار التحليلي المقترح، حيث تشكل الجذور الفكرية، جوهر العلاقة بين نسق التفكير العلمي من ناحية، وبين النظرية موضع التحليل والاهتمام من ناحية أخرى. في هذا الإطار، فإننا في معالجتنا لأي نظرية من النظريات، فإننا نعمل دائماً علي وضعها في مكانتها علي خريطة نسق التفكير العلمي. عن طريق تحديد الصلة التي تربط النظرية بجذورها القائمة في نسق التفكير العلمي، لتحديد طبيعة تأثير نسق التفكير العلمى علي بعض قضايا النظرية موضع التحليل. من ذلك مثلاً نسبة الجدل الماركسي إلي الجدل الهيجلي، الذي يرجع بدوره إلي الجدل في نسق الفلسفة اليونانية القديمة عند هيراقليطس. أو إسناد فكرة العقل الجمعى عند إميل دوركيم في بعض جوانبها إلي فكرة الروح العامة أو الفكرة المطلقة عند هيجل، أو إسناد المنهجية الدوركيمية إلي تأكيد أوجست كونت علي نموذج العلم الطبيعي.

٣- ويتشكل العنصر الثالث في الإطار التحليلي من البناء المنهجي للنظرية موضع التحليل، وذلك يرجع إلى أننا نقتنع بأن أي نظرية من النظريات لها

اقتراب منهجي من الواقع، محدد وخاص بها. حيث يحتوى هذا العنصر المنهجي في بناء النظرية، علي طبيعة تصور النظرية للحقيقة الاجتماعية، ومنطق تناول الباحث لها بالبحث والدراسة، وفي بعض الأحيان تحديدة لطبيعة أدوات البحث الأكثر ملائمة للنظرية التي يتبناها الباحث. علي سبيل المثال تصور الحقيقة الكلية بين ماركس وأوجست كونت مثلاً، حيث يفترض الأخير إدراكها إدراكا استقرائيا بينما يدركها الأول إدراكا تطوريا وتاريخيا. أو تباين منطق إدراك الحقيقة بين ماكس فيبر ودوركيم، حيث يذهب الثاني إلى ضرورة الإدراك الموضوعي للظاهرة موضع الاهتمام، بينما يوصى الأول بضرورة التفهم والادراك الذاتي للواقعة موضع الدراسة.

٤- ويشكل التصور الذي تطوره النظرية للواقع الاجتماعى العنصر الرابع في الإطار التحليلي، وهو العنصر الذي يشكل الجانب الاساسي أو العيني Substantive في بناء النظرية الاجتماعية. ونحن نعتقد أنه لا خلاف بين رواد النظرية الاجتماعية فيما يتعلق بالمتغيرات المشكلة للواقع الاجتماعي. ولكن يكمن الخلاف الرئيسي بين النظريات، في طبيعة ترتيب هذه العناصر، بالنظر إلي بعضها البعض، وأيضا في طبيعة العلاقات القائمة بينها. إذ تدرك غالبية النظريات الواقع باعتباره يتكون من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية أو الدينية. ولكنها تختلف حول المتغيرات ذات الأولوية، فبينما تؤكد الماركسية علي المتغيرات الاقتصادية تؤكد نظرية إميل دوركيم علي المتغيرات الاجتماعية، علي حين يؤكد ماكس فيبر على متغير الدين والثقافة كمتغير له الأولوية، بينما يذهب باريتو إلي إبراز فاعلية دورة الصفوة كمتغير أساسي.

ولأن النظرية الاجتماعية كانت دائماً انعكاساً لازمة أو مشكلة يمر بها النظام الاجتماعي، يحاول المنظر تشخيصها وتحديد طبيعتها وطرح الحلول الملائمة لها. فقد رأينا أن تكون هذه الأبعاد هي أبعاد التصور النظرى، الذي بناء عليه يتم تحليل أي نظرية من النظريات. ومن ثم نجد أن قضايا التصور العيني أو الواقعي للنظرية، تدور حول طبيعة مشكلة النظام الاجتماعي، كما تشخصها النظرية الاجتماعية ثم ما هي عناصر هذه المشكلة أو متغيراتها. ثم ما هو الحل الذي تطرحه النظرية للخروج من مشكلة النظام الاجتماعي، التى تعتبر النظرية انعكاسا لها في بعض جوانبها.

٥- يبقي بعد ذلك أن نوضح أننا لم نعط بعد الايديولوجيا اعتبارا كبيرا، في تحليلنا

لمختلف النظريات الاجتماعية، وذلك لاعتبارين، الأول أنني أري أننا كباحثين في علم الاجتماع. ينبغي أن نهتم بالجوانب المعرفية لأي نظرية من النظريات، لأنها التى تشكل الأساس الجوهري لبناء النظرية. باعتبار أننا ندرك النظرية باعتبارها اطاراً فكرياً أو منهجاً لوصف تفاعلات الواقع وتحليلها وتفسيرها، للوصول إلي بعض التعميمات، التي تيسر ضبط التفاعل الواقعي والسيطرة عليه. وتوجيهه إلي أوضاع في المستقبل نتنبأ بها، بحيث نوجه هذا التفاعل نحوها، وتلك هي الوظيفة الأساسية للنظرية العلمية. ويتمثل الاعتبار الثاني في انتهاء عصر الايديولوجيا، وهو العصر الذي ازدهر فى فترة الحرب الباردة، واصبح خافتا للغاية في فترة الوفاق أو التجانس، الذي يتجه إليها النظام الدولي. ولأننا نعتقد أيضا أن التبرير الايديولوجي قد يكون أحد وظائف النظرية الاجتماعية لكنه لا ينبغي ان يكون مكونا محوريا في بناء النظرية الاجتماعية.

**ثالثاً: تعريف النظرية الاجتماعية وطبيعة بنائها**

إذا كان علم الاجتماع قد ظهر إلي الوجود كتعبير عن امتداد أو توسيع إستخدام المنهج العلمي، الذى امتد من مجال العلوم الطبيعية إلى مجال العلوم الاجتماعية التى تدرس المجتمع والإنسان. فإنه قد قامت خلال السنوات الأولي من القرن التاسع عشر محاولات نظرية لتطوير علم للمجتمع. وهي المحاولات التي أدت في البداية إلي ظهور علم الاجتماع كمنظور جديد ومحدد المعالم والمجال، ثم سعيه للانفصال عن الفلسفة، والتاريخ، والاقتصاد السياسي، والعلوم الاجتماعية الأخري. ومنذ ذلك التاريخ بدأ سعي علم الاجتماع نحو تحقيق هوية متميزة ومحددة. ولما كانت النظرية أحد الأبعاد التي تميز العلم عن غيره من العلوم، فقد قاده ذلك إلي تطوير عديد من النظريات حول طبيعة المجتمع والأنساق الاجتماعية، إضافة إلى تطوير منهجية خاصة به وملائمة لدراستها.

وإذا كانت الولادة الفكرية لعلم الاجتماع قد عاصرت وجود نظم عقلية "علوم" أخري، كعلوم الطبيعة والكيمياء والبيولوجيا، والرياضيات، فإن هذه العلوم كانت بمثابة الأمثلة الناضجة التي علي علم الاجتماع أن يحتذيها، إذا أراد امتلاك نفس قدرتها وكفاءتها في دراسته للظواهر التى تقع فى مجاله. ونظر علم الاجتماع حوله فوجد أن هذه العلوم تمتلك نظريات ومنهجية خاصة بها، تستعين بها في تناولها لهذه المعطيات. وذلك لأن العلم ليست مهمته الوصف الدقيق لمعطيات الواقع فقط،

أو دعوة الحقائق تتحدث عن نفسها، كما تذهب النزعة الإمبريقية التي أعتبـرت أن ذلك هو المسلك الملائم لعلم الاجتماع [٨]. ولكن العلم يصف ويحلل ويفسر هـذا الواقع، تمهيدا للتنبؤ بطبيعة تفاعله الذي لم يتولد بعد. ومن ثم فقد استوجب ذلـك الاهتمام بآليات العلوم السابقة في التاريخ علي علم الاجتماع، وهى الآليـات التـي تستعين بها في إنجازها لوظائفها العلمية، وهي كما أشـرنا النظريـة، والمـنهج، إضافة إلى وسائل جمع المعطيات.

ولأن المنهج والأدوات المنهجية، عنصرين أساسين في الأداء العلمي للعلـوم الطبيعية، فأنهما حسبما يؤكد روبرت ميرتون لا يختلفان كثيرا بين مختلف العلـوم [٩]. ولذلك فقد نقلهما علم الاجتماع عنها، أما بالنـسبة للنظريـات فقـد اتـضحت ضرورة أن يكرس علم الاجتماع جهده لبنائها. وظهرت معادلة دائمة الوقوع، أنـه كلما نضج علم الاجتماع كلما برزت أهميـة النظريـات وضـرورتها. ذلـك لأن المفاهيم والقضايا النظرية، والفروض أو التساؤلات، التي قد تشتق منها تلعب دورا أساسيا في توجيه البحث والملاحظة، وتعمل على ترشيد الوصف نفسه، سواء كان هذا الدور ظاهرا أو ضمنيا، إلا أن جميع العلماء يتفقـون الآن علـى أهميـة دور النظرية في توجيه البحث وقيادته [١٠].

وبهذا الإدراك لدور النظرية ومكانتها شهدت الفترة التالية لقيام علم الاجتماع موجه من التهافت علي بناء النظرية. ومن ثم فقد قامت كثيـر مـن النظريـات المختلفة والمتصارعة. غير أن هذه النظريات كانت شبيهة بوجهـات النظـر أو الفلسفات الخاصة لسببين. السبب الأول أنها إستندت في تصورها للواقع إلـى أي من الجوانب أو العناصر المكونة لهذا الواقع. حيث كانت إستنادا إلى هذا الجانب تقدم بوصف هذا الواقع وتحليله وتفسيره. وقد تمثلت العوامل التي تبنتهـا هـذه الأبنية النظرية في عمليات الوصف والتحليل والتفسير في العوامل الاقتـصادية، والجغرافية، والسلالية، والبيلوجية. وبـرغم الاعتـراف الكامـل بزيـف هـذه النظريات وعدم استحقاقها لأية صفة علمية. إلا أنها من وجهة نظر نسق التفكير العلمي، أدت- بتركيزها علي عوامل متباينة- دورا هاما لتطور النظريـة علـم الاجتماع [١١].

ويتمثل السبب الثاني الذي يضعف الطبيعة العلمية لهذه النظريـات، عجزهـا عن تطوير منهجية وموضوعية خاصة بها، وقادرة علي تناول الواقع. حيث بقيـت معظمها عند مستوي التفكير المكتبي الذي قد ينتقي من المعطيات - خاصـة تلـك التي وفرتها الأنثروبولوجيا - ما تدعم به قضية صاغها المؤلف بصورة مسبقة.

فإذا ميزت هذه العوامل والنظريات التى تؤكد عليها إحـدى مراحـل تطـور نظرية علم الاجتماع، وهي المرحلة التى تعرف بمرحلة النظريـات الخاصـة أو العاملية. تلك التي كانت أكثر ارتباطا بشخصية المؤلف وأكثر تعبيرا عـن وجهـة نظره الخاصة. فإننا نجد أن هذه المرحلة قد انتقلت بالتنظير إلي مرحلة تالية حيث تأسست كيانات نظرية لا تنبع من وجهة النظر الخاصة بالعالم ولكن يتبـع العـالم وجهة نظرها. أعني تأسست إلي حد ما بعض الكيانات النظرية التي أسهم التـراكم الفكري في تطويرها، وتكاملها وتماسكها. كقيام الماركسية أو البنائية الوظيفيـة، أو السلوكية، أو نظرية الفعل الاجتماعى، حيث تبلورت هـذه النظريـات بإعتبارهـا أنساق نظرية يستفاد بها فى عمليات الوصف والتحليل والتفسير. وتخضع للتنقـيح والتطوير من خلال تفاعلها مع الواقع، بواسطة البحث الميدانى، وهو الجهد الـذى يقوم به رواد هذه النظرية، إما من خلال إصلاح عيوب عدم الاتساق المنطقي بين مقولاتها أو قضاياها، وإما بدعمها وتطويرها عن طريـق الدراسـات الميدانيـة. ويمكن أن نسمي هذه المرحلة بفترة المدارس الاجتماعية. حيث احتوت كل مدرسة من هذه المدارس علي عدد من النظريات الخاصـة المتجانـسة، التـي تـستوحي المقولات أو القضايا العامة للمدرسة في صياغتها لنظرياتها الخاصة.

وفى حين شهدت المرحلة السابقة نظريات متصارعة فيمـا بينهـا، شـهدت مرحلة المدارس صراعا، غير أنه ليس بنفس مستوى الصراع الـسابق [١٢]. ذلـك لأن الكيانات النظرية بدأت في تأسيس وصياغة تـصوراتها للمجتمـع، ولطبيعـة التفاعل الحادث فى إطارهز ليس عن طريق نقد النظريات الأخرى، بل عن طريق التطوير الذاتي لمقولتها أو قضاياها النظرية لكي تصل إلي درجة مـن التكامـل. الذي تتضح بعض ملامحه من خلال تحقق نوع من الاتساق المنطقي فـي بنائهـا، وأيضا من خلال إمتلاكها لقدرة وفاعلية أكثر كفاءة في تنـاول معطيـات الواقـع بالدراسة. يشهد علي ذلك الأختلاف بين وظيفية إميل دوركيم ووظيفيـة روبـرت ميرتون علي سبيل المثال. أو الاختلاف بين الماركسية الأرثوذكسية وفكر اليـسار والنقد الاجتماعى كنماذج نظرية منفتحه مقارنة بالنظرية.

بيد أننا إذا قلنا أن النظرية هى نتيجة التراث العلمي المتراكم والمنقح لذاتـه، وكذلك المعطيات الإمبيريقية التي تشكل نطاق عمل، ومصدر نمـو هـذا التـراث العلمي. فإنه يصبح قولا يجانبه الصواب، ذلك لأن هذين العنصرين ليـسا كافيـان لصياغة نظرية علمية، وذلك لأن النظرية تعد الوحدة المعرفية الوحيدة فـي نـسق التفكير العلمي، التي لا تخضع صياغتها للتنظـيم فقـط. فهـي لا تـستقي مـن

الملاحظات والتعميمات عن طريق استخدام وسائل الاستقراء المضبوطة والدقيقة. ذلك لأن تأسيس النظرية يعد إنجازا خلاقا وإبداعيا، ومن هنا فإن الأمر لا يدعو إلي الدهشة، حين نجد نفرا قليلا من المشتغلين في ميدان علمي معين، هم القادرون علي القيام بتأسيس نظرية معينة. حيث يتطلب تأسيس النظرية وجود علماء لديهم قدرة على القفز فوق الأدلة، كما أن لديهم إحساس خفي متصل بالجهد الخلاق. ذلك لأن صياغة النظرية شئ يشبه إنجاز العمل الفني، ومن هنا كانت منهجية تأسيس النظرية وصياغتها، مختلفة عن منهجية صياغة الفروض. ويبدو أن نوعي الفلاسفة والعلماء اللذين يعملان علي هذين المستويين مختلفان كيفيا (١٣).

غير أننا إذا أكدنا أن النظرية تعد ابتكارا لفئة محدودة من العلماء توافرت لديهم القدرة علي ذلك، فإن هذا لا يعني أن تعتبر النظرية لوحة فنية مثلا أو وجهة نظر فلسفية، تعكس وجهة نظر مبتكرها فحسب. ذلك لأن النظرية العلمية ليست تأسيسا مطلقا وكاملا للعالم القائل بها، وإنما هي امتداد سلبي"أعني نقدي" أو إيجابي للتراث الفكري الذى تنتمى إليه. وأن العالم الذي يبدو ظاهريا أنه ابتكرها، لم يفعل سوى أن عبر عنها، ووضع يده علي خطوط امتدادها من داخل التراكم الفكرى للعلم. ذلك يتضح إذا تصورنا أن العلم كنسق فكرى، تطرح عليه دائما متغيرات جديدة، إما من داخل التراث الفكري عن طريق بروز ثغرات في الاتساق المنطقي للتفكير العلمى، أو أن مصدرها الواقع الاجتماعى الذي طرح ما هو جديد من المتغيرات. فى هذه الحالة يجد العلم نفسه أمام ضرورة الامتداد والاتساع من أجل استيعاب هذه المتغيرات الجديدة. هذا الامتداد أو الاتساع دائما ما يتجسد من خلال ابتكار نظرية جديدة يقوم بتأسيسها باحث بعينه، توفرت له قدرة وحساسية لمتطلبات النسق الفكري. الذي يشكل نطاق تخصصه في هذه المرحلة، إضافة إلى إمتلاكه قدرة وكفاءة البحث، عما يشبع هذه المتطلبات أو الاحتياجات التى للنسق الفكرى أو العلم. من هنا كان علي العلم ضمانا لنموه المطرد والمتسق أن يطور بعض المعايير التي تقاس علي أساسها كفاءة النظرية، بحيث إذا توفرت معايير الكفاءة هذه، تأكدت النظرية بإعتبارها نظرية علمية، وفيما يلى بعض من هذه المعايير أو الشروط.

ويتمثل المعيار الأول فى أنه ينبغي أن تكون المفهومات التي تعبر عن القضايا محددة بدقة. بينما يؤكد المعيار الثانى على ضرورة أن تتسق القضايا الواحدة مع الأخرى. فى حين يؤكد المعيار الثالث على أهمية أن توضع القضايا في شكل يجعل من الممكن الاشتقاق من التعميمات القائمة اشتقاقا استنباطيا. كما

يؤكد المعيار الرابع على أهمية أن تكون هذه القضايا خصبة ومثمرة، تفتح الطريق لملاحظات أبعد مدى، وتعميمات تنمي مجال المعرفة بدرجة أكثر (١٤). ويتضح من النظرة السريعة إلي المعايير الأربعة المتعلقة بكفاءة النظرية، أنها تضم مصطلحات مثل النظرية والمفاهيم، والقضايا، وإتساق القضايا، والشكل الميسر للاشتقاق، والاستنباط. فكيف إذن تنتظم هذه المفاهيم أو الوحدات في بناء النظرية؟ وهو الأمر الذي يدفعنا إلي تعريف النظرية ثم تحديد العناصر الأساسية المشكلة لبنائها.

بداية يساعدنا تحديد أو تعريف النظرية علي إبراز الشكل الذي تنتظم فيه هذه العناصر، إذا أنه وفقا لما يؤكد روبرت ميرتون، فإن كلمة النظرية من الكلمات المهددة بأن تفقد معناها، بل وأن تصبح خلوا من أي معنى. ذلك لأن المعاني الكثيرة التي تنطبق عليها الكلمة، تعوق أكثر مما تيسر الفهم. ومن وجهة نظره يؤكد أن مصطلح النظرية الاجتماعية، يشير إلي التصورات المترابطة منطقيا، تلك التصورات المحدودة والمتواضعة في نطاقها، وليست تلك الشاملة والمحتوية لكل شئ (١٥). ثم يؤكد في موضع آخر أنه حينما تترابط المفاهيم فقط في شكل إطار أو مشروع فكري، فإن النظرية تبدأ في الظهور. وحينئذ، فإن المفاهيم تشكل التعريفات "التشخيصات أو التحديدات" لما يجب أن يلاحظ، أنها تشير إلى المتغيرات التي يجب أن نبحث بينها عن العلاقات الأمبيريقية المتبادلة، وحينما تترابط أو تتداخل القضايا منطقيا، فإن النظرية تبدأ فى التشكل (١٦). بينما نجد أن بارسونز يؤكد أن تعريف النظرية يتصل بكيان من المفاهيم العامة المترابطة منطقيا، إلا أنه لا ينفي أن تكون هناك أيضا مجموعة من القضايا العامة ذات العلاقات المنطقية التي تؤلف كيان النظرية. وأن قضايا النسق النظري يجب أن تكون لها مراجعها المتصلة الحقائق التجريبية أو الإمبيريقية (١٧). هذا بالإضافة إلي براثوايت الذى يعرف النظرية بأنها، مجموعة من القضايا، التي تتخذ ترتيبا خاصا في بناء النظرية، بشرط أن تكون مترابطة منطقيا ومتميزة بالتدرج المنظم غير المتناقض. وتشير القضايا العامة في النظرية إلي المقدمات، أما القضايا المستنبطة فتمثل النتائج (١٨). من جملة التعريفات يتضح أن تحليل النظرية يحدد وحداتها الأساسية باعتبارها تضم أولا المفاهيم، وهذه المفاهيم لابد وأن تكون مترابطة فى إطار قضايا، وهذه القضايا لابد وأن تكون مترابطة ومتسقة منطقيا ومتدرجة فى إطار البناء النظري بكامله، أى أن النظرية يجب أن تكون إسناداتها الإمبيريقية.

فما هي المفاهيم إذن؟ المفهوم كما يعرفه ماكليلاند يعد تمثيل مختصر لمجموعة من الحقائق (١٩) أو هو رمز يشير إلى متغير واقعي. بمعني أن مفاهيم

علم الاجتماع هي رموز لفظية مميزة، تشير إلى أفكار عامة تم تجريدها عن الملاحظة العلمية لمتغيرات المجتمع [٢٠].

إذن فالوظيفة الأساسية للمفهوم أنه يجرد الواقع تحت رمز معين، واعني بالتجريد أنه يفصل الظاهرة عن الارتباطات الأخرى التي لا يحتاجها العلم. إذ يقوم الباحث بفصل الحقائق موضع الاهتمام من المركب الكلي للظاهرة [٢١]، ثم يخلع عليها المفهوم الذى يشير إليها. ويساعد المفهوم علي تحديد المعطيات التي تتدرج تحته، بحيث يساعد ذلك علي التقليل من إمكانية تضمين أية بيانات إمبيريقية أخرى[٢٢]. هذا إلي جانب إلغاء إمكانية التناقض بين المعطيات التي يغطيها هذا المفهوم، إذا كان صارم التحديد. بالإضافة إلي أنه يحدد الاستجابة له إذا طرح في موقف معين. وهناك أنواع من المفاهيم، المفاهيم الوصفية أى التى تصف المفهوم، أسمية كانت أم واقعية، ذلك إلى جانب المفاهيم الإجرائية، وهذه المفاهيم تعبر في جملتها عن متغيرات كما أشار ميرتون إلي ذلك.

فإذا طور الباحث مفاهيم معينة، أو طورت نظرية معينة بعض المفاهيم، فإنه من الضرورى إجراء مراجعة مستمرة لها، حتي لا يتخلف المفهوم عن ما يرمز أو تشير إليه من حقائق محددة بالواقع، إذ قد تتغير معاني المفاهيم نتيجة للتراكم العلمي. فمفهوم التطور الذي استخدمه الرعيل الأول من علماء الأنثربولوجيا وعلم الاجتماع، ليس نفسه الذي يستخدمه العلماء المحدثون من أمثال جايلد وايت. ويشير ايرنست ناجل في مؤلفه بناء العلم إلي أن مفهوم الالكترون قد تغير معناه في الفيزياء مع تطور هذا العلم. بل إن مفهوم الجريمة كانت له نتائج خطيرة بعد أن عدله أدوين ساذرلاند بحيث أسهم ذلك في تأسيس نظرية جرائم أصحاب الياقات البيضاء [٢٣].

أما القضية proposition فتعرف بإعتبارها تعبير عن معاني بالواقع الاجتماعي، وهى تتضمن مفهومين أو أكثر، ويمكن إخضاعها للبحث العلمي. وتعبر القضايا عن العلاقات بين المفاهيم، وقد يشار إلي القضية أحيانا باعتبارها فرضاً hypothesis أي تعميما مبدئيا يخضع للاختبار الإمبيريقي للتعرف علي صدقه أو زيفه ولذلك فقد ينظر إلي النظرية بإعتبارها مجموعة من الفروض[٢٤]. وتنقسم القضايا إلي نوعين من القضايا في أي نسق نظري، القضايا العامة أو القضايا من المستوى الأعلي. فى حين أننا نجد أن القضايا الأقل عمومية، هي تلك القضايا التي نسميها بالقضايا من المستوى الأدني أو القضايا الإمبيريقية. ومن المهم القول أن القضايا ذات المستوى الأدنى تشتق من القضايا العليا تحت شروط

معينة[٢٥]. وهذا يتضح من تعريف براثوايت للنظرية حيث يقسم قضاياها إلي قضايا عامة، ويعتبرها مقدمات، أما القضايا الناتجة عنها أو المشتقة منها فهي مستنبطات، تأكيدا علي العلاقات المنطقية القائمة بين قضايا النسق النظري، بحيث لا يمكن أن يكون هناك تناقض فيما بينها. بل أننا يمكن أن نؤسس تصنيفا مترادفا للتصنيف السابق إلي حد ما، علي أساس أن هناك قضايا بسيطة وقضايا مركبة.

وبالنسبة للاتساق المنطقي، فهو يعبر كما أشرنا عن الصياغة البنائية لقضايا النظرية أو مقولاتها، في بناء يمتلك قدرا من الاتساق المنطقي، الذي ينبغي في نطاقه وجود أي تناقض بين مكوناته. بحيث يجب أن ينص الاتساق المنطقي علي تسلسل هذه القضايا، حتي يصبح كل مستوى أدنى في التدرج مشتق من المستوى الأعلي. وبذلك تسلم أي تعديلات في قضايا المستوى الأدنى، بناء علي البحث الإمبيريقي، إلي تعديلات لها تأثيرها في قضايا المستويات الأعلى. وحتى تصبح النظرية العلمية أكثر نضجا فإنها تميل لأن تشكل بناءً نظريا متسقا. ويساعد امتلاك النظرية لبناء منطقي متسق في اشتقاق الفروض، التي من غير المحتمل أن تتناقض مع بعضها البعض. بالإضافة إلي ذلك تساعد النظرية المتكاملة في إمكانية إثبات صحتها بدرجة تفوق الحالة، التي تكون فيها النظرية متضمنه لبعض الفروض المتميزة والمنفصلة بعضها عن البعض [٢٦]. إلا إننا إذا كنا قد قدمنا توضيحا لأهم المفاهيم المكونة لبناء النظرية، فإننا نرى من الضروري صياغة تمييز بين النظرية وبعض الكيانات النظرية، التي قد تختلط بها أو تتداخل معها. مثل النموذج model والنموذج التوجيهي paradigm والإطار التصوري conceptual scheme. ويعرف النموذج Model ببساطة بإعتباره بناء تصوري يحدد أنه إذا ما ترابطت مجموعة من العوامل المحددة بطريقة محددة، فإن نتيجة معينة تصبح متوقعة. وفى هذا الإطار نجد أن النموذج ليس أكثر من تفسير، ولكنه يختلف عن التفسيرات المتعلقة بموضوعات خاصة، في كونه مصاغا بمفاهيم أكثر وضوحا [٢٧]. ويصاغ النموذج في حالة غياب النظرية أو في حالة عدم توفرها فيما يتعلق بمجال إمبيريقي معين، ومن هنا تعد النماذج استراحة وسط الطريق الموصل إلي بناء النظرية. إذ أنها عبارة عن تشخيصات أو تحديدات مؤقتة لطبيعة النسق الواقعى فى المجتمع، إضافة إلى إنها قد تفترض علاقات معينة بين المتغيرات، من أجل إجراء البحث الإمبيريقي [٢٨]. وتعد النماذج مساعدات أساسية في عملية التحليل. ويتحدد دورها الأكثر أهمية، في أنها تمدنا بالتفسيرات المبدئية التي يمكن أن نختبرها، ومنها يمكن أن نقوم بصياغة النظريات ذات القيمة

التفسيرية الأقوى. إن حقيقة أن نموذج "نلس بور" Neils Bohr عن الذرة "النيترون والإلكترونات في المدارات" لم يوافق عليه علماء علم الطبيعة الحديثة، فإن ذلك لم يقلل من حقيقة أنه كان خطوة هامة، شكلت دفعة هائلة نحو تأسيس نظرية وبحث أكثر (٢٩).

وفيما يتعلق بالإطار التصوري Conceptual Scheme والنموذج التوجيهي Paradigm، فإنهما يحتويان علي نفس الوحدات إلا انهما يختلفان من حيث الغرض. فبينما نجد أن الإطار التصوري، هو عبارة عن نسق من المفاهيم التي يختارها الباحث إراديا، لكي يحدد مجال تفسيره وحصره للمتغيرات. لكونه يتكون من مجموعة من المفاهيم التي تتسق وتترابط فيما بينها ترابطا واتساقا منطقيا. فإننا نجده يختلف عن النموذج التوجيهي من حيث كونه يحتوي علي مفاهيم أكثر، من المفاهيم التي يحتوي عليها النموذج النظرى، بل إننا نجد أن الإطار التصوري قد يكون هو ذاته النظرية لكن علي المستوى التصوري. والمثال الواضح الذي يترادف فيه الإطار التصوري مع النظرية، ومع الإطار المرجعي يتضح من الاستخدام البارسونزى للنظرية، بإعتبارها إطار تصوريا، أو بإعتبارها نموذجاً بالنظر إلي نظرية أشمل. أما النموذج التوجيهي فهو إطار يتشكل من المفاهيم، قد يكون هو ذاته الإطار التصوري، غير أن ما يميز النموذج التوجيهي، يتمثل فى أن الباحث هو الذى يتولى صياغته، لكي يستخدمه في التناول الإجرائي والتحليلي لمعطيات الواقع. وهو يعمل – أى النموذج التوجهى – حسبما يؤكد ميرتون علي منع الاستطراد اللغوي، وأيضا عدم الاحتواء علي مفاهيم ضمنية، تنشر الغموض فى بناء النموذج. بالإضافة إلي أنه، أى النموذج، يشكل أساسا تبني عليه التفسيرات التالية، ومن ثم فهو يساعد علي تراكم المعرفة، ثم أنه يقترب بالتحليل الكيفي من دقة التحليل الكمي (٣٠). هذا مع التأكيد علي أن النموذج التوجيهي، والنموذج التحليلي، والإطار التصوري، هي كلها أبنية نظرية نلجأ إليها فى حالة غياب النظرية أو ضعفها، أو عدم استيعابها لكافة متغيرات الواقع، ثم هي أيضا تعتبر الأساليب الثلاثة الموصلة إلي بناء النظرية. وفيما يتعلق بالأنماط الرئيسية للنظريات، فإننا نحددها بثلاثة أنماط رئيسية.

١- وتعد النظريات التحليلية هي النمط الأول، وهي تماثل النظريات المنطقية أو الرياضية، تلك التي لا تحدد شيئا يتعلق بالعالم الواقعي، ولكنها تتشكل من مجموعة من القضايا البديهية، التي تكتسب صدقها من خلال التعريف، والتي يمكن اشتقاق قضايا أخرى منها.

٢- ويسمى النمط الثاني بالنظريات المعيارية، وهي التي تحدد مجموعة من الحالات المثالية، التي يرغب فيها الإنسان أو تشكل صورة للمجتمع الذى نرغب فيه، ويتعلق هذا النوع من النظريات بالمسائل الخلافية والجمالية.

٣- ويضم النمط الثالث النظريات العلمية، ونجدها شكلها المثالي عبارة عن صياغة شاملة، ذات إسنادات إمبيريقية وواقعية، تؤسس علاقة بين نموذجين أو أكثر من المتغيرات. وفي أكثر مستوياتها بساطة نجدها تتخذ الشكل الذي يتمثل في أنه حينما تقع (أ) فإن (ب) لابد أن تقع، وتتميز النظرية العلمية عادة بالشمول [٣١].

ومن الواضح أن النظرية السوسيولوجية يمكن أن تتضمن الأنماط الثلاثة، فهي ينبغي أن تكون ذات بناء منطقي، إلي جانب أن كل قضية من قضاياها هي ذاتها عبارة عن علاقة بين مفهومين أو أكثر، يشيران إلي متغيرات واقعية محددة. النظرية السوسيولوجية، علي إختلاف نماذجها، تكون لها عادة متضمناتها الأيديولوجية أو مثلها وتفضيلاتها المعيارية، التي تكمن وراء قضاياها العلمية.

**رابعاً: وظائف النظرية الاجتماعية**

من الطبيعى أن تكون للنظرية السوسيولوجية وظائفها ذات الطابع العلمي، أي تلك الوظائف المتعلقة بعملية البحث الاجتماعي وكذلك بنسق التفكير العلمي وكذلك المجتمع. وسوف نطرح جانبا الآن الوظائف الأيديولوجية للنظرية، تلك التي لها في مواجهة النسق الاجتماعي أو المجتمع، في إطار ذلك سوف نذكر بإيجاز الوظائف الرئيسية التالية:

١- فعلى مستوى الصياغة النظرية العامة، نجد أن النظرية السوسيولوجية تشكل الإطار التصورى المشترك، بين مجموع الباحثين فيما يتعلق بمجالات وموضوعات محددة. بما ييسر تأسيس تفاعل بين مختلف النتائج والتفسيرات المتعلقة بالحقائق الامبيريقية المتباينة [٣٢]. هذا بالإضافة إلي أنها تنظم الكم الهائل من المعرفة الامبيريقية، في شكل أطر نظرية، ومن ثم توجه الاهتمام نحو الفجوات القائمة في بناء معرفتنا [٣٣].

٢- وفيما يتعلق بتوجيه البحث الإمبيريقي، نجد أن النظرية تلعب دورا هاما في هذا الصدد، حيث يمكن اشتقاق الفروض الموجهة للبحث من بناء النظرية كامتداد منطقى لتعميماتها. ويعتبر كم الفروض التي يمكن اشتقاقها من بناء النظرية، مقياسا لقيمتها وكفاءتها، بحيث أنه إذا أمكن التثبت من الفرض من

خلال الدراسات الواقعية بالنظر إلي كم كبير من الوقائع في عدد من المواقف، فإنه يصعد إلي كونه قانوناً أو توجيها نظرياً عاماً، يمكن أن تستنبط منه فروض جديدة [٣٤].

٣- ويعتبر وصف الواقع من الوظائف الهامة للنظرية في إطار دراسة النسق الواقعي، ولإنجاز ذلك تلجأ النظرية عادة إلي استخدام وسائلها المتمثلة في المفاهيم والفروض. ويؤكد بارسونز أنه ينبغي أن يكون الوصف كفء Adequate وحاسما في دلالته determinate. وتتحقق كفاءة الوصف إذا أمكنه توفير إجابة حتمية وممكنة التحقيق لكل التساؤلات الهامة والمتضمنة علميا. وتتحدد دلالتة الحاسمة فى قدرة النظرية على تقديم التفسير المنطقى الذى يقود إلى التنبؤ السليم بدرجة عالية من اليقين.

ويتم استخدام النظرية في عملية الوصف بالنظر إلـي مستويين، المستوى الأول، حيث يتم الوصف بالنظر إلي مقولات الاطار التصوري الذي تشكل عناصره اطارا ملائما لوصف النسق الواقعي. أما المستوى الثاني للوصف، فيمكن تسميته بالمستوى البنائي، حيث يتم الوصف بالنظر إلي بناء الأنساق الواقعية وترتيب عناصرها. إذ يعتبر البناء هو الجانب الاستاتيكي لأسلوب المعالجة الوصفية للانساق. ومن وجهة النظر البنائية، يتكون النسق من الأنساق التي تتكون من وحدات فرعية، وفى ذات الوقت نجد أن لهذه الوحدات الفرعية قدراً من الاستقلال، يضاف إلى ذلك تساندتها أو علاقاتها البنائية المتداخلة [٣٥]. ويعتبر التحليل هو الوظيفة الثانية للنظرية العلمية، ويعنى التحليل القدرة علـي تأسيس العلاقة الدينامية، بين الشرط الضروري الوحيد، وبين النتيجة المترتبة علـى فاعليته، فى ظل أفتراض تساوى الظروف الأخرى عند مستوى معين. ومن هنا فإن هدف النظرية العلمية، هو أن توسع من نطاق التحليل الفعال للأنساق المعقدة ككل بقدر الإمكان، حيث يمثل تحقق هذا الهدف إحدى الصعوبات النظرية الهائلة بالنسبة للعلم [٣٦]، وفى هذا الإطار يتميز التحليل الدينامى والفعال لمتغيرات الواقع، وهو التحليل الذى ينبغى أن ينجز بالنظر إلي البناء النظري المستخدم، بخاصيتين أساسيتين. الأولى أنه من خواص التحليل الدينامي، تناول مجموعة من الظواهر المتساندة تزامنيا بالنظر إلى طبيعة القيم المتبادلة بينها فى معية واحدة. والثانية أنه من الشروط الأساسية للتحليل الدينامي الناجح، أو الاسناد المنظم والمستمر، إرجاع كل قضية إلي حالة النسق ككل. وهو ما يحدث أساسا حينما يستفاد من المقولات البنائية في تناول القضايا الدينامية [٣٧].

ويشكل التفسير الوظيفة الثالثة فيما يتعلق بدراسة الواقع الاجتماعي التي تؤدي النظرية في إطاره دورا هاما. واستخدام النظرية في عملية التفسير يكون من خلال الاستشهاد بها علي وجود علاقة معينة بين متغيـرين، وتطـورات هـذه العلاقـة مستقبلا، إضافة إلى تحديد طبيعتها الجوهرية بالنظر إلي قضايا النسق النظري. إذ يتضمن النسق النظرى القضايا التي تيسر ذلك، إما في شكل قضايا من المـستوى الأعلي أو ما نسميها بالتوجيهات النظرية العامة، أو على هيئة قـوانين تجريبيـة، تؤكد العلاقة التي تصورها بالنظر إلي وقائع امبيريقية متعددة.

غير أنه في أحيان كثيرة – حينما لا يتيسر البناء النظري الملائم- يكون علي الباحث أن يمارس العملية البحثية بالنظر إلي نموذج نظرى توجيهى محدد، يتـولي الباحث صياغته فى الغالب، من أجل الاستفاده منه. ويؤكـد ايرنـست ناجـل أن النماذج النظرية تؤدي وظائف هامة للنظرية في إطار البحث العلمي (٣٨)، كمـا أن النظرية قد تؤدى دور النموذج بالنسبة لنظرية أخرى، كما يـري ذلـك ابراهـام كابلان. الذي يذهب إلي القول بأن النظرية بدون النموذج تمارس عمليـة التفـسير بشكل مباشر، أما النماذج فتفسر عن طريق المماثلة (٣٩).

ولا تقتصر وظائف النظرية علي الوصف والتحليل والتفـسير فقـط، وإنمـا نجدها تساعد الباحث فى تطوير التنبؤ بالمستقبل، فيما يتعلـق بموضـوع معـين. ويعتبر التنبؤ مسألة نظرية أساسا، وخاصة أنه ليست هنـاك معطيـات امبيريقيـة تتعلق بالمستقبل، الذي لا يكون قد تشكل بعد. غير أن الاستعانة بالأطر النظريـة، تيسر استكشاف الطبيعة المتعلقة بالعمليات التي يفتـرض وجودهـا فـي تفـسير المستقبل. في هذا الإطار يؤكد البعض أن باستطاعة العلماء الاجتمـاعيين، انجـاز ذلك عن طريق الاستفادة من النماذج والنظريات، فى افتراض النتـائج المتوقعـة، إستناداً إلى تحديده للتغيرات المحتملة، على المتغيرات المشكلة للواقع، فإذا تحقـق التنبؤ، فإنه لا يعتبر ممارسة لا قيمة لها تصدر عن برج عاجي. لأنـه ينبغـي أن نكون علي وعي، بأن التنبـؤ الاجتمـاعي أحـد الوظـائف الأساسـية للنظريـة الاجتماعية، التى تدرك المتغيرات التى تشكل الواقع، والحركـة المـستقبلية لهـذه المتغيرات (٤٠).

### خامساً: الأيديولوجيا والنظرية الاجتماعية

تعتبر قضية العلاقة بين الأيديولوجيا ونظرية علم الأجتماع، من القضايا الهامة التي تحتاج إلي الدراسة، وذلك أنه قد كثر الجدل والحوار في السنوات

الأخيرة، حول قضايا عديدة تتعلق بالأيديولوجيا. كالقضية الخاصة بموقف الباحث من الالتزام العلمي والأيديولوجي، أو الأيديولوجيا ودورها في نشأة النظرية السوسيولوجية، إلا أن هذا الجدل والحوار لم يصل إلي نتائج محددة ودقيقة. ذلك لأنه فضل أن يدور حول القضية من الخارج، وقد كان ألزم له أن يغوص بداخلها ليسبر طبيعة علاقاتها من الداخل. هذا إلي جانب عدم ألتزامه في تناوله لهذه القضية – علي خطورتها– بالمعايير المنهجية والمنطقية، لكي يصل إلي نتائج موضوعية واضحة ودقيقة. ونتيجة لذلك فقد انطلقت بعض الشعارات، التي تؤكد أحيانا أن علم الاجتماع يجب أن يكون علم أجتماع سياسي، وأن القائمين به يجب أن لا يركزوا كثيرا علي مناقشة قضايا النظرية والمنهج، لأن ذلك يصيبهم بمرض عضال اسمه الحصر المنهجي. وما تشترك فيه كافة هذه الشعارات يتمثل في إهمالها الكامل لعلم الاجتماع الأكاديمي، نظرية ومنهجا، وعدم التقدم لتطويره والإسهام فيه. الأمر الذي جعل ألفن جولدنر يضع عنوانا لمؤلف حديث له، يعبر فيه عما يواجه علم الاجتماع، بأنها "الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي". ويصورها ر. د. ليانج منظر راديكالية الشباب بتأكيده "أنه ما من أحد يستطيع ان يبدأ في التفكير أو الشعور أو العمل الآن، إلا ابتداء من اغترابه، إننا لا نحتاج إلي النظرية إلي حد كبير، طالما أن الخبرة هي مصدر النظرية [٤١].

وإذا كنا قد ناقشنا بناء النظرية ووظائفها واستراتيجيات بنائها، فإننا سنحاول فى هذه الفقرة مناقشة الأيديولوجيا من حيث طبيعتها وخصائصها، ثم علاقتها بالقضايا العلمية للنظرية الاجتماعية، ثم مناقشة هذه القضايا التى طرحت حول الأيديولوجيا والنظرية.

١- تعريف الأيديولوجيا: لمناقشة الأيديولوجيا من حيث نشأتها وطبيعتها، نجد أنه من الضروري طرح تعريف لها، وفي مناقشتنا لمسألة تعريفها نواجه بعدة تعريفات. إذ يشير هذا المفهوم أحيانا إلي الأيديولوجيا بإعتبارها نسق من الأفكار بشأن الظواهر، ولا سيما ظواهر الحياة الاجتماعية. أو هي طريقة التفكير المميزة لطبقة أو فرد. أو أن المفهوم قد يشير إلي علم الأفكار، أي دراسة أصل الأفكار وطبيعتها، ولا سيما في مذهب "كوندياك"، الذي استمد جميع الافكار من الإحساس وحده. أما عند كارل ماركس وانجلز اللذان أثار مشروعهما النظرى الاهتمام بالأيديولوجيا، فإننا نجد أن مفهوم الايديولوجيا عندهم لا يشمل نظرية المعرفة السياسية فحسب، بل يشمل أيضا الميتافيزيقيا والأخلاق والدين، وأية "صورة للوعى"، وهى – أى الأيديولوجيا – تعبر عن

المواقف والالتزامات الأساسية لطبقة اجتماعية بعينها [٤٢]. بالإضافة إلى ذلك يعرف تالكوت بارسونز الأيديولوجيا بأنها نسق من الأفكار الموجهة، أو التي لها أصل إمبيريقي، تلك التي تمنح الإنسان تفسيرا للطبيعة الإمبيريقية للجماعة، وللمواقف التي تقف فيها، والعمليات التى تطورت بها، حتى بلغت حالتها الراهنة، ثم الأهداف التى ينبغى أن يتوجه نحوها الأعضاء بصورة جماعية، كذلك علاقتهم بمسار الأحداث في المستقبل [٤٣]. ويكشف التفحص الدقيق لهذه التعريفات، أن الأيديولوجيا تتعلق بكيان جماعة، وأنها تتعلق بتحقيق اهداف هذه الجماعة، سواء كانت طبقة أو تجمعا يتخذ أي شكل آخر. وأن لها علاقة بمستقبل هذه الجماعة، وأن جميع أفرادها لابد وان يشاركوا فيها.

ويرى هارى جونسون أن الأيديولوجيا تتكون من عدة عناصر أبرزها ما يلى:

أ – الأفكار الموافق عليها بصورة عامة، تلك المتعلقة بالبناء الاجتماعى، وبالعمليات الداخلية، "بما فيها التغيرات التي قد تقع، إضافة إلى الإطار العالمى للمجتمع".

ب– الأفكار العامة، تلك التى تلقى قبولا وإتفاقا، والتى تتعلق بتاريخ المجتمع.

جـ– التقويمات العامة المتعلقة بالحقائق المتفق عليها.

د– القيم والأهداف المتفق عليها بصورة عامة بالنسبة للمجتمع [٤٤].

يعني ذلك أنه من الممكن وفقا للتحديدات السابقة، أن نجد في المجتمع الواحد مجموعة من الايديولوجيات، فكل جماعة ذات ثقل معين، أو حزب سياسي، أو منظمة مهنية أو نادى اجتماعي يمكن أن تكون له أيديولوجيا معينة. بذلك يتأكد لدينا أن الأيديولوجيا غالبا ما تعبر عن المشاعر والمعتقدات العاطفية، وخاصة تلك التي تربط الفرد بالجماعة. فهى إلي جانب استنادها في نشأتها إلي حقائق إمبيريقية، إلا إنه عادة ما يدخلها عنصر اللاعقلانية او الصوفية، كالحال في الدين. والمؤكد ان هناك بعض الأيديولوجيات التي نجد لها أصولا في العواطف الصوفية والحدس والإلهام المبالغ فيه [٤٥].

٢– نماذج الأيديولوجيا: ترتبط الأيديولوجيا وظيفيا بكيان الجماعة وتماسكها ودعمها والحفاظ عليها، والدفاع عنها امام الجماعات أو التجمعات الأخرى ذات الايديولوجيات المضادة. ولذلك نجد أن الآداء الوظيفي للأيديولوجيا علاقة بتكامل المجتمع أو الجماعات الفرعية، ثم إنها قد تحدد للجماعة اتجاها معرفيا وإدراكيا مشتركا تجاه أهداف معينة، ثم وسائل تحقيق هذه الأهداف.

إضافة إلي أنها – أى الأيديولوجيا – تحتوي علي الرموز التى تدعم الجماعة باستيعاب الاخيرة لها، حيث تعد هذه الرموز تجليات جمعية لتفاعل الجماعة. من هنا وجدنا أن الارتباط بالأيديولوجيا يكون أقوى ما يكون في حالات الصراع، الذي قد تواجهه الجماعة، سواء كان صراعا داخليا أو خارجيا[٤٦]. ذلك لأن الأيديولوجيا تكون هي السلاح أو الأساس الذي تستند إليه الجماعة، لكى تتجاوز حالة الصراع هذه، وتحقق التكامل والاستقرار من جديد، بعد أن تتمكن من حسم هذا الصراع لصالحها. وإلي جانب أن لكل جماعة إيديولوجيتها الخاصة، بالإضافة إلي إمكانية تواجد عديد من الأيديولوجيات داخل المجتمع الواحد، فإن هناك أنواع من الأيديولوجيات، إذ توجد الأيديولوجيا الثورية والأيديولوجيا الرجعية، وكذلك الأيديولوجيا المحافظة ثم الأيديولوجيا المضادة.

أما الأيديولوجيا الثورية أو الراديكالية فهي تلك التي تهاجم النظام الاجتماعي القائم أو أحد جوانبه، وبذلك فإنها يجب أولا أن تقدم نقدا للجوانب التي تهاجمها. ثم تقدم برنامجا بديلا لما هو موجود، ومن ثم فهى تؤكد بشدة علي الخضوع لهذا البرنامج الراديكالي، من قبل الأعضاء القائمون بالحركة الثورية [٤٧]. إلا أنه بالرغم من أن الجماعة الثورية تعمل علي الإطاحة بالنسق القائم، أو كثير من جوانبه، فإننا نلاحظ أن الأيديولوجيا الثورية، تؤكد علي بعض القيم السائدة والموجودة، التى لا تتناقض مع مضامينها، وهي بذلك تشترك مع الأيديولوجيا المحافظة في الاتفاق علي هذه القيم [٤٨].

وتعد الأيديولوجيا الرجعية شكلا خاصا من الأيديولوجيا، وفى هذا الإطار ليس من الضروري أن نقول بأن هذه الأيديولوجيا سيئة أو حسنة، بل أنها ببساطة أيديولوجيا تدعم العمل بإتجاه استعادة بعض جوانب النظام الذى كان سائدا فى الماضي. إذ أنه في أعقاب كل ثورة، نجد عادة ممثلي الجانب المنهار، والذي حطمته الثورة يؤيدون الرجوع إلي الأشكال النظامية التي أطاحت بها الثورة.

أما الأيديولوجيا المحافظة فهي الأيديولوجيا التى تحاول الحفاظ علي ما هو قائم وتطلب الخضوع له، وفى هذا الإطار فإننا نؤكد أن الخط الفاصل بين صفات الثورية أو المحافظة، فيما يتعلق بالأيديولوجيا، إنما هو فصل نسبي. ذلك لأن مفاهيم الثورية أو المحافظة لا تشير عادة إلي مضمون الأيديولوجيات، ولكنها تشير إلي علاقاتها بالنظم الاجتماعية القائمة.

فالماركسية اللينينية هي الأيديولوجيا المحافظة في الاتحاد السوفيتي، بينما هي الأيديولوجيا الثورية في الولايات المتحدة، ولذلك فإننا يمكننا أن نؤكد أن الأيديولوجيا المحافظة تبرر وتدافع عن النظم القائمة. وبخاصة تلك النظم التي لها علاقة بالحكومة والاقتصاد والبناء الطبقي، تلك العناصر التي تهاجمها الأيديولوجيا الثورية.

غير أنه يجب ان يظل مؤكدا أن الأيديولوجيا الثورية، إذا ظهرت في نفس الإطار أو السياق البنائي، الذي تدعمه الأيديولوجيا المحافظة، فإنها تركز دائما علي بعض عناصر وقيم ثقافة المجتمع، الذى تحاول الأيديولوجيا المحافظة الحفاظ عليه. ذلك يعنى ضرورة توضيح أن نشأة أيديولوجيا الحركة الثورية الكارزمية، يكون عادة من داخل نفس السياق، الذي تدعمه الأيديولوجيا المحافظة، وهذا ما حدث في روسيا وألمانيا والصين (٤٩). أما الأيديولوجيات المضادة، فهي الأيديولوجيات التى تبرر وجهة نظر وأنماط الجماعة الرافضة أو المعارضة، بدون أن تحاول العمل علي تغيير المجتمع ككل (٥٠). ذلك يعنى أن الأيديولوجيا ذات صلة عضوية ببناء اجتماعي محدد تنبثق عنه، وتتشكل بملامحه وأهدافه، وتعمل علي دعمه والدفاع عنه.

٣- الأيديولوجيا والعلم، طبيعة العلاقة المتبادلة: فيما يتعلق بالعلاقة بين الأيديولوجيا والعلم، فإنه من الضرورى الاستناد إلي معايير منطقية ومنهجية لتحديد طبيعة وخصائص هذه العلاقة. فنؤكد مبدأ أنه فيما يتعلق بالعلاقة بين الأيديولوجيا والعلم، فإننا نجد أن هناك فريقين من العلماء، حيث يؤكد الفريق الأول أن الأيديولوجيا لها صلة أساسية بالنظرية الاجتماعية، بل إنها هي التي أدت إلي نشأة النظرية الاجتماعية، ومن هذا الفريق نأخذ اثنين هما رواد هذا الاتجاه وهما أرفنج زايتلن وألفن جولدنر.

وتتضح وجهة نظر أرفنج زايتلن كما حددها في كتابه "الأيديولوجيا ونشأة النظرية الاجتماعية" في أنه يعتبر أن الفكر الوضعى قام ردا علي الفكر النقدي وإستجابة له. ومن هنا فإنه يصور نظريات كل من دوركيم، وباريتو وموسكا بإعتبارها جميعها تمثل مشروعات نظرية قامت للرد علي شبح التنظير الماركسي. يصور ذلك عبارته عن "الحوار مع شبح كارل ماركس". أما العالم الثاني، فهو ألفن جولدنر الذي تطرف بموقف أرفنج زايتلن إلي حد كبير، إذ يؤكد محاولا تصوير موقف اليسار الجديد، بأن هؤلاء الشباب يرون في عالم الاجتماع وسيلة للقهر والسيطرة، كما يرون الشيوخ، علي أنهم كائنات مستغلة ومنافقة. تأكيداً لذلك – كما

يذهب شباب اليسار – أننا لم نلاحظ شهداء بين علماء الاجتماع، إن الشباب الراديكاليين يائسون من الحزن، لأنهم لا يرون في عالم الاجتماع رجلا كاملا يتسق مع قيمه. إنه يدرس الفقراء إلا أنه لا يشارك في أوجاع هؤلاء الناس الذين يدرسهم، والذي جعل وجودهم ممكنا. إنك من الصعب أن تجد عالم أجتماع ذا شهرة منجذبا للتدريس في كليات الزنوج في الجنوب بالولايات المتحدة. وما يصدق علي عالم الاجتماع ينسحب علي النظرية الاجتماعية، حيث يرونها آداه تزييف لما يتبدى لهم في الواقع، إن الراديكالي الشاب ينظر عادة إلي النظرية الاجتماعية وعلم الاجتماع الأكاديمي، بإعتبارهما يجعلان الحياة غامضة، وأنهما يعبران عن أيديولوجيا ذات تحيز محافظ، تعمل علي دعم الحالة الراهنة [٥١].

ويتضح التطرف في موقف الفن جولدنر ليس في مهاجمته لنظرية علم الاجتماع، التي قد تتأثر إلي حد ما بشخصية المفكر المنظر. ولكن في مهاجمته لمناهج علم الاجتماع وأدواته لجمع المعطيات، متهما إياها بالتحيز الأيديولوجي كذلك. فهو يؤكد ان وجهة نظر العلماء، في المطالبة بحصر وجمع أكبر عدد من البيانات، بل وإنشاء نظام للحصر والتقدير، يسمح بالكشف عن التغيرات في عضوية التنظيمات، او الألتزام الديني، أو الحراك المهني. جميعها إجراءات منهجية تعبر عن وجهة نظر مجتمع قاس وتسلطي، يسعى إلي أن يعرف كل شئ عن أفراده، وأن المناهج التقليدية للبحث الاجتماعي، تؤدي وتنمي عادة النزعة التسلطية الضاربة في العمق، بل إنها تمهد السبيل عادة لقيام أحتكار البشر لبعضهم.

وهو يتوافق مع موقف "شيرسي ارجرز" الذي يؤكد ان الرضاء بمعايير البحث الصارمة الدقة، قد يؤدي إلي تأسيس عالم للموضوع، يتحدد فيه سلوك البشر ويضبط ويقوم، ويسيطر عليه، ويقرر بشأنه، إلي الدرجة التي يمكن تشبه حالة العمال، الذين تحكمهم ظروف خط التجميع. بمعنى أن نظم جمع البيانات أو أدوات البحث تفرض عادة وجود، بل وتستخدم نظاما للضبط الاجتماعي، وأن البيانات التي يحصلون عليها لا تستخدم فقط بواسطة أنساق الضبط والسيطرة، ولكنها في ذاتها أنساق للضبط والسيطرة.

ذلك يعني أن أياً من أدوات البحث، تؤسس بعض الاجراءات، حول أسلوب الحصول علي البيانات من الناس، وماذا يتبع معهم من أجل الحصول عليها، وهذا يستند بدوره إلي افتراضات معينة تتعلق بطبيعة هؤلاء البشر وماهى كينونتهم. وإلي الدرجة التي يتم فيها تشبيه العلوم الاجتماعية بالعلوم الطبيعية، فإن ذلك

يتضمن الافتراض الرئيسي الذي يؤكد علي أن الناس أشياء، يمكن أن يعاملوا ويضبطوا بنفس الأسلوب، التي تضبط به العلوم الاخرى المادة غير البشرية. فالناس موضوعات معرضة لسيطرة وضبط المجرب، لأغراض لا يحتاجون أن يفهموها أو حتى يرضوا بها. مثل هذا العالم الاجتماعي سوف يندفع بلا تفكير، نحو شراء كميات من البيانات، ولو علي حساب الكبرياء الإنساني وكرامته. فى إطار ذلك قد ينظر إلي الإجراءات المنهجية من وجهة نظر معينة، تؤكد علي إعتبارها مسألة فنية منفصلة بصورة تامة ومطلقة، عن أية توجهات أيديولوجية. إذ يفترض أن هذه الإجراءات المنهجية تتعلق فقط بطرق استخراج المعلومات عن العالم، أو جمع البيانات عنه، أو صياغة الاستبيانات، أو سحب العينات، أو تحليل البيانات. إلا إنها تعتبر شئ أكبر من ذلك، حينما تختلط عادة بالفروض الأيديولوجية العامة، عن طبيعة العالم، إضافة إلي طبيعة النظرة إليه وإلي أساليب ضبطة والسيطرة عليه، كما يسعى إلى ذلك علماء الاجتماع.

على عكس ذلك ينظر الفريق الأخر إلى علم الاجتماع، بإعتباره وسيلة لفهم العالم، وذلك تمهيداً لتحقيق ظروف أكثر ملائمة، يمكن أن يعيش في إطارها الإنسان. ويؤكد هذا الفريق علي أن العلم علم ولا شئ غير ذلك، وأن هذه العلاقة المدعاة بين الأيديولوجية والعلم علاقة زائفة، ولا سند لها من الحقيقة. ونذكر منهم علي سبيل المثال لا الحصر اثنين، أولهما عالم الاجتماع الأمريكي دون مارتندال، وثانيهما عالم الاجتماع الفرنسي ريمون آرون. أما دون مارتندال فيؤكد أن القول بأن علم الاجتماع في البداية كان جزءا من أيديولوجيا محافظة ليس هجوما عليه أو دفاعا عنه، ذلك أنه إذ قيل علي نطاق ما أنه إيديولوجيا، فإن هذا النطاق يحرمه من صفة كونه علما. ذلك لأن طبيعة العلم تؤكد علي أن الموافقة النهائية علي أى تعميم، إنما ترتكز علي المعايير الموضوعية التي يتضمنها هذا العلم. ثم يؤكد علي أن علم الاجتماع يستطيع أن ينمو ويبقي فقط إلي الدرجة التي يتمكن فيها من صياغة معايير علمية ومهنية.

وبصراحة أكثر وضوحاً، يؤكد ريمون أرون أنه من الضرورى أن نميز النظرية الاجتماعية والمنهج العلمي المتصل بالواقع الاجتماعي، عن الأيديولوجيات أو التصورات الخاطئة والمتحيزة، والناتجة عن المواقف الطبقية، التى تحرم الإنسان من رؤية الحقيقة. بل إنه من الضروري أيضا أن نؤسس حواجز بين أنماط التفسيرات العقلية المختلفة، وأن ندرس علاقتها بالواقع الاجتماعي. ثم يؤكد أنه لكي نتجنب الخلط والعمومية فإننا يجب أن نؤكد علي قضيتين، الأولي أن هناك

نطاقات يصل فيها الفكر البشري إلي الحقيقة الصادقة بالنسبة للجميع، وليست الحقيقة الصادقة بالنسبة لطبقة واحدة. والثانية أن هناك نطاقات يكون الانتاج العقلي فيها له قيمة بالنسبة للبشر في كافة المجتمعات، علي حد سواء (٥٢)، وهو بذلك يؤكد علي أن العلم ضمن هذه النطاقات.

بعد الفراغ من سرد هذه الآراء المتضادة، فإننا نتساءل عن ما هي إذا طبيعة هذه العلاقة، أي العلاقة بين العلم والأيديولوجيا، حيث نجدتأكيد واضح على عدم وجود هذه العلاقة لإعتبارات كثيرة. وفي هذا الإطار يمكن أن أسباب التأكيد على عدم وجود هذه العلاقة إلى مجموعتين حيث تتعلق المجموعة الأولى بالتفنيد النقدى لآراء ووجهات نظر كل من قالوا بوجود هذه العلاقة، وهو ما نسميه بالجانب السلبي من وجهة نظرنا. بينما نجد أن المجموعة الثانية تتعلق بالأسباب الإيجابية التى تفصل بين النظرية والأيديولوجيا، وتتعلق بالخصائص الفارقة التى تجعل من المستحيل وجود هذه العلاقة.

ونتناول علي الجانب السلبي موقف ارفنج زايتلن، وإذا كنا قد أكدنا أن الوضعية تعد امتدادا للمنهج الاستقرائي التجريبي، الذي حمل لواءه فرنسيس بيكون وروجر بيكون. وأيضا بصفتها امتداداً للفلسفة الإمبريقية الإنجليزية، التي لها جذورها أيضا في هذا المنهج فإنه أمام الفوضي التي أعقبت الثورة الفرنسية رأي فريق من المفكرين أن يوسعوا نطاق المنهج العلمي، لكي يحتوى علي دراسة الظواهر البشرية. وإذا كانت الفلسفة النقدية قد أسست موقفها الفكرى، علي أساس تصور الكل المتكامل الذى يجمع بين الكائن والممكن، والذي مازال كامنا فى وحدة واحدة. فإن الفلسفة الوضعية أو النظرة العلمية قد أسست موقفها علي أساس تناول الكل الكائن بالدراسة، باكتشاف عيوبه والتدخل اراديا للبحث عن ما يمكن أن يصحح هذه العيوب. هذا بالإضافة إلي أن الفكر الاجتماعي المحدث، وإن كان يؤمن بالعلاقة السببية بين المتغيرات الاجتماعية، إلا إنه قد أكد علي ضرورة تدخل متغيرات وسيطة، وهو ما يعنى إنه قد رفض منطق المتغير المستقل والتابع كأطراف تنحصر بينهما هذه العلاقة السببية، وأحل محلها وجهة النظر التى تؤكد على أن الحقيقة الاجتماعية هى نتيجة لجملة عوامل او متغيرات. تأكيدا لذلك أننا نجد أن صياغة التصور الدوركيمي أسهمت في تأسيسه متغيرات كثيرة. فقد أسهمت فيه الوضعية، والمثالية الهيجلية، وأسهمت فيه كذلك المثالية الألمانية لكل من زيمل وتونيس، كما وأسهمت فيه إلي حد كبير معطيات الأنثوجرافيا، الذي أقام بناء عليها نماذجه ومقارناته. فلم تكن الاشتراكية – كأيديولوجيا – إذا هي المتغير

الوحيد الذي أثار الفكر الدوركيمي لكي يؤسس نظريته حول رفضها، بل إن هناك من الدراسات التي تؤكد علي أن طريق دوركيم إلي علم الاجتماع، قد مر عبر اهتمامه المبكر بالاشتراكية (٥٣).

وفيما يتعلق بنقد الفن جولدنر، بخصوص إمكانية المعرفة التي قد تجمع عن البشر في المجتمع مدخلاً للتدخل في حياتهم، أو أن القواعد المنهجية التي طورها البحث الاجتماعي، إلي جانب أنها تخدم نظام السيطرة على هؤلاء البشر، إضافة إلى أنها توكد على أن علماء الاجتماع، لا يشاركون إيجابيا في قضايا المجتمع، فهم لم يرفعوا الظلم عن الزنوج ولم يقفوا إلي جانب الفقراء. ونحن إذا تفحصنا هذا النقد الذي أثاره الفن جولدنر، فإننا سنجد أن هناك اتهاما ضمنيا، بأن هناك رابطة عضوية تجمع بين المتخصصين فى علم الاجتماع وبين الحكومة أو الدولة، بهدف إستغلال جماهير الشعب والسيطرة عليهم. قد يكون ذلك موقف علماء الأجتماع الامريكيين، إلا أن هذا الموقف لا يجب أن يشكل أساسا للحكم علي علماء الاجتماع عامة، فالخاص لا ينسحب أو يصدق بالضرورة علي العام. هذا بالإضافة إلي أن مهمة عالم الاجتماع تتمثل في تشخيص المشكلة وتحليلها بهدف التعرف على أسبابها، والتفسير او التنبؤ بمتتالياتها، إذا ما استمرت هذه الظروف، أو طرأت ظروف جديدة من نوع معين. أما عن استخدام هذه المعرفة ضد العامة، فهذا ليس مسئولية العلماء، وإنما مسئولية من أساؤا استخدام معرفة العلماء. إن مشكلة الزنوج أو الفقراء في امريكا، لا تتطلب من عالم الاجتماع ان يشترك فى حل قضاياهم بصفته مهيجا ثوريا، بقدر ما يتطلب الأمر منه أن يرد تعقد هذه المشكلة إلي أسبابها الحقيقية. ويدعم ذلك ما يذهب إليه تحليل روبرت ميرتون، العميق والموضوعي لظاهرة الأنومى، وعلاقتها بالتناقض الثقافى والاجتماعى القائم في بناء المجتمع الأمريكي. حيث يعد هذا التحليل أكثر فعالية لصالح الفقراء والزنوج، الذين أشار إليهم جولدنر لكونه الأقدر علي إبراز مشكلتهم. فمن الواضح أن أغلب المقالات التي كتبها الثوريون في هذا النطاق، أبرزت الظواهر الاجتماعية، التي يعاني منها المجتمع علي العموم، وقد كان الشباب الراديكاليون لهم إسهامهم فى هذا الصدد.

أما القول بأن القواعد المنهجية تشكل نسقا جديدا للضبط، فمن الواضح أنه قول يجانبه الصواب، ذلك لأن مجموعة القواعد المنهجية التى يلتزم بها الباحث وليس المبحوثين. بل إن البحث الاجتماعي قد طور من التكنيكات ما يجعل مهمة جمع المعطيات مهمة لا يشارك فيها المبحوث بجهد إرادى واعى، كالملاحظة

بالمشاركة وتحليل المضمون والمعالجات الإحصائية. فإذا ناقشنا إدانة الفن جولدنر، للضبط التجريبي لجمع المعطيات التي تتطلب ضبطا تجريبيا، فإن ذلك من شأنه أن يؤسس موقفا مماثلا لموقف العلوم الطبيعية إلي حد كبير. أليس من الأفضل الحكم على الإجراءات المنهجية والضبط المنهجي، بالنظر إلي غرضه أو هدفه. بدلا من مناقشة طبيعته كوسيلة، علي ان نأخذ في الاعتبار دائما النظر إلي هذا الهدف من خلال المنظور العلمي الموضوعي لا من خلال رؤية أيديولوجية معينة. وفيما يتعلق بالجانب الإيجابي الذي نورده تدليلاً علي عدم وجود هذه العلاقة بين الأيديولوجيا والنظرية الاجتماعية كنظرية علمية، فإنه حتى إذا وجدت في لحظة معينة فإن العلم كنسق موضوعي، يمتلك الميكانيزمات التي يمكن أن يلغي بواسطتها أية وحدات معرفية لا تحمل طابعه أو خاصيته.

نخلص من ذلك إلي أن الأيديولوجيا تعد موقف جماعي، يشترك فيه كافة أعضاء الجماعة أو أغلبيتها، حيث يرتبط موقفهم هذا بتحقيق أهداف تتعلق بكيان الجماعة. وأن مصدر تدعيمها في الأفراد يكون عادة من خلال قادة المجتمع، او من خلال التطبيع الاجتماعي، أو من خلال الإعلان والدعاية ووسائل الاتصال العامة. أما العلم فهو يعبر عن وجهة نظر بمجموعة محددة ومتميزة من العلماء، حيث تتصل أهداف وجهة النظر هذه بالعلم وكيانه كنسق إدراكي بالأساس. بمعنى أن بحث العلماء يتناول عادة قضايا علمية، تمثل ثغرات تحتاج إلي تركيز جهودهم لتوضيحها. بذلك يصبح جهدهم في معظمه فني ومتخصص، إلا إن هذا لا يمنع أن يكون لمعرفتهم، التي يتوصلون إليها استخداماً علمياً، لصالح المجتمع ورفاهيته. بل أن ذلك لا يمنع أن تستخدم الأيديولوجيا بعض القضايا العلمية لتأييد موقفها، إلا إن هذا لا يعني أن هذه القضايا العلمية قد صيغت لغرض أيديولوجي.

اما الفارق الثاني فيكمن في أن الأيديولوجيا عادة ما تحرف أو تشوه الحقيقة الاجتماعية إلي حد ما، حقيقة أن الانطباعات العامة ليست خاطئة جميعها، حيث تختلف نسب الصدق والخطأ من واحدة لأخرى، ذلك يوجب النظر إلي كل أيديولوجيا علي حدة. على خلاف ذلك، نجد أن الصدق المقنن، مهما كان ناقصاً، يعد أفضل معرفة يمكن الحصول عليها في العلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى. بالإضافة إلى ذلك يتمثل الاختلاف بين القضية الأيديولوجية والقضية العلمية، في أن القضية العلمية أقل ثقة بنفسها، بل ومعرضة لتعديلات أكبر. فالعالم يشك دائما ولا يكفيه الدليل السببي، بينما الأيديولوجيا تحتوى عادة علي حقائق ذات طبيعة انتقائية في البرهنة المؤكدة لذاتها. فالشخص الأيديولوجي يبحث عن الحقائق، التي

تثبت عقيدة اختارها ووافق عليها سلفا، أما العالم فيرجئ الحكم حتى يستقصي إرادياً الحقائق التي قد لا توافق علي فروضه التجريبية (٥٤). هذا بالإضافة إلي أن الأيديولوجيا تكون عادة متعصبة، فالأيديولوجيا الراديكالية مثل الأيديولوجيا المحافظة تميل لأن ترى الأمور بإعتبارها إما أسود أو أبيض (٥٥). أما العلم فلا يمتلك هذا الحسم القاطع، وإنما تتعرض فروضه او قضاياه لدرجات متباينة من الدعم أو إثبات الزيف، إستناداً إلي إجراءات منهجية محددة. إن الأيديولوجيا قد ترى المطلق كثيرا في الأشياء، أما العلم فيبني كيانه علي أساس النسبي.

بالإضافة إلي ذلك، فإننا نجد أن هناك اختلافا أخر بين الأيديولوجيا والعلم، فبينما نجد أن الاأيديولوجيا – سواء كانت محافظة أو ثورية – تسعى إلي فرض مضامينها علي المجتمع، ذلك لأن هذه الأيديولوجيا تتضمن تحقيق مصالح معينة أو المحافظة علي مصالح المكتسبة، فإن العلماء علي خلاف ذلك لديهم ألتزام أساسي بالحقيقة وبموضوعية هذه الحقيقة. وفي حين أن رجال الأيديولوجيا يطلبون من المجتمع أن يسير في فلك أيديولوجيتهم نجد أن العلماء هم الذين يعملون ويخضعون للعلم كنسق إدراكي، ولا مصلحة خاصة لهم سوى الكشف عن الحقيقة (٥٦).

غير أن هذه الاختلافات التي أوردناها بين الأيديولوجيا والعلم لا تمنع من وجود علاقة، نرى ضرورة إلقاء الضوء عليها، حيث تتحصر هذه العلاقة في إمكانية أن تستخدم القضية العلمية استخداما أيديولوجيا. فأي قضية يمكن أن تكون قضية علمية، إذا نظرنا إليها بإعتبارها صادقة أو خاطئة علميا، بالقدر الذي توفر فيه وصفا للأجزاء والارتباطات داخل النسق الاجتماعي، بصورة موضوعية. إلا أن هذه القضية يمكن أن ينظر إليها بإعتبار أن لها متتاليات أو نتائج أيديولوجية. إلي المدى الذي قد يستخدمها شخص له قيمة وأهدافه المعينة، لتبرير دعم أو تغيير الأجزاء أو الارتباطات، التي لها وجودها الموضوعي، معني ذلك أن القضية العلمية ذاتها، ليس لها أي التزام أيديولوجي مع أي موقف (٥٧). وإنما الالتزام يأتي من الشخص الذي أستعان بها لكي يدعم موقفه، ذلك لأن القضية العلمية قد تصبح ذات مضامين أيديولوجية، قدر ما يمكن أن تكون لها مضامين علمية.

هذا بالإضافة إلي إن قضية الاستخدامات الأيديولوجية للمعرفة مسألة عامة، وتنطبق علي كافة العلوم الاجتماعية، وفي نطاق أي إطار تحليلي أو نسق نظرى داخل العلم الاجتماعي. وهنا كما في كافة أقسام النشاط العقلي الأخرى، فإن إساءة الأستخدام لا تلغي إمكانية الاستخدام. وأن النظرية الاجتماعية مثل تلك النظريات

أو أدوات البحث الموجودة بالعلوم الطبيعية، قد تسلم نفسها بلا اهتمام أو انتباه، لاستخدامها بواسطة الجماعات المتعارضة أيديولوجيا. لتحقيق أغراض لم تكن في ذهن الباحث حين صياغته لهذه النظريات، أو تصميمه لهذه الأدوات.

بيد أن هذا لا يمنع باحثا أو عالما أن يكون له موقف أيديولوجي، ولا يقتصر ذلك علي العلماء الاجتماعيين، بل يشمل العلماء الطبيعيين أيضا. فمثلا جاليليو الذي قاد نضالا ضد الفكر الديني، وأيديولوجيا رجال الكنيسة، ومهاجمته للفكر الأرسطي الحليف، الذي يدعم فكر الكنيسة من خلال التجريب العلمي. فإنه كان يقوم في هذه اللحظة بدور أيديولوجي إلي جانب دوره العلمي، إلا إنه في آدائه الأيديولوجي ظل ملتزما أساساً بقضايا العلم ومتطلباته. مثل هذا الموقف ينطبق علي كارل ماركس وتالكوت بارسونز، فهناك في بنية نظرياتهم قضايا علمية أساسا، إلا إنهم قد يستخدمون هذه القضايا العلمية إستخدامات أيديولوجية معينة. بذلك يظل مؤكدا أن الأيديولوجيا قد تستفيد من قضايا النظرية الاجتماعية كنظرية علمية، لدعم موقفها وكيانها أو تحقيق أهدافها، إلا أن النظرية العلمية لا يتوقف نموها علي إسهامات أو تأثيرات أيديولوجية معينة. ونحن بذلك نخالف ما ذهب إليه أرفنج زايتلن وألفن جولدنر، وبخاصة الوضع المتطرف الذى ذهبوا إليه فيما يتعلق بهذه القضية.

**سادساً: تشكل النظرية الاجتماعية ومعوقات إكتمالها**

يشكل إكتمال وجود النظرية في بناء العلم دلالة علي نضج بنائه الفكرى واكتماله، وبرغم أن النظرية تعتبر المكون الأخير الذي يكتمل به بناء العلم، لكونها العنصر القادر علي منح العلم هويته. وهي العنصر الفعال في توجيه إنجازات وتحرك العلم نحو دراسة الظواهر التي تشكل مجال فاعلية العلم وإطار بحوثه. ويرجع تأخر نضج النظرية كوحدة يكتمل بها بناء العلم لعاملين، الأول أن المراحل الأولي للعلم تتميز بمحاولة التعرف على المعطيات أو البيانات المتعلقة بالظواهر الواقعية موضع الدراسة لفهمها. والوصول من خلال هذا الفهم إلي مجموعة من التعميمات، التى يمكن أن تشكل بعد تجريدها وإعادة تنظيمها أساساً لبناء النظرية. وهو ما يعنى أن العلم يسعي لاستكمال بناء نظريته، ابتداءاً من التعرف علي المعطيات الواقعية، وإنتهاءا بالوصول إلي القضايا المجردة. ويتمثل العامل الثاني في أهمية امتلاك العلم لقدر وافر من المعرفة التي تشكل كيانه شرطا أساسيا لامتلاكه نظريته، إذ تعتبر النظرية في هذا الإطار مستوى منظم ومنقح المعرفة،

وإعادة تنظيمها وتحولها إلى مفاهيم ترمز لمتغيرات واقعية. ومن ثم فإمتلاك العلم للمعرفة يعتبر الشرط الأساسي والضروري، لأمتلاك النظرية التي تعد بطريقة أو اخرى، هي ذات المعرفة ولكن علي مستوى أكثر تجريداً وأكثر تنظيما، إضافة إلى أنها أصبحت تشكل نسقا متماسكا من الناحية المنطقية.

وحتى يتحقق بناء النظرية، فإننا نجد أن ذلك يمر عادة بأربعة مراحل تسلم كل واحدة منها إلي الأخرى، في المرحلة الأولي نجد أن الجهد العلمي لعدد من الباحثين في مجال معين من مجالات العلم، يصل إلى مجموعة من القضايا أو الفرضيات، التي يمكن أن تتكامل لتشكل توجهاً أو موقفاً، فيما يتعلق بمشكلة واقعية محددة. بحيث يبدأ الباحثون في الأستشهاد بهذه القضايا حين تناول الظواهر أو المشكلات المماثلة، سواء في عمليات الوصف او التحليل أو التفسير، وقد يستغرق الباحثون فترة طويلة، في اختبار هذه القضايا وإعادة اختبارها وتطوير صياغتها، حتى تصبح صالحة أو مؤهلة لتشكل قضايا فعالة في أي من الأبنية النظرية التي قد تتشكل.

فإذا تكاثرت القضايا، فإنها تنتظم لكي تشكل نموذجاً نظرياً يؤسسه باحث منظر أو مبدع، لكي يستفاد منه في عمليات البحث – الوصف والتحليل والتفسير – التالية أو يستخدمه الآخرون. أو يؤسسه باحث تأسيساً إرادياً ومؤقتاً – كما هي الحال في بناء النموذج التوجيهي – كي يستفيد منه في عمليات تنظيم المادة الواقعية، في وصفها وتحليلها وتفسيرها، الأمر الذى يؤدى إلى إنتاج مجموعة من القوانين الضابطة لها. غير أن هذا الجهد من شأنه، إذا تكرر من قبل عدد من الباحثين، فإنه يؤدى إلي نتيجتين، الأولى إعادة إختبار قضايا النموذج النظرى، حتى يمكن تحدد درجة الثقة في كفاءتها العلمية. والثانية استيعاب النموذج النظرى لقضايا جديدة في بنائه، الأمر الذى يساعد على توسيع نطاقه، والاقتراب من نقطة التحول من نموذج نظرى إلي نظرية علمية. وهو ما يؤكد القول الذي يذهب إلى التأكيد بأن النموذج النظرى يشكل جسر العبور إلي النظرية العلمية.

وبتكاثر النماذج العلمية علي خريطة العلم، فإن ذلك يعتبر دلالة على كثافة الجهود العلمية والبحثية، التي تبذل في نطاق العلم، وأيضا علي بداية التفاعل بين النماذج النظرية المختلفة. بحيث يؤدى هذا التفاعل عادة إلي تولد نماذج جديدة، غير أن هذه النماذج علي كثافتها، وقدرة تكاثرها، مازال كل منها قادر علي إدراك وفهم أي من جوانب الواقع الاجتماعي فقط. وإذا كانت النماذج النظرية تشكل علي هذا النحو مجموعة من الجزر النظرية المنعزلة، التي قد تعكس بعض جوانب

الواقع، غير أنها تعجز عن تصويره وإدراكه في كليته. فإننا نجدها – كإتجاه عـام – تتجه نحو الاتصال ببعضها البعض، وهذا الاتصال من شأنه أن يسلم عادة إلـى تأسيس أي من الأبنية النظرية، سواء كان البناء النظرى– التى أسلمت إليه – مـن نوع النظريات المتوسطة المدى أو النظريات الشاملة.

فإذا أتصلت مجموعة من النماذج النظرية ببعضها البعض لتشكل بناءاً نظريا أكثر شمولاً، فإن ذلك من شأنه، أن يدفع مجموعة أخرى من النماذج، لتشكل هـى الأخرى نظرية أخرى مناظرة أو بديلة، أو حتى مناقضة لهذه النظريـة الأولـى. وهنا نجد أن العلم قد دخل مرحلة جديـدة تمامـا هـي مرحلـة بنـاء المـدارس الاجتماعية، التى تحتوى كل منها علي عدد من النظريات، التـى تتميـز بطبيعـة واحدة، كالمدرسة الوظيفية التى تضم نظريات دوركيم، وبارسونز، وميرتـون. أو مدرسة الصراع التى تضم النظرية الماركسية، والماركسية المحدثة، إضـافة إلـى نظرية رالف دارندورف، ولويس كوزر. أو المدرسة النقدية التى تضم نظريات كل من ماكس هوركهايمر، وتيودور أدورنو، وهربرت ماركيوز وجيرجـون هـابير ماس، إضافة إلي س. رايت ميلز. وفي مرحلة المدارس او النظريـات المتعـددة. فإننا نجد أن كل نظرية من هذه النظريات تحاول مـن خـلال البحـث الـواقعى والميدانى، أن تعيد اختبار قضاياها. لتطور هذه القضايا وتوسع في ذات الوقت من نطاق بنائها النظرى، ليستوعب قضايا من النظريات الأخرى او المقابلة كما فعـل روبرت. ك. ميرتون. حينما حاول دعم نظريته الوظيفية من خلال إستعارة بعض المفاهيم والقضايا الأكثر تجانساً، من النظريات الوظيفية أخرى مثل نظرية دوركيم أو نظرية مالينوفسكى. كما إستعار مفاهيم وقضايا من نظريات مقابلة أو مناقـضة كنظريات الصراع كمفهوم التناقض، ومفهـوم الأداء الـوظيفى المعـوق، والأداء الوظيفي المتعدد، والوظائف البديلة والوظائف الكامنة. بحيـث أصـبحت نظريتـه الوظيفية والمدرسة الوظيفية عموما أكثر قدرة علي تناول قضايا الصراع والتغير. أو ما فعله منظروا المدرسة النقدية، وبخاصة منظروا مدرسة فرانكفورت، حينمـا اتجهوا إلي الإستفادة من أدوات البحث الامبيريقي أو الميداني، وهى الأدوات التـى طورها علم الأجتماع الغربي. إضافة إلي ذلك تحاول النظريات المختلفـة، خـلال هذه الفترة إثبات زيف قضايا النظريات الأخرى أو المضادة لها، ليس مـن خـلال منطق ايديولوجي، ولكن من خلال ممارسة علمية. وذلك مثلما فعل س. رايت ميلز في انتقاداته للبارسونزية، أو حينما فعل تالكوت بارسونز حينما حاول البرهنة علي رؤية ماركس المختزلة للصراع.

ونحن الأن علي أعتاب المرحلة الرابعة، حيث الساحة في علم الأجتماع ممتلئة بعديد من المدارس النظرية أو النظريات، التي تمتلك تصورات مختلفة للواقع، بحيث يصل اختلافها أحيانا إلي حد التناقض. ومن المنطقي أن يساعد الجدل والحوار بين هذه النظريات المتعددة إلي الوصول إلي النظرية العامة أو الشاملة للعلم، بحيث يؤدى ذلك إلي إكتمال بناء علم الاجتماع كعلم بين العلوم. حقيقة أن هناك انقلابا يحدث الآن في بناء التنظير الاجتماعي، يدور حول أستبدال الإدراك الموضوعى بالإدراك الذاتي الباحث عن المعنى، وحيث يستبدل التفسير بالتأويل، كما يستبدل الفهم بالتفهم. حيث يسعى هذا الانقلاب الفكري إلي إدراك الواقع، باعتباره جمعا من العناصر، التى تغيب عنها أى تصور نسقى، بل أن النسقية ذاتها أصبحت موضع تساؤل سوف نتعرض له في تحليلات قادمة.

ومن المعتقد أنه قد بذلت محاولات متنوعة من أجل الوصول إلي الالتقاء بين هذه النظريات العديدة والمتنوعة، وقد إتضحت هذه المحاولات من خلال استراتيجيات متنوعة. حيث تمثلت الإستراتيجية الأولى في البحث عن مناطق الالتقاء أو الاتفاق بين هذه النظريات ومحاولة صياغة تكامل بينها، لتأسيس بناء نظرى جديد يضم القضايا الصحيحة، فى هذه النظريات المتعددة. فى محاولة للتأكيد على التكامل بين تنظير الصراع الذي تقول به الماركسية، وتنظير التوازن الذى تؤكد عليه النظرية الوظيفية. بحيث يمكن التحرك بإتجاه تطوير صياغة نظرية جديدة، كتلك التى قال بها فان دنبرج، أو ن. ج. دى ميراث، حيث الدمج بين الأطر النظرية المتعارضة. غير أن الخطأ الذي يكمن في هذه الاستراتيجية يتمثل في محاولة جمع قضايا تعبر عن وجهات نظر متناقضة للحقائق، ثم السعي لدمجها صوريا مع بعضها البعض. وعلى الرغم من إمكانية هذا الدمج الصوري، إلا إنها سوف تظل عاجزة أمام تنوع التفاعل الواقعي، الذي قد يقع أغلبه في منطقة الوسط وليس علي مواضع الاطراف. ومن ثم فأعتقد أن الاستراتيجية الملائمة لصياغة هذا الالتقاء هي إستراتيجية المتصلات وليست المواقف المتناقضة.

وتعتبر النزعة التوفيقية هى الاستراتيجية الثانية، حيث تحاول هذه النزعة التأكيد علي مواضع الالتقاء أو الميل إليه بين النظريات العديدة، وهو ما يعني أن هذه الإستراتيجية تؤكد علي المواضع التي يمكن التوفيق بينها. وهي عادة القضايا التي تقع علي هامش بناء النظرية، أكثر من التأكيد علي القضايا المميزة للنظرية، أو تلك التي تكسبها طبيعتها. كالقول مثلا بأنه برغم تأكيد الماركسية علي الصراع إلا أنها يمكن أن تطور تصوراً للتوازن كذلك. وإنه إذا كانت الوظيفية

الأنثروبولوجية أو الوظيفية الاجتماعية في مراحلها الأولى، قد أكدت على مفاهيم التوازن والأستقرار، فإن الاتجاه الوظيفي في علم الأجتماع في مراحله الاخيرة. وبخاصة في نطاق المجتمعات الصناعية، قد أستطاع أن يطور تصوراً لظواهر الصراع والتغير، بحيث تتكامل هذه التصورات مع القضايا التى تؤكد على التوازن داخل هذا الإتجاه. بيد أننا نجد أن هذه الإستراتيجية تغفل القضايا المحورية داخل هذه الأبنية النظرية، إضافة إلي كونها تتجاهل الأصول الابستمولوجية المتباينة لأي من هذه النظريات.

علي خلاف ذلك تدور الاستراتيجية الثالثة حول سعي الباحثون في مختلف النظريات نحو تطوير أطرهم النظرية، بحيث تشكل هذه الأطر النظرية أساس النظرية الشاملة التى تشكل وعد علم الاجتماع. وهم في ذلك يمارسون آليات متنوعة. أبرزها اخضاع قضايا النظريات المضادة أو المقابلة لعمليات التأمل التحليلى والمنطقى، وكذلك لمعطيات الواقع الأمبيريقي. حتى يمكن تحديد ما هو صادق منها، وما تجاوزه الواقع، ثم بعد ذلك محاولة إستيعاب القضايا النظرية الصادقة بهذه النظريات في أبنيتهم النظرية. وقد فعل ذلك روبرت ميرتون، وحاوله لويس كوزر في إطار الأتجاه الوظيفي، حيث إهتموا بتضمن قضايا الصراع والتغير فى النظرية الوظيفية. كما حاول ذلك رواد المدرسة النقدية في علم الإجتماع، حيث أكدوا أن النظام الاجتماعي وليس الطبقة الاجتماعية، هو الوحدة أو الكلية الشاملة التى يمكن أن تدرس بالنظر إليها أية وقائع جزئية.

وبغض النظر عن تقييمنا لكفاءة أي من هذه الاستراتيجيات، كطريق للوصول إلي النظرية العامة للعلم، فإننا نعتقد أن الوصول إلي النظرية العامة للعلم، مرهون بضرورة مراعاة ثلاثة شروط. حيث يتمثل الشرط الأول في ضرورة تجنب الجدل الأيديولوجي، كمدخل لصياغة الالتقاء بين هذه النظريات المتعددة. ويرتبط بذلك ضرورة تجنب الجدل الأيديولوجي في إطار مناقشة القضايا النظرية، حيث قد يجهل البعض الحدود الفاصلة بين القضايا ذات الطبيعة العلمية للنظرية الاجتماعية، وبين المتضمنات الأيديولوجية لنفس النظرية. وإذا كانت الوظيفة الأيديولوجية للنظرية هى إحدى وظائفها فى النظر إلى المجتمع فإنه يصبح من الأخطاء الفادحة أن نحاول فهم المجتمع من خلال التوجة الأيديولوجى للنظرية نحوه. ونستطيع القول بأن أدراك المجتمع من خلال التوجه الأيديولوجى للنظريات، كان أحد الممارسات التى أعاقت نمو النظرية الاجتماعية، على نطاق الواقع الغربي وكذلك واقعنا العربي.

ويؤكد الشرط الثاني علي ضرورة ألتزام النظرية الاجتماعية بحركة متغيرات الواقع. وسواء كانت النظرية هي التي تتولى – من خلال وظيفتها الأيديولوجية – توجيه التفاعل الواقعي لترشيد حركته، أو كانت تحاول فهم هذه الحركة من خلال قضاياها ومضامينها العلمية. فإنها ينبغي أن تظل ملاحقة لتحولات هذا الواقع وتفاعلاته المتجددة، بمعنى إنه إذا كان الواقع يتجه إلي الاستقرار، فمن الخطأ ان نفرض عليه تصورات الصراع. وإذا كان الواقع تسوده تفاعلات الصراع، فمن الخطأ أن ندعى انه يبحث عن التوازن، إذ علينا – نحن الباحثين– أن نكون أكثر أمانة مع الواقع، لأن تفاعلاته هي التي لها الأولوية، وهي التي ينبغي أن تعكسها كافة القضايا النظرية. إن واقع النظام الدولي واقع متحرك الآن، وكذلك واقع المجتمعات المحلية، وعلي الأبنية النظرية أن تعكس – علي الأقل – هذا الواقع إن لم تستطع ترشيده وتوجيهه.

ويرتبط الشرط الثالث بضرورة الألتزام بأصول المنهج العلمي، حين التعامل مع الأبنية النظرية، فإذا كان جهد المرحلة السابقة، من تطور النظرية الاجتماعية، قد تركز حول توفير القضايا والأبنية النظرية. حيث لعب المنهج العلمي دوراً محورياً في تنظيم المعطيات، التي أفضت إلي تأسيس هذه القضايا، فإننا في هذه المرحلة، ينبغي أن نعيد فحص القضايا التي تشكل العناصر المكونة لبناء مختلف النظريات، وإعادة إختبارها بالنظر إلي سياقات متباينة من الواقع الاجتماعي. بحيث نبقي علي القضايا التي تعكس التفاعل القائم في غالبية هذه السياقات الاجتماعية. ذلك يعني أن دور المنهج العلمي خلال هذه المرحلة، يتمثل في كونه يشكل المصفاه، التي ننتقي من خلالها أكثر القضايا موضوعية. ولأن الواقع متكامل، بغض النظر عن التناقضات الكامنة فيه، فإننا نتوقع أن نصل إلي بناء نظرى متكامل وشامل سوف يكون الوعد المأمول بالنسبة لعلم الأجتماع، والدلالة التي تشهد علي اكتمال الاعتراف بهذا العلم بين العلوم.

وفى اعتقادى أن هناك قدر من المعوقات أو الممارسات التى أعاقت أو بالأصح عطلت تحرك النظرية في هذا الأتجاه، من هذه المعوقات مثلاً تناول النظرية الاجتماعية كما أشرت من منطق ايديولوجي. فنظراً لأن النظرية الاجتماعية فى مضامينها العلمية، هي في الغالب تعبير عن تفاعلات حدثت في واقع اجتماعي محدد، ومن ثم فهى قد تستخدم في محاولة إدراك التفاعلات القائمة بأي سياق اجتماعي– خاصة إذا كان متجانسا في بعض جوانبه مع الواقع الذي جردت قضايا النظرية عن تفاعلاته– أو توجيه وترشيد هذه التفاعلات. ومن ثم

فهي وإن كانت قد طورت إتجاها أيديولوجيا نحو الواقع الحاضر أو الماضي السابق، فإننا نجدها بنفس المنطق تطور اتجاها نحو ما ينبغي أن يكون. ومن الخطأ أن يغفل الباحث مسألة أن الواقع متحرك ومتجدد بصورة مستمرة ودائمة، ويطرح متغيرات جديدة دائماً، وإن على هذه التفاعلات الجديدة أن تنعكس بنفس القدر في بناء النظرية. إذا فعل الباحث ذلك فإنه يتخلى عن علميته ليصبح مناصراً ايديولوجيا، يرى الأفكار صادقة دائماً. ففي رأيه أنه إذا تجاوز الواقع تصور النظرية فإن ثمة خطأ في الواقع ينبغي أن يكتشف، لتعاد مطابقة الواقع ثانية مع النظرية. ولأن الواقع متحرك، ومستمر في التحرك والتفاعل وفقا لقوانينه الخاصة، فإن الباحث الذي يدعو لذلك يتجمد ويجمد النظرية معه، وفى هذا الإطار فإنه كلما تحرك الواقع وطرح متغيرات جديدة، إزدادت النظرية تخلفا عن متابعة حركته وإزداد الباحث جموداً.

ويعتبر التحول الأخير الذي خضع له علم الأجتماع الذى تحرك من الاتجاه الوضعى إلى الاتجاه المثالى، أحد المعوقات التى أعاقت – بعض الشئ- نمو النظرية الاجتماعية بإتجاه الاكتمال والنضج. ويتضح ذلك من الشوط الذي قطعه علم الاجتماع في تاريخه الطويل، فمنذ بدأت الدعوة لتأسيس علم الاجتماع، بداية من سان سيمون وأوجست كونت وحتى الآن، والعلم يدرك واقعه بالنظر إلى المنطق الوضعى المستند إلي منطق العلوم الطبيعية. الذي يدرس الظواهر الاجتماعية باعتبارها متماثلة إلي حد كبير مع ظواهرالعلوم الطبيعية، وأنه من الضرورى أكتشاف القوانين التى تحكم تفاعل الظواهر الاجتماعية مع بعضها البعض. غير أنه بعد فترة طويلة من الجهد العلمي، أدرك الباحثون في علم الاجتماع، انه قد تراكم لديهم قدراً هائلاً من المعرفة، وقدراً كبيرا من القوانين المتعلقة بهذه الظواهر. إلا أنهم مع ذلك لم يحققوا درجة عالية من الضبط والتحكم في الظواهر الاجتماعية موضع الدراسة، ومن ثم فهم مازالوا في غالب الأحيان عاجزين عن التنبؤ بأوضاع ظواهر المجتمع فى الحاضر أو في المستقبل. ونتيجة لذلك فقد حدث تحول في علم الاجتماع نحو المناهج الذاتية ذات الصلة بالفكر المثالي، والتي تسعى إلي فهم معاني الوقائع أو الظواهر الاجتماعية. سواء كانت أفكاراً أو أفعالاً أو أنماط سلوك، وهي الدعوة التى شكلت مثالية هيجل، والفلسفة الوجودية، وأفكار ماكس فيبر روافد لها. وهى الروافد التى تبلورت أخيراً في الفكر النقدي في علم الأجتماع، وهو الفكر الذي بدأته مدرسته فرانكفورت في العشرينات من هذا القرن.

ويعد الخلاف حول العمليات المحورية في بناء المجتمع كنسق، أحد المعوقات الرئيسية التى أعاقت نمو النظرية في علم الإجتماع، حيث وجدنا بعض النظريات التي تؤكد علي التكامل والتعاون والأنسجام والتوازن، باعتبارها العمليات المحورية، التي تخلع علي التفاعل بين البشر داخل المجتمع طابعه الخاص به. في مقابل ذلك نجد بعض النظريات التى تؤكد علي الصراع والإغتراب والمنافسة بإعتبارها العمليات الضابطة لإيقاع تفاعل البشر مع بعضهم البعض. ذلك برغم أن الواقع الإجتماعى في طبيعة الأساسية لا يتحقق التفاعل في إطاره علي هذه الحالة المستقطبة، بل إننا نجد في هذا الواقع بعضا من الصراع مضافاً إلي بعض من التعاون، يتفاعلان فى نطاق الواقع غير المتجانس. حيث نجده – أى الواقع – يتجه أحيانا لتأكيد التكامل، وفى أحيان أخرى تظهر في نطاقه الآليات التي تهز هذا التكامل، وتعمل علي إنهياره. ولعل ذلك هو السبب في إنه برغم إمتلاكنا لأبنية نظرية شامخة، إلا أن هذه الأبنية النظرية مازالت في غالبها عاجزة، عن تصوير التفاعل الاجتماعي الواقعي بكل جوانبه وزواياه.

وإذا اعتبرنا التحول من الوضعية إلى المثالية أحد المعوقات التى أعاقت تطور النظرية الاجتماعية، فإن التأرجح حول مستوى تحليل التفاعل الاجتماعي، وما ينتج عنه شكل معوقاً أخر. حيث نجد أن بعض النظريات الكلاسيكية قد إتجهت إلي تطوير أنساق نظرية شاملة، ومن ثم فقد مارست تحليلاتها علي المستوى الشامل Macro. بينما نجد أن هناك في المقابل طائفة من النظريات الاجتماعية، التي مارست التحليل علي مستوى جزئي Micro، أي علي مستوى تفاعل العناصر الجزئية في المجتمع. أحدها بدأ من أعلي، بينما بدأ الآخر من أسفل، بدايات مختلفة ومنعزلة لم تتح الفرص لها لقيام تفاعل متبادل أو إلتقاء بين مستويي التحليل هذين. إذ نجد أن أحدهما لم يتأسس استطرادا أو إمتداداً للآخر، بحيث كان يمكن أن يتكامل الأداء علي مستويات التحليل هذه، بما يشكل تراكماً يساعد في دفع النظرية الاجتماعية إلي الأمام. بدلاً من الوضع الحالي المنقسم علي ذاته، والذي يتأرجح وضع النظرية الاجتماعية علي ساحته، بين تبني منطق التحليل الشامل أو الجزئي، في دراسة التفاعل الاجتماعي، الأمر الذي جعل من هذا الوضع عائقاً أمام تطور النظرية في علم الأجتماع.

ويتمثل المعوق الخامس في التآكل المعاصر لمفهوم النسقية – أى النظرة إلى المجتمع بإعتباره نسقا – التى جردت عنها النظرية الاجتماعية المعاصرة، بخاصة النظريات الشاملة. ونحن إذا تأملنا أوضاع النظرية الاجتماعية المعاصرة فسوف

نجد أنها في غالبها قد جردت عن مستوى النسق القومي، أو المجتمع. أي النسق الذي يعكس حالة مجتمع له حدوده الواضحة نسبياً، والذي يمتلك قدراً من الاكتفاء الذاتي. يصدق ذلك علي غالبية النظريات الشاملة، كالماركسية، والبنائية الوظيفية، ونظرية ماكس فيبر، ونظرية باريتو. فى مقابل ذلك فإننا نجد أن النظريات التى تمارس تحليلها علي المستوى الجزئي، وتعمل في نطاق الجماعات أو السياقات الاجتماعية الصغيرة والمحدودة، كالجماعات الصغيرة، او العلاقة بين الأنا والآخر. وهو ما يعنى أنها تمارس تحليلها علي مستوي الأنساق الفرعية الصغيرة والمحدودة، حيث نجد أن هذا النمط من النظريات قد إزدهر فى المرحلة الأخيرة. التى بدأنا نواجه فى إطارها بتيارين جديدين علي الساحة الاجتماعية، الأول العولمة التى تعنى بها منظومة من الأفكار والقضايا التي تبدو فاعليتها علي صعيد النسق العالمي، وتعمل أفكارها وآلياتها بإتجاه تفتيت النسق القومي، وفرض إنهياره لصالح تأسيس نسق أشمل، يتمثل فى نسقية النظام العالمي. وفي هذه الحالة سوف يتأسس وضع حاد تواجهه النظرية الاجتماعية، حيث تتلاشى النسقية التي جردت عنها، وعملت هذه النظرية علي تجريد وفهم تفاعلاتها. فى مقابل نسقية جديدة بدأت في الظهور، هي النسقية العالمية الشاملة التى لم تجرد عن وضعيتها غالبية النظريات الاجتماعية المعاصرة، ومن ثم فهي غير قادرة علي فهم تفاعلاتها وظواهرها.

ويتسق مع ذلك، وربما يتكامل معه بطريقة ما تبلور نزعة تفكيكية وتجزيئية، يعبر عن بعض جوانبها تيار ما بعد الحداثة، الذى يدرك الأشياء في ذاتها، باعتبارها عناصر لها وجودها علي ساحة المجتمع، أو تلعب دورها في التفاعل الاجتماعي. معانيها في ذاتها، وليست مكتسبة من خارجها، أى من خلال سياقها الاجتماعى او من خلال تفاعلها مع الآخر. وهي ليست ملتزمة بمعانى نمطية ثابتة ومحددة، ولكنها ذات معاني متغيرة في كل وقت وفى كل سياق، تتشكل غالبية معانيها من الإعلان والاعلام وتكنولوجيا المعلومات. ومن ثم تعجز النظرية الاجتماعية التى اعتادت دراسة العناصر والمكونات في إرتباطاتها فى إطار النسق الاجتماعى. عن فهم هذه العناصر وهى سابحة في الفضاء، حاملة معانيها في ذاتها، حيث يمكن أن ترتبط بأي سياق، كما يمكن أن تنفصل عنه. بذلك يمكن القول بأن غياب تصور النسق الاجتماعى الذى جردت عنها غالبية النظريات الاجتماعية المعاصرة، يشكل معوقاً رئيسياً أمام إكتمال نمو او نضج النظرية الإجتماعية المعاصرة.

ومن الطبيعى أ، يشير تتبع تحولات النظرية الاجتماعية المعاصرة إلى بروز تحرك قطعته علي عدة محاور تفاعل عبرها التنظير السوسيولوجى فى جملته، وهو التفاعل الذى يتولد عنه نماذج نظرية جديدة بصورة دائمة، أو علي الأقل ميولاً أو إتجاهات جديدة. إرتباطا بذلك يتمثل المحور الأول في التطور التاريخي، حيث نلاحظ تولد نماذج نظرية من أخرى، إما بسبب تغير الواقع وطرحه لمتغيرات جديدة، أو نتيجة لحركات التصحيح أو التنقيح التى تظهر عبر تاريخ كل تنظير إجتماعي. وتشكل الجغرافيا المحور الثاني، حيث أننا إذا تأملنا التنظير الاجتماعي، فسوف نجده ينقسم في بنائه إلي مكونين أساسيين، حيث يحتوى المكون الاول على تنظير إجتماعى يتضمن مجموعة من المقولات التى تتناول متغيرات مشتركة بين مختلف السياقات الإجتماعية، بالإضافة إلى ذلك مكون تنظيري أخر، مازال مرتبطا بسياقات إجتماعية بعينها. ونفترض أن يحدث تفاعل وتغذية متبادلة بين مقولات هذين المكونين البنائيين، بما يقربنا من الحالة التى نصل فيها إلي النظرية العامة للعلم. وإذا كنا نفترض أن النظرية الاجتماعية المعاصرة قد نشأت غربية بالأساس، فإن بروز أنماط جديدة من المجتمعات في أعقاب الحرب العالمية الثانية، "المتقدمة والنامية والمتخلفة"، من شأنه أن يساعد علي تطوير مقولات يتم إستيعابها في بناء النظرية العامة. حيث يوفر ذلك لها مخزونا معرفيا متراكما، يجعلها قادرة علي فهم ودراسة الواقع المتباين بذات المقولات، وهنا يمكن القول بأننا قد بلغنا شاطئ النظرية الاجتماعية العامة.

ويعد المحور الثالث الذى نحاول من خلاله تتبع تطور النظرية الاجتماعية، محور نوعى، تتجلي نوعيته من خلال جوانب عديدة. فهناك الخلاف علي طبيعة العمليات المحورية المحددة لطبيعة التفاعل الاجتماعي، وهناك الخلاف حول درجة الألتزام بتصور النسق وطبيعة هذا النسق. بالإضافة إلى ذلك فقد بدأت تظهر مكونات جديدة فى واقع المجتمعات، كالأرهاب الذي يسعى للعصف بجزء من بناء القوة، سواء علي مستوى النسق "المجتمع" القومى، أو العالمي كمدخل لإحداث التغيير فى إطار أى منهما، وهى حالة جديدة علي التفاعل العالمي. وتعد القوة هي المكون الثاني الذي برزت فاعليته علي الصعيد العالمي، فلأول مرة فى تاريخ العالم تسعى قوة الدولة المحورية فيه، مستندة في ذلك، إلي شرعية احتمالية إستخدام القهر، بإتجاه تغيير العالم وفق رؤيتها، حتى يصبح العالم بكامله بيئة مواتية. بالاضافة إلي ذلك يوجد مكون الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، الذي يعمل بدأب بإتجاه تأسيس نسق عالمى متجانس، وهو هدف عجزت عنه أعتي القوى

الاستعمارية عبر قرون كثيرة مضت. على هذه المحاور ينبغي تتبع حركة النظرية الاجتماعية، علنا أن نصل في النهاية إلي بصيرة، نرى من خلالها التطورات غير المرئية وغير الظاهرة، التي تخضع لها النظرية الاجتماعية، وما هو المنتهى الذي يمكن أن ترفأ فيه سفنها.

## المراجع

١ - سمير نعيم: النظرية في علم الاجتماع، دراسة نقدية مكتبة سعيد رأفت، الطبعة الأولي، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢٤.
2 - Skidmore, William: Theoretical Thinking in Sociology, Combridge Univerisity Press. London. 1975. P. 3.
٣ - سمير نعيم: مرجع سابق، ص ٢٠.
4- Merton, Robert. K: Social Theory and Social structure. The Free Press. Gleonce. 1962. P. 3.
٥ - زكريا إبراهيم: مشكلة الفلسفة، مكتبة مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٠، ص ١١٢.
٦ - سمير نعيم: مرجع سابق، ص ص ٢٢-٣٢.
7 - Soro Kin, Pitrim: Contemporary Social Theories. New York. Harper. 1928.
حيث يعرض الكتاب بكامله لكافة النظريات العالمية التي تري أن عاملاً أساسياً من وجهة نظر المدرسة هو الذي يلعب دور المتغير المستقل، ويحتم يسر التفاعل والعلاقات الاجتماعية من وجهة معينة
٨ - تيماشيف، نيقولا: نظرية علم الأجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، ١٩٧٠، دار المعارف، مصر، ص ٣.
9 - K. R. Merton: Op. cit, P. 34.
١٠- نيقولا تيماشيف، مرجع سابق ص ٣.
11- Pitrim Sorokin: Op. cit.
١٢- نيقولا تيماشيف، مرجع سابق ص ١٦.
13- Galton, Johan: Theory and Method of Social Research. London. George Allen & Unwin. LTD. 1987. P. 451.
١٤- نيقولا تمياشيف، مرجع سابق، ص ١٥.
15- R. K. Merton: Op. cit. P.5.
16- Ibid. P. 89
17- T. Parsons: Op. cit. P. 28.
18- Seltiz, C. Jahoda & Others: Research Methods in Social Relations. New York. 1963. P. 28.
19- Ibid. P. 41.
20- Fairchild, H. P: Dictionary of Sociology, 1967. P. 56.
21- Rily, M.W: Sociological Research. A Case of Approach. New York. 1964. P. 5

22- R.K. Merton: Op, cit. P. 90.
23- Ibid. PP. 91 – 92
24- Johan Galtung. Op, cit.P. 451.
25- Hommans, G: Contemporary Sociology (in) R. Fairs (ed) Hand Book of Modern Sociology. New York. 1966. P. 951.
26- Smelser. N. J: Theory of Collective Behavior. New York. 1963. P. 24.
27- Catgrove, Stephen: The Science of Society. An Intruction to Sociology. London. Grow- Allen & Unwin. ITD. 1968. Pp. 31-38.
28- Ibid. P 20.
29- R. K. Merton: Op. cit. Pp. 13-15.
30- Parsons, T: Essays in Sociological Theory. The Free Press. New York. Collier Macmillan Limitod. London. 1966. P. 350.
31- Percy, Cohn: Op, cit. P. 12
32- Nagel, E: The Structure of Science, Problems m logic of Scientific explanation. Harcourt Brace & world. Inc. New York. 1961. P. 91.
33- Johan Galton: Op. cit. P. 8.
34- Compell, Norman. R: The Structure of Theories (m) Herbert Fiegl & May Brodbeck (eds) New York. 1923. Pp. 288 – 308 esp P. 303.
35- T. Parsons: Essays in Sociological Theory, Op. cit. P. 323.
36- Ibid. P. 215
37- Ibid. P. 216
38- E. Nagel: Op, cit. P. 95
39- N. R. Campell: Op, cit. P. 289
40- W. Skidmore: Op. cit. Pp. 15-16
41- Alvin Gouldner, The Coming Crises of Western Sociology Op, Cit. p.115
42- Ibid, p, 112.
43- Pansons, Talcott, the Social System, the Free Press, Glencoe, Il-Linois, 1951, p. 349.
44- Johnson, Harry, M, Sociology, A Systematic introduction, Routledge & Kegan Paul Ltd, London, 1961, pp. 581-588.
45- Bredemier, H.C & Stehenson, R. M, The Analysis of Systems, Halt Rinehert, London, 1970, p. 310.
46- Harry M. Johnson, Op. Cit, p. 590.

47- Ibid, p. 606.
48- Ibid, p. 580.
49- Talcott Parsons, The Social Dystem, Op. Vit. P. 506.
50- Harry M. Johnson, Op. Cit. p. 389
51- Alvin Gouldner, Op, Cit, p. 9.
52- Aron, Raymond, Main Currents in Sociological thought, Vol., London, 1967, p. 170.

٥٣- أحمد أبو زيد، العلوم الإنسانية والصراع الأيديولوجي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثاني، العدد الثاني، ١٩٧٠، ص ص ١٤١ – ١٦٥.

54- Harry M. Johnson, Op. Cit. p. 591.
55- Ibid, p. 607.
56- Barber, Barnard, Structural – Functional Analysis, Some Problems and Misunderstanding, Amer. Soc. Rev, Vol 21, 2, 1956, p. 132.
57- Robert، Merton K, Social Theory And Social Structure, Op, at, P. 42.

٤

# الفصل الرابع
# عمليات وإستراتيجيات بناء النظرية الاجتماعية

## الفصل الرابع
## عمليات وإستراتيجيات
## بناء النظرية الاجتماعية

**تمهيد :**

حسبما هو مؤكد وثابت يعد بناء النظرية واكتمال تأسيسها يعتبر مؤشراً على نضج وأكتمال بناء العلم الذي تنتمى إليه. ذلك لأن النظرية هي التى تتولى ترشيد حركة العلم، من حيث انتقاء المشكلات التى ينبغي التصدى لدراستها، ثم منطق التناول العلمي الذي ينبغي التعامل من خلاله معها. وإرتباطاً بذلك يتطلب تحليل بناء النظرية العلمية، وخاصة النظرية الاجتماعية، ضرورة التركيز على ثلاثة جوانب أساسية. الجانب الأول، وهو ما يمكن أن نسميه مجازا بالبناء المورفلوجي للنظرية أو مكوناتها الأساسية، ونعني بها العناصر الأساسية المكونة لأي نظرية علمية مشخصة بشكل ثابت غير متفاعل. فى حين يتمثل الجانب الثانى في العمليات الدينامية لبناء النظرية العلمية. سواء تلك العمليات المتعلقة بتأسيس النظرية، أو تلك الخاصة بأعمالها في عمليات البحث المختلفة، أو التى تركز على صياغة النظرية العلمية لتحديد مبادئها الأساسية. بالإضافة إلى ذلك يتعلق الجانب الثالث، بوظيفة النظرية فى إطار نسق التفكير العلمي للعلم الذي تنتمي إليه كإطار لها، وبالنظر إلي النسق الاجتماعي، أى المجتمع، كإطار لأعمال فاعليتها.

وفي محاولة تأمل هذه الجوانب الثلاثة فإننا نجد أن مختلف المواقف النظرية، تجمع علي أن النظرية العلمية تتركب من ثلاثة مكونات أساسية لازمة لتأسسها كنسق نظرى. فإذا غياب أي من هذه العناصر الثلاثة، فإن ذلك يعني أن النظرية مازالت في طور الإكتمال، وأنها لم تكتمل بعد، أي مازالت مشروعا نظريا ناقصا. ويتمثل أول هذه العناصر فى المفاهيم التى تشكل الوحدة الأدنى والأصغر فى بناء النظرية. ويعد المفهوم رمز يشير إلى متغير واقعى، بحيث نتعامل مع الرمز أو المفهوم، ونستدعى به المتغير إلى الذهن. وتختلف المفاهيم بطبيعة الحال من حيث مستوى التجريد، فهناك بعض المفاهيم الأكثر إقترابا من المتغير الذى نشير إليه، بينما مفاهيم أخرى أكثر إنفصالا عن المتغير. كأن نسمى أحد التلاميذ فى الفصل "أحمد"، وفى نفس الوقت هو التلميذ رقم ١٧ فى كشف أسماء تلاميذ الفصل. المفهوم الأول أكثر إقترابا من المتغير "أحمد" بينما المفهوم الثانى "١٧" أكثر إنفصالا عنه.

ويعد المفهوم هو وحدة القضية، إذ تتكون القضية من مفهومين أو أكثر، وهو ما يعنى أن القضية يمكن أن تتضمن ثلاث مفاهيم تشير إلى ثلاثة متغيرات. حيث نجد أن المتغيرين يرمز لهما بمفهومين، إضافة إلى المفهوم الذى يتعلق بالعلاقة التى تربط بينهما. فمثلا حينما نقول "أحمد ذاكر دروسة"، "أحمد" متغير، و"الدروس" متغير آخر، والعلاقة بينهما هى "المذاكرة" وهى التى يعبر عنها بمفهوم ثالث.

وتشكل القضايا المكون الثانى فى بناء النظرية، وفى تعريفها الأساسى، تعتبر القضية علاقة ثابتة بين متغيرين، أو هى علاقة ثابتة بين مفهومين، بإعتبار أن المفهوم – كما أشرت – هو رمز يشير إلى متغير واقعى، ويستدعيه. ويمكن تعريف القضية بأنها حكم له معنى، وإذا كانت القضية عبارة عن علاقة ثابتة بين متغيرين، فإنه يمكن تحويل القضية إلى فرض، من خلال تحويل العلاقة الثابتة إلى علاقة إحتمالية. فمثلا إذا قلنا "أحمد بطل" فهذه قضية، لأنها عبارة عن حكم صدر على ثبات بطولة أحمد. فإذا رغبت تحويل القضية إلى فرض علمى، فإنى أقول "من المحتمل أن يصبح أحمد بطلاً". فإذا ثبت إستنادا إلى بعض الاختبارات أنه بطل، فإننا نحول العلاقة الاحتمالية إلى علاقة ثابتة بأن نقول "أحمد بطل" وتختلف القضايا فى بناء النظرية من حيث مصدرها. هل هى جردت عن معطيات واقعية، فمصدرها الواقع، أم أنها أشتقت من أبنية نظرية فمصدرها التنظير.

ويشكل البناء المنطقى المكون الثالث في بناء النظرية. وللبناء المنطقي معنيان، الأول يتمثل في أنه أيا كان المدخل إلي تأسيس النظرية، سواء كان ذلك تصعيدا من أسفل، عن طريق التعميمات الامبيريقية، أو أنها تولدت من خلال الاشتقاق من أبنية نظرية سابقة. فإن النظرية ينبغي أن تكون علي درجة عالية من الدقة التنظيمية، بحيث تتخذ في شكلها النهائي شكل النسق الاستنباطي.

فى هذا الإطار توجد القضايا الأمبيريقية، وهى القضايا التى تبلورت نتيجة التعميم الناتج عن دراسة أمبيريقية، أى أن البحث الأمبيريقى يشكل أحد مصادر قضايا النظرية. بينما يتمثل المصدر الثانى للقضايا فى الأبنية الفلسفية والنظرية السابقة، حيث يمكن أن نشتق منها بعض القضايا. التى نحولها إلى فروض ثم نعرضها للدراسة الواقعية، لنتحقق من صدقها الأمبيريقى، حتى تصبح مؤهله بعد ذلك لتضمينها فى بناء نظرى. ومن ناحية ثانية يمكن تصنيف القضايا إلى قضايا كبرى، وقضايا صغرى. وتترتب مختلف القضايا فى بناء النظرية لتشكل بناء منطقيا.

ذلك يعنى أن النظرية العلمية الدقيقة والمتماسكة البناء ينبغي أن تمتلك بناء

منطقيا يشكل هيكلها الأساسي [١]. ويتعلق المعنى الثاني للبناء المنطقي بالترتيب الذي تتخذه قضايا البناء النظرى. بحيث يحدد البناء المنطقى قضايا النظام أو المستوى الأعلي ذات الطابع النظرى، وقضايا النظام أو المستوى الأدنى ذات الطابع الأمبيريقي. ثم طبيعة العلاقة الوظيفية المتبادلة بين نوعى القضايا أو التعميمات من خلال العمليات المرتبطة بالتفاعل الداخلي للبناء النظري، وهي عمليات اشتقاق الفروض، وتأسيس النظرية، ثم التعامل مع المعطيات الأمبيريقية بالنظر إلى الإطار النظرى [٢].

### أولاً: عمليات بناء النظرية الاجتماعية

في إطار هذه الفقرة، سوف نتعرض للعمليات الرئيسية التى تبناها مختلف المنظرون لبناء النظرية الاجتماعية. وحسبما أشرنا فإن القضية تشكل الوحدة الأساسية والمحورية لبناء النظرية، سواء كان مصدرها الأبنية النظرية والفلسفية السابقة عليها، أو كان مصدرها التعميمات التى جردت عن الواقع الامبيريقى. وحسبما أشرت تتشكل القضية من مفهومين او أكثر، ونشير إلى علاقة مطردة الوقوع بين المتغيرات الواقعية التى ترمز إليها المفاهيم. وسواء بدأنا صياغة التعميمات النظرية من هذا الطريق أو ذاك. فإن إنجازها وتأسيس إطار نظرى يتضمنها لابد أن يمر من خلال أربع عمليات رئيسية وهي التأسيس Construction والتنظيم Codification والاشتقاق Deriviation والإبداع Creation وسوف نعرض بإيجاز لكل من هذه العمليات.

#### ١- عملية التأسيس Construction أو صياغة القضايا

وتعتبر عملية التأسيس أو صياغة القضايا من أهم العلميات المتصلة ببناء النظرية الاجتماعية، إذ يعتبر تأسيس النظرية محاولة لإنشائها بدقة، وفق خطة واضحة بالاستناد إلي فهم واضح لصياغة القضايا، سواء كانت ذات طبيعة وصفية أو تحليلية. علي هذا النحو يعتبر تأسيس النظرية جهدا خاصا يهدف إلي صياغة القضايا النظرية، التي تعتبر مقدمات منطقية لبناء النظرية، وتتضمن قناعة منهجية بأنها قابلة للاختبار الامبيريقي أو الواقعى [٣]. وتتبع عملية التأسيس فى بناء النظرية، حينما يتعلق الأمر بصياغة النظريات المتوسطة المدى، وليست النظريات الشاملة. ومن ثم فمن المستحيل أن يحاول أحد العلماء استخدام تكنيك تأسيس النظرية، لصياغة نظريات ذات طابع كلى أو شامل كالنظرية البارسونزية أو النظرية الماركسية مثلا. وبصفة عامة فقد إتبع علماء الاجتماع المهتمون بقضايا

المنهج، وبناء النظريات العلمية، هذا الأسلوب فى تأسيس النظرية. لاهتمامهم بتطوير نظريات تساعد فى توفير الفهم العلمى، لمجموعة من المشكلات الواقعية الأضيق نطاقا، من تلك التي يهتم بها منظروا النظرية العامة أو الشاملة. ومن هنا نجد أن معظم الفكر المتعلق بتأسيس وصياغة النظرية، يدور حول تطوير أبنية نظرية قادرة على تقديم تفسير للمعطيات الواقعية موضع الاهتمام. مع تأكيد العلاقة بين هذه التفسيرات التى قدمت وقضايا النظرية التى شكلت مرجعية لهذه التفسيرات[٤]. على هذا النحو يتطلب تأسيس النظرية. توفر عديد من القضايا النظرية ذات الصلة بالمشكلة موضع الاهتمام، وينبغي أن تكون هذه القضايا مصاغة بصورة واضحة ومختصرة. ولا يهتم مؤسس النظرية بإنشاء نظرية جديدة تماما، بقدر ما يهتم بتأسيس ارتباطات جديدة للقضايا النظرية القائمة. بحيث يمكن أن يقود ذلك بإتجاه تأسيس أبنية نظرية مكتملة نسبيا ومن ثم إلي تفسيرات جديدة. وحينما تظهر الحاجة إلي قضايا جديدة، فإن القائم بصياغة النظرية "المنظر"، يلجأ عادة إلي الأسلوب الاستنتاجي inductive، عن طريق صياغة التعميمات من النتائج البحثية. ولتوضيح ذلك نذهب إلي أنه إذا افترضت إحدى النظريات أن أ، ب تربطهما علاقة حتمية، وإذا افترضت نظرية أخرى أن ج، د تربطهما علاقة حتمية ايضا. فإنه إذا تأكد بالدليل أن ب، ج. تربطهما علاقة حتمية، فإن إضافة هذه المعلومة الأخيرة تمكن من تأسيس قضايا نظرية فيما يتعلق بالعلاقة بين أ، ب، ج، د بحيث يقود ذلك إلى بداية تشكل نظرية مصغرة أو نموذج نظرى، إذا أضيفت إليها قضايا جديدة مجردة، عن المعطيات الواقعية لبحوث أخرى، فإنها تتحول إلى نظرية تمتلك قدراً من الاكتمال [٥].

وينبغي أن يكون واضحا عند تأسيس وصياغة النظرية، أن تكون لدى المنظر فكرة واضحة عن نموذج النظرية، التى ينتوى ابتكارها. ذلك لأن النظريات الاجتماعية لا تقول أشياء مختلفة فقط، ولكنها تقولها بأساليب متباينة كذلك، ومن ثم فعلى المنظر أن يحدد منذ البداية ما هي بنية النظرية التي ينتوى تأسيسها [٦]. هل هى نظرية شاملة، أم نظرية متوسطة المدى أم نظرية محدودة، ثم ما هو موضوعها الأساسي، وما هو نطاق هذه النظرية. هل تقتصر النظرية على مضمون اجتماعى متماثل، كأن تقتصر في معالجتها لموضوعها على نطاق اجتماعى بعينه كأن تكون نظرية عن الأسرة أو الجريمة أو التغير الاجتماعى والسياسى، أم أنها نظرية تشكل مرجعية لتفاعل إجتماعى يعبر مجالات وسياقات اجتماعية متباينة. هذا وينبغى توضيح أن تأسيس النظرية كعملية محورية فى بناء

النظرية يتضمن ثلاث عمليات فرعية هي:

أ - صياغة المفهوم Concept Formulation إذ تعتبر صياغة المفاهيم من المهام الرئيسية لتأسيس النظرية. والمفهوم كما نعلم - عبارة عن أسم أو رمز يشير لفئة من الوقائع والأفكار، التى تشكل متغيراً واقعيا. ويكون المفهوم ذا دلالة واقعية لكونه يشير أو يرمز إلى متغير واقعي قابل للملاحظة، أو قد يكون مجردا بصورة كاملة، أى مشتق عن تنظير سابق. وما يهمنا في عملية تأسيس النظرية المفهوم بالمعنى الأول. بيد أن التساؤل الذي يطرح نفسه يتمثل في طبيعة الاجراءات، التى من خلالها يمكن صياغة مفهوم، يعبر عن فئة من المعطيات الواقعية أو عن متغير بعينة. لكي يصبح بدوره - حين اكتمال صياغته- وحدة أساسية في تكوينات نظرية تالية كالقضايا. حيث يجيب علي ذلك لليان جروس Lleyellyn Gross بتأكيده أن ذلك يتحقق، حينما نقوم بمجموعة من الملاحظات فيما يتعلق بمتغير معين بشكل مباشر. بحيث نجرد مضامين هذه الملاحظات، ونصوغها على هيئة تسميات أو رموز نسميها مفاهيم. ومن الضرورى التركيز علي ضرورة توضيح الحدود بين مجموعات الملاحظات، التى تتبلور على هيئة متغيرات، والتى تصبح المفاهيم رموزا لها، وذلك بهدف تأكيد نوع من الوضوح النظرى (٧).

ب- تأسيس القضية النظرية: في أعقاب فراغنا من صياغة المفهوم، فإننا نعمل بإتجاه تأسيس علاقة بين المفهوم الذى وصلنا إليه وبين مفاهيم اخرى، وصياغتها على هيئة قضية ذات طبيعة حتمية، فيما يتعلق بمضمونها أو علاقتها. فإذا استطعنا تحديد مفهوم كمفهوم الانتحار - كما حدده دوركيم- فإننا نجد أن الانتحار- كمفهوم- له علاقة بالضغوط الاجتماعية- كمفهوم آخر- التى يتعرض لها المنتحر. في إطار ذلك فإن ما نعنيه بالضغوط الاجتماعية كمفهوم، يصبح ذا أهمية قصوى، في عملية صياغة النظرية. ما دام التعرف على المفاهيم وتشكلها على هيئة قضايا يمكن أن يصبح أساسا لنظريات عن الشخص الذي يميل إلي الانتحار. ومن ثم فسوف نؤكد على أهمية ملاحظة أن الضغوط الاجتماعية التي تقع علي البشر، ويكون من نتائجها الانتحار، يعد خطوه نحو تأسيس قضية تجريبية - أى لها أساس واقعى - تتعلق بالعلاقة بين مفهوم الضغوط الاجتماعية ومفهوم الانتحار.

جـ- إضافة قضايا نظرية، فإذا أضيفت القضية - التى وردت في المثال السابق- التي تتخذ شكل "أن الضغوط الاجتماعية، تؤثر علي ميل بعض البشر نحو

الانتحار". فإننا نجد أنه وإن صاغ المنظر مفهوم الانتحار والضغوط الاجتماعية، كمفاهيم، وإستكمل ذلك بتحديد طبيعة العلاقة بين المفهومين. فإننا وإن كنا لم نلاحظ التأثير، إلا اننا أدركناه من خلال مؤشراته، التى ندركها والتى تتمثل فى أدراكنا للضغوط الاجتماعية من ناحية، ومعدلات الانتحار الناتجة عنها من ناحية ثانية. ومن ثم نجد أن القضية التى تعبر عن هذه العلاقة تعتبر أكثر تجريدا، من مفهوم الإنتحار والضغوط الاجتماعية. وحينما يبدأ القائم بتأسيس وصياغة النظرية في العمل علي مستويات متباينة من التجريد، فإن عليه أيضا تحديد طبيعة العلاقة بين هذه المستويات. وعادة ما تشكل الأخيرة البناء المنطقى الذي يتكون من مجموعة العلاقات التي تضم هذه المستويات بعضها مع البعض.

نتاجا لذلك تتأسس لدينا نظرية ذات قضايا ومفاهيم، بعضها تمت ملاحظته امبيريقيا، وبعضها له طابعه النظرى التحليلي. وفى المثال السابق، فإننا إذا قلنا إن مفهوم الانتحار والضغوط الاجتماعية مفاهيم ذات طابع امبيريقي، فإن مفهوم التأثير influence يشكل المفهوم التحليلى في هذا المثال. وهو يصاغ بطريقة تجعل منه متغيرا Variable إذا أعملناه في حالات واقعية، فإن مدى تأثيره يبدأ من صفر وحتى أقصى مستوى. وإستناداً إلى القضايا السابقة التى أصبحت تشكل بنية نظرية يكون باستطاعتنا أن نشتق الفرض القائل، أنه كلما كان تأثير الضغوط الاجتماعية هائلا، ازداد الميل إلي الانتحار عنه لو كانت الضغوط الاجتماعية في مستوى الصفر. إذ يفترض حدوث التأثير من خلال الضغوط الاجتماعية كوسيط لذلك. بيد أن هذا لا يمنع من تدخل متغيرات أخرى في أحداث الانتحار، ومن ثم يمكن تضمينها في قضايا مثلما حدث في القضية السابقة. بحيث أنه كلما زادت قضايا النظرية والمتغيرات، التي تشير إليها هذه القضايا، كلما زادت النظرية اكتمالا. ولتحقيق ذلك فإن علي مؤسس النظرية، أن يتنبه بشكل محدد إلي نماذج وأنواع المفاهيم، وإلي وضوح الشكل المنطقى للقضايا وترتيبها وأتساقها. وأيضا إلي دقة تعريف المفاهيم، وقبل كل شئ فإن علي مؤسس النظرية أن يكون لديه إبداع وان يكون يقظاً في اسفادته من أساليب بناء النظرية وصياغة مكوناتها [٨].

**٢- تنظيم القضايا Codification.**

بينما يتركز جهد التأسيس والصياغة النظرية حول تحديد طبيعة المفهوم، ثم العلاقة بين المفاهيم حتى تأسيس القضية النظرية. فإن تأسيس النظرية يحتاج، بالإضافة إلي ذلك، تنظيم مجموعة القضايا التى تم التوصل إليها، في إطار بناء

منطقى منتظم ويشكل نسقا، وهي العملية التي يطلق عليها التنظيم Codification. والتنظيم كما يعرفه روبرت ميرتون هو الترتيب المنظم والمحكم، الذى يهدف إلـى تنظم وتنسيق to systematize التعميمات الامبيريقية التى نتجت عن البحـوث الأمبيريقية التى أجريت. وبذلك نجد أن التنظيم هو المحاولـة الإراديـة، لتأسـيس وصياغة القضايا المؤقتة ذات الدلالة، والتي تبشر بتوسيع نطاق النظرية القائمـة. بالإضافة إلي ذلك فإن الصياغة النظرية من خلا التنظيم توضـح عـادة القـضايا النظرية التي يمكن إغفالها والقضايا الأخرى التى ينبغى الابقاء عليها، تلـك التـى تصمد أمام البحث الأمبيريقي. ومن المسلم به أن التنظيم كاجراء منهجـى يكمـل الاشتقاق الصورى للفروض التى ينبغي أختبارها. بحيث تيسر فى حالة التثبيت من صدقها وتحولها إلى قضايا، تأسيس النظرية الإجتماعية الفعالة التى توجه البحـث الامبيريقي الملائم والمثمر [١٠].[٩]

ولتأسيس أو صياغة النظرية، فإنه من الضرورى مـن وجـود تعميمـات امبيريقية متعددة، وفرها البحث الامبيريقي الموجه نظريا في مختلـف مجـالات الواقع الاجتماعي، بالاضافة إلي التراكم الذي يتحقق، مـن خـلال تـوفر هـذه التعميمات ونموها. وعلي عكس التأسيس النظرى، فإن التنظيم يقتـصر أعمالـه علي مستوى النظرية المحدودة أو الخاصة، إضافة إلى المتوسطة المدى، بإعتبار أن صياغة كليهما خطوة نحو تأسيس النظريات الشاملة. وتعتبر محاولة تـالكوت بارسونز من المحاولات الجادة في تاريخ علم الاجتماع لتأسيس النظريـة، مـن خلال تنظيم التعميمات الأمبيريقية، في إطار بناء نظرى. حيث نجده يذهب إلـي القول في اكثر من موضع إلي أن كم التعميمات الذى توفر لدينا، يحتاج إلي إعادة نظر وتنقيح بما يمكننا من صياغة نظرية عن توازن النسق الاجتماعي. من خلال تنظيم التعميمات الامبيريقية، التي توافرت في إطـار علـم الـنفس والاجتمـاع والانثربولوجيا، وتتعلق بالتوازن الاجتماعى. بالإضافة إلي ذلك نجده يؤكد أن كم المعرفة الامبيريقية، الذى تبلور على هيئة قضايا، والذي توفر لدينا حتـى الأن، فيما يتعلق بواقعة التغير الاجتماعي، يتيح لنا أن نبدأ في صـياغة نظريـة عـن التغير الاجتماعي[١١].

يضاف إلي ذلك أنه إذا كان تأسيس وصياغة النظرية يتم عادة علي مـستوى المفاهيم، والتعميمات أو القضايا الامبيريقية كوحدات أساسية، في بناء النظرية. فإن التنظيم علي العكس من ذلك يتخذ من التعميمات أو القضايا الامبيريقية والنظريـة وحدات أساسية في بناء النظرية الاجتماعية الشاملة. التى تكون فى الحقيقـة هـى

الأعلى مستوي من حيث إمكانياتها التحليلية من المستوى السابق، أى مستوى القضايا الأكثر شمولا، لأنها في الحقيقة ليست سوى إعادة صياغة لمجموعة من النظريات الخاصة، في إطار نظرى شامل.

**٣- الاشتقاق Derivation.**

بينما تتصل عمليات تأسيس المفاهيم والقضايا، وكذلك التنظيم بصياغة بناء النظرية في مستوياته المتباينة، فإن الاشتقاق - كعملية تتبع في بناء النظرية الاجتماعية - يهتم أساساً بتأكيد كفاءة النظرية، عن طريق إعادة تعريض قضايا النظرية، في شكل فروض جديدة، لإختبارها إمبيريقيا للتحقق من صدقها. وبذلك تتأكد العلاقة التي ينبغي أن تكون قائمة بين النظرية والبحث الامبيريقي، وتتأكد كفاءة النظرية بصورة مستمرة، من خلال الإعادة المستمرة لاختبار الفروض المشتقة من بنائها الأساسي. وإلي جانب أن الاشتقاق قد يعنى محاولة تحديد طبيعة وخصائص البيانات الواقعية، بالنظر إلي الفروض المشتقة من بناء النظرية بشأنها. فإنه يساعد أيضا في التحقق من سلامة التفسيرات البعدية، التى قد تطرح في أعقاب اكتشاف أية معطيات جديدة، تتعلق بمفاهيم معينة، أو بالعلاقات بين هذه المفاهيم. وقد كان للاشتقاق الصوري فوائد كثيرة في كل من علمي النفس والاقتصاد. فقد أدى في علم النفس إلي إجراء سلسلة من التجارب المتتابعة، وأدى في علم الاقتصاد إلي إجراء مجموعة من البحوث التى تتعلق بظواهر إقتصادية واقعية. إلى جانب ذلك يساعد الاشتقاق بشكل عام، في تمهيد الطريق بإتجاه تراكم البحوث وترابطها، بدلا من الكم الهائل من البحوث المتناثرة التى لا رابط بينها[١٢].

فإذا تأملنا هذه العمليات اللازمة لبناء النظرية، فإننا نجد أن عمليتي التأسيس والتنظيم تتجهان من أسفل إلي أعلي، بحيث تسبق أولاهما الثانية، أي من مستوى المعطيات الامبيريقية الواقعية، إلي مستوى المفاهيم والقضايا وحتى النظرية العامة أو الشاملة، ومن ثم فهى تتجه مما هو ملموس وواقعى، إلي ما هو تركيبي وأكثر تجريدا. علي خلاف ذلك نجد أن عملية الاشتقاق تتبنى اتجاها عسكيا، حيث تبدأ من بناء النظرية، وتتجه إلي المعطيات الامبيريقية الواقعية. من خلال اشتقاق الفروض من بناء النظرية ثم إعادة اختبارها امبيريقيا، فإذا تأكد صدقها فإنها تضم إلى بناء النظرية. ومن شأن ذلك أن يقطع الطريق على أية كيانات نظرية زائفة كالتفسيرات البعدية، أو تلك التي تظل علي مستوى التوجهات النظرية العامة، والتى ليست لها إسناداتها الواقعية.

**٤ - الإبداع Creation**

برغم أهمية هذه العملية لاستكمال بناء النظرية الاجتماعية، فإنها تعتبر أقل العمليات من حيث مستوى التقنين. فليس يكفي أن تقوم بصياغة مفهوم، يشير إلي مجموعة من المعطيات الواقعية المتماثلة، أو تأسيس قضية عن طريق صياغة علاقة مطردة بين مفهومين. أو ضم هذه القضايا من خلال عملية التنظيم، في إطار بناء نجاهد أن يكون متسقا ومنطقيا، حتى تصل إلى بناء نظرية. إذ أنه لو كان الأمر علي هذا النحو في بناء النظريات العلمية، لوجدنا كم من النظريات يقارب تقريبا كم المتخصصين في أي علم من العلوم. يؤكد ذلك ما ذهب إليه "ايرنست ناجل" من أن النظريات إلي جانب أنها جهد عقلي منظم، فهي تعتبر "ابداعات حرة" للعقل [١٣]. بل أننا نجد باحثا مثل "جوهان جالتونج" يذهب إلي القول بأن توفر التراث العلمي، الذى قد يتجلى في شكل معطيات ومفاهيم وتعميمات امبيريقية، لا يعد كافيا لقيام النظرية. "إذ تعتبر النظرية هي الوحدة المعرفية الوحيدة، في نسق التفكير العلمي التي لا تخضع في صياغتها للتنظيم فقط. ذلك لأن بناء النظرية يعد إنجازا خلاقا، ومن هنا فإن الأمر لا يدعو للدهشة حين نجد أن نفرا قليلا من المشتغلين في ميدان علمي معين، هم الذين يمتلكون القدرة على الإبداع. ومن ثم فهم القادرون علي القيام بمثل هذا العمل، أى بناء النظرية، حيث نجد لديهم القدرة علي القفز فوق الأدلة المنطقية، وأحساس خفى متصل بالجهد الخلاق. فصياغة النظرية تشبه – إلي حد كبير – إنجاز العمل الفني أو اللوحة الفنية او القصيدة الشعرية. من هنا كانت منهجية النظرية وصياغة النظرية متخلفة بالنسبة لمنهجية صياغة الفروض والقضايا. وأنه يبدو أن نوعى الفلاسفة والعلماء اللذين يعملان علي هذين المستويين مختلفين كيفيا [١٤].

**ثانياً: إستراتيجيات بناء النظرية الاجتماعية**

شكل بناء النظرية الاجتماعية، والمنهج الذي ينبغي اتباعه لبنائها موقفا خلافياً، في إطار النظرية العامة للعلم. ودون الحاجة إلي التتبع التاريخي لهذا الخلاف، الذي بدأ بصياغة الأنساق النظرية التأملية بإعتبارها إنعكاساً للسياق الفكرى والاجتماعى. بحيث يمكن إعتبار النظريات التأملية مرحلة من التنظير، السابق على ظهور النظريات العاملية، التى أنتشرت بها المرحلة الكلاسيكية من تاريخ النظرية الاجتماعية. إستناداً إلى ذلك فسوف نعرض لطبيعة الاستراتيجيات المعاصرة لبناء النظرية الاجتماعية. ومن الضرورى أن نوضح في هذا الصدد أن

تباين استراتيجيات بناء النظرية الاجتماعية يرجع إلي ثلاثة عوامل أساسية. حيث يتمثل العامل الأول، في طبيعة المرحلة التاريخية التى يمر بها العلم، إضافة إلى حالة وقدر التراكم المعرفي الذي تحقق. بينما يتصل العامل الثانى بمستوى إكتمال التفاعل الفكرى ووضوحه، بين مختلف الابنية النظرية بمستوياتها المتباينة من ناحية، وبينها وبين معطيات الواقع ومتغيراته، وفقا لمعايير تؤكد موضوعية هذا التفاعل. والثالث، طبيعة التحديد الملائم لنقطة البداية التي ينبغي أن ننطلق منها لتأسيس النظرية، ثم منطق إدراك متغيرات الواقع وتفاعلاته.

وإذا كان تاريخ النظرية السوسيولوجية قد شهد تبلور ثلاثة استراتيجيات لبناء النظرية الاجتماعية، وهي "استراتيجية بناء الأنساق النظرية المغلقة"، و"استراتيجية بناء النظريات العامة أو الشاملة" و"استراتيجية بناء النظريات الخاصة أو المتوسطة المدى". فإن ذلك لا يعنى الانفصال التام بين هذه الاستراتيجيات الاساسية، فهناك الكثير من نقاط الالتقاء المشتركة بينها. بالإضافة إلي ذلك يوجد التقاء حول عدد من الخطوات أو الممارسات التحليلية، ومن ثم فتمييزها عن بعضها البعض على هذا النحو الفاصل، يحمل قدرا كبيرا من الارادية والتعسف، وسوف نتحدث فيما يلي عن كل من هذه الاستراتيجيات.

**(١) استراتيجية بناء الانساق النظرية المغلقة:**

سيطرت هذه الاستراتيجية فى المرحلة الأولى لنشأة النظرية الاجتماعية، التي تضمنت تأسيس أبنية نظرية عديدة، يرجع بعضها إلي اشتقاقه من الأنساق الفلسفية السابقة علي نشأة علم الاجتماع. بينما يرجع بعضها الآخر، إلي محاولة نقل قضايا وممارسات علوم أخرى ومتقدمة، إلي نطاق علم الاجتماع. ومن ثم فقد تميزت هذه الأنساق النظرية، بمحاولتها تفسير التفاعل الاجتماعي الحادث فى المجتمع، بالنظر إلي مفاهيم وقضايا وأبنية نظرية من خارجه. واستخدمت معطيات النسق الاجتماعي الواقعي بصورة إنتقائيه في البرهنة عليها، وهناك شكلان أساسيان لهذه الأنساق النظرية.

أ - الشكل الأول فى الأنساق النظرية التأملية، وهي عبارة عن أبنية افتراضية، اشتقت أساسا من الاتجاهات الفلسفية التي عايشت نشأة علم الاجتماع. وتمثل المثالية والوضعية والنفعية، نماذج فكرية لهذه الأنساق. ونظرا لطبيعة التدريب الفلسفي الذى حصل عليه مفكرى هذه الفلسفات، ومحاولتهم فهم الواقع المعاش، من أجل تقديم تفسير عقلاني لتفاعله. حيث حاول مفكروا هذه الاتجاهات إدراك الواقع، بالنظر إلي مجموعة من المقولات الفلسفية، التي

كانت تضفي علي الواقع هوية محددة. وقد ظلت هذه الأنساق التأملية تستمد صدقها من معقوليتها المنطقية، وليس من خلال الاختبار الامبيريقي لفرضياتها الفلسفية. فإذا أضطر المفكر نفسه إلي الاستعانة بمعطيات الواقع، فإن ذلك غالبا ما كان يتم بطريقة إنتقائية. ونظراً لتباين "أصولها المعرفية"، فإن جهدها العلمي لم يتجه إلي محاولة البحث عن الموضوعية، من خلال تأسيس حوار بين متغيراتها المتباينة، أو محاولة اختبار فاعليتها بالنظر إلي معطيات الواقع. وإنما إتجهت فى غالبها إلي ترسيخ تبايناتها، عن طريق فرض تصورات نظرية مطلقة على الواقع، وبذلك ظلت عند مستوى مجموعة من الافتراضات الفلسفية، التي تقترب إلي حد كبير من شكل التوجيهات النظرية العامة. غير أن الخاصية الرئيسية والأكثر بروزا فى هذه المرحلة، تتلخص في أنها كانت تمثل اختلافا عن الفلسفة، من حيث أنها كانت تعطى المعطيات الواقعية اعتبارا ولو بشكل انتقائي. ثم أنها كانت أقل تأملية وانفصالا عن الواقع مقارنة بالتفكير الاجتماعي السابق عليها. هذا بالإضافة إلي كونها خير شاهد، علي تحول وانتقال تاريخي لهذه الفلسفات، من مجموعة من الفرضيات الميتافيزيقية. إلي أبنية نظرية ذات قضايا محددة إلي حد ما، وذات علاقة ولو ثانوية بالواقع، وذات طبيعة اجتماعية في برهنتها.

ب- وتمثل النظريات العاملية، الشكل الثاني لاستراتيجية الأنساق النظرية المغلقة، حيث ظهرت هذه النظريات في الفترة التالية لنشأة علم الاجتماع. وقد شكل هذا النموذج من التنظيري تيارا كاملا يحاول ان يعطي أهمية لأي من العوامل، بأعتبار أن له تأثير حتمى فى تشكيل الظواهر الاجتماعية. وقد اتجهت الأبنية النظرية في برهنتها إلي التأكيد الدائم على الأهمية الشاملة لعامل بعينه جغرافيا، أم بيولوجيا، أم اقتصاديا، أم سيكلوجيا أم اجتماعيا. ونتيجة لذلك فقد أسهم التنظير العاملي، في تخلف تأسيس وصياغة النظرية العامة للأنساق الاجتماعية. وذلك عن طريق تركيزها الأساسي علي مجموعة من العوامل، التي لا ترتبط عضويا بشكل محدد بالنسق الاجتماعي لأى المجتمع. وخاصة العامل البيئي أو البيولوجي أو الأقتصادي علي ما يذهب تالكوت بارسونز[١٥]. وبرغم إمكانية استفادة أي علم من الفرضيات أو القضايا، التي قد تنتمي إلى نطاق علم آخر. فإن هذه العوامل كلها درست وبحثت في إطار علوم أخرى، ونقلت رؤيتها إلي نطاق علم الاجتماع. مثال على ذلك التأكيد علي العامل الجغرافي، ونقله من علم الجغرافيا إلي علم

الاجتماع، وهكذا بالنسبة للعامل الاقتصادى، أو البيولوجي الوراثي، أو السلالى. وقد دفع ذلك إلي التأكيد علي العامل الاجتماعي فقط- كما يذهب دوركيم- بإبراز دوره فى تشكيل التفاعل الاجتماعي في مواجهة العوامل الأخرى. يتضح ذلك من مقولة دوركيم الشهيرة باعتبار المجتمع حقيقة مفسرة لذاتها(١٦). وإذا كانت النظريات العاملية قد تميزت بإسرافها في التنظير والتحليل علي غرار التفكير الفلسفي. إضافة إلى عزوفها عن تعريض قضاياها للتحقيق والاختيار الامبيريقي والواقعى، وهو الشرط الأساسى للموافقة العلمية على أية قضية نظرية. إضافة إلى إتجاهها إلي البحث عن المعطيات الملائمة لتأكيد العامل، الذي تعتبره مستقلا ودائما وقادرا، علي قيادة التفاعل الاجتماعي بصورة إنتقائية. فإنها برغم ذلك، قد أدت دورا هاما، يتمثل في جمع قدر كبير من المعطيات، المتعلقة بالعامل الذي ترى أحادية فاعليته وتأثيره. الأمر الذى ساعد كثيرا، في مرحلة تالية من مراحل النظرية الاجتماعية، علي أعادة هذا التوازن المهتز بشكل علمي. عن طريق اعطاء مجموعة العوامل المتباينة، والمشكلة للواقع الاجتماعي، أوزانها النسبية لدورها في صياغة تفاعله. ونظرا للتشابه الكبير بين الأبنية النظرية لهذه المرحلة- مرحلة الأنساق التأملية والنظريات العاملية- فإن لنا عليها بعض المآخذ والانتقادات.

١- أن هذه الأنساق النظرية ظلت أبعد ما تكون، عن أن تشكل معرفة تراكمية، حيث كان من النادر، أن تسند مفاهيم أو قضايا أي اطار نظرى، إلي أفكار السابقين عليه. ومن ثم فلقد تأسست بإعتبارها تصورات نظرية بديلة ومتنافسة، وليست بإعتبارها تصورات نظرية متفاعله فى بناء تراكمي متتابع تاريخيا. ورغم أن أعمال رواد هذه المرحلة تشهد علي عبقرية بشر موهوبين، إلا أنها لم تضع الأسس الملائمة للتحليل الاجتماعي، السائد في علم الاجتماع اليوم. ومن ثم فرغم كونها قد شكلت انجازات عملاقة في عصرها، غير أن عصرها ليس عصرنا (١٧).

٢- أن هذه النظريات وخاصة النظريات العاملية، أكدت علي عوامل مفسرة للتفاعل الاجتماعي، من خارج النسق الاجتماعي أو المجتمع، إذا إدركناه تحليليا. ومن ثم فقد إتجهت كلها، إلي تفسير الظاهرة الاجتماعية بعوامل خارجة عنها، وليست من داخلها او متفاعلة تفاعلا جوهريا معها (١٨).

٣- أنه كان من المضار القاتلة لتنظير النظريات العاملية، أن أنقسم ميدان علم

الاجتماع إلي مجموعة من النظريات المتحاربة. حيث أمتلكت كل نظرية أو مدرسة نظرية، تبريرا امبيريقيا قويا لموقفها، ولكنها في محاولتها تشكيل أنساق نظرية مغلقة، واجهت صعوبات وخاضت صراعات مع التفسيرات الأخرى فيما يتعلق بدراسة ذات الظواهر. وإرتباطا بذلك واجهت هذه النظريات مأزقاً، حينما دفعها الكبرياء المهنى والمصالح المكتسبة، إلي عدم الاعتراف بالأخطاء، والدفاع عن نظرية معينة في مواجهة أخرى [١٩].

٤- أنه كان من نتائج إنتشار الأنساق النظرية التأملية أو النظريات العاملية فى هذه المرحلة، أن ظهرت النزعة الامبيريقية المتطرفة. التي تنكر بداءة أن باستطاعة النظرية وحدها أن تفعل كل شئ للعلم، بل ذهب مناصروا هذه النزعة إلي القول بأن النظرية لا تعدو أن تكون بناءً افتراضيا تأمليا، يقودنا بعيدا عن احترام الحقائق. ومن ثم فقد اعتقدوا أن تقدم العلم يمكن أن يتحقق فقط عن طريق الاكتشافات غير الموجهة بنظريات معينة [٢٠].

غير أنه في مرحلة تالية من مراحل النظرية الاجتماعية، تطورت النظريات العديدة من كونها افتراضات تعبر عن وجهة نظر روادها، إلي أبنية نظرية ينتمي إليها العلماء. ولقد حدثت هذه الانتقالة عبر تاريخ طويل، إنتفت في إطاره العلاقات العضوية بين ذاتية الباحث أو المنظر من ناحية، وبين البناء النظري من ناحية أخرى. وتأسست في محلها رابطة موضوعية بين المنظر والبناء النظرى، يستطيع من خلاله الباحث ان يساهم في بناء النظرية – ان سلبا أو ايجابا – من خلال تعريض فرضياتها للبحث الامبيريقي. بيد أنه وإن شهدت هذه المرحلة قناعة بقدرة النظرية ودورها في البناء المعرفي للعلم. فإنه قد ظهر خلاف جديد حول طبيعة البناء النظري الملائم لعلم الاجتماع في هذه المرحلة. حيث برز موقف يؤكد علي ضرورة أن نتجه إلي بناء النظريات العامة والشاملة التى تجرد عن المعرفة المتراكمة. التى توفرت في مختلف فروع العلم الاجتماعي حيث ينبغى أن تكون النظرية العامة هى نموذج النظرية التي يجب ان نتجه لبنائها، ثم نتولي تطويرها من خلال تفعيلها فى دراسة ظواهر الواقع من خلال البحث الاجتماعى.

في مواجهة ذلك ظهر موقف آخر، يذهب إلي أن التركيز علي تأسيس أطر نظرية شاملة، واشتقاق النظريات منها، فيه مخاطرة أن تؤسس في القرن العشرين، أبنية للنظرية الاجتماعية معادلة للأنساق الفلسفية التي أنتشرت في الماضي، بكل مضامينها المتنوعة، وبناءاتها الفخمة، وضحالتها العلمية (٢١). وتقدم وجهة النظر هذه بديلا لذلك يتمثل فى إمكانية تأسيس النظريات الخاصة بنطاقات أو مجالات

معينة، من نطاقات الواقع الاجتماعي. وإن كنا نرد على ذلك بأن تأسيس النظريات الخاصة، بمجالات معينة يحمل مخاطرة تأسيس أبنية نظرية لأغراض معينة، تتسق فقط مع هذه النطاقات المحدودة من الواقع، وغير المتسقة فيما بين بعضها والبعض الآخر، دون أن تضمها كلها رؤية شاملة. إستناداً إلي ذلك فإن بلورة هذا الحوار حول بناء النظرية الاجتماعية، نجده يقدم لنا استراتيجيتين أساسيتين لبناء النظرية الاجتماعية. الأولي استراتيجية بناء النظرية الشاملة، والثانية استراتيجية بناء النظرية المتوسطة المدى، ونعرض فيما يلي بإيجاز لكل منهما.

**(٢) استراتيجية بناء النظرية الشاملة**

يعتبر تالكوت بارسونز أكثر من نادى بتبني هذه الاستراتيجية في بناء النظرية الاجتماعية، حيث نادى بضرورة الاتجاه مباشرة إلي تأسيس النظرية الشاملة. بحيث يستند تأكيده على تأسيس هذه النظرية الشاملة أو الكبيرة Grand Theory إلي ثلاثة أعتبارات أساسية.

أ – أنه بالنظر إلي أن وحدة التحليل الأساسية التى ينبغى الانفاق عليها، هي الفعل الاجتماعي بإعتباره نسق اجتماعي، بإعتبار أن الفعل الاجتماعي يحتوى بداخله علي كل عناصر الوجود الاجتماعي الشامل. ومن ثم فقد كان منطقيا أن تكون النظرية عنده شاملة، تتبنى مفهوم النسق البنائي الوظيفي اطارا منطقيا لتنظيم المعطيات، التى يحتويها الواقع الاجتماعي، وأداة مفسرة لظواهره (٢٢).

ب– أنه اعتبر إن الإطار الأساسي لنظرية الفعل الاجتماعي تستند إلي ثلاثة مكونات أساسية هي، نسق الثقافة والقيم الذي قدمت الانثروبولوجيا اسهامات واضحة في إطاره بإعتبار أن الثقافات تشكل مجال عمل هذا العلم. ونسق الشخصية التي قدم علم النفس بقيادة فرويد فهما لبنائها الواقعى وعملياتها الأساسية. والنسق الاجتماعي – المجتمع – الذي طور دوركيم وماكس فيبر تصورا لعناصره الرئيسية وعلاقاته وبنائه المعياري (٢٣).

جـ– أن تأسيس هذه النظرية يعتبر من وجهة نظر بارسونز دليلا واضحا علي نضج علم الاجتماع، لأنها علي هذا النحو تشكل إطار تصورى يحدد لمعطياته. ولبناء هذه النظرية الشاملة قام "تالكوت بارسونز" بتجريد تعميماتها عن قضايا توصلت إليها العلوم الثلاثة، من خلال دراستها لمتغيرات الواقع موضع الاهتمام. ولذلك فالنظرية لديه ذات طابع تجريدي شامل وقد دفعت هذه الطبيعية التجريدية عالما مثل "جان وايتكر" إلي القول بإنعدام أية اشارات

أو استنادات امبيريقية لهذه النظرية الشاملة [٢٤]. وأن بارسونز قد اتخذ من أعمال دوركيم وماكس فيبر ومارشال وباريتو معطيات أسس بالإستناد إليها نظرايته الشاملة [٢٥].

ولتحديد أسلوب بارسونز في تأسيس النظرية الشاملة نجده يؤكد علي المنطـــق التدريجي في بنائها، فهي لا تتأسس لديه دفعة واحدة. يتضح ذلك من قوله أنه وإن كانت توجد بعض المتضمنات والحقائق اللازمة لبناء هذه النظريـــة، إلا أنهـــا مـــا زالت مبعثرة بعضها عن البعض. وإذا كانت بعض القضايا الامبيريقية ذات علاقة مباشرة بالحقائق، إلا أنها في الغالب غير واضحة. غير انه بسبب تطور التحليـــل الاجتماعي العام، وبسبب التراكم المباشر للقضايا والبرهنة الامبيريقية المتصلة بهذا التحليل. فإن هذه المتضمنات النظرية سوف تقترب بعضها مـــن الـــبعض، حتـــى تصبح ملامحها أكثر وضوحا وتحديدا، بحيث تيسر الاستعانة بها، اقترابنا من فهـــم الحقائق الواقعية.

ويذكر تالكوت بارسونز أن تأسيس النظرية الشاملة تصبح بهذا المعني مسألة درجة، حيث أنه عن طريق ارتباط مجموعات القضايا الامبيريقية وإنتظامها، فـــي بناء النظريات المتوسطة المدى، وهي النموذج الذي يفضله روبرت ميرتون. فـــإن تشابكها واتصال متضمناتها المتبادلة ببعضها البعض، سوف يؤدي إلي انـــدماجها في كيان للمعرفة أكثر اتساقا وشمولا وعمومية. وعندما تتكامل هذه النظريات فـــي النهاية، تتشكل الحالة المثالية، حيث تشتق معظم الفروض الإجرائيـــة والجوهريـــة للبحث الامبيريقي من النسق النظرى. وفي اعتقاد تالكوت بارسونز أن هذه الحالـــة لم تتحقق بعد إلا بالنسبة لعلم الطبيعة. ومع أننا لم نقترب من هـــذه الحالـــة، إلا إن هذا لا يعني أن أية خطوات في هذا الاتجاه لا قيمة لها. بل علي العكس، فإن أيـــة خطوة حقيقية في هذا الاتجاه تعتبر تقدما. فعند نقطة النهاية ســـوف تتحـــول هـــذه النظريات الخاصة أو المتوسطة المدى إلي نسق نظرى شامل [٢٦]. ورغم أهتمـــام تالكوت بارسونز بالنظريات الشاملة فإننا نجده في أكثر من موضع يصرح أن ذلك لا يعني استخفافا بأهمية النظريات الخاصة، أو بمعنـــى آخـــر، بالنمـــاذج الأكثـــر تواضعا للعمل النظرى. وعلي العكس من ذلك، يؤكد أنه عند هـــذا المـــستوى، أى بناء النماذج النظرية، والنظريات الخاصة والمتوســـطة المـــدى، ســـوف تتأســـس البدايات المتنامية للنظرية الشاملة. من خلال التفاعل المباشر والفعـــال بـــين هـــذه النظريات الخاصة والمتوسطة المدى، من ناحية وبين البحث الامبيريقي من ناحيـــة ثانية[٢٧].

ومن الواضح أن تالكوت بارسونز في تأسيسه للنظرية الشاملة، يتخذ من النظريات الخاصة طريقا لذلك، وهو ما فعله من خلال تنقيحه لقضايا الأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع التى تشكل نظريات خاصة أو فرعية، بهدف صياغة بنائه النظرى الشامل عن الفعل الاجتماعى. وإذا كانت العمليات الأساسية لبناء النظرية العلمية تتمثل في عمليتي التأسيس الافتراضي – أي إذا كان الاتجاه من أسفل إلي أعلي– أي من التعميمات الامبيريقية بتنظيمها، حتى صياغة التوجيهات النظرية العامة. فإن تالكوت بارسونز قد تبنى إستراتيجية الاشتقاق ثم التنظيم، أى الاتجاه من أعلي إلي أسفل. حيث إتخذ من قضايا النظريات الخاصة للعلوم الثلاثة، معطيات تركيبية لتأسيس نظريته الشاملة (*)، أو أنه إنتقى بعض قضاياها، التي يمكن أن تتكامل لتشكل بناء النظرية العامة أو الشاملة.

**(٣) استراتيجية بناء النظرية المتوسطة المدى**

إذا كان تالكوت بارسونز قد أكد علي ضرورة تأسيس النظرية الشاملة، التي تتضمن عددا من النظريات الخاصة، التي تتناول نطاقات محدودة، من خلال اتصالها بعمليات البحث الامبيريقي. فإننا نجد ان عالم اجتماع روبرت. ك ميرتون يرى ضرورة تأسيس النظريات الخاصة، أولا انطلاقا إلي النظرية العامة للعلم. ومن هنا فالمعتقد أنه ليس هناك خلاف بينهما حول أهمية النظرية العامة الشاملة أو النظرية الخاصة والمتوسطة المدى بالنسبة لعلم الاجتماع. وإنما يتركز الخلاف أساسا حول أي منهما، التي ينبغي ان تشكل نقطة بداية التأسيس أو الصياغة النظرية. ويرجع الخلاف بين هاتين الاستراتيجيتين، إلي خلاف في المنطلقات الأساسية لكل منهما. فبينما كان الأول نتاج للتنظير الأوربي الشامل، فإن تنظير الثاني قد شكل بلوره للفكر الأمريكي في علم الاجتماع. الذي استغرق خلال هذه الفترة إما في ممارسات امبيريقية فجه لم تستطع أن توفر قضايا نظرية ذات قيمة، وأن تمكن من تطوير أدوات منهجية غاية في الدقة. وذلك على عكس النظريات الفلسفية والاجتماعية القديمة التى إنكشف عوارها بصورة كاملةن بحيث يؤذى بناء

---

* ليست البارسونزية هي النظرية الشاملة فقط في علم الاجتماع وإنما تعتبر النظرية الماركسية في بنائها المنهجي والنظرى نظرية من هذا الطراز أيضا. ذلك لأنها تبدأ من التوجيهات النظرية العامة فيما يتعلق بطبيعة تشكل الحقيقة الواقعية، والقوانين التي تعمل وفقا لها. ثم تتدرج من ذلك إلي تأسيس بعض النظريات الخاصة، التي تحتوي علي بعض القضايا الامبيريقية، المشتقة اصلا من هذا الاطار النظرى العام للنظرية الماركسية. مثل نظريات الطبقة والصراع والتغير الاجتماعي، وطبيعة ترتيب العناصر البنائية وتفاعلها بعضها مع البعض. ومن ثم فما يصدق علي النظرية البارسونزية، من حيث كونها نظرية شاملة في بنائها المنهجي والنظرى واستراتيجية تأسيسها وصياغتها، يصدق علي الماركسية أيضاً، وعلي نظريات كل من دوركيم وماكس فيبر كذلك.

النظرية الشاملة بإرجاعنا من جديد إلي هذه الأنساق الفلسفية التى إندثر تبنيها فى نطاق علم الاجتماع. ومن ثم فإذا كان الأول – تالكوت بارسونز – قد إتجه إلي اختبار الفرضيات النظرية التي قد يشتقها من أبنية نظرية تأسست في ضوء معطيات الواقع. فإن روبرت ميرتون ركز أساسا علي صياغة مجموعة من التعميمات الامبيريقية المتوفرة، التي قد تيسر بناء نظرية إجتماعية ملائمة. ويرجع السبب الثاني لاختلافهما فى استراتيجية بناء النظرية، إلي طبيعة الالتزام النظرى لكل منهما تجاه النسق الواقعي. فبينما نجد أن بارسونز لديه التزام كامل بكلية النسق، أعنى ضرورة افتراض كلية النسق وتكامله، بإعتبارها تشكل بعدا تصوريا قبل إجراء أي بحث او تحليل للظواهر الواقعية المحددة (٢٨). فإننا نجد أن ميرتون ألتزم بجزئية النسق كمدخل لتحليله، وليست كلية النسق، وأن تباين الالتزام بينهما، بين الكل والجزء، أدي إلي تباين الالتزام بمستوى النظرية ومنطق بنائها. إذ يقابل تأكيد بارسونز علي النظرية الشاملة، تأكيد ميرتون علي النظرية المتوسطة المدى، ومن ثم نجده يتبنى مدخلا أكثر إلي حد كبير مقارنة بأستاذه تالكوت بارسونز (٢٩).

وتبدأ استراتيجية ميرتون بنقده للنظريات الشاملة، بتأكيده أننا نلاحظ في الآونة الأخيرة، ميلا نحو تأسيس النظرية الشاملة، التي يجد فيها الباحث كل شئ معدا بصورة مسبقة لتفسير كل التفاعلات والظواهر. مثل هذا الاتجاه إلي تأسيس الأبنية النظرية الشاملة، سوف يواجه نفس التحدى، ونفس المصير التي انتهت إليه الانساق الفلسفية الشاملة لكل شئ، والتي سقطت الآن في نوع من الأهمال الذي تستحقه. أن القول ببناء النظريات الشاملة أو الكبيرة يعتبر سعى غريب وغير ناضج، فنحن لسنا علي استعداد لإنجاز ذلك، فالعمل الذى يمهد له لم ينجز بعد(٣٠). ثم يذهب إلي أن ثمة عوامل أربعة دفعت إلي هذا التفكير الخاطئ، والمتعلق بناء النظريات الشاملة.

ويتمثل العامل الأول فى أن نجاح العلوم الطبيعية وضخامة الانجازات التي حققتها، دفع الكثيرين نحو مقارنة علم الاجتماع بالعلوم الطبيعية. ومن ثم الوصول إلي نتيجة خاطئة، تتمثل في أنه من الضرورى أن تكون إنجازاته على الصعيد النظرى مثل إنجازات هذه العلوم. ويعنى ذلك أن يكون لعلم الاجتماع نظريته الشاملة مثل ما للعلم الطبيعي. ثم يؤكد أن السبب في ذلك يرجع إلي تجاهل التاريخ الطويل من المعاناة والبحث الذي مرت به العلوم الطبيعية. وقد وقع هذا الخطأ لمجرد أن علماء الاجتماع، وجدوا انفسهم يعيشون ذات اللحظة التاريخية، التي تعيشها العلوم الطبيعية (٣١).

ويتصل العامل الثاني بأنه نظرا لضآلة المعطيات التي لدى علماء الاجتماع، في مواجهة المطالب الملقاة علي عاتقهم، من قبل رجال السياسة، والمصلحين ورجال الأعمال. فقد دفع ذلك علماء الاجتماع إلي نوع من الاعتقاد والحماسة، بأنهم ينبغي بأى أسلوب أن يكونوا قادرين علي الاستجابة لهذه المطالب، مهما كانت فجة أو غير ناضجة [٣٢]. ومن ثم فقد اعتقدوا أن تأسيس النظرية الشاملة، يمكن ان يكون وسيلة جوهرية لتحقيق ذلك.

ويشير العامل الثالث إلى علماء الاجتماع إعتقدوا – خطأ – أن الكفاءة تعنى القدرة علي مواجهة كل المطالب، ذلك أنه يحدث في المراحل المبكرة للعلم المبتدئ، أن يسعى رواده بنفس الأسلوب لتحقيق مطالب فجة، مثل طلبهم ان تكون لديهم نظريات كلية شاملة مناسبة، لفهم أى نوع من المشاكل أو القضايا، التي تدخل في نطاق هذا العلم [٣٣].

ويؤكد العامل الرابع على أن الأزمة الاقتصادية التي ظهرت في الولايات المتحدة في الثلاثينيات، أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن الاتجاه الامبيريقي، الذي شكل الطبيعة الأساسية لعلم الاجتماع الامريكي حينئذ، قد فشل في مواجهة هذه الأزمة. ومن ثم يعتبر التنظير والاغراق في طلب النظريات الشاملة، رد فعل حاد لهذه الأزمة، لكونه يشكل بحثا عن إطار نظري يجنب المجتمع الأمريكي وقوعها ثانية [٣٤].

وتتحدد استراتيجية ميرتون في بناء النظريات المتوسطة المدى، من خلال تعريفه لمصطلح النظرية الاجتماعية، الذي يشير من وجهة نظره إلي التصورات النظرية المترابطة منطقيا، والمحدودة والمتواضعة في نطاقها، وليست تلك الشاملة التى تتضمن كل شئ [٣٥]. فهو يؤكد أن هناك معضلة أساسية تواجه علم الاجتماع الآن، وينبغي التصدى لها، وهي الفجوة التي توجد الآن داخل العلم بين النظرية من ناحية ومعطيات الواقع من ناحية ثانية. إذ نجد أن الأفكار تكون عادة أكثر نموا وتطورا في سرعتها، مقارنة بقدرة البحث الامبيريقي اللازم لاختبار هذه الأفكار أو توضيحها [٣٦]. فالمشكلة عند ميرتون تتمثل أذن في قيام نظرية، لابد أن تكون ذات صلة بالبحوث الامبيريقية الواقعية، التي تدعمها [٣٧]. ثم يطرح ميرتون صيغة النظرية المتوسطة المدى لكى يعبر بها الفجوة بين التنظير الشامل من ناحية، والواقع الامبيريقى من ناحية ثانية [٣٨]. وهو يؤكد أن الأنساق الشاملة ينبغي أن تفسح الطريق للنظريات المتوسطة المدى، الأقل مهابة وجلالا، ولكنها الأكثر ثراء من حيث الأسس والأستنادات الواقعية. ثم يذهب إلي القول بأننا لا نتوقع من أي

فرد أن يؤسس نظرية، تقدم حلولا لكافة القضايا الاجتماعية والسوسيولوجية، فالعلم، وعلم الاجتماع ليس بهذه البساطة [٣٩]. ثم يؤكد أنه قد يبدو معقولاً ان نفترض أن علم الاجتماع، سوف يتقدم إلي مستوى من الكفاءة، التى يمتلك فى إطارها القدرة علي تطوير نظريات ذات نطاق متوسط، وأنه سوف يحبط إذا ركز انتباهه علي بناء النظرية من النوع الشامل [٤٠].

إذا ما هي طبيعة النظرية المتوسطة المدى؟ يقدم ميرتون الإجابة علي ذلك بقوله، أن وظيفتنا الرئيسية اليوم تتمثل فى تطوير نظريات خاصة، ملائمة لنطاقات محدودة من المعطيات. علي سبيل المثال نظريات عن ديناميات تشكل الطبقات الاجتماعية، أو عن ضغوط الجماعات المتصارعة، أو عن القوة وممارسة التأثير. بدلا من البحث منذ البداية عن بناء تصور نظرى كلى وشامل "متكامل"، ملائم لاشتقاق كل هذه وغيرها من النظريات [٤١]. ويعنى ذلك تأكيد ميرتون علي ضرورة الاقتصار في هذه المرحلة، علي بناء النظريات التي تغطى جوانب محدودة من البناء الاجتماعى، أو تتناول بعض متغيراته. غير أن ذلك لا يعني إغفال النظرية العامة وعدم الاهتمام بها، وأن ما يراه هو أن تكون الاولي طريقا لتأسيس الثانية. إذ يؤكد أنه من خلال تأسيس النظريات الخاصة، الملائمة لنطاقات محدودة من المعطيات الاجتماعية. يمكن تطوير إطار تصورى أكثر عمومية، وقدرة علي ضم هذه المجموعة من النظريات الخاصة، في إطار بناء نظرى شامل. وإذا كانت عمليتى الاشتقاق والتنظيم، قد أدت دورا محوريا في بناء النظرية عند تالكوت بارسونز. فإن ميرتون يستند في بنائه النظرى إلي عمليتي التأسيس والتنظيم، حيث يتم تأسيس القضايا، التى تجرد عن معطيات الواقع وعلاقاته. ثم يعاد توجيهها نحو قيادة البحث الواقعى في نطاق مجالات خاصة، بالنظر إلي كونها فروضا اشتقت من قضايا، جردت عن ذات الواقع أو واقع مماثل له.

وجهة نظرنا في هذا الصدد تتمثل في أنه وإن كنا نوافق روبرت ميرتون، علي أن الاتجاه إلي بناء النظريات الشاملة، فيه تهديد بالاستغراق في ممارسات تأملية، بعيدا عن معطيات الواقع المتفاعلة. إلا أننا نختلف معه في ضرورة أن نعمل علي تأسيس التصورات الشاملة من خلال الالتزام بكلية النسق. وإن كنا نفترض استناد هذه الكلية إلي التوازن، بإعتبار أن القضايا المتعلقة بهذه الحالة أصبحت متوفره، حسبما ذهب تالكوت بارسونز. وفيما يتعلق بوجهة نظر ميرتون فى بناء النظرية، فإننا نتفق معه علي ضرورة ان تكون القضية الامبيريقية، هي

التعميم الرئيسي لصياغة البناء النظرى. بيد أننا نختلف معه في أن الأستغراق في تطوير قضايا امبيريقية، تتعلق بنطاقات خاصة من الواقع الاجتماعي. فيه تهديد أن نفقد البعد النسقى الشامل، وهو بعد أساسي في تحليل أية واقعة إجتماعية جزئية. بدون ذلك يفتقد علم الاجتماع القدرة علي تقديم فهم مجتمعي، للعمليات الأساسية ومتتالياتها الجزئية، والوقوف بدلا من ذلك عند مستوى الفهم الاجتماعي، الذي يقتصر علي رؤية الواقعة من داخلها. دونما قدرة علي رؤية أبعادها الخارجية ذات التأثير الأكبر، هذا بالإضافة إلي أنه يغفل التعميمات النظرية، التى توفرت لعلم الاجتماع حتى الآن، في هذا الإطار فإننا نشير إلي ثلاثة اعتبارات أساسية.

حيث يشير الاعتبار الأولي إلي الحاجة إلي نظرية شاملة، تتبنى رؤية شاملة ونسقية للواقع، مع الأخذ في الاعتبار عدم استناد هذه النسقية لأي من العمليات الأساسية، كالتوازن أو الصراع بشكل مطلق ودائم، وإن كنا لا نرفض هذا الاستناد مرحليا.

كما يؤكد الاعتبار الثاني علي ضرورة أن يستند بناء هذه النظرية الشاملة، إلي ما وفرته النظريات العامة في علم الاجتماع، من تصورات شاملة. ومن قضايا امبيريقية تصلح – عند إعادة تحليلها – أساسا لاختبار فاعلية التعميمات النظرية العامة، لهذه التصورات الشاملة.

كما يشير الاعتبار الثالث إلي أننا في حاجة الآن إلي الصياغة النظرية العامة في علم الاجتماع، ذلك لأنه قد أنفق جهد كبير في عملية تأسيس القضايا النظرية، والنظريات سواء علي المستوى الخاص أو المستوى المتوسط المدى أو الشامل. ما نحتاجه الآن هو إعادة صياغة النظريات القائمة، لتحديد القضايا المتماثلة، التي تتعلق بموضوع محدد، في مختلف النظريات القائمة، تلك التي ثبت صدقها عند تعريضها للفحص والاختبار الامبيريقي، ثم تناولها بإعتبارها وحدات يستفاد منها فى تأسيس أبنية نظرية. كصياغة نظريات عن الفعل الاجتماعي، عن النظام الاجتماعي، أو عن التغير الاجتماعي، أو عن النسق الاجتماعي ومكوناته الأساسية، أو عن تفاعلاته الدينامية. وذلك من خلال الفحص المنطقى والامبيريقي للتعميمات القائمة الآن في علم الاجتماع، بهدف تأسيس هذه النظرية الشاملة. التى تمتلك الرؤية الشاملة، دون الاستغراق فى التفاصيل، والتى تمتلك الصدق الامبيريقي والاتصال بالواقع، وهي خاصية لم تتوافر للأنساق الفلسفية الشاملة.

**ثالثاً: الاختيار النظري لوصف الواقع وتفسير معطياته** (*)

يعد الاختيار النظرى أحد القضايا الهامة في إجراءات البحث الأجتماعي، وذلك بأعتبار أن البحوث الاجتماعية الجادة، ينبغي أن تكون موجهة بنظرية إجتماعية، تشتق منها فروض البحث، وتحدد مداخله ومنهجيته. إلي جانب أن النظرية تشكل في هذه الحالة مرجعية الباحث، في عمليات الوصف والتحليل والتفسير. وتثار هذه القضية بسبب الحالة التي عليها النظرية في علم الاجتماع، وهى الحالة التي قمنا بتشخيصها في الفصل الأول. ووصلنا بشأنها إلي نتيجة أن علم الاجتماع، لم يصل بعد إلي نظريته العامة أو الشاملة. تلك النظرية القادرة علي توجيه البحث الواقعي، وتفسير مختلف ظواهر ومشكلات المجتمع، وهي حالة مازلنا لم نصل إليها بعد، لكن يملؤنا التفاؤل الكبير فى أن نصل إليها.

وبديلا لذلك فإننا نجد أن ما هو قائم الآن، يتمثل في مجموعة من النظريات أو بالأصح النماذج النظرية، التي تلائم دراسة جوانب مختلفة من جوانب المجتمع. ومن ثم فإن علي الباحث ان يختار من بينها ما هو أكثر ملاءمة لدراسة مشكلته أو قضيته. ولإنجاز ذلك نجد أن هناك مجموعة أساسية من الخطوات التي يجب أن ينجزها الباحث، وهي علي النحو التالي:

١- تتمثل الخطوة الأولي في تحديد طبيعة الظاهرة التي يدرسها الباحث، هل هي من نمط الموضوعات أو الظواهر الكلية الشاملة، التي ترتبط ببناء المجتمع ككل، وتنتشر على ساحته. أم أنها من نمط الظواهر الجزئية، التي تتناول بعض الموضوعات الأكثر ملاءمة للتحليل الجزئي أو الذري. فمثلا تعتبر ظاهرة الطلاق في المجتمع- كإحدى الظواهر التي برزت أثناء فترة التحول الاجتماعي – الاقتصادي، من الظواهر الكلية الشاملة، التي ترتبط ببناء المجتمع ككل. كذلك دراسة الطبقة الاجتماعية أو العلاقة بين الطبقات الاجتماعية، أو دراسة ظاهرة الحراك الاجتماعي. في هذه الحالة فإن النظرية التي ينبغي إختيارها هي من نوع النظريات الكلية أو الشاملة. كالنظرية الماركسية، أو البنائية الوظيفية أو نظرية التحديث، حيث تعد هذه النظريات نماذج للنظريات، التي تعالج الظواهر الكلية أو الأبنية الشاملة بالأساس. وهو ما يعني أن الظاهرة الكلية أو المعالجة الكلية لابد أن نختار لفهمها نظرية شاملة أو كلية.

---

* ألقي هذا الموضوع كمحاضرة علي طلاب النظرية الاجتماعية بجامعة عين شمس وسوف تعاد كتابتها في الطبعة القادمة بعد توثيقها.

علي خلاف ذلك إذا كنا نعالج موضوعاً جزئياً أو ذرياً، علي سبيل المثال دراسة التصورات المتبادلة بين البشر وبعضهم البعض. كالتصورات المتبادلة بين محبوبين في بداية علاقاتهم، أو التصورات المتبادلة بين الزوج والزوجة، أو بين السيد والخادم. في هذه الحالة فنحن نتناول بالدراسة التفاصيل الدقيقة، التي تحدث بين إثنين أو مجموعتين من البشر. بالإضافة إلى أننا ندرس تفاعلاً من نوع التفاصيل الدقيقة، وفي هذه الحالة فإننا نجد أن نظريات مثل التفاعلية الرمزية أو نظرية التبادل، أو نظرية المسرح لإرفنج جوفمان، أو المنهجية الشعبية لجارفنكل، هي النظريات الأكثر ملاءمة لدارسة هذا النمط من التفاعل. بإعتبار ان هذه النظريات تدرس التفاعلات الجزئية بين البشر دون أن تهتم كثيراً بتتبع تطورها وحتى تأسيس الأبنية الشاملة في المجتمع.

أما إذا كنا نعالج طبيعة العلاقة بين المجتمعات علي الصعيد العالمي، كعملية استغلال المجتمعات الكبيرة للمجتمعات الصغيرة علي الصعيد العالمي. أو عملية التغير والتحديث الشاملة التي يتبناها المجتمع سعيا لتحقيق التقدم. كذلك التفاعلات المعاصرة التي تحدث الآن علي الصعيد العالمي، وتستهدف خلق عالم واحد ومتجانس، تارة بواسطة الاختراق الثقافي، من خلال تكنولوجيا الاعلام والمعلومات، أو من خلال الفاعلية الاقتصادية للشركات متعدية الجنسية. فإنه لفهم هذا النمط من الموضوعات أو الظواهر، تبرز ضرورة الاستعانة ببعض النظريات، التي تهتم بالتفاعلات علي صعيد النسق أو النظام العالمي. علي سبيل المثال نظرية إميل دوركيم فى تقسيم العمل علي الصعيد الدولي، أو تصور تالكوت بارسونز للنسق العالمي، بإعتباره نسقاً شاملاً تشتق منه أنساق فرعية عديدة. بالاضافة إلي ذلك هناك نظرية العولمة، التي تتطور الآن والتي تعكس تحرك بعض القوى العالمية، ذات المكانة في النظام العالمي، نحو إعادة تشكيل هذا العالم وفق نمطها، وهو ما يعني عولمة نمطها. ويمكن الاستعانة كذلك بنظرية التبعية التي تعالج العلاقة بين قوى المركز والهوامش أو المحيطات، أي العلاقة بين المجتمعات التي تشكل قوى مركزية، في النظام العالمي، والمجتمعات التابعة لها. ثم طبيعة علاقات الاستغلال والاستلاب التي تربط بين الطرفين، أو نظرية النظام العالمى لولرشتين. وهو ما يعني أن هناك نظريات عديدة أمكن تطويرها لدراسة العلاقة بين المجتمعات، التي تمتلك إمكانيات القوة بأشكالها المتنوعة، وبين المجتمعات التي تفتقد إمتلاك هذه القوة، ومن ثم فليس عليها إلا الخضوع لها،

من خلال أشكال العلاقة المتبادلة التي تقنن ذلك. ولا ينبغي أن ننسي في هذه المناسبة الإسهامات القوية، التي يمكن أن تقدمها النظرية في دراسة مثل هذا النوع من الموضوعات.

٢- وتتمثل الخطوة الثانية في إننا إذا تأملنا مجموعة النظريات العديدة، التي تهتم بموضوع معين، كالظواهر الكلية أو الظواهر الجزئية، أو تلك التي تقع علي الصعيد العالمي. فإننا نجد أمامنا وفرة من النظريات التي يمكنها أن تدرس ذات الموضوع، فما هو السبيل إلي الاختيار من بينها، لتحديد النظرية الأكثر ملاءمة بين هذه النظريات وهنا يمكن أن نسند هذا الأختيار إلي بعدين.

حيث يتمثل البعد الأول في طبيعة الافتراضات الكامنة في بنية الباحث، والتي ترتبط بعواطفه الأساسية وتشكل نظرته أو وجهة نظره في العالم المحيط به والموضوعات المختلفة التي يتعامل معها. وكما أشرت فإن هذه الافتراضات الكامنة تنمو وتتطور مع الباحث منذ أن كان صغيرا في أسرته، ومنذ أن تأثر بأحداث معينة في سياقه الاجتماعي. بحيث نجد أن هذا الباحث بعد أن يكتمل نموه الشخصي والعلمي، أميل لاعتناق أفكار معينة، وإبداء وجهة نظر محددة في الأشياء. كما أنه إذا أصبح باحثا في علم الاجتماع، فإنه يكون أميل للارتباط، بفرضيات أو نظريات معينة، بل نجده أميل لدراسة موضوعات معينة دون اخرى. فهناك كثير من الباحثين الذين يميلون إلي دراسة موضوعات الدين والقرابة والقيم والزواج والتغير الاجتماعي، بينما يميل آخرون لدراسة ظواهر التغير الاجتماعي، العنف والصراع الطبقي، والاستغلال، وغير ذلك من الظواهر المماثلة. وعلي المستوى النظري فإننا نجد بصورة تلقائية أن باحث معين قد يهتم بالنظرية الماركسية أو البارسونزية، أو أي من فرضيات ما بعد الحداثة، بإعتبارها القادرة علي تفسير تفاعلات الواقع المحيط. في هذه الحالة فإن اختيار الباحث لنظرية معينة دون أخرى يتم بصورة تلقائية، وتتحكم فيه بالأساس الافتراضات الكامنة في بناء شخصيته، والتي ترتبط بها عواطفه التي تطورت معه، منذ نشأته في سياق إجتماعي بعينه.

بينما يتصل البعد الثاني بطبيعة السياق الاجتماعي، الذي ينتمي إليه الموضوع أو الظاهرة موضع الاهتمام بالبحث والدراسة. وقد أشرت في الفصل الأول إلي أن السياق الاجتماعي العالمي غير متجانس، إذ نجد أمامنا مجتمعات أو سياقات إجتماعية متباينة عن بعضها البعض في نطاق النظام

العالمي الواحد، الذي نعيش فيه. بحيث يمكن إعتبار السياق الاجتماعي، أحد المعايير التي علي أساسها نختار بين نظرية واخرى. فمثلا إذا كنا ندرس موضوعاً ينتمي إلي السياق الاجتماعى فى طبيعته الكلية أو الشاملة. علي سبيل المثال طبيعة التفاعل الاجتماعي الحادث في المجتمع، أو قضية الترتيب الاجتماعي في المجتمع. فإن طبيعة السياق الاجتماعي الذي تنتمي إليه الظاهرة – بالإضافة إلي الافتراضات الكامنة للباحث بطبيعة الحال – هو الذي يمكن الاستناد إليه في إنجاز الإختيار النظرى. ولنضرب مثالاً علي ذلك، فإذا كنا ندرس طبيعة التنظيم أو الترتيب الاجتماعي في أحد المجتمعات الخليجية، فإنه من الأفضل للباحث الذي يتصدي لهذا الموضوع، في مثل هذا السياق، أن يختار البنائية الوظيفية كنظرية موجهة نبحثه. وذلك بإعتبار أن المجتمع الخليجي مازال في تنظيمه وترتيبه الاجتماعي، من نوع المجتمعات الانقسامية، التي يشبهها إميل دوركيم " بدودة الأرض"، التي يتشكل بناؤها من مجموعة من الحلقات المتجاورة والمتماثلة. في هذا الإطار فإننا نجد أن المجتمع الخليجي مثلاً، أو المجتمع الريفي في العالم الثالث عموما، تتشكل مجتمعاته المحلية من الجماعات القبلية أو العائلية. حيث تشكل القبيلة الوحدة الاجتماعية الرئيسية في المجتمع، فيها الغني وفيها الفقير، فيها المستغل، وفيها الخاضع لعملية الاستغلال. وبرغم ذلك فإن العلاقات القبلية أو العائلية لها أولويتها، علي كل أنواع العلاقات الأخرى، التي قد ترتبط بالأوضاع في المجتمعات المتقدمة. وعلي هذا النحو نجد أن الوعى العائلي أو الوعى القبلي، سابق في هذه المجتمعات علي الوعى الطبقي مثلاً. ومن ثم فإذا أختار الباحث النظرية الماركسية، كمرجعية يدرس بالنظر إليها ظواهر هذا الواقع، فإنه يكون قد ارتكب الخطأ القاتل، علي صعيد الممارسة العلمية، ويصبح أختياره علي هذا النحو له طبيعته الأيديولوجية وليست العلمية.

٣- وتتمثل الخطوة الثالثة، في أنه إذا كانت هناك أكثر من نظرية تعالج هذا الموضوع، وملائمة لدراسة ذات التفاعل الحادث في السياق. أو أن الموضوع الذي يتناول الباحث له أكثر من جانب وتعالجه أكثر من نظرية، فإنه من الممكن الاستفادة من عدد من النظريات، التي يمكن أن تساهم في فهم الظاهرة أو الموضوع، موضع الاهتمام. غير أن الباحث في هذه الحالة، إذا أستخدم اكثر من نظرية، يري أنها من الممكن أن تساعده في فهم موضوع بحثه. فإن علي الباحث أن يعمد حينئذ إلي تشكيل إطار نظرى، ينتقي من هذه النظريات

القضايا أو الفرضيات، التي يمكن أن تساعده في تناول الجوانب المختلفة لموضوع بحثه. غير أنه إذا حاول ذلك، فإن هناك شروط لابد أن يلتزم بها، الشرط الأول أن لا يكون هناك تناقض هذه بين النظريات، من حيث افتراضاتها القاعدية أو افتراضاتها الخاصة بالمجال. والثاني ان لا يكون هناك تناقض بين القضايا التي اختارها، لتشكل بناء إطاره النظرى، بحيث يراعي تأكيد الاتساق المنطقى لقضايا الإطار النظرى المفترض. أما الشرط الثالث فيتمثل في أن عليه أن يدرك أن هذا الإطار النظرى مؤقت، ينتهى وجوده بمجرد أن ينتهي مبرر إستخدامه.

ويتكامل مع ذلك، حالة ثانية للجمع بين عديد من النظريات ولكن من منطق آخر، وذلك يحدث فى حالتين. في الحالة الأولى يمكن أن يتشكل الإطار النظرى من نظريات متماثلة، من حيث طبيعتها سواء كانت نظريات شاملة أو نظريات جزئية. أما في هذه الحالة الثانية فإننا نجد أن هناك بعض الظواهر التي تعالجها نظريات من مستويات مختلفة. فإذا كنا ندرس مثلاً موضوع تأثير التغير أو التحول الاجتماعي علي استقرار أو تفكك الحياة الأسرية. حيث نجد أن مثل هذا الموضوع له مستوياته الكلية أو الشاملة، لان هناك بعض المتغيرات البنائية علي مستوى المجتمع العام، تلك التى لها تأثيرها علي إستقرار الأسرة أو تفككها. إضافة إلي أن هناك بعض المتغيرات المتصلة ببناء الأسرية ذاتها، وطبيعة العلاقة بين الأعضاء المكونين لها، وأنماط التصورات المتبادلة التي يطورونها عن بعضهم البعض، من خلال تفاعلاتهم اليومية. في هذه الحالة فإننا يمكن ان نتبني بعض فرضيات البنائية الوظيفية أو حتى الماركسية فيما يتعلق بالمتغيرات البنائية المتصلة بالمجتمع العام، وتؤثر علي الحياة والأبنية الأسرية. وفي ذات الوقت نهبط من هذا المستوى الشامل إلي المستوى الجزئى لنستعين بنظرية التبادل مثلاً، في محاولة فهم شبكة العلاقات الاجتماعية داخل الحياة الأسرية، أي بين اعضاء الأسرة. وربما تتسع لندرس بواسطتها شبكة العلاقات القرابية، أو التي تربط الأسرة بجيرانها، هذا بالإضافة إلي إمكانية الاستفادة من بعض قضايا أو فرضيات التفاعلية الرمزية لفهم التفاعل الحادث بين أعضاء الأسرة. وكيف يساعد هذا التفاعل بصورة تلقائية علي تطوير مجموعة من التصورات المتبادلة التي تحكم سلوك البشر تجاه بعضهم البعض. فإذا كان هناك بعض الأبناء الذين أنحرفوا بسبب تفكك أسرهم، فإنه من الممكن الأستعانة بإحدى

نظريات الجريمة أو الإنحراف، التي يمكن أن تساعدنا في فهم الإنحرافات التي طرق سبيلها بعض الأبناء.

٤- وتتمثل الخطوة الرابعة في هذا الصدد في ضرورة استفادة الباحث من النظرية أو الإطار النظرى في عمليات الوصف والتحليل والتفسير. في هذا الإطار تتجلى أهمية النظرية من حيث كونها تشكل الخريطة التي يسترشد بها الباحث في تناوله للواقع الاجتماعي. أو هي المنظار الذي يساعده في رؤية تفاصيل الواقع، وطبيعة ترتيب هذه التفاصيل او العناصر بالنظر إلي بعضها البعض.وفي هذا الإطار فإننا نجد أن النظريات، وبخاصة النظريات الشاملة لا تختلف من حيث المتغيرات التي يتشكل منها بناء المجتمع أو واقعه. إذ تتفق كل النظريات علي أن بناء المجتمع يتضمن ذات المتغيرات التي تهتم هذه النظريات بتصوير التفاعل فى إطارها. ففي كل النظريات الشاملة للمرحلة الكلاسيكية مثلاً "كالماركسية، ونظرية ماكس فيبر، وإميل دوركيم، وفلفريدو باريتو" نجد أنه يوجد إدراك من قبل مختلف المنظرين بوجود المتغيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولكن الخلاف بين هذه النظريات، يكمن في تحديد المتغيرات المحورية، أو المتغيرات المستقلة المحددة لطبيعة التفاعل الاجتماعي. كما تختلف أيضا في إتجاه العلاقات السببية بين هذه المتغيرات، ومن ثم إتجاه التفاعل الإجتماعى بينها. فمثلا نجد أن الماركسية تعطى الأولوية للمتغيرات الإقتصادية، وترى أنها تشكل المرجعية الأساسية لإنطلاق العلاقات السببية، وأنها تؤثر علي التفاعل الإجتماعي، وكافة المتغيرات الأخري. علي حين يؤكد ماكس فيبر علي المتغيرات الدينية والثقافية، بإعتبارها المتغيرات التى تلعب ذات الدور، بينما يذهب دوركيم إلي ابراز دور وفاعلية المتغيرات الاجتماعية، كما نجد أن فلفريدو باريتو يؤكد علي فاعلية المتغيرات السياسية كالصفوة أو النخبة.

وأيا كانت النظرية الإجتماعية، أو الإطار النظرى، الذي إختاره الباحث كمرجعية لتوجيه بحثه، فإن عليه أن يوضح منذ البداية طبيعة إختياره النظرى، الذي سوف يوجه بحثه. وذلك حتى يمكن لقارئ إنتاجه العلمى أن يقرأ أفكاره بالنظر إلي مرجعيته. حتى ندرك تحيزات الباحث النظرية، ومن ثم نوفر إدراكا موضوعيا لأكبر قدر ممكن، للمضامين التي قدمها من خلال بحثه. ومن ناحية ثانية حتي يترك الفرصة لغيره من الباحثين لتقييم طبيعة إختياره النظرى، ومدى ملاءمة هذا الاختيار. ومن ناحية ثالثة، حتى يترك

لغيره من الباحثين الفرصة لتقييم أو تقدير قدرته وكفاءته، فيما يتعلق بإستخدام الاطار النظرى الذي إختاره، ومدى معقولية وقيمة التفسيرات التي قدمها الباحث، نتيجة إستخدامه للإطار النظرى الذى أختاره.

٥- استنادا إلي ذلك فإننا نعتقد أن الباحث من الممكن أن يستفيد من الإطار النظرى الذى إختاره من خلال إبراز أوجه الاستفادة التالية:

أ - بداية يستطيع الباحث الاستفادة من الأطار النظرى فى توضيح أبعاد المشكلة أو الموضوع الذي تصدى لدراسته. إذ تساعد النظرية الباحث عادة في تحديده لمشكلة بحثه، أو لحدود الظاهرة التي يدرسها. بالإضافة إلي ذلك فهي تساعده في تحديد المتغيرات الاساسية، التي تتشكل منها المشكلة، سواء المتغيرات المستقلة أو المتغيرات الوسيطة أو التابعة. إلي جانب ذلك فهي تساعد الباحث، فى تحديد طبيعة وأنماط العلاقات السببية، التي توجد بين مختلف المتغيرات، واتجاه هذه العلاقات، إذ تساعد المعرفة القوية بالنظرية في إنجاز هذه المهمة بكفاءة وإمتياز. إضافة إلي ذلك، فإن النظرية تساعد الباحث في تحديد نوعية المعطيات، التي تساعده في إلقاء الضوء علي المتغيرات المختلفة ذات العلاقة المحورية بالقضية أو الظاهرة موضع البحث والدراسة. إلي جانب ذلك تساعد النظرية الباحث في تحديد الإجراءات المنهجية، الملائمة لدراسة مشكلة البحث، سواء من حيث إختيار المدخل الملائم لتناول المشكلة، أو تحديد المنهج الذي يتلاءم مع هذا المدخل. بإعتبار أن المنهج كما أشرنا يحدد الإجراءات والجهود المختلفة، وكذلك الخطوات التي يجب أن نقطعها لدراسة مشكلة البحث. إضافة إلى تحديد طبيعة المعطيات التي سوف نجمعها لتصوير طبيعة متغيرات البحث، والعلاقات السببية القائمة بين هذه المتغيرات.

ب- وتتمثل الخطوة الثانية للأستفادة من النظرية في توجيه البحث الميداني، في إشتقاق الفروض والتساؤلات الموجهة للبحث الميداني من بناء النظرية. ذلك أننا إذا تأملنا بناء النظرية، فسوف نجدها تتكون من مجموعة من القضايا، التي يمكن تحويلها إلي فروض او تساؤلات. وحسبما أشرنا، فإن القضية هي عبارة عن علاقة ثابتة بين متغيرين او أكثر، وانه من الممكن تحويل هذه القضية إلي فرض بتحويل هذه العلاقة الثابتة إلى علاقة ذات طبيعة إحتمالية. أو بتحويل القضايا إلي تساؤلات، او القيام بإشتقاق هذه التساؤلات منها. في هذه الحالة فإن البحث الذي نجريه، ينبغي أن يتجه لجمع المعطيات، التي تجيب علي هذه التساؤلات او الفروض. وهنا تلعب النظرية دورها في جمع

المعطيات، الميدانية التي تلقي الضوء علي متغيرات المشكلة موضع الاهتمام.

جـ- تساعد النظرية الباحث كذلك في عمليات الوصف للجوانب المختلفة للمشكلة موضع الأهتمام، ونعنى بالوصف عدة مستويات. أولها تحديد المتغيرات التي تتشكل منها المشكلة، وأنماط هذه المتغيرات، ثم طبيعة العلاقات السببية القائمة بين هذه المتغيرات. أما المستوى الثاني، فهو وصف بناء المتغير ذاته، عن طريق المعطيات الميدانية التي نحصل عليها. وما هي المتغيرات الفرعية التي قد ينقسم إليها هذا المتغير، ومكانة المتغير في بناء المشكلة. وإلي جانب هذا الوصف الاستاتيكي او المستقر للمتغيرات والعلاقات السببية القائمة بينها، فإنه من الضروري أن يستعين الباحث بالنظرية، في إنجاز الوصف الدينامي أو المتفاعل لمتغيرات النظرية. بمعنى تحديد الأوضاع المختلفة التي يمكن أن يتخذها المتغير، في علاقته بالمتغيرات الأخرى، والنتائج التي قد تترتب علي الأوضاع أو الأشكال المختلفة لتفاعل المتغيرات.

د- كذلك تساعد النظرية في عملية التحليل إذ أن التحليل عادة يتجه إلي تفكيك الكل إلي عناصره الرئيسية. وفي هذا الإطار فإننا نجد أن النظرية تتضمن تصورا للظاهرة أو لموضوع الدراسة في وجوده الكلي. ويتشكل هذا التصور الكلي للواقع من عناصر عديدة، في وجودها الثابت والدينامي أو المتفاعل. ومن ثم فإننا بالنظر إلي هذا التصور الذي تقدمه النظرية للواقع، تقوم بتحليله إلي عناصره الأساسية. ثم نحاول بالنظر إلي هذا التصور أيضا تحديد العلاقات، وطبيعة التفاعلات القائمة بين العناصر القائمة. بحيث يمكن أن نحلل الواقع إلي عناصره التفصيلية الواقعية، بالنظر إلي التصور الكلي الذي لدينا عنه. وذلك من شأنه أن يساعدنا في فهم التفاعلات الحادثة، من خلال ربط أي من العناصر الواقعية الموجودة بالسياق الاجتماعي. بالنظر إلي التصور الكلي لهذا السياق، بحيث يساعدنا ذلك علي توقع التفاعلات أو النتائج المحتملة.

هـ- ثم يأتي في النهاية دور النظرية، في مساعدة الباحث في تفسير نتائج بحثه، أي في تفسير التفاعلات القائمة بالنحو التي هي عليه. وإذا كانت النظرية تحدد لنا تصوريا طبيعة المتغيرات، التي تتشكل منها الظاهرة أو الواقعة موضع الدراسة، وكذلك المتغيرات المحورية في بناء هذه الظاهرة، إضافة إلي العلاقات السببية بين هذه المتغيرات. فإن النظرية توضح لنا الأسلوب الذى تحدد بواسطته سبب ظهور نتائج معينة، أو بروز تفاعلات بعينها داخل

هذا الواقع. حيث توضح لنا أن نتائج محددة هي التى تقع نتيجة التفاعل بين متغيرات معينة، في ظل ظروف محددة. بحيث يساعدنا ذلك في توفير فهم كامل للجوانب المختلفة للمشكلة أو الظاهرة موضع البحث، وهو الفهم الذي يؤكد دائماً علي ان متغيرات معينة، تعد مسئولة عن نتائج محددة، في حالة تفاعلها مع متغيرات أخرى في ظل ظروف بعينها.

و- ويعتبر التنبؤ هو الوظيفة الأخيرة التي تؤديها النظرية للباحث وهو يستطيع ان يجرى هذا التنبؤ إذا هو قد حدد المتغيرات التي تشكل الظاهرة أو الواقعة موضع الدراسة، وإذا هو قد حدد العلاقات القائمة بين هذه المتغيرات، وإتجاه هذه العلاقات. إستناداً إلي المعرفة الدقيقة بالأوضاع الحالية للمتغيرات، وأيضا إستناداً إلي المعرفة بمعدلات نموها. فإن بإمكان الباحث أن يؤسس مجموعة من السيناريوهات التي تتنبأ بأوضاع هذه الظاهرة في المستقبل. ويمكن أن تتخذ سيناريوهات التنبؤ أي من أشكال ثلاثة، الأول التنبؤ إستناداً إلي فاعلية المتغير المستقل، حيث يقدم تصوراً أو تنبؤا يستند إما إلي تعاظم حجم وفاعلية المتغير المستقل، وتاثير ذلك علي المتغيرات الاخرى، وإستجاباتها المحتملة لتأثير المتغير المستقل، أو إلي تقلص فاعليته. أما الشكل الثاني للتنبؤ فيتمثل في إحتمالية أن يحدث ما يمكن أن يسمى بالسببية الجماعية، بين جمع من المتغيرات التي تتفاعل مع بعضها البعض، بحيث يقدم كل متغير قيمة مضافة إلي التفاعل، بحيث يؤدى تراكم هذه القيم المضافة، إلي إحداث تحول أو نقله نوعية في الظاهرة موضع الدراسة. قد يكون هذا التحول إيجابيا إذا كانت القيمة المضافة ذات طبيعة إيجابية، أو قد يكون التحول سلبيا، إذا كانت القيم المضافة ذات طبيعة سلبية. بينما يتمثل الشكل الثالث للتنبؤ فى محاولة تحديد مدى تدخل ظروف أو متغيرات من خارج التفاعل، علي الشكل الأول أو الثاني، فتقدم لنا مسارات أو سيناريوهات مستقبلية بديلة. بيد أننا لا ينبغى أن ننسى أنه بإمكان البحث الواقعي، أن يعدل بعض مقولات النظرية، إذا أدرك الباحث أن الواقع يطرح مجموعة من التفاعلات او المتغيرات، التي ليست في بناء أو تصور النظرية، أو ليست موجودة بالحجم التي هي عليه واقعيا.

**رابعاً: النظرية الاجتماعية والبحث العلمي**

بقي أن نوضح في هذا المجال قضية هامة، تتمثل في طبيعة التفاعل بين النظرية والواقع، أعني محاولة تصوير نتيجة التفاعل بين الواقع والنظرية. ذلك التفاعل الذي يكون من نتائجه زيادة قدرة وكفاءة النظرية علي تناول واستيعاب متغيرات هذا الواقع. ولكي نوضح ذلك فإننا نؤكد أنه بمجرد أن يؤسس الباحث النظرية من داخل التراث الفكري فإنها تصبح حتى لحظة ظهورها مصورة للواقع ومجردة لمتغيراته التي تدخل في نطاقها. ولذلك فهي حتى هذه الحظة تتوفر لهما قدرة وكفاءة علي تناول الواقع بالوصف والتحليل والتفسير. إلا أن الواقع- خاصة الواقع الاجتماعي-ليس ثابتا، ومن ثم نجد أن النظرية يبرز قصورها بعد فترة بسبب بروز متغيرات وعوامل جديدة من مصدرين. الأول يتمثل في التراكم الفكري بسبب توفر معطيات أكثر، لم تكن متيسرة حين بناء النظرية، مما يؤدي إلي الكشف عن بعض جوانب القصور في كفاءة النظرية، أو الكشف عن تناقض في اتساقها المنطقي، وفي هذه اللحظة تصبح النظرية معيبة. أما المصدر الثاني، فهو أن الواقع ذاته قد يطرح من المتغيرات ما هو جديد لم تطور النظرية له مكانا في بنائها. وأمام هذه المتغيرات الجديدة تصبح النظرية قاصرة عن تناول هذا الواقع، مثل عدم قيام البروليتاريا في الولايات المتحدة بالثورة الاشتراكية. نظرا لأن البناء الاجتماعي، طرح ميكانيزمات أو متغيرات جديدة، حالت دون تحقيق هذه النبوءة. ونتيجة للقصور الذي تعاني من النظرية بسبب هذين العاملين، تتحول النظرية إلي نموذج مرة أخري بالنظر إلي متغيرات الواقع. أعني أنها تصبح قادرة على تناول بعض متغيراته فقط، ثم تبدأ عملية صياغة النماذج النظرية التي تحتوي علي المتغيرات الجديدة. حتى تتمكن من التحول إلي نظرية جديدة، أكثر تطورا واستيعابا لكافة تفاعلات هذا الواقع. بحيث أنها تظل لفترة قادرة علي تصوير تفاعلات الواقع حتى تظهر متغيرات جديدة لتثبت قصورها وتحيلها إلي مجرد نموذج مرة أخرى. فمثلا حركة اليسار الجديد استبدلت إمكانية أن تقوم جماعات الشباب في المجتمع الأمريكي بالثورة، بدلا من الطبقة البروليتاريا، التي استوعبها المجتمع وأدمجها في بنائه، ومن ثم فقد حولت النظرية الماركسية إلى مجرد نموذج نظرى من هذا الجانب.

يبقى بعد ذلك أن نوضح علاقة النظرية بالبحث الاجتماعى. ذلك لان النظرية تساعد الباحث في تحديد المتغيرات أو العناصر الهامة في نطاق دراسته. وتتضح اهمية النظرية وفقا لتأكيد تالكوت بارسونز، من فشل النزعة الإمبيريقية حتى الآن.

وعدم قدرتها علي صياغة تراكم معرفي، بالرغم من كثرة الأبحاث التى أنجزتها هذه النزعة، حيث لا يرجع ذلك إلي قصور في أدواتها المنهجية، وإنما إلي افتقادها للبناء النظري الموجه [٤٢]. أي النظرية التي تساعد في توفير إطار عام متسق وموجه للبحث. كذلك نجد أن النظرية توفر اللغة المشتركة للاتصال بين مختلف الباحثين، كما تساعد في كشف الثغرات في بناء المعرفة، تلك التي تحتاج إلي بحوث لاستكمالها، هذا بالإضافة إلي كونها تشكل إطارا منظما تشتق منه قضايا البحث وفروضه [٤٣].

بيد أنه بالرغم من اهمية النظرية بالنسبة للبحث، إلا أن هذا الأخير هام بنفس القدر بالنسبة للنظرية، وهو الامر الذي يؤدي إلي التلاحم الدائم بينهما. وأن كان واقع الممارسة البحثية يشهد بغير ذلك فى الغالب، حيث كان يحدث عادة إنفصال في عملية البحث، بحيث يعكس هذا الأنفصال، ذلك التضاد الذي يفترض خطأ وجوده، بين النظرية والبحث. فى هذا الإطار نجد أن أصحاب الاتجاه الإمبيريقي في علم الاجتماع يصرون علي أن المشاهدات الحسية، تعد مصدرا نهائيا ومطلقا للمعرفة بالظواهر الاجتماعية. أما الأفكار المنطقية أو التصورية فهي تصورات عقلية للأشياء المادية(*)، وفي ذلك إنكار للوظيفة المنهجية، التى تؤديها الأفكار والتصورات العقلية في عملية البحث. بينما نجد علي الطرف الآخر انصار الاتجاه العقلي، الذين يتخذون من العقل مصدراً نهائياً ومطلقاً للمعرفة، ولهذا فإن الوقائع – فى حالة بعدها – عن الأفكار العقلية لا قيمة لها. حيث لا تكتسب هذه الوقائع المشاهدة في الواقع الاجتماعي دلالتها، إلا حينما تكون علي صلة بالأفكار العقلية [٤٤](**). وفى الحقيقة فإن ذلك يمثل قصوراً في الإدراك المتكامل عند كل من الاتجاهين لطبيعة وعملية البحث العلمى الاجتماعى. ذلك لأنهما كعنصرين في عملية الإدراك العلمي يتفاعلان ويتبادلان التأثير، ذلك التبادل الذي يكون فى الغالب علي غرار حلقة التغذية المرتدة. فلم تعد النظريات تلك الأنساق الفلسفية أو النظرية

* أكد علي هذا الموقف فلاسفة النزعة الإمبيريقية، التى اعتبرت أن دور العقل ما هو إلا منظم للحقائق التى ترد إليه من الواقع، ولذلك أسندوا له دوراً سلبياً. نذكر منهم ديفيد هيوم والفس بركلي، وقد كانت هذه النزعة أكثر ارتباطاً بالوضعية، وذات اتصال بكافة الأفكار التى تدعو إلي النظام والتوازن والاستقرار.

** حمل لواء هذا الاتجاه العقلي الفلاسفة المثاليون او الذين لهم أصول مثالية، مثل هجيل، وماركس، وماكس فيبر. والسمة المميزة لهذا الاتجاه أنهم يطلبون من الواقع دائما أن يتطابق والتصور الذي يطوره العقل لهذا الواقع. ولذلك نجدهم كانوا يؤكدون فى الغالب علي ما ينبغي أن يكون وليس علي ما هو كائن. ومن ثم فقد شكلت افكارهم الأساس المعرفي والنظري لقيام نظريات التغير الاجتماعي، لعدم موافقتها على التنظيم الاجتماعى الكائن بالواقع. بل كان هذا الاتجاه أكثر الاتجاهات العقلية إحتواءً للتصورات الطوباوية.

المنفصلة عن الواقع، ولكنها في المرحلة المعاصرة اصبحت أكثر ارتباطاً بالواقع، وأنها تنمو وتتطور فى الغالب بنمو المعرفة التى تصور تفاعلاته، علي نحـو مـا أوضحنا. إرتباطا بذلك نستطيع أن نؤكد أن من أهم وظائف النظرية، هو تلخيص المعرفة الموجودة، لتقديم التفسير المناسب للوقائع أو الظواهر موضوع الملاحظة، والتنبؤ بمستقبلها. هذا بالإضافة إلي توفيرها للتوجيه الملائم للبحث، بحيث تدفع البحث دائما إلي المسالك او المجالات المثمرة. وتصور "رلي" العلاقة بين النظرية والبحث بقولها إن الباحث الذي يبدأ بنظرية معينة يكمل الدائرة بالجهد التفسيرى للبيانات، واضعاً الحقائق الجديدة في نسيج أفكاره. ومن ثم فإن البحث يعيد، من خلال نتائجه، بناء النظرية وتنقيح مكوناتها، وتقديم أو تطوير فروض أو قضايا جديدة، هذا بالإضافة إلي فتح المجال لظهور تكوينات نظرية جديدة، بدلا من النظريات التى لم تثبت فائدتها (٤٥).

موجز ما سبق أننا نرى ان النظرية إذا كانت تتكون من بعض القضايا أو المقولات، التي تترابط فيما بينها، ويسودها نوع من الاتساق المنطقي. فإن هذا الاتساق المنطقي إذا انغلق علي نفسه، فإنه يتحول إلي وجهة نظر، تخلفت عن أن تساير حركة الواقع وتفاعله. ومن هنا، فإن النظرية يجب دائماً أن تكون لها جذورها الحية بأرض الواقع، إذا أريد لها أن تحقق كفاءة وقدرة علي ما يؤكد س. رايت ميلز. وأن هذا الانفصال بين النظرية والبحث، أصبح شيئا مهجوراً أو غير مقبول، وأن المنظر والباحث قد اجتمعا في شخص واحد، وذلك في حد ذاته يعتبر تطور علمي جديد (٤٦).

وفي هذا الصدد نذهب إلي أننا إذا أردنا بحثا علميا جادا، فلابد وأن يوجه هذا البحث بنظرية ما، إذ إننا بهذا الإجراء نحقق مطلبا يسعى إليه علم الاجتماع جاهدا، وهو تحقيق الموضوعية. ذلك لأنه وفقا لما يؤكد تالكوت بارسونز، أنه قد كثر الجدل والحوار في علم الاجتماع حول مسائل كالموضوعية، والتحيز القيمي للباحث. وأننا إذا أردنا أن نحسم في هذه المسائل، فإن علينا أن نؤكد علي ضرورة توجيه بحوثنا وأستطلاعتنا الإمبيريقية، بنظرية محددة. إن النظرية بذلك تمثل المنظار الذي يسلط الضوء على عناصر الموقف البارزة، تلك التى يجب أن يضع الباحث يديه عليها. إلا أننا قد نتساءل كيف تحقق النظرية مسائل جاهد البحث الاجتماعي كي يحقق فيها تقدما، كتحقق الموضوعية وإلغاء التحيز القيمي. مع أن الباحث في التزامه بنظرية معينة إنما هو اختيار لوجهة نظر قد تكون متحيزة منذ البداية.

وفى الحقيقة فإننا إذا تأملنا الأمر فسوف نجده غير ذلك لأن النظرية السوسيولوجية سواء كانت بنائية وظيفية، أو مادية تاريخية، إنما هي أولا وأخيرا منظورات طورها تراث علم الاجتماع. فإذا اختار الباحث منذ البداية في دراسته الحقلية وأكد التزامه النظرى بنظرية معينة، فإن ذلك سوف يمهد الطريق لتقييم دراسة هذا الباحث تقييماً نقدياً. تتوفر له كافة عناصر السلامة المنطقية والمعقولية، ومن ثم يصبح بإمكاننا أن نقيمه نقديا علي أساس من المعايير التالية.

١- مدى ملاءمة النظرية التي اختار الباحث الالتزام بها سواء في اشتقاقه لفروضه أو سواء في إنجازه للأجراءات المنهجية لدراسة هذه الفروض. وأعني بذلك أنه إذا أراد الباحث دراسة مجتمع صحراوي منعزل أو إحدي الواحات الصحراوية أو المجتمعات البدائية، أو المجتمعات المحلية المنعزلة داخل مجتمع عام، واستخدم أو التزم في دراسته بالنظرية المادية التاريخية. فإنه يكون قد اخفق منذ البداية في اختياره للإطار النظري الملائم، وذلك لأن هذه المجتمعات لم تتحقق فيها مقولات النظرية الماركسية كالمقولة الطبقية مثلاً. هذه المقولات التي كانت تجريدا أمينا لوقائع إمبيريقية تاريخية أو متزامنة، لمجتمعات شاملة تملك تاريخاً ووثائق مكتوبة، وشهد بناؤها تباينا وتعقدا وصراعا بنائيا محدداً.

٢- أما المعيار الثاني لتقييم الدراسة التي قام بها هذا الباحث، فيتضح من أننا إذا اتفقنا علي نجاح الباحث في اختياره للنظرية التي ستوجه بحثه الميداني. فإننا نحاول إجراء تقويم لمدى التزامه بالفروض، التى يمكن أن تشتق من المقولات العامة للنظرية. ثم ما هي الإجراءات المنهجية، ومدى سلامة إنجاز الباحث لهذه الإجراءات، التى تتطلبها دراسة لهذه الفروض، وكذلك الأدوات المنهجية المستخدمة في جمع المعطيات، ومدى ملاءمتها للفروض المشتقة ولبناء النظرية ذاته.

٣- ويتحدد المعيار الثالث الذي نطرحه بتقييم قدرة الباحث الذي قام بالدراسة بناء علي التزامه بنظرية محددة – تلك التي اشتق منها فروضه، واتبع رؤيتها المنهجية – في تفسير النتائج التي توصلت إليها دراسته لفروضه. من حيث مدى ألتزام هذا الباحث في تفسيره لمعطياته، بالمقولات او القضايا الأساسية للنظرية، أو النموذج الذي ألتزم به.

بهذه المعايير نترك الخيار أمام الباحث، لاختيار النظرية التي تلائم بحثه، ثم نبدأ بناء علي هذه المعايير في الحكم النقدي والتقييمي علي اختياره، ومدى التزامه

بهذا الاختيار. حيث تؤدى مراعاة هذه المعايير، إلي ألغاء التـشيع الأيـديولوجي، الذي قد يسود بين الباحثين في علم الاجتماع، ويقسمهم إلي وظيفيين أو ماركسيين، كما حدث في فترة تاريخية سابقة. حيث يدعى كل منهم أن نظريته هـي الوحيـدة الأكثر ملاءمة لدراسة الوجود الاجتماعى بكامله. وهو الأمر الـذي يتنـافى مـع الفرض العلمي الذي قامت هذه النظريات للتحقق من صحته. كما سوف يقود ذلـك نظرية علم الاجتماع لتنتقل إلي مرحلة قادمة، تتكامل- علي أساس مـن التقـين- فيها قضاياها. ويتأسس بينها نوع من الانساق المنطقي الذي يعـد أساسـا صـلبا تؤسس عليه نظرية سوسيولوجية عامة.

## المراجع

1 - R. K. Merton: Social Theory and Social Structure, The Free Press of Glencoe, 1962, Pp. 87 – 89.
2 - Dewey. John: The Theory of Inquiry, New York. Henry Hok and Co. 1938. p. 305.
3 - Ibid. p. 85.
4 - Haye. Jerald: Thechniques and Problems of Theory Construction in Sociology. New York. Willey. 1972. p. 72.
5 - Stinchcombe, Arther. L: Constructing Social Theories. New York. Harcourt. 1968. p. 123.
6 - Mullins. Nicholas. C: The art of Theory Construction and use. New York. Harper & Rew. 1971. p. 83.
7 - A. L. Stinchcombe: Op. Cit. p. 127.
8 - Ibid. p. 132.
9 - W. Skiedmore: Op. Cit. p. 249.
10- A. L. Syinchcombe: Op. Cit. p. 127.
11- R. Merton: Op. Cit. p. 13
12- A. L. Stinchcombe: Op. Cit. p. 247.
13- Pareons. T: Some Considerations on the Theory of Social Change, Rural Sociology. No. 4. 1961. p. 219.
14- R. Merton: Op. Cit. p. 100
15- E. Nagel: Op. Cit. p. 86.
16- J. Galtung: Op. Cit. p. 451
17- Parsons, T: The Present Position and Prospects of systematic theory in sociology. In T. Parsons: Essays in socilogical theory. Pp. 220 – 221.
18- P. Sorokin: Op. Cit.
18- R. Merton: Op. Cit. p. 5.
19- T. Parsons: The Present position and prospects of systematic theory in sociology, Op P. 221.
20- Ibid. pp. 223 – 224.
21- Ibid. pp. 223 – 224.
22- bid. p. 224
23- R. Merton: Op. Cit. p. 10.

٢٤- محمد عارف عثمان: المنهج الكيفي والمنهج الكمى في علم الأجتماع في ضوء نظرية التكامل المنهجى لدراسة الظواهر الاجتماعية. رسالة دكتوراة.

كلية الآداب- جامعة القاهرة، ١٩٧١، ص ٢٣٧.

25- T. Parsons: The present Position and prospects of Systematic Theory in Sociology.Op, Cit. Pp. 224 – 227.
26- Whitaker. Jan: The Nature and Value of Functionalism in Sociology in D. Martindale (ed) Function in the Social Sciences. Philadelphia. Feb. 1965. p. 69.
27- Sorokin. P: Social Theory Today. London 1961. p. 404.
28- T. Parasons: The prospects of sociological theory.Op, Cit, P. 354.
29- Ibid. p. 365.
30- Gouldner. A. W: Reciprocity and autonomy in Functional theory in N. J. Demerath & Richard Peterson. The free Press. New York. London. 1968. p. 145.
31- Ibid. p. 164.
32- R. Merton: Op. Cit. p. 6.
33- Ibid. p. 6.
34- Ibid. pp. 6-7.
35- Ibid. p. 7.
36- Gouldner, A: The Coming Crisis of Western Sociology. Heinmann. London. 1971. p. 153.
37- R. Merton: Op. Cit. p. 5.
38- Merton. R. K: Anomie, Anomia and Social Interaction, Contents of deviant behavior in Marshal B. Clinard (ed). Anomie and deviant behavior. A discussion and Critique, the free press. New York. 1969. p. 113.
39- R. Merton: Social Theory and Social Structure. Op, Cit, P. 9.
40- D. Martindale: Limits and Alternatives of Functionalism in Sociology. Op, Cit P. 158.
41- R. Merton: Social Theory and Social Structure.Op, Cit P. 7.
42- Ibid. p. 9.
43- Ibid. p. 9.
44- T, Parsons: Essays in Sociological Theory. Op. cit. P. 350.

٤٥- محمد عارف، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

٤٦- كريم حمزة، المفاهيم والقضايا في النظرية والبحث، مجلة البحوث الاجتماعية والجنائية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العراق، العدد (١) السنة الأولي، آزار، ١٩٧٢، ص ص ٧٤ - ٩٢.

٥

# الفصل الخامس
# الافتراضات القاعدية للنظرية الاجتماعية
# أنماطها ونطاق فاعليتها

# الفصل الخامس
# الافتراضات القاعدية للنظرية الاجتماعية
# أنماطها ونطاق فاعليتها

**تمهيد :**

يختلف التنظير الاجتماعي عن التفكير الاجتماعي، الذى إرتبط بالفترة السابقة على نشأة علم الاجتماع، بإعتبار أن المجتمع وتكوينه وآليات تفاعله، شكلت إطار اهتمام كثير من المفكرين. الذين وان انتموا إلي تخصصات عديدة، إلا أنهم قدموا مجموعة من التأملات التي تتصل بطبيعة المجتمع، من حيث نشأته، والمتغيرات الأساسية الضابطة لايقاع تفاعلاته. إضافة إلي تحديد الأطوار أو المراحل التي قطعها المجتمع في تطوره حتي الآن، كذلك الأطوار أو المراحل التي من المحتمل أن يعبرها في المستقبل. إلى جانب ذلك فقد تميز التفكير الاجتماعي بالطابع الموسوعي، أي التفكير الشامل الذي يتأمل كل جوانب ومكونات المجتمع دفعة واحدة. ومن ثم فهو لم يكن تفكيرا متخصصا، إضافة إلى أن التفكير الاجتماعي كان ذو طبيعة تأملية. حيث كان تفكيرا افتراضيا لم يثبت البحث العلمي صدقه أو زيفه، إلى جانب ذلك، فقد كانت قضاياه ذات طبيعة مطلقة وليست نسبية. إضافة إلى أنه قد فشل التفكير الاجتماعي، في أن يشكل معرفة متراكمة، وإن كان قد شكل تصورات مختلفة أو متباينة عن المجتمع.

علي خلاف ذلك نجد أن التنظير الاجتماعي قد بدأ بعد ظهور علم الاجتماع ذاته، حيث بدأ بعض المهتمين بشئون المجتمع، تطوير بعض وتغيره القضايا المتعلقة بطبيعة المجتمع. من حيث إستقراره، مع التأكيد علي إمكانية إختبار هذه القضايا للوصول من خلالها، إلي حقائق علمية، يمكن أن تشكل مادة لمجموعة من القوانين التي تزيد من سيطرة الانسان علي المجتمع. واذا كان التنظير الاجتماعي قد شهد وجود نظريات أو انساق نظرية متباينة، إلا أن هذا التباين يمكن أن يزيد من إحتمالية التكامل بين الجوانب الصادقة للمعرفة. إضافة إلى أنه سوف يساعد فى تحقيق التراكم، بإعتباره شرط ضروري لإختبار قضايا المعرفة، للكشف عن مدي صدقها في فهم الواقع الاجتماعي.

وتشكل النظريات الاجتماعية جوهر التنظير الاجتماعي لكونها تشكل الوحدة أو المكون الرئيسي للعلم. وتكتسب النظرية، أولويتها من حيث كونها، هي التي

تشكل الطبيعة الأساسية لأى علم من العلوم. وإذا كان هناك من يقسم النظرية الاجتماعية إلي كلاسيكية وحديثة ومعاصرة فإننا نعتقد أن النظرية الاجتماعية بمجموعها هي نظرية حديثة. لأن عمرها قصير للغاية، فهي قد بدأت مع البدايات الأولي للقرن التاسع عشر وحتي الآن (١). إرتباطا بذلك نجد أن كافة النماذج النظرية التي طرحت فى تاريخ علم الاجتماع، ما هي إلا محاولات للبحث عن نظرية اجتماعية شاملة. ومن ثم فإن كل المفاهيم والقضايا والأفكار خاضعة للفحص بغض النظر عن الفترة أو السياق الاجتماعى والفكرى، التي ظهرت فيه. هذا بالإضافة إلي أننا نجد أن غالبية الأفكار التي طرحت في المرحلة الكلاسيكية يعاد إنتاجها في كل مرحلة، قد تظهرت ذات الافكار بطبيعة جديدة، غير أننا لا نستطيع فهمها دون التعرف علي بداياتها الأولى.

هذا إلي جانب أنه بغض النظر عن طبيعة تحديدنا لطبيعة النظرية الاجتماعية "كلاسيكية، أو سيطة أو حديثة، أو معاصرة "، فإن كل نظرية تعتبر، كلاسيكية إذا كانت سابقة علي العصر السابق على وجودنا ومعاصرة في عصرنا، الذى أعاد إنتاجها تحت ظروف متغيرة وفى ظل متغيرات جديدة.

علي هذا النحو فنحن ندرك النظرية الاجتماعية بإعتبارها من ناحية حلقة من حلقات التطور والتراكم العلمى، ومن ناحية ثانية بإعتبارها إمتداداً لخبرة الحياة اليومية. فلا شك أننا نواجه في حياتنا اليومية عديدا من الظواهر التي ندرك بعضها، فى مقابل ظواهر أخرى تحتاج إلي الفهم. ويعني الفهم تحديد الطبيعة الأساسية للشيء، ثم ما هي العوامل أو الأسباب التي دفعت إلي ظهوره، أو الاهتمام به أو حددت طبيعته. ثم ما هي النتائج المحتملة للتفاعلات الحادثة في الشيء. فمثلا إذا أتي صديق لنا سلوكاً لا يتسق كلية مع سلوكه النمطي، فإنه من المتوقع، كما أنه من المحتمل أن نسأل أنفسنا عن السبب أو الاسباب التي جعلته يفعل ذلك. ومن ثم سوف نحاول من خلال التأمل أو العصف الذهنى أن نصل إلي مجموعة من التفسيرات المحتملة لهذا السلوك. حيث يمكن أن نفسر هذا السلوك غير النمطي أو غير المتوقع، بالضغط العاطفي أو المشاعري الذي تعرض له الشخص. أو لموقف غير عادي تعرض له، أو لطبيعة الحالة السيكولوجية أو البيلوجية التي يمر بها الشخص، أو لأننا منذ البداية لم نكن نعرف هذا الشخص ومن ثم لم نتعرف علي سلوكه النمطي.

فإذا قمنا بتحديد مجموعة من الأسباب المحتملة لسلوك الصديق غير النمطي، فإننا قد نبدأ في تفحص كل عامل أو سبب، للنظر في مدي مسئوليته عن هذا

السلوك غير المعتاد. إلي أن نستقر حول عامل أو سبب بعينه، ثم نبدأ في تطوير معرفتنا بهذا العامل، في إتجاه الحصول علي تفاصيل أكثر. علي هذا النحو يصبح العامل أو المتغير الذي وافقنا عليه، هو البداية السببية أو المسئول سببيا عن هذا السلوك. وعلي هذا النحو أيضا نجد أن الممارسة العلمية لتأسيس نظرية إجتماعية، لفهم التفاعل في المجتمع لا تختلف كثيرا عن خبرتنا الحية بالحياة اليومية.

غير أننا ونحن نؤسس النظرية الاجتماعية فإننا نراعي أن تكون أكثر تنظيماً من خبرة الحياة اليومية، وأكثر شمولا. بحيث يمكننا بواسطتها أن نفسر تفاعلات غير تلك التفاعلات التي تتصل بها من خلال الخبرة المباشرة. هذا بالإضافة إلي أن تأسيس النظرية يفترض أن يكون موجها ببعض القواعد المحددة والمتفق عليها. إضافة إلي أن بناء النظرية يتم عادة بوعي ذاتي واضح [٢]. وعند هذا المستوي فنحن ننظر إلي تعريف النظرية باعتبارها نسقا شاملا من الافكار التي تتناول الموضوعات ذات الأهمية الجوهرية في الحياة الاجتماعية [٣]. بإعتبار أن هذا التعريف يعد إمتداد لفهمنا للنظرية بإعتبارها إستمرارا لخبرة الحياة اليومية. وفي نفس الوقت فإن مثل هذا التعريف يشكل في حد ذاته مقدمة للتعريف المتخصص للنظرية الاجتماعية. باعتبارها مجموعة من القضايا المتساندة، تلك التي تساعدنا علي تفسير التفاعلات الحادثة بالحياة اليومية والتنبؤ بمسارها [٤]. بذلك يتوازي الانتقال من هذا التعريف العام إلي التعريف المتخصص. مع الانتقال من الفهم والتفسير المتحقق من خلال خبرة الحياة اليومية إلي الفهم والتفسير المتخصص، من خلال النظرية الاجتماعية، بإعتبارها خبرة علمية مقننة مستندة إلي المعرفة الصادقة.

**أولا: إفتراضات التنظير الاجتماعي**

إستنادا إلي دور النظرية السوسيولوجية في فهم وتفسير تفاعلات الحياة اليومية، المتخمة بكم هائل من الحقائق الجزئية، أو التي تدرك علي الاقل إدراكا جزئيا فإننا نكون أمام مكونين أحدهما نظري والآخر واقعي. وبرغم وجود اختلاف بين كلمة " نظرية " وكلمة "حقيقة " فليس هناك تناقض بينهما. فمن خلال البحث الواقعي الموجهة بنظرية، تتم محاولة الوصول إلى الحقائق المتعلقة بالموقف والكشف عن طبيعة انتظامها. ويتحقق التنظير حينما نحاول تحديد الأسباب التي جعلت الحقائق علي ما هي عليه الآن، وفي هذا الاطار يعتبر البحث والتنظير عمليات متداخلة، تدعم كل منها الأخرى معرفيا. وإذا كانت كلمات "حقيقة" "نظرية

" تشير إلي ظواهر مختلفة كلية، غير أنها تتكامل لتحقيق الفهم الشامل والعميق لأية ظواهر أو معطيات واقعية.

إذ يعتبر "حقيقة" أن يعيش كثير من البشر في الأماكن التي نسميها الآن "بالمدن "غير إننا إذا أردنا أن نقدم تنظيراً بشأن هذه الحقيقة من خلال تقديم تفسير لها. فإن ذلك يفرض علينا تحديد الأسباب السيكولوجية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تدفع البشر إلي تفضيل الحياة بالمدن (٥). ثم نحاول التمييز بين هذه العوامل لتحديد أكثرها فاعلية في دفع البشر للسكني في المدن. أو في تحديد الأوزان النسبية لمجموعة العوامل التي دفعت البشر للسكن في المدن. وفي هذا الاطار قد نعتقد ان متغيرا معينا هو الذي يلعب دورا رئيسيا في هذا الصدد، كأن نقول أن البشر ينتقلون إلي السكنى بالمدينة لأن الوظائف متيسرة بها. ويصبح هذا الاعتقاد أو الافتراض احتماليا وان كان منطقيا إلي أن تؤكده الحقائق، فإذا حدث أن تفحصنا واقع، إنتقال البشر إلي المدينة، فإننا قد نتثبت من صحة هذا الافتراض، وقد يظهر ما يناقض هذا التفسير ويشير إلي فاعلية متغير آخر. حيث نجد مثلا أن البشر قد ينتقلون إلي المدن دون أن يكون بها وظائف متيسرة بسبب عوامل أخرى. هنا نجد أن الحقائق الواقعية تلعب دورا أساسيا، في إثبات زيف الافتراض النظري أو النظرية. وفي هذا الاطار هناك إرتباط موضوعي بين نسبية الحقيقة الاجتماعية، واحتمالية تغيرها، وبين إستحالة ان تكون النظرية صحيحة بصورة مطلقة.

من الحقائق الثابتة أيضا فيما يتعلق بالنظرية الاجتماعية. أن النظرية من حيث كونها بناء تتكون من مجموعة القضايا، التي تتسق فيما بينها اتساقا منطقيا لتشكل تصورا للواقع الاجتماعي (٦). أن بناء النظرية الذي ندركه يمثل قمة جبل الثلج العائم، ذلك لأن هناك مجموعة من المكونات النظرية التي تعتبر جوانب خافية من بنية النظرية. فنحن لا نري منها سوي النسق النظري الذي نعمل وفق قضاياه، سواء في عمليات الوصف أو التحليل أو التفسير. بيد أننا إذا تأملنا الأمر، فسوف نجد أن هذا النسق يستند إلي كم هائل من الافتراضات، التي تتغلغل في قضايا النسق النظري، وتتشبع بها قضاياه. هذه الافتراضات تضم انواعا عديدة تختلف من حيث درجة شمولها وعمق فاعليتها، وهى الإفتراضات العامة، والإفتراضات الكامنة، إضافة إلى إفتراضات المجال.

ذلك يعني أن النسق النظري أو النظرية تشكل المتغير التابع لعديد من المتغيرات المستقلة، التى تتشكل من الافتراضات بمستوياتها المختلفة. وإذا سلمنا

بهذه الحقيقة فإنه يترتب علي ذلك مسألتين، الأولي انه من الصعب علي الباحث أن يغير نظريته بإعتبار، أن الافتراضات الفاعلة "العامة، الكامنة وافتراضات المجال" مازالت ثابتة لم تتغير. الامر الذي يجعل من الصعب على الباحث إنجاز إختيار جديد يتناقض مع افتراضاته القاعدية، وإلا تأسس تناقض بين تصورات الباحث وقناعاته الكامنة في اللاواعي من ناحية، وبين ممارسته النظرية من ناحية ثانية. وتتمثل المسألة الثانية في ضحالة المحاولات التي بذلت للتوحيد بين الأبنية النظرية المتعددة. أو لصياغة تكامل بين النظريات المتناقضة، كتلك التي بذلها فإن دينبرج Vandenberg أو دي ميراتN. J Demerath التي استهدفت التوفيق او المصالحة بين الماركسية والنظرية الوظيفية. لأن ذلك يعد من باب المصالحة أو التوفيق بين المتغيرات التابعة. بينما الافتراضات القاعدية لكل نظرية من النظريات ما زالت ثابتة كما هي وتتناقض مع نظيرتها [٧]. ذلك يعني ضرورة أن نهتم ونحن نحاول تأمل بناء النسق النظري، أن تعطى إعتباراً لحقيقتين، الأولى أن نهتم بمجموعة الافتراضات القاعدية عند إختيار نظرية بعينها. وذلك يتطلب موضوعيا إختيار النسق النظري أو النظرية، بإعتبارها الاطار المرجعي، الذي يوجه جهودنا العلمية، في نطاق عمليات الوصف والتحليل والتفسير.

بينما تتصل الحقيقة الثانية بطبيعة صياغة النظرية ذاتها، حيث تكون النظرية كما اشرنا من مجموعة من " العبارات " التي تسمي " قضايا". التي إذا لاقت تسليما وقبولا واسعا من قبل أعضاء الجماعة العلمية، وإذا دعمتها نتائج البحوث الواقعية، فإن هذه القضايا تتحول لتصبح "قوانين علمية". ومع ذلك فإننا نؤكد أن النظرية الاجتماعية تتشكل بالاساس من الافتراضات والقضايا المتعلقة بالمفاهيم وبالمثل من مجموعات القضايا التي قد تصل درجة التصديق إلي مستوي القوانين. حتي أنه يطلق عليها "قوانين" غير أنه من المؤكد في هذا الصدد أنه ليس صحيحا أن نقول أن النظرية والقوانين هما شيئا واحدا أو هما نفسي الشيء [٨].

وإذا قلنا أن النظرية تصاغ علي هيئة بناء يتكون من مجموعة من القضايا، فإن النظريات تصاغ، كما هي الحال في علم الطبيعة عادة علي هيئة معادلات رياضية. بل إننا نجد أن علم الرياضيات ذاته يعتبر نسق نظرى وتحليلى عالي التجريد، يتكون من الرموز العامة، أعني اللغة ولكن في أكثر مستوياتها تجريدا.

---

* من الدعوات الساذجة التي طرحت علي الجماعة العلمية في علم الاجتماع دعوي سلة المفاهيم والتي تشير إلي إمكانية ان يستخدم الباحث مفاهيم أو قضايا تنتمي لنظريات مختلفة، لفهم أي من ظواهر الواقع الاجتماعي، مثل هذه الدعوة تشير إلي عدم فهم ديناميات الابنية النظرية وتلعب دورا أساسيا في تشويه عقول طلابنا.

وبرغم أنه يمكن صياغة النظريات بأي لغة، إلا أنه كلما كانت اللغة اكثر تحديدا، كلما كان ذلك افضل بالنسبة لأغراض بناء النظرية أو إختبار قضاياها [٩].

وإرتباطا بذلك فإنه إذا كان إختيار النظريات يتضمن في الغالب الاستفادة من الارتباطات، والتحليلات الإحصائية الاخري. لأنها تساعد في اكتشاف الحقائق، بإعتبار أن معامل الارتباط علي سبيل المثال يخبرنا بمدى إرتباط متغيرين أو اكثر ببعضهما البعض، أعني أن الارتباط يوضح لنا إلي إي مدي يقع شيء حينما يقع اخر [١٠]. ذلك يعني ان الارتباط يوضح طبيعة العلاقة بين المتغيرين، بإعتبارها "حقيقة" وإن كان توضيح الحقيقة لا يعد تفسيرا لها. فهذه العلاقة وأن اكتشفت بواسطة التحليل الإحصائي، إلا أن تفسير وجودها أي إبراز سبب أو علة وجودها، تصبح مهمة العقل الإنساني المزود بنظرية تساعده علي الإدراك العلمي السليم فهو، أي أن العقل الانساني، وليست المعادلات الاحصائية، هو الذي عليه ان يجيب بتحديد المتغيرات المسئولة عن وجود هذه العلاقة، أو عن وجودها بالنحو الذي هي عليه.

وترتبط الحقيقة الثالثة بمستوي التجريد الملائم لصياغة النظرية الاجتماعية، حيث يحدد مستوي التجريد مستوي شمول النظرية، ومدي إقترابها او علاقتها بالواقع. ومنشأ ذلك ان العالم الذي نعيش فيه، يتكون من "فئات" يسودها في الغالب تنوع لا نهائي. فمثلا توجد " الاسرة " كإحدى الفئات، غير ان كل عائلة أو اسرة تختلف بالتأكيد عن الأخري. وهناك " الكتاب " كإحدي الفئات الموجودة في هذا العالم، لكن ليس هناك كتاب يشبه اخر. ومن ثم فلكي نحصل علي معني من هذا الكم الهائل من الموضوعات التي يحس بها البشر ويتعرضون لها بصورة يومية. فإننا نجدهم يجردون بعض العناصر المشتركة القائمة، بين عدد من الحالات الواقعية، التي تقع في إطار كل فئة محددة ويعطونها رمزا. بحيث يمكنهم التأكيد بعد ذلك علي أن حالات معينة تعتبر جزءا من فئة الموضوعات المحددة [*]. وعلي هذا النحو تعتبر الكلمات والمفاهيم مجرد تجريدات، غير أن هذه الكلمات والرموز تختلف عن بعضها البعض من حيث مستوي التجريد. بحيث يمكننا صياغة التباين

---

* تعتبر كلمة"كتاب" تجريد يلفت الانتباه إلي الشيء الذي له وجوده الفيزيقي،الذي له غلاف، وبين دفتي الغلاف توجد حزمة من الأوراق المرتبطة ببعضها البعض، حيث تحتوي كل ورقة علي رموز، صور، وتوضيحات، وما إلي ذلك ونحن في العادة نتجاهل الاختلافات المتعلقة بالحجم أو اللون أو عدد الصفحات أو أسلوب الطباعة، وغير ذلك من الجوانب، التي نسقطها في حالة الصياغة التصورية، للكلمة العامة "كتاب"، وكذلك نطلق كلمة العائلة علي مجموعة الأفراد الذين يرتبطون بعلاقة قرابيه من الدرجة الأولي، ويعيشون في نفس المكان معيشة واحدة، ونتجاهل طبيعة هذه العائلة، هل هي عائلة نووية أو ممتدة أو متصلة، وغير ذلك من الجوانب التي تجعل العائلات واقعيا تختلف عن بعضها البعض.

بين مستويات التجريد علي هيئة متصل، علي أحد أطرافه توجد كلمة مثل كلمة "كتاب"، وهي كلمة تستحضر بمجرد النطق بها صورة واقعية واضحة تماما للعقل، ومن ثم فإذا اغلقت عينيك، فإن بإمكانك أن تتصور أو تستحضر او تري "كتابا". بينما علي الطرف الاخر من المتصبل نجد الكلمات أو الرموز العالية التجريد، والتي تشير إلي كم هائل من الظواهر الواقعية. التي قد تختلف من جوانب كثيرة، بينما تشترك في عنصر واحد أو عنصرين فقط وتعبر عن معانى فى الذهن ولذلك فإنك لا تستطيع بسهولة أن تغلق عينيك وتتصور أو تري "الديمقراطية" أو "المكانة الاجتماعية" او "النسق الاجتماعي" لأن هذه الكلمات تعتبر بحد ذاتها تجريد لحالات معنوية أو رمزية.

وفي هذا الإطار ينبغي أن ندرك أن المفاهيم المستخدمة في أي علم من العلوم، تختلف عن بعضها البعض علي هذا المتصل من التجريد. ولذلك يعتبر مفهوم " الجريمة " علي سبيل المثال أكثر واقعية من مفهوم "الانحراف" الذي قد يضم كل الجرائم، إضافة إلى أنه قد يضم أشكال أخري من إنتهاك المعايير أو القواعد. وعلي هذا النحو تعتبر الجريمة مصطلحا أكثر تجريدا من مصطلح "الاغتصاب Rape أو السطو Burglary بإعتبار أن الأخيرة مصطلحات تشير إلي أفعال أو وقائع محددة يمكن تصورها بصورة أكثر تحديدا من مصطلح الجريمة.

فإذا افترضنا أن الظواهر الواقعية هي الأقرب من طرف المتصل الأقل تجريدا، بينما التنظير أو التجريد هو الأقرب إلى طرف المتصل الأعلى تجريدا. فإن العملية العلمية سوف تتضمن حركة إلي الأمام والي الخلف علي متصل التجريد. فحينما يشارك الباحث في جمع المعطيات من الواقع، فإن هذا الباحث يمارس جهده العلمي حاليا علي مستوي واقعي نسبيا، او عند الطرف الأقل تجريدا من المتصل. أما عندما يحاول تفسير نتائج بحثه لهذه المعطيات، فإننا نجده يتحرك إلى منتصف المتصل، وفي حاله التنظير، أي التعامل مع المفاهيم المجردة، فإنه يعمل وفق مستويات اعلي من التجريد. ذلك يعني ان النظرية والبحث يغذي كل منهما الآخر معرفيا، وفي هذا الاطار لابد أن نؤكد علي تماسك التنظير عند أي من مستويات التجريد. حيث تتصل المفاهيم ببعضها البعض، عند مستوي معين من التجريد فإننا نجدها تشكل كلا متماسكا، بنفس تماسك الظواهر والمعطيات الواقعية (١١).

وترتبط الحقيقة الخامسة بالحقيقة السابقة، حيث تتابين مستويات التنظير بتباين مستويات التجريد، فعلي الطرف الأكثر تجريدا من المتصل السابق، نجد الأنساق النظرية في علم الاجتماع. حيث يتكون النسق النظري من المفاهيم الأكثر عمومية

وتجريدا، والتي يجد الباحثون من الصعب أحيانا تأسيس علاقة أو صلة بينها من ناحية والعالم الواقعي من ناحية ثانية، وعلي سبيل المثال تستخدم بعض النظريات الاجتماعية في المدرسة البنائية الوظيفية لغة أكثر تجريدا، ونتيجة لذلك تفشل بعض نظريات هذه المدرسة في أداء وظائفها الرئيسية من حيث وصف وتحليل وتفسير المعطيات المتعلقة بالحقيقة الواقعية (*).

وتعتبر نظرية تالكوت بارسونز تجسيدا للنظريات الأكثر تجريدا فى علم الاجتماع، واستجابة لذلك، فقد طالب بعض علماء الاجتماع بالقناعة بمستويات من التجريد اقل نظرية وعمومية من المستوي السابق. مستوي من التجريد يقع عند منتصف المتصل، او ادني من ذلك، فقد طالب مثلا عالم الاجتماع روبرت ميرتون Robert K Merton بأهمية تطوير النظريات المتوسطة المدي. حيث طالب ميرتون علماء الاجتماع أن يكونوا أكثر تواضعا في أهدافهم حينما يطورون نظرياتهم، فبدلا من محاولة تطوير نظريات عامة، ومن ثم اكثر تجريدا لتفسير الأداء الوظيفي للأبنية الكلية للمجتمعات. نجده قد اقترح إمكانية تطوير مجموعة من النظريات الأقل عمومية، تلك التي تفسر العناصر او المكونات الجزئية في الواقع الاجتماعي (١٢).

إستناداً إلي ذلك يطالب ميرتون علماء الاجتماع، أن يركزوا جهودهم علي تطوير نظريات للانحراف والتدرج الاجتماعي وعلاقات الاقلية بالأغلبية، والتغير السكاني، وغير ذلك من النظريات الأقل تجريدا. بإعتبارها النظريات الأكثر اقترابا من الواقع الاجتماعي، والأكثر قوة من حيث الارتباط به، ومن ثم الأكثر قابلية للفحص والاختبار (١٣). ويؤكد ميرتون أنه بعد تطوير مجموعة من هذه النظريات الاقل تجريدا، فإننا ينبغي أن نتحرك بها الي مستوي أعلي من التجريد، ومن ثم تطوير نظريات أكثر عمومية واكثر شمولا. واستناد إلى أن علم الاجتماع يسير في نفس الطريق الذي سارت فيه العلوم السابقة عليه، فإننا نجد أن روبرت ميرتون يطالب علماء الاجتماع، علي أساس من المماثلة. أن يعملوا بإتجاه تطوير نظرية

---

* رغم أن البارسونزية تعتبر من النظريات الاكثر شمولا وتجريدا، إلا أنها ليست منقطعة الصلة عن الواقع الاجتماعي. إذ يمكن إشتقاق بعض القضايا أو الفرضيات الخاصة من فرضياتها أو قضاياها العامة، لكي تساعدنا في تحليل واقع إجتماعي بعينه، وتفسير التفاعل بين عناصره، ومن الطبيعي أن يؤدي فحص وإختبار هذه الفروض أو القضايا الفرعية إلي إلقاء الضوء علي مدي الثقة في الفرضيات أو القضايا العامة للنظرية. ذلك لأن منشأ بناء النظرية العامة لتالكوت بارسونز يستند بالأساس الي القضايا او الفرضيات النظرية التي ثبت صدقها علميا، في علوم النفس والانثروبولوجيا وعلم الاجتماع.

تناظر نظرية نيوتن في الميكانيكا أولاً، قبل أن يحاول تطوير نظرية تناظر نظرية أنيشتين عن النسبية.

ولا تقتصر مجموعة الحقائق السابقة علي النظرية الاجتماعية من حيث كونها نسقا نظريا يتألف من مجموعة من القضايا، ولكنها تتسع لتشمل أبنية نظرية أخري شبيهة بالنظرية الي حد كبير، أو اكثر اقترابا منها. فإلي جانب مجموعة الفروض العامة أو الفروض الكامنة أو افتراضات المجال، وهي المكونات النظرية التي تفرض طابعا أو لونا معينا علي أي من النظريات الاجتماعية التي يضمها علم الاجتماع الآن. نجد أن هناك أبنية نظرية متماسكة، تؤدي دور النظرية تقريبا، ويمكن وضعها كذلك علي نقطة معينة من متصل الواقعية والتنظير، أو الأدنى تجريدا والأعلي تجريدا. من هذه الأبنية النظرية النموذج النظرى Model الذي يجسد الواقع أو هو بالأصح يعتبر "ماكيت" مصغر له، نلجأ إلي بنائه حينما نفتقد وجود النظرية القادرة، علي التعامل مع الواقع. ومن هنا يؤكد بعض العلماء أن هذا النموذج يمكن أن يصلح قنطرة العبور إلي بناء النظرية. علي خلاف ذلك نجد النموذج الموجه Paradigm الذي يقع علي عكس النموذج الذى يجسد الواقع، أى علي الطرف الأكثر تجريدا من المتصل لكونه علي نقيض النموذج الأول. حيث يتكون هذا النموذج من مجموعة الفرضيات أو القضايا المشتقة من نظرية قائمة واكثر تجريدا. أو أنه عبارة عن مجموعة من القضايا أو الافتراضات القائمة، بغض النظر عن تضمنها داخل بنية نظرية متماسكة أم لا. وبذلك تشكل هذه القضايا وجهه نظر محددة في السياق المحيط، وما يحدث به من تفاعلات، وسوف نعرض فيما يلي لبعض من هذه الأبنية أو الصياغات النظرية (١٤).

**ثانيا: الافتراضات العامة Greneral Assumption**

تحدد مجموعة الافتراضات العامة، طبيعة وجهة نظر الباحث وأسلوب عمله في هذا النطاق من المعرفة. واستناد إلى ذلك نجد أن مجموعة الافتراضات العامة، وان كانت موضع اتفاق من قبل أعضاء الجماعة العلمية، كما أنها معروفة بالنسبة للثقافة العامة. لذلك نجد أنها مقبولة ومسلم بها من وجهة نظر هذه الثقافة، وقد يحدث ان تتباين الافتراضات المتعلقة بنمط معين من المعرفة عن الافتراضات العامة، التي تنظم العمل في نطاق نمط آخر من المعرفة. فمثلا نجد أن الافتراضات التي نعمل وفقا لها في نطاق المعرفة العلمية، والتي تعتبر في حد ذاتها جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية للبشر، قد تتناقض ظاهريا مع بعض

الافتراضات التي تتضمنها المعرفة الدينية أو الفلسفية، ومع ذلك فنحن نوافق علي كليهما ونسلم بهما. بالإضافة إلى ذلك فنحن نفترض ان هناك واقع "موجود خارجنا" وأننا يمكننا التعرف عليه في كل لحظة بإستخدام حواسنا، أو في كل لحظة نأتي فعلا معينا ندرك مقدما أسبابه ونتائجه. وفي هذا الإطار فنحن نفترض عالما تحكمه السببية بصورة دائمة، حيث نحاول أن نفسر أي ظاهرة لأنفسنا أو للآخرين بالإشارة إلى سببية قائمة، نعتقد بوجودها وندرك فاعليتها. ونحن حينما نعمل في إطار السببية العلمية، لا نشير الي الله، أو أي كائن لا يمكن التحقق من وجوده مباشرة او ندركه بحواسنا، كما ندرك الموضوعات، فتلك سببية دينية ندركها من خلال الإيمان العميق الذى يؤكد لنا أن الله هو الخالق لكل شئ، بما فى ذلك السببية ذاتها. بإيجاز نحن حينما نسعى لإدراك السببية في مجال العلم، فإننا نتصرف علي أساس من الافتراضات العامة التي سوف نعرض لها.

بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد ان الافتراضات العامة لأي نوع من أنواع المعرفة، تحدد في العادة أسلوب العمل في إطار هذا النوع من المعرفة. فمن خلال تحديد هذه الافتراضات لطبيعة الظواهر الموجودة في مجال معين من مجالات المعرفة، فإنها – أى الإفتراضات تهتم بتحديد – طبيعة المادة التي نتعامل معها، كما تحدد انسب أساليب التعامل مع هذه المادة. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الافتراضات تحدد حدود قدرات الباحث علي المعرفة، فمثلا تؤكد المعرفة العلمية علي الإدراك المباشر للموضوع من خلال مؤشرا ته الخارجية التي ندركها. علي حين أن المعرفة الأدبية أو الفنية تؤكد علي قدرة الإنسان، علي التواصل أو التأثر الذاتي بالموضوع، الذي يشكل إطار إهتمامه. إستناداً إلى ذلك تتضمن المعرفة العلمية توفر مجموعة معينة من الافتراضات العامة والشاملة، التي تتعلق بالواقع، أو بمدخلنا لمعرفة هذا الواقع. وفي الغالب تلقي مثل هذه الافتراضات قبولا واسعا من أفراد الجماعات العلمية المتعددة بغض النظر عن التخصص العلمي.

من هذه الافتراضات مثلا. أن يسلم الباحثون في أي علم من العلوم بوجود واقع في "الخارج " وان الحياة ليست وهما موجودا داخل العقول الذاتية للبشر. حيث لا يفترض العلم وجود هذا الواقع خارج عقول الأفراد فقط، ولكنه يفترض أيضا إمكانية معرفة هذا الواقع، وهو ما يعني إفتراض وجود مجموعة من البشر القادرين علي فهم ومعرفة هذا الواقع، إضافة إلى كونهم قادرين علي تحديد طبيعته بدقة متناهية. بحيث يترتب علي ذلك إن كل علم من العلوم يسعي الي فهم جانب معين من جوانب الواقع (١٥). وانه إذا بدت هذه المعارف في مرحلة معينة ذات

طبيعة جزئية، فإنها بتطورها وتراكمها سوف تلتقي مع المعارف التي توفرت عن العلوم الأخري. بحيث يمكن أن يقود ذلك إمكانية تكامل المعرفة العلمية في المستقبل، بحيث تدعم بعضها البعض، ونتيجة لذلك تشكل معرفة شاملة، تتوازي مع كلية الحقيقة الواقعية في أساسها.

وما دمنا قد افترضنا بأن الواقع موجود "خارجنا" فإن هناك افتراض أخر من الضروري أن يتكامل معه، ويتمثل إننا نستطيع معرفة هذا الواقع من خلال الاستخدام المباشر لحواسنا (١٦). وفي هذا الاطار فإننا نجد أن وسائل المعارف الأخرى لإكتساب المعرفة، ليست مقبولة في إطار المعرفة العلمية. فمثلا ترفض المعرفة العلمية الاستبطان الذاتي، كوسيلة من وسائل اكتساب المعرفة او الحصول عليها، برغم أن هذه المناهج يمكن أن تكون مقبولة لاكتساب المعرفة في أنماط أخرى من المعارف. وعلي هذا النحو نجد أن المعرفة العلمية تحدد الوسائل التي يمكن ان نكتسب بواسطتها المعرفة، بشرط أن تكون هذه الوسائل ملائمة لاعمال حواسنا. تأكيدا لذلك فإننا نجد أن مناهج وطرق البحث في العلوم المختلفة، هي من النوع الذي يمكن الاستفادة به باستخدام حواسنا، وإعمال عقولنا كالملاحظة القابلة للمقارنة، وتحليل المضمون، حيث نجدها جميعها إجراءات منهجية تلعب حواسنا دورا أساسيا لإنجازها.

ويرتبط بذلك افتراض ثالث يؤكد علي إننا إذا كنا نرغب في الحصول علي المعرفة العلمية المتعلقة بموضوع معين، فإننا ينبغي أن نفترض أساسا أن الظواهر موضع الاهتمام، أو التي نطلب المعرفة بشأنها، قابلة للملاحظة والقياس. بغض النظر عن كون الملاحظة بدائية، أو ان هذا القياس غير مكتمل. ومن الطبيعي ان تكون هذه الوسائل المختلفة طيعة لاستخدام حواسنا الخمس، وهي "السمع" و"النظر" و"التذوق" و"الشم" و"الإحساس" (١٧). ومن الطبيعي ان يفترض ذلك وجود بعض الجوانب في الظاهرة قابلة للملاحظة والقياس، وهي الجوانب التي تعبر عن وجودها الخارجي. غير أننا في بعض الأحيان قد لا نجد الظاهرة موضع الاهتمام موجودة بذاتها في الخارج. فمثلا ظاهرة الطلاق لا توجد في مكان معين وزمان بعينه بحيث نستطيع لمس أو ملاحظة حدود وجودها كوجود "مظاهرة أو إضراب " مثلا. في هذه الحالة فإننا نستطيع التعرف علي وجود هذه الظاهرة، الطلاق من خلال مؤشراتها، أي من خلال عدد حالات الطلاق التي تقع سنويا. مع توزيع هذا العدد بالنظر إلي متغيرات عديدة، كالمكان، وعمر الزوجين، عدد الأولاد، وغير ذلك من المتغيرات التي تساعدنا في تلمس حدود الوجود الخارجي للظاهرة. وعلي

ذلك يمكننا القول بأن الظواهر الموجودة بالخارج، يمكن أن يكون وجودها وجودا مباشرا، ومن الممكن ان يكون وجودها غير مباشر ومن ثم ندركها من خلال مؤشراتها المختلفة. ونظرا لأن المعرفة العلمية تسعي إلى الوصول الي التعميمات، التي يمكن إذا تعمقت درجة الثقة بها ان تتحول إلى قوانين. بحيث تستخدم هذه القوانين في السيطرة علي العالم الخارجي، وضبط ايقاعه وتفاعلاته. فإن ذلك يتطلب منا أن نؤكد على افتراض اخر يذهب الي التأكيد على أن هذا الكون يخضع للنظام، وأن هذا النظام يمكن فهمه وإدراكه بواسطة البشر. فإذا تصورنا العالم بإعتباره مجموعة من الوقائع أو الظواهر التي تتميز بالتفرد، والتي تقع بعشوائية كاملة، أعني دون ان يحكمها نظام أو نمط او إطراد. فإنه سوف يكون من الصعب الوصول الي تعميم يضبط أو يجرد هذه الحوادث أو الظواهر المتناثرة، وبدون التعميمات التي تشكل قاعدة لقيام النظريات والقوانين لن يكون هناك علم.

وبعبارة أخري نجد أن كل العلوم تسعي إلى الوصول إلى التعميمات، التي تصور التفاعلات الخاصة بالظواهر المتكررة الوقوع، بحيث يفترض هذا السعي بصورة مسبقة أننا في عالم أساسه الانتظام وليست العشوائية. وعلي سبيل المثال علينا أن نتخيل ما يمكن الوصول إليه إذا حاولنا ان نفهم ظاهرة الجريمة. بإعتبار أن كل حادثة أو فعل إجرامي منفرد وقائم بذاته تماما، سواء في أسباب حدوثه أو كيفية حدوثه أو طبيعة نماذج البشر، الذين يميلون لإرتكاب هذا السلوك الاجرامي، وأسلوب تعامل الآخرون معهم. حيث تتطلب المعالجة العلمية لظاهرة الجريمة ضرورة أن يتكرر وقوع الحوادث أو الأفعال الإجرامية التي نتعرض لها بالبحث والتحليل. بحيث ييسر وجودها في النهاية الوصول إلي التعميم، الذي يذهب إلي التأكيد على أنه من المحتمل إذا توفرت أسباب أو متغيرات معينة، أن يقع أو يحدث فعلا إجراميا بعينه، ومن الطبيعي أن يحدث أيضا بأسلوب محدد.

ويتعلق بافتراض أدراك العالم بإعتباره يتكون من مجموعة من التفاعلات أو الحوادث او الظواهر المنتظمة، إفتراض أخر تؤكد عليه مختلف العلوم. وهو الافتراض المتعلق بالسببية، والذى يذهب إلى التأكيد أنه إذا كان العالم الذي نعيش فيه يتكون من مجموعة من المكونات أو العناصر. فإنه من الطبيعي أن تكون هناك علاقات بين هذه المكونات أو العناصر. وما دام العالم منظما ومطردا في تفاعلاته، علي نحو ما اتضح لنا في الافتراض السابق، فإنه من الطبيعي أن نستنتج وجود علاقات سببية بين هذه المكونات أو العناصر. من هنا يصبح من الضروري علي العلماء، أن يفترضوا وجود السببية أو الارتباط المنطقي بين العمليات أو الحوادث

القابلة للإدراك، وبين حوادث أو ظاهرات أخري. حيث يمكن أن يؤدي فعل أى من العناصر أو المكونات إلى تأسيس فعل عنصر أو مكون آخر. بحيث يصبح الفعل الأول سببا أما الثاني فيعتبر نتيجة لهذا السبب أو مجموعة الأسباب.

وقد تطور إدراك العلم لافتراض السببية، فبعد أن كانت هناك السببية البسيطة أو الأحادية، والتي يؤدي في إطارها فعل عنصر معين إلي حدوث نتيجة محددة في عنصر أخر. فقد ظهرت أنماط كثيرة من السببية، مثل السببية الوظيفية، التي تدرك انه وان كان عنصر معين يؤثر في عنصر أخر، إلا أن هذا العنصر الآخير قد يؤثر بدوره في العنصر الأول. وهنا نجد أن عناصر أو مكونات البناء الإجماعي تتبدل عادة التأثير والتأثر، وهو ما اصطلح علي تسميته بالسببية الجماعية، بمعني أن تفاعل مجموعة من العوامل من الممكن أن يؤدي إلي نتيجة معينة. ولم يعد في إطار هذه السببية ما يسمي بالمتغير المستقل أو المسبب، والمتغير التابع الذي حدثت في نطاقه النتيجة. بل إننا نجد أن جملة العناصر أو المتغيرات التي تشكل بناءاً معينا تتبادل المواقع من حيث التأثير أو التأثر، أو من حيث موقعها ومكانها في مجري حدوث التفاعل الاجتماعي(١٨). هذا بالإضافة إلى نمط السببية التطورية المتصاعدة، والتي تتبادل فيها مجموعة من العناصر التي تشكل بناء المجتمع التأثير والتأثر، غير أنها من خلال عملية التفاعل هذه، ترتقي دائما إلي أوضاع جديدة، غير الوضع الذي بدأت منه التفاعل. فكل دائرة من التأثير والتأثر تضيف قيمة جديدة مضافة إلي التفاعل، تجعله يختلف عن التفاعل الذي كان سائدا من قبل.

ويرتبط بافتراض التأكيد علي العلاقات السببية افتراض أخر يؤكد ويتعلق باعتقاد أو إفتراض إنتفاء "الإرادة الحرة". وذلك لأننا إذا اعتقدنا بالإرادة الحرة للإنسان، فإن ذلك سوف يعني أن السلوك الإنساني، سوف لا يكون محكوما بأية سببية. غير خاصته الميتافيزيقة، التي لا يمكن إدراكها بواسطة حواسنا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ذلك يعني أن مفهوم "الإرادة الحرة" ينكر مفهوم "السببية " فيما يتعلق بالسلوك الإنساني. ومن ثم فإن القول "بالإرادة الحرة "يتناقض أيضا مع الافتراض الذي يؤكد علي انتظام التفاعل فى هذا العالم وعدم عشوائيته. ولا يعني أن نقول بانتقاء "الإرادة الحرة" أننا ننكر ان لدي البشر اختيارات وبدائل فيما يتعلق بكل شيء يفعلونه [١٩].

غير ان العلوم الإنسانية تفترض أن هذه البدائل محدودة ونمطية، وان الاختيارات التي تتحقق منتظمة "وغير عشوائية" وتسببها ظواهر معينة "ويمكن

التعرف عليها". حيث تتعلق هذه البدائل بالموقف أو السياق أو الشخص القائم بالاختيار، وفي هذا الاطار فإنه يمكن تعديل هذا الافتراض، بحيث يتضمن أن السلوك الإنساني ليس محتما بصورة مسبقة، بالمعني الكامل والمحدد لكلمة "محدد قبلا" ولا هو ناتج عن "الإرادة الحرة" وحدها. وهو ما يعني أن البشر مثل كل الظواهر الموجودة في هذا العالم، يتصرفون بصورة تتضمن حدا أدني من الحتمية. وهو ما يعني أن ما يحدث يمكن علي الأقل إخضاعه للتفسير السببي، الذي يحاول تحديد العوامل التي تهيىء لحدوث النشاط او الفعل موضع الاهتمام [٢٠]. غير أننا نعتقد أن مساحة إرادة الكائن البشري، في إنجاز فعل يعبر عن إختياره الحر، هي مساحة واسعة لاعتبارين. الاعتبار الأول أن السببية التي تنظم العلاقات بين المتغيرات المختلفة، لم يتم الاتفاق على طبيعتها بصورة كاملة، بدلالة وجود أكثر من نمط من السببية الفاعلة في نطاق الظواهر الاجتماعية. ذلك أنه من الواضح أنه كلما انتقلنا من نمط معين من السببية، إلي نمط أخر أكثر تقدما، كلما اتسعت المساحة التي يتعرض فيه العنصر لتأثير أكثر من متغير. وهو الأمر الذي يعني إحتمالية أن تلغي بعض المتغيرات سببية المتغيرات الأخرى، الأمر يعني ضعف الناتج الإجمالي لتأثير المتغيرات المسببة علي الإنسان، وهو الأمر الذى يعني أتساع مساحة الحرية الإنسانية في الاختيار. فإذا قلنا أن سلوك الإنسان يخضع لفاعلية المتغيرات الاقتصادية والدينية والعائلية، فإنه إذا تناقض تأثير هذه المتغيرات مع بعضها البعض، فإن ذلك يعني أن مساحة الحرية والاختيار سوف تكون أوسع أمام الإنسان، مما لو خضع لتأثير متغير واحد لا يؤثر شيء علي تأثيره السببي. أو مما لو خضع لتأثير جملة من المتغيرات التي يدعم تأثير بعضها تأثير البعض الأخر. من هنا فإنه يمكن القول أنه كلما تحرك الإدراك الإنساني من التأكيد علي السببية البسيطة أو الأحادية، إلى السببية المتعددة أو الجماعية كلما اتسعت مساحة الاختيار الإنساني، ولعبت الإرادة الحرة للإنسان دورا أساسيا في إنجاز السلوك. بالإضافة إلى ذلك فإننا نعتقد أنه كلما قطع المجتمع شوطا علي طريق التقدم، كلما تزايد اكتشاف عدد المتغيرات المؤثرة في السلوك، كلما انتقل السلوك الإنساني كذلك من حاله خضوعة لتأثير المتغيرات الصادرة عن المجتمع، إلي حلة تتسع فيها مساحة حرية الاختيار أو أعمال الإرادة الحرة. ويتمثل الاعتبار الثاني في انه حتى إذا وافقنا علي الفهم السببي الضيق والأحادي، والذي بمقتضاه تؤثر المتغيرات الأخرى علي الإنسان فتفرض عليه سلوكا معينا. فإن الذات الإنسانية بتكوينها السيكولوجي والاجتماعي تعد متغيرا يشارك الي جانب بعض المتغيرات الأخرى في إنطلاق السلوك، فإرادتها بحد ذاتها أحد المتغيرات المسببة للسلوك.

وفي هذا الاطار يمكننا التأكيد على نتيجتين، الأولى أن تأثير الذات الإنسانية كمتغير، قد يتجاوز تأثير المتغيرات الأخرى، في تأكيد حتمية السلوك، ومن ثم يصبح السلوك في هذه الحالة نتيجة للتكوين الذاتي للإنسان بالأساس. أو هو تعبير عن هذه الذات بما يتجاوز تأثير أي متغير آخر. والثانية أنه كلما قطعت المجتمعات شوطا علي طريق التقدم كلما انعكس ذلك علي تطور الشخصية الإنسانية ذاتها. بحيث نجد أن الشخصية تنتقل من حالة التجانس، الذي تميزت به في إطار المجتمعات البدائية أو الأولية، إلى حالة من الميل الي التفرد والتعددية. حيث نجد ان تفرد الذوات الفردية، يكون اكثر عمقا في المجتمعات المتقدمة، الأمر الذي يجعل الفعل أو السلوك الذي تؤديه الشخصية معبرا عن الذات الفردية بالاساس. إضافة إلى تأثير بعض المتغيرات الأخرى في السياق الاجتماعي. حتي أننا نجد أن هناك بعض الباحثين، الذين يحاولون فهم السلوك البشري، ليس من خلال الاطرادات التي يخضع لها علي نحو ما يؤكد أصحاب الاتجاه الوضعي. ولكن من حيث مدي اعتبار الفعل أو السلوك الإنساني معبرا عن ذات إنسانية متفردة وينبغي فهمه ذاتيا منفردا.

غير أننا قبل أن نترك هذه القضية نريد التأكيد علي ان الإفتراضات الاساسية او العامة للعلم، ليست ثابتة أبدا، ولكنها قد تتغير من عصر إلى أخر. فإذا نظرنا مثلا إلى الفترة التي نشأت فيها العلوم الطبيعية، ومن ثم العلوم السلوكية والاجتماعية. فإننا سوف نجد ان الافتراضات الوضعية أو العلمية، هي التي ضبطت أداء علم الاجتماع. بيد أننا نجد أنه ابتداء من منتصف القرن العشرين، ظهرت مجموعة من التيارات الفكرية، في نطاق علم الاجتماع والتي تري إمكانية أن يتحقيق الفهم الاجتماعي، والحصول علي المعرفة الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع، وفق إفتراضات أخري غير الافتراضات العامة المحددة لطبيعة العلم حاليا.

**ثالثا: الافتراضات الكامنة Background Assumption**

تحتوي أي نظرية من النظريات الاجتماعية علي نوعين من الافتراضات، حيث تشير المجموعة الأولي من الافتراضات، إلى تلك الافتراضات المصاغة بصورة صريحة، والتي يمكن تسميتها بصورة صريحة " بالمسلمات ". غير أنه بالإضافة إلي ذلك تحتوي النظرية الاجتماعية علي مجموعة من الافتراضات غير المحددة، وغير المسلم بها، تلك التى يمكن تسميتها بالافتراضات الكامنة. وذلك لأنها تشكل الإطار أو الخلفية التي تنبثق عنها المجموعة الأولي من الافتراضات،

أي المسلمات، وتنطبع في الغالب بطابعها. هذا بالإضافة إلى انه لا يمكن صياغة الافتراضات الكامنة بصورة صريحة، وذلك لكونها تبقي دائما في خلفية انتباه المنظر، أو بالأصح في لا وعية. من هنا فإذا كانت المجموعة من الافتراضات الأولى أو المسلمات، تشغل محور انتباه المنظر ووعيه. فإن الافتراضات الكامنة تظل غير محددة المعالم في اللاوعي، غير أن هناك علاقة عضوية بين نوعي الافتراضات. وإن كانت الافتراضات الكامنة لها الأولوية، في تشكيل الافتراضات الصريحة أو مسلمات النظرية. وبينما نجد أن المسلمات النظرية تشكل بؤرة الانتباه المركزى بالنسبة للمنظر. نجد أن الافتراضات الكامنة تشكل جزءا مما يسميه ميشيل بولاني Micael Plonayi "الانتباه أو الوعى الثانوي للمنظر" [٢١]. وفي الغالب توجد الافتراضات الكامنة متضمنة في المسلمات النظرية للمنظر، فهي تؤدي دورها من خلالها أو إلي جوارها. ومن ثم يقال أن الافتراضات الكامنة تشكل " الرفيق الصامت " للمسلمات النظرية الصريحة، وفي هذا الاطار يمكن أن تلعب الافتراضات الكامنة أدوار عديدة.

فهي قد تلعب دورها باعتبارها تقدم أسس الانتقاء، أي الاهتمام والتركيز علي موضوعات معينة دون أخرى، حيث نجد ان النظريات المختلفة، قد تختلف من حيث طبيعة الجوانب، التي تركز عليها في بناء المجتمع. أو التأكيد على الموضوعات، أو الظواهر التي ينبغي أن نتعرض لها بالبحث والدراسة. فتأكيد ماركس علي دراسة المتغيرات الاقتصادية، وفائض القيمة، كأساس لنمو النظام الرأسمالي. يتناقض مع تأكيد ماكس فيبر علي المتغير الديني والقيم البرتستنتية، كأساس لنمو الرأسمالية المعاصرة. إنما يرجع بالأساس إلى تباين الافتراضات الكامنة عند كل منهما، بحيث جعلته يركز علي مكونات أو عناصر معينة، في بناء المجتمع دون أخري.

بالإضافة إلى ذلك تؤثر الافتراضات الكامنة علي تماسك مسلمات النظرية، من حيث كونها تشكل الرابطة الخفية التي تربط هذه المسلمات ببعضها البعض. وإذا كان شرطا من شروط النظرية أن لا تتناقض قضاياها مع بعضها البعض، فإن ذلك يرجع إلى أن تصور وجود هذا التناقض غير ممكن. لأن كل المسلمات تنطلق من خلفية واحدة، ومن إطار واحد، يجعلها تشترك في اتجاه واحد، وتتكامل مع بعضها البعض، لكي تشكل وجهة نظر واحدة. بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن الافتراضات الكامنة، تؤثر منذ البداية وحتى النهاية علي صياغة النظرية. من حيث تحديد القضايا التي تشكل بناء النظرية، ثم أسلوب تجريد هذه القضايا، حتى تصبح

صالحة لتشكل بنية النظرية. إضافة إلى اختبار هذه لقضايا حتى نصبح علي درجة عالية من الثقة في هذه النظرية، وأيضا فى طبيعة العلاقة بين النظرية والواقع أو المجتمع. إلى جانب ذلك تحدد الافتراضات الكامنة طبيعة اداء الباحثين الذين توجههم النظرية خلال مراحل البحث المختلفة، والتى تشتمل على عمليات الوصف والتحليل والتفسير كما تحدد المتغيرات التي يعطيها الباحثون أهمية وأولوية علي متغيرات أخري.

كذلك تؤثر الافتراضات الكامنة في الدور الاجتماعي لهؤلاء الذين يتفاعلون أو يتواصلون من خلالها، إذ ترفض النظريات في الغالب أو يوافق عليها إستنادا الي الافتراضات النظرية الكامنة بها، أو المتضمنة فيها [٢٢]. يقبل النظرية هؤلاء الذين يعتقدون في فرضياتها الكامنة، بغض النظر عن تفاعلهم مع بعضهم البعض بشان ذلك، لكونهم يجدونها مقبولة وتعكس قدرا كبيرا من ذواتهم وقناعاتهم. وذلك يرجع الي ان النظريات الاجتماعية، والقضايا والمفاهيم المشكلة لها، تحتوي إضافة الي الايحاءات المحددة للنظريات، علي شحنة من المعاني الفائضة والمشتقة، في جانب منها من الافتراضات الكامنة. ومن شأن هذه المعاني أن تعكس الافتراضات الكامنة، التي تتسق مع افتراضات الذين يسمعون بهذه النظرية أو يتعاملون معها. كما أنها، أي هذه المعاني، قد تولد نوعا من النفور من النظرية عند هؤلاء الذين تتناقض إفتراضاتهم الكامنة مع النظرية أو إفتراضاتها الكامنة. وفي هذا الاطار تتباين الافتراضات الكامنة بين هؤلاء الذين يناصرون النظرية الماركسية، مع هؤلاء الذين يناصرون البنائية الوظيفية. حيث يرفض كل فريق النظرية الأخرى، لأن معانيها تتناقض مع المعاني التي تعكسها إفتراضاتهم الكامنة.

واستناد إلى ذلك فإن الالتزام بنظرية معينة يعتبر عملية معقدة للغاية، أكثر مما هو مفترض بحسب قواعد المنهج العلمي. حيث يؤكد الأخير علي أن الالتزام بنظرية معينة أو التخلي عنها يكون في العادة، بالنظر إلى اعتبارات فكرية رشيدة. حيث تذهب هذه الاعتبارات إلى أن رفض النظرية أو قبولها، يتم بالاستناد الي الفحص المتعمد، والتقدير الرشيد، للمنطق الصوري للنظرية، وكذلك الأدلة التي تؤيدها. فإذا اقتنع علماء الاجتماع بوجهة النظر هذه، فإن ذلك يعني استعدادهم لتفسير سلوكهم، بأسلوب يختلف جذريا مع الأسلوب الذي يفسرون به سلوك الآخرين. أي بالتأكيد علي اتباع البشر لسلوكيات معينة، أو موافقتهم علي أشياء محددة بالمجتمع، بالنظر إلى القواعد الاجتماعية التي تنظم ذلك، بغض النظر عن الأبعاد الداخلية أو الذاتية. إضافة الي ان ذلك يشهد علي استعدادنا لتفسير سلوكنا

كما لو كان يتشكل بالتكيف التلقائي مع أخلاقيات البحث العلمي [٢٣]، بغض النظر عن قيمنا وذواتنا وخبراتنا التي بداخلنا والتي حصلنا عليها نتيجة لتفاعل اجتماعي طويل له بعده الزماني والتاريخي.

إرتباطا بذلك يتمثل احد أسباب الاقتناع بالنظرية بمدي تطابق أو تناسب هذه الأسباب مع الافتراضات الكامنة التي يعتقد فيها المنظر. وفي هذا الإطار فإننا نشعر ان النظرية مقنعة بديهيا حينما نستخدمها بإعتبارها شيئا معروفا، أو نفترض أننا نعرفه قبل ذلك. وتصبح النظرية ملائمة لانها تؤكد افتراضا يعتقد فيه من يقتنع بالنظرية، غير انه افتراض غير واضح بالنسبة له لكونه بالتحديد افتراضا كامنا. وفي نطاق ذلك نجد ان المفهوم المقنع أو النظرية المقنعة بديهيا، هي تلك النظرية التي تجعل المنظر "حساسا " كما يذهب بلومر Herbert Blumer ليس بالنسبة لشيء موجود في عالمه الخارجي فقط، ولكن أيضا لشيء مازال غامض حتي الآن في عالمه الداخلي. ويمكن القول بأن قدرا كبيرا مما يعتبر الآن نظرية اجتماعية يعترف به ويقبل لهذه الاعتبارات أو الأسباب [٢٤]. وفي الغالب تكون الافتراضات الكامنة من أوزان فاعلية مختلفة، كما نجدها تتحكم في مجالات من مساحات مختلفة. واستنادا الي ذلك نجد أنه بالإمكان ترتيب الافتراضات الكامنة علي شكل مخروطي مقلوب، يرتكز علي قمته المدببة، حيث نجد في اعلي هذا الشكل الافتراضات الكامنة عند المحيط الأكثر اتساعا. ومن ثم فهى إفتراضات تناسب كل المجالات فى العادة، وهى تتكون فى العادة من المعتقدات العامة للغاية، تلك التي ترتبط بالعالم الذي نعيش فيه. وهى إفتراضات يمكن ان تنطبق، من حيث المبدأ، علي أي موضوع بدون تحديد. فهي كما يسميها ستيفان بيبرStephan Pepper إفتراضات عالمية، ونظرا لكونها إفتراضات قبلية عن العالم وكل شيء بداخله، فإنها تؤدي دورها باعتبارها أكثر التوجهات عمومية، فهي التي تجعل الخبرات غير المألوفة ذات معني، لكونها تقدم تفسيرا او تبريرا لها (٢٥). بالإضافة الي ذلك فهي تقدم الحدود المرجعية التي تتحدد بواسطتها الافتراضات الاقل عمومية، ومن ثم تتأثر بواسطتها. وهي الافتراضات التي تقع اسفل منها فى الشكل المخروطي، فكأن الافتراضات الأعلي هي التي تطبع بطابعها ورؤيتها افتراضات النطاق الأقل.

وفيما يتعلق بطبيعتها الأساسية تتكون هذه الافتراضات العالمية من اكثر المعتقدات أولوية وأكثرها انتشارا، وتتعلق بما هو واقعي. فمثلا يتضمن الاعتقاد بأن العالم والموضوعات المتضمنة فيه هو عالم واحد ومتعدد في ذات الوقت، الي

جانب ذلك فهي تتضمن الاستعداد للاعتقاد بان العالم في "الحقيقة " علي درجة عالية من التماسك والتكامل. وكذلك الاعتقاد الذي يشير إلى أنه عالم متناثر وضعيف الارتباط ببعضه البعض. وتسمي الفروض العالمية، التي تتصل بالعالم في كليته وليست قاصرة علي أحد اجزائه في بعض الأحيان، بالافتراضات الميتافيزيقية [٢٦]، وهو ما يعنى أنها إفتراضات من صنع القوى التى شكلت الطبيعة أو خلقتها.

وهناك تساؤلين رئيسين يمكن طرحهما فيما يتعلق بدور الافتراضات الكامنة بالنسبة لعلم الاجتماع أو في إطاره، سواء كانت هذه الإفتراضات ذات طبيعة عالمية شاملة، أو تقتصر علي مجال بعينه. ويدور السؤال الأول حول مدي أهمية أو ضرورة أن يستند علم الاجتماع، الي بعض من هذه الافتراضات. حيث تتضح حاجة النظريات الاجتماعية الي الاستناد منطقيا الي بعض الافتراضات الكامنة، وهي مسألة هامة بالنسبة للمناطقة أو فلاسفة العلم. لأن هذا السؤال من الموضوعات التي تعالج ضمن اهتمام فلسفة العلم أو علم اجتماع المعرفة. ويتعلق السؤال الثاني، بمدي إستعداد علماء الاجتماع لإلزام أنفسهم ببعض الافتراضات الكامنة، فيما يتعلق بالإنسان والمجتمع. لأن هذه الافتراضات لها تأثير ونتائج وذات دلالة بالنسبة لنظرياتهم، برغم أنهم في الحقيقة يلتزمون بهذه الافتراضات. وفي هذا الاطار يمكن القول بأن اداء علماء الاجتماع، يتأثر مثلما يتأثر اداء الآخرين بمجموعة من المعتقدات النظرية الفرعية، والتى نقصد بها بالافتراضات الكامنة. أعني المعتقدات المتعلقة بكل أعضاء المجالات المختلفة، التي تتشكل تشكلا رمزيا. ذلك يعني ان علماء الاجتماع يتأثرون بالافتراضات الكامنة، بحيث يمكن اعتبار ذلك أحد الموضوعات، التى يمكن لعلماء الاجتماع دراستها وإثبات صدقها إمبيريقيا [٢٧].

وتتميز الطبيعة الأساسية للإفتراضات الكامنة بأنها لم يختارها الباحث لأسباب آدائيه Instrumental بالأساس، أي بالأسلوب الذي قد يختار به أو يحدد مجموعة من الأسئلة، التي يقصد بها جمع معطيات معينة. فهذه الافتراضات لا يتم إختيارها من قبل الباحث، ولكنها تفرض نفسها من داخلنا علي إختياراتنا وممارساتنا النظرية. فهي مستوعبة Internalized بداخلنا قبل عمر الادراك العقلي بوقت طويل. فهي تعتبر أدوات إدراكية محملة بشحنة عاطفية تطورت مبكرا معنا، أو فى بناء شخصياتنا، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وترسخت بعمق في بنائنا الاخلاقي. ومن ثم فهى قابلة للتغير إرتباطا بالتغيرات التي تطرأ علي الشكل أو

الطابع الاجتماعي العام للشخصية والمجتمع المحيط. ولذلك فهي تتغير إرتباطا بالتغيرات التي تطرا علي ممارسات وخبرات التنشئة الاجتماعية، التي تتعرض لها ومن ثم فهي قابلة للاختلاف بإختلاف العمر، والأطر الاجتماعية، التي يرتبط بها الباحث[٢٨].

وفي محاولة التعرف علي الروافد والمصادر الرئيسية للافتراضات الكامنة، فإننا سوف نجد أن لدينا مصادر عديدة، تصدر عنها بعض من هذه الافتراضات أو التصورات. بحيث نجد أنفسنا في النهاية أمام مجموعة من الافتراضات الكامنة، التي تبلورات في داخل اللاوعي الإنساني، نتيجة لتفاعل هذه المصادر جميعها. حيث نجد أن هذه الأفتراضات في وجودها وفاعليتها، مثل وجود الرواسب عند باريتو، فهي قوي عاطفية توجه الاختيارات النظرية للإنسان من الداخل. وفي العادة نجد أن الافتراضات الكامنة، تتعلق الجوانب المختلفة للمجتمع أو العالم الذي نعيش فيه. وأننا إذا تبنينا مجموعة من الأفكار، فيما يتعلق بجانب معين من جوانب الحياة، فسوف نجد ان هذا التبني، كان إلى حد إلى كبير تحت تأثير الافتراضات الأساسية الكامنة في عمق الذات البشرية. ومن الطبيعي أنه إذا حدث تغير في طبيعة مصادر هذه الافتراضات الكامنة، فإن هذه الافتراضات سوف تتغير أيضا، وكذلك سوف تتغير الاختيارات النظرية التي أستندت إلي هذه الافتراضات الكامنة[*] ونستطيع فيما يلي أن نحدد المصادر الأساسية التي يستوعب من خلالها الفرد إفتراضاته الكامنة.

١- ويشكل التراث الثقافي والاجتماعي للمجتمع أحد المصادر الرئيسة للافتراضات الكامنة. ومن الطبيعي ان يضم هذا التراث بداخله الدين والأخلاق الاجتماعية، التي تراكمت عبر التاريخ الطويل للمجتمع. وكذلك الخبرات التي مر بها المجتمع، والتي تبلورت من خلال التفاعلات الاجتماعية التي تقع في إطاره. أو التي تحدد طبيعة العلاقة بينه وبين المجتمعات الأخرى، بحيث يقدم هذا الأرث الثقافي خبرة او تجربة تاريخية تحدد نظرة المجتمع، ومن ثم أعضاءه المكونين له، إلى كل أو مكونات العالم المحيط.

---

* علي سبيل المثال ظل عالم الاجتماع فلفريدو، وهو في بداية حياته ولفترة طويلة بعد ذلك، أثناء ان كان يعيش مصاعب اقتصادية وحياته عديدة، يمتدح النظم الاشتراكية ويدافع عن الأغلبية الفقيرة. غير انه بعد وفاة احد أعماله الأثرياء، وورث عنه ثروة كبيرة، بدأ يتحول إلى نمط حياة ناعمة في فيلته بقرية "سيلليني" بإيطاليا. غير انه بتغير حياته علي هذا النحو، نجده اصدر مؤلفا ينتقد فيه بحده النظم الاشتراكية من الطبيعي ان تؤثر الافتراضات الكامنة، والتي تنتج عن تفاعل السياق مع الخبرة الشخصية علي الاختيارات النظرية للباحث.

فهي تحدد نظرة المجتمع الي الكون، منشأة ومنتهاه، والي العالم الآخر وطبيعة القوي المختلفة، التي تنتمي اليه وتلعب دورا فاعلا في إطاره. ثم مكانه المجتمع في هذا الكون الشامل، ومكانه الإنسان في المجتمع والكون، ومدي خضوعه للمجتمع وقوانينه كذلك مدي قدرته علي تأسيس التفاعل الاجتماعي وضبط إيقاعه. حيث نجد أن هناك كثير من الافتراضات الكامنة، التي تنتمي بالأساس إلى هذا التراث، والتي تشكل توجهات الإنسان الي الآخر، أي اخر. والتي تحدد طبيعة الاختيارات النظرية التي يؤسسها الباحثون في هذا المجتمع. فمثلا لا نستطيع ان ننكر تأثير التراث الأوربي، الخبرة الأوربية والدين المسيحي وعصور الانحطاط والتنوير علي تحديد طبيعة النماذج النظرية التي ظهرت في أوربا. كذلك لا نستطيع ان ننكر تأثير المسالة اليهودية علي تحديد موقف ماركس من الدين. ولا نستطيع ان ننكر تأثير "المحارق" في أوشفيتزا علي اختيارات الباحثين اليهود لفكر النقد الاجتماعي، وقيامهم بالمزواجة بين الماركسية من ناحية والفكر السوسيولوجي البرجوازي من ناحية أخري (*).

٢- ويشكل السياق الاجتماعي المصدر الثاني، في اعتقادنا لوجود وفاعلية الأفتراضات الكامنة. ونقصد بالسياق الاجتماعي مجموعة الأطر الاجتماعية التي يعيش في نطاقها الفرد. وحيث يتفاعل من خلالها مع الآخرين، ويتأثر بالتفاعل الحادث بها، بل، ويستدعيها بصورة متجددة ومتتابعة، خلال مراحل حياته المختلفة والمتتابعة. فى هذا الإطار يعتبر المجتمع بكامله سياقا اجتماعيا شاملا يطبع الفرد بطابعه، كما نجد أن نظرة الفرد الي ما حوله، تتشكل بما يحدث من تفاعلات في السياق وبما يضم من عناصر. إذ يستوعب الفرد أو مجموعة الأفراد من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية المستمرة والمتتابعة، المضمون الثقافي والاجتماعي للمجتمع. وبذلك تعبر توجهات الفرد عن روح المجتمع بصورة عامة، وإذا كان الباحثون في العلم، وبخاصة علم الاجتماع، هم أعضاء في المجتمع قبل أن يكونوا أعضاء في الجماعة العلمية. فإنه من الطبيعي أن تتشكل لديهم بعض الافتراضات الكامنة، التي تنتقل إليهم عادة، مما يحدث في السياق الاجتماعي، ومن ثم تشكل وجه نظرهم في الاختيارات النظرية.

---

* بطبيعة الحال يطرح ذلك للمناقشة والحوار الدعوي التي يؤكدها البعض حول اعتبار العلم الاجتماعي الأوربي علما عالمياً، أو جزء من الثقافة العلمية، التي ينبغي أن تأخذ بها كل المجتمعات. مع أن هناك كثير من النظريات أو القضايا أو الفرضيات التي قد لا تتسق مع الافتراضات الكامنة في تراثنا، الأمر الذي يثير معضلة "إبستمولوجية" تحتاج إلي التأمل والبحث الجاد.

تأكيدا لذلك فإنه نظرا لتعرض البلاد المتخلفة لعمليات إستغلال تاريخي ومعاصر، فإننا نجد الباحثون في علم الاجتماع، أميل ما يكون لتبني الأطر النظرية، التي تدافع عن واقعهم، وتفضح عملية الاستغلال. إذ نجد أن النسبة الغالبة منهم تختار الماركسية أو الماركسية المحدثه، أو إختيارات نظرية تقع في إطار نظرية التبعية أو النقد الاجتماعي. غير أنهم يكونون في الغالب، أبعد ما يكون عن اختيار الفرضيات النظرية، التي تبرر عملية الاستغلال البرجوازي.

ويرتبط بالسياق الاجتماعي السياق الطبقي، وهو سياق فرعي من هذا السياق العام. قد تعكس الطبقات المكونة للبناء الطبقي الروح العامة للمجتمع، وقد تتباعد عن بعضها. وقد تعيش بعض هذه الطبقات في حالة من العزلة عن مجتمعها لكونها متقدمة عليه، أو حتي متخلفة عنه. في الحالة الأولي نجد بعض الطبقات البرجوازية العالم الثالث تقود نوعية حياه، قريبة للغاية نوعية حياة البرجوازيات العالمية، وغريبة عن نوعية حياة مجتمعاتها. وفي الحالة الثانية نجد بعض الطبقات الاجتماعية الدنيا والمهشمة اجتماعيا، في المجتمعات المتقدمة، تتبني شعارات واتجاهات فقراء العالم الثالث. فى هذا الإطار نجد أن السياق الطبقي يزود الفرد ببعض الافتراضات الكامنة، التي تحدد وجهة نظره في أحداث وقضايا عالمه المحيط. وإذا كان الفرد عضوا في جماعة علمية، فإنها تحدد اختياراته النظرية. ويرتبط بتأثير السياق الطبقي او يتناظر معه، انتماء الفرد لسياقات اجتماعية أخرى، كانتماء الفرد الي جماعات معينة، كالجماعات القبلية أو العائلية، إذا كانت قوية، كما هي الحال في المجتمعات التي ما زالت تعيش في المرحلة الأولية أو البدائية – فإنه من الطبيعي أن تؤثر هذه السياقات والأطر علي وجهة نظر الفرد، ومن ثم علي إختياراته النظرية، بخاصة إذا كان باحثا علميا. كذلك يؤثر انتماء الفرد لجماعة الأغلبية أو الأقلية في المجتمع على إفتراضاته الكامنة. إذ من الطبيعي أن تزود هذه السياقات المباشرة، أعضاءها ببعض الافتراضات الكامنة، (*) والتي قد تحدد اختياراتهم النظرية بعد ذلك. ويدخل في هذا الإطار

* في حوار بين اثنين من الباحثين، أحدهما ينتمي الي جماعة الاغلبية، بينما ينتمي الثاني الي جماعة الأقلية أكد الأول أن معايير وثقافة المجمع هي في الغالب معايير الثقافة الغالبة بحكم ان الذين يعملون وفقا لها هم الاغلبية العددية لمجتمع. علي ذلك رد الباحث الثاني بأنه في حالة وجود ثقافة أقلية أرقي من ثقافة الاغلبية، فإن من شأن معايير ثقافة الأقلية أن تفرض نفسها باعتبارها الأكثر قدرة على تنظيم التفاعل الاجتماعي، بحكم أنها المعايير الأرقي والأولي، لكونها تؤدي وظيفتها بكفاءة أعلي، وبتكلفة اقتصادية أقل ولا شك ان اختلاف خطابهما يعكس افتراضات كامنة، تسللت الي كل منهما من خلال سياقه الاجتماعي المباشر.

الجماعة الدينية التي ينتمي اليها الفرد، أو الجماعة العرقية التي ينحدر منها وينتمى إليها. إذ تشبه السياقات الاجتماعية العديدة مجموعة من الدوائر المتداخلة، والتي تشع محيطاتها جميعها تأثيرا علي الفرد بإعتباره يشغل مركز هذه الدوائر. ومن شأن هذه التأثيرات الصادرة عن مختلف الدوائر أن تشكله من الداخل، أو تزوده بشحنة عاطفية، مصحوبة بمجموعة من الافتراضات الكامنة والمؤثرة علي سلوكياته الاجتماعية، واختياراته الفكرية أو النظرية.

٣- وتشكل الخبرات الحياتية للإنسان المصدر الثالث للافتراضات التي يحملها الفرد بداخله، ذلك لأن الإنسان يشارك في التفاعل الاجتماعي ويتشكل به. ومن خلال هذا التفاعل تتشكل لديه وجهة نظر، فيما يتعلق بالتفاعل هو أو العمليات الأساسية في المجتمع. هل التعاون هو الذي يشكل العملية الرئيسية التي تصبغ بلونها التفاعل والعلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد المجتمع. أم أن الصراع هو العملية الرئيسية التي تشكل جوهر التفاعل فى المجتمع، هل البشر خيرون بطبيعتهم. وأن حالة الشر هي حالة استثنائية طارئة لا تشكل عنصرا أصيلا في الإنسان. أم أن البشر شريرون بطبيعتهم، ومن ثم فهم يحتاجون الي قدر هائل من القواعد والقوانين والقيود، التي تنظم سلوكياتهم، حتي يستطيعون التعايش مع بعضهم البعض. حيث نجد أن هذه القناعات أو المعتقدات تتسرب الي داخل الإنسان، عن غير وعي وتستقر في منطقة اللاشعور أو اللاوعي. لتشكل إفتراضاته الكامنة وجهة نظر البشر في الحياة، بل واختياراتهم النظرية إن كانوا أعضاء في الجماعة العلمية لعلم الاجتماع.

٤- بالإضافة الي ذلك فإن هناك مجموعة من المتغيرات، التي يمكن أن تؤسس سياقات فرعية تعتبر بدورها مصدرا لعديد من الافتراضات الكامنة. من هذه المتغيرات متغير النوع، حيث ينقسم البشر إلى ذكور أو إناث. فإذا كان المجتمع تقليديا ويميز بين الذكور والإناث، وتتحيز الثقافة والقيم لنوع علي حساب أخر، وكذلك تتميز الممارسات الاجتماعية نحو كل منهما. فإنه من المنطقي أن يكون لجماعة النوع، كسياق اجتماعي، المرأة مثلا في المجتمع التقليدي - مجموعة من الافتراضات الكامنة التي تشكل وجهة نظرها، واختياراتها النظرية إن كانت عضوا في الجماعة العلمية. كذلك يؤدى تباين السياق الريفي الحضري، إلى أن ينشأ الفرد في سياق يختلف عن الآخر، ومن المتوقع أن يزوده سياقه ببعض العواطف أو الافتراضات الكامنة التي تشكل

أساسا لاختياراتهم الاجتماعية والثقافية والفكرية. ويصبح لهذا التباين تأثيره الواضح، كلما كان التباين واضح بين الريف والمدينة، كما هي الحال في بعض مجتمعات العالم الثالث. بيد إننا ونحن نعرض لتأثير السياقات الاجتماعية المختلفة، والمتغيرات المرتبطة بها، في تأسيس بعض الافتراضات الكامنة في بناء شخصية الباحث أو المنظر. تلك التي تجعله يميل الي الارتباط ببعض الأطر النظرية المحددة دون غيرها، فإنه تحضرنا في هذا الاطار أربعة حقائق رئيسية.

أ – وتتمثل الحقيقة الأولي في أنه إذا تعددت السياقات الاجتماعية التي يتعرض لتأثيرها الفرد، فإن الافتراضات الكامنة في بنائه تكون في العادة نتاجا للتفاعل بين الأطر او السياقات المختلفة التي يتعرض لتأثيرها هذا الفرد. وفي هذا الإطار فنحن نواجه باحتمالات عديدة، الأول منها أن تكون هذه السياقات متسقة ومتوافقة مع بعضها البعض، الأمر الذي يدعم الافتراضات الكامنة التي تزود بها الفرد، نتيجة لارتباطه بهذه السياقات. والثاني، أن يتغلب أحد السياقات من حيث درجة تأثيره علي الفرد، أو من حيث مدي ارتباط الفرد به، الأمر الذي يجعل الافتراضات الكامنة التي يستوعبها الفرد بداخله ترتبط بصورة اساسية بهذا السياق. والثالث، أن تتناقض هذه السياقات من حيث مضامينها مع بعضها البعض، فيضعف في النهاية تأثيرها علي الفرد. ومن ثم فقد يحصل الفرد في هذه الحالة علي إفتراضاته الكامنة من أقواها، أو من مصادر أخري ربما من خارج هذه السياقات جميعها.

ب– أنه من الطبيعي أن تكون الافتراضات الكامنة في شخصية الإنسان متسقة، مع مضامين سياقاته وخبراته الحياتية الي حد كبير. حيث تصبح خبرات الحياة والسياقات التي تولدت فيها هذه الخبرات هي المتغيرات المستقلة، التي من الممكن أن تصدر عنها افتراضات معينة تكمن في شخصية الفرد. التى تشغل مكانه المتغيرات الوسيطة التي تعظم فاعلية المتغيرات المستقلة وتنقل تأثيرها إلى المتغيرات التابعة. حيث تتمثل الأخيرة في القناعات أو الاختيارات النظرية للفرد، أو الباحث إذا كان عضوا في الجماعة العلمية. الأصل أو القاعدة الأساسية أن يكون الأمر علي هذا النحو، وأن ما يخالف ذلك يعتبر حالة استثنائية، أو خروج علي القاعدة.

جـ– وتتمثل الحقيقة الثالثة في وضع مضاد تقريبا للوضع الذي تصوره الحقيقة السابقة، حيث من المحتمل في بعض الاحيان ان ينفصل الفرد عن خبراته أو

سياقاته السابقة. ومن ثم عن الافتراضات الكامنة التي تزود بها من خلال معايشة هذه السياقات. ومن الطبيعي أن يكون ذلك دافعا للارتباط بسياقات أو أطر اجتماعية جديدة، يرتبط بها الفرد ويأخذ عنها بدون وعي افتراضات كامنة جديدة. يحدث ذلك في العادة، حينما تحدث قطيعة بين الإنسان وسياقاته الاجتماعية، أو بالأصح بينه وبين سياقاته المحورية. قد يحدث ذلك بسبب الحرمانات التي واجهها الفرد، وعدم إشباع حاجاته في ظل هذه السياقات، أو بسبب بعض الخبرات المؤلمة التي واجهها أثناء حياته بهذه السياقات. بحيث يعتبر ذلك أساسا للتنكر لهذه السياقات والانفصال عنها، مثال علي ذلك انفصال بعض أبناء الفقراء الذين تعلموا عن أوضاعهم الطبقية السابقة، ومن ثم تنمية او تطوير ارتباطات طبقية مضادة. وقد يساعدهم ذلك فى الارتباط بسياقات طبقية جديدة، الامر الذي يجعلهم عرضة لتبني الافتراضات الكامنة المرتبطة بالسياقات الجديدة. أو هجر أبناء العالم الثالث لمجتمعاتهم والحياة بمجتمعات غريبة عنها، وتعرضهم بالتالي لتبني افتراضات كامنة جديدة، مرتبطة بهذه السياقات الجديدة. كذلك اتجاه أبناء الآباء المتدينين إلى تبني مواقف دينية ملحدة،الأمر الذى يدفعهم إلى تبنى إفتراضات كامنة جديدة.

د- أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن تكون السياقات الاجتماعية التي ينشأ في نطاقها الفرد ذات تأثير ضعيف، ومن ثم فإن الافتراضات التي يمكن ان يستوعبها الفرد تصبح ضعيفة كذلك، أو هي ضعيفة من حيث درجة تجذرها في شخصية الفرد. الأمر الذي يؤسس لدي الشخصية، القدرة علي إنهاء الارتباط بهذه السياقات، وتأسيس ارتباطات جديدة مع سياقات جديدة أخرى، من الممكن أن تنفصل عنها بدورها في مراحل تالية. ونتيجة لذلك تصبح الخبرات الحياتية للشخص هي مصدر افتراضاته الكامنة بذاته، في مثل هذا الوضع نجد ان الشخصية هي الوحدة المستقلة بذاتها. ومن ثم يصبح من السهل عليها، تغيير إختياراتها النظرية، إرتباطا بتغير افتراضاتها الكامنة. وفي هذه الحالة نجد أن هذه الافتراضات لم تعد كامنة، ولكن يدرسها الفرد ويحاول ان يؤسس اختيارات نظرية أو اعتقادية تتسق مع هذه الافتراضات، وتساعده في النهاية في تحقيق مصالحه. وفي هذه الحالة الأخيرة لا يعمل الفرد او الباحث لصالح تطوير النسق النظري الذي تبناه، بقدر ما يعمل علي الاستفادة من النسق النظري في تحقيق مصالحه. بالإضافة إلى فهمنا لمجموعة الحقائق السابقة، والمتصلة بطبيعة العلاقة بين الافتراضات الكامنة

وبين السياقات الاجتماعية للفرد، أو بين هذه الافتراضات الكامنة والاختيارات النظرية أو المعتقدات النظرية للباحث. فإنه لكي نفهم علم الاجتماع الاكاديمي، فإن علينا ان نفهم الافتراضات الكامنة فيه، سواء كانت افتراضات ذات طبيعة عالمية شاملة أو افتراضات تتعلق ببعض المجالات فقط. حيث يمكن استنتاج هذه الافتراضات من خلال النظريات الاجتماعية القائمة. التي نعمل استنادا إليها، علي هذا النحو تعتبر النظريات الاجتماعية جزءا، وليست كل المعطيات التي نستطيع بواسطتها إدراك الافتراضات الكامنة للمنظر. حيث تعتبر النظريات مجرد جزء من المعطيات، لان كل المنظرين يخلفون وراءهم آثارا كثيرة وبارزة، غير منشوراتهم الرسمية. فهم الي جانب التنظير يكتبون الرسائل "الخطابات "، ولهم مناقشاتهم، ويلقون محاضرات غير رسمية، ويتبنون مواقف سياسية. بإيجاز فهم لا يكتبون المقالات المتخصصة فقط، بل يعيشون من خلال كل الأساليب التي قد يعيش من خلالها الآخرون، وليس غريبا ان نجري معهم المقابلات، حتي يمكن التعرف علي بعض المعطيات، التي تساعدنا في التعرف علي افتراضاتهم الكامنة.

إستناد الي كل ما سبق تقدم الافتراضات الكامنة " رأس المال" العقلي الموروث، الذي وهب به المنظر منذ وقت طويل، قبل أن يصبح منظرا، والذي يستثمره أخيرا في أدائه لمختلف أدواره العلمية. بحيث يدمج هذه الافتراضات بتدريبه المهني، ونظرا لان الافتراضات ذات طبيعة نظرية ثانوية أو خافية في اللاوعي، فإننا نجدها تمنح النظريات القائمة توجهاتها، وقوتها ومداها. إلي جانب انها تحدد مواضع اهتمامها وتركيزها، وكذلك تؤسس نطاق حركتها وذلك بهدف التطوير الفني Technical لها. ومع ذلك فقد تتجه الافتراضات الكامنة عند مواضع معينة، لكي تلعب دورها في نطاق ظروف جديدة، غير ملائمة علميا واجتماعيا مع مضامين هذه الافتراضات. ومن ثم تؤسس تنافرا او تناقضا يؤثر على المنظر، حيث تشكل الافتراضات الكامنة، حينئذ، الحدود التي تمنع او تعوق تطوير النظرية بدرجة أكثر. وحينما يحدث ذلك، فإننا لا نكون في حاجة الي إجراءات تصحيح فني محدود فقط، ولكننا نكون بالأخرى علي حافة حدوث تحول عقلي جذري واساسي. ومرة ثانية قد يظهر جيل جديد وافتراضات جديدة، افتراضات لا تعكسها بصورة ملائمة النظريات المستندة الي الافتراضات القديمة. والتي يشعر جيل الشباب بخطئها وعبثيتها. حينئذ يمكن القول بأن النظرية، وربما العلم الذي يستند إليها علي شفا أزمة [٢٩].

**رابعاً: افتراضات المجال Domain Assumption**

إلي حد كبير تعتبر افتراضات المجال، حالات خاصة من الافتراضات الكامنة، التي أشرنا إليها في الصفحات السابقة، أو قد تكون هي ذاتها الافتراضات الكامنة. غير أنها تكون تلك الافتراضات التي يتحدد تطبيقها الإنسان والمجتمع. بذلك تصبح الافتراضات الكامنة هي افتراضات المجال حينما تطبق علي أعضاء مجال واحد بعينه، ومن ثم يطلق عليها أحيانا ميتافيزيقا المجال [٣٠]. وعلي سبيل المثال يمكن أن تتضمن افتراضات المجال فيما يتعلق بالإنسان والمجتمع، الميل إلى الاعتقاد بان البشر عقلانين أو غير عقلانين بطبيعتهم. أو أن المجتمع مستقر أو غير مستقر في قاعدته الأساسية، وانه يمكن التنبؤ بسلوك الانسان والمجتمع. أو ان إنسانية الإنسان الحقيقية تكمن في مشاعره وعواطفه. ذلك يعني أن افتراضات المجال، تعتبر موضوعا يتحدد في النهاية من خلال تحديد ما يعتقده البشر، بما فيهم علماء الاجتماع، فيما يتعلق بمجال بعينه. وفي العادة تكون افتراضات المجال أقل انطباعية وميتافيزيقية، من الافتراضات الكامنة المتعلقة بالعالم. برغم أن كليهما افتراضات كامنة، فإن افتراضات المجال، تتمثل فى تلك الافتراضات التي ترتبط بأعضاء مجال بعينه. وتتشكل هذه الافتراضات في جانب من افتراضات المفكر المتعلقة بهذا المجال من العالم، وهي بدورها تشكل نظرياته التي كتبها بصورة متعمدة. وفي هذا الإطار يمكن اعتبار افتراضات المجال، أحد جوانب الثقافة الاشمل والأكثر اتصالا بمسلمات النظرية. هذا إلي جانب ان هذه الافتراضات تشكل أيضا أحد الروابط الهامة، التي تربط بين إنجاز المنظر وبين المجتمع الأكبر [٣١].

ويسمي الفن جولدنر الافتراضات ذات العلاقة نسبيا بموضوع البحث الذي تهتم به النظرية " بافتراضات المجال". وهو يؤكد أن هذه الأفتراضات توجد بصورة شائعة في النظرية الاجتماعية، ولكنها في الغالب ليست معلنة أو موجودة بصورة صريحة. وهي تنشأ وتعمل بنفس الطريقة التي تعمل بها التحيزات أو المعتقدات النمطية، في علم الاجتماع [٣٢]. ويذهب ألفن جولدنر لتوضيح بعض افتراضات المجال، فيذكر بعض نماذجها علي النحو التالي.

١- أن هناك استعداد للاعتقاد بوجود بعض الخصائص التي تظهر، بين أعضاء مجال معين.

٢- وأن هذا الافتراض السابق الذي يكتسبه الباحث، ويعتقد فيه قبل أن تكون له خبرة بأي موضوع، يتم تجريده عن العينة الممثلة لأعضاء المجال.

٣- أن هذه الافتراضات تستند إلى المشاعر والعواطف القوية المتعلقة بأعضاء المجال.
٤- أن هذه الافتراضات المستندة إلى العواطف أو المشاعر، هي التي تشكل تفاعلاته وعلاقاته مع أعضاء المجال.
٥- أن هذه الافتراضات لا يمكن أن تتغير او تهتز بصورة كاملة، حتي ولو ابرز التفاعل مع أعضاء المجال خبرات تتناقض مع هذه الافتراضات [٣٣].

ويري الفن جولدنر وهو الباحث الذي أكد علي دور هذه الافتراضات في فهم الأطر النظرية، ان التغيرات الأساسية والشاملة في الأنساق النظرية، لا تنتج بسبب اكتشاف إجراءات جديدة للبحث. كذلك لا تنتج بسبب الأساليب الجديدة لإدراك المعطيات الموجودة منذ وقت طويل [*]. ولكن تقع التغيرات الأكثر شمولا وراديكالية في الأنساق النظرية أو الأطر التصورية، بسبب تغير الافتراضات الأساسية التي تقع في خلفية هذه الأطر أو الأنساق النظرية. سواء كانت افتراضات عامة وشاملة أو عالمية، أو افتراضات تتعلق بالمجال، أى مجال اجتماعي بعينه. ذلك لان التغير في الافتراضات، سوف يعني تغيرا في الأسلوب، الذي ننظر من خلاله إلي العالم، لكونه سوف يحدد ما هو جوهرى وله قيمة وما هو غير ذلك [٣٤]. وهو ما يعني ان النظريات القائمة تصبح نظريات قديمة ومهجورة، إذا ظهرت افتراضات جديدة تناقض أو تلغي الافتراضات القديمة، التي تستند اليها النظريات القديمة، الأمر الذي يشكل دعوة او يهيىء الظروف، لحدوث تحولات نظرية جديدة.

ويؤكد الفن جولدنر ان جانبا كبيرا من النظريات الاجتماعية ذات البنيةالمتماسكة الصياغة في علم الاجتماع، تستند الي الافتراضات الكامنة، التي

---

* من الممكن ان يؤدي اكتشاف معطيات جديدة، او تقديم تفسيرات جديدة لذات المعطيات القائمة، الي إجراء تعديلات محدودة في بناء النظريات القائمة. مثلما أدي الاكتشاف الذي قدمه روبرت ميرتون، فيما يتعلق بالوظائف الكامنة للسلوك او الظاهرة الاجتماعية الي تحقيق تطوير في النظرية او التفسيرات الوظيفية وكذلك من الممكن ان يؤدى ذلك إلى الوصول الي تكنيكات جديدة للكشف عن المعطيات لم تكن تدرك من قبل. غير ان هذه الاكتشافات لا تغير بناء النظرية كلية، ولكن يتغير بناء النظرية حينما تستند افتراضات كامنة جديدة "عامة او خاصة بمجال بعينه" حيث تجعل هذه الافتراضات الجديدة النظريات القائمة قديمة، ومن ثم تحل محلها نظريات جديدة.

لدي المنظر فيما يتعلق بالمجال او المجالات التي تهتم بها النظرية. بل إننا نجد ان النظرية تتطور بتطور هذه الافتراضات، أي من خلال التأثر بها والتفاعل معها. الامر الذي يفرض في بعض الاحيان، لاعتبارات الصدق والاتساق، ضرورة التزام المنظر بالطرح الصريح لافتراضاته المتعلقة بالمجال الذي يتناوله.

ويحدد المجال الاجتماعي، باعتباره مجالا حقيقيا أو واقعيا، له تأثيره ونتائجه بالنسبة لصياغة النظرية. ويتمثل جوهر الافتراضات المتعلقة بالمجال، في كونها مترابطة منطقيا من الناحية العقلية. وهو ما يعني أن هذه الافتراضات قد تأخذ شكل النظرية، ليس إستنادا إلى البرهنة أو لامكانية البرهنة عليها. ولكن لكونها تلعب دورا أساسيا، لدفع المنظر الي التركيز علي موضوعات معينة. غير أننا إذا حاولنا تحديد افتراضات المجال بالنسبة لأحد الأشخاص، فإن هناك احتمالية كبيرة ان يخفي افتراضاته. لمجرد أنه يريد ان يبدو معقولا، من خلال طرح مقولات نظريته بصورة واضحة ومتسقة، بغض النظر عن افتراضات المجال التي لم يصرح بها. ذلك لأن الشخص لا يريد ان يسلم بامتلاكه إفتراض، لا يستطيع ان يقدم منطقاً سليما بشأنه، وفي هذا الإطار قد يوجد ميل كبير لأن يقوم الشخص بتخزين إفتراضاته الخاصة بالمجال، حتى يعلن عنها أو يخفيها من خلال برهنة معقولة. وفي هذا الإطار، فإننا نجد ان قطاعا كبيرا من علماء الاجتماع، ينظرون الي افتراضاتهم الخاصة بالمجال، كما لو كانت حقائق إمبيريقية أو واقعية.

وفي هذا الإطار هناك مسألتين ينبغي إدراكهما بصورة واضحة، حيث تتمثل المسألة الأولى في ضرورة ان يسلم المنظر بأن ما يشكل جوهر إهتمامنا ليس فقط ما هو موجود في العالم أمامنا، ولكن ماهو موجود بداخلنا. وفى هذا الإطار ينبغي ان يمتلك المنظر القدرة علي ان يستمع لصوت ذاته، وليس لأصوات الآخرين فقط. بينما تفرض المسألة الثانية ضرورة ان يمتلك المنظر شجاعة الإعلان أو التصريح بمعتقداته، أو علي الأقل الشجاعة الكافية للتسليم بمسئوليته عن معتقداته، سواء منحها العقل مشروعية أم لا. فإذا لم يستطيع المنظر تحرير افتراضاته الخاصة بالمجال من النطاق المعتم للوعي الثانوي. وأن يدفع بها إلى النطاق الأوضح لبؤرة الوعي، حيث يمكن الاعتقاد الثابت فيها من خلال البحث والدراسة، فإنها لن تتعرض لمحكمة العقل أو تخضع لاختبارات البرهنة. وفي هذا الإطار يؤكد ألفن جولدنر أن المنظر الذي يفتقد الشجاعة والبصيرة النافذة للتصريح بافتراضاته، يكون شخصا لا يصلح أن يكون باحثا أو عالما ينتمي إلى علم الاجتماع [٣٥].

وبذلك يعتبر من المهم لكي نحدد افتراضات المنظر الخاصة بالمجال، أن

نمتلك البصيرة النافذة لإدراك ما يعتقد فيه الشخص، وكذلك الشجاعة لإبراز ما ندركه. ولما كانت الشجاعة والبصيرة النافذة موارد أخلاقية نادرة، فأن الامر المهم في قراءة تشخيص منظر لافتراضاته الخاصة بالمجال. أن تكون علي وعي مستمر في أنه من المحتمل عند نقطة معينة، فإن الخداع قد يدفعنا للسير في الطريق الخطأ.

ويذهب جولدز إلي أننا نبدأ في عملية تعلم افتراضاتنا الخاصة بالمجال، مثل تعلم افتراضاتنا الكامنة ذات الطبيعة الشاملة أو العالمية منذ بداية تعلمنا لمبادئ لغتنا، وتستمر هذه العملية بعد ذلك مدي الحياة. وذلك لأن اللغة تقدم لنا المقولات Categories التي بواسطتها تتشكل المجالات التي تشير إليها افتراضات المجال. وأثناء تعلمنا للمقولات والمجالات التي تحددها، فأننا نكتسب عدداً متنوعاً من الافتراضات والمعتقدات المتعلقة بأعضاء المجال. وفي الحقيقة تنتج كل المقولات المحددة للمجال، كما تؤدي دورها بنفس الأسلوب الذي تنتج بها الأفكار النمطية Stereotypes أو تؤدي دورها. وعلي هذا النحو، فأثناء تعلم الأطفال البيض لمقولة الزنجي، فأنهم يتعلمون أيضاً بعض من الافتراضات الكامنة – التحيزات – المتعلقة بالزنوج. كمجال يضم مجموعة من البشر الذين لهم خصائص محددة، كافتراض أنهم علي سبيل المثال" كسالي وأنانيون ". بالإضافة إلي ذلك فنحن نتعلم كذلك بعض الافتراضات الكامنة المتعلقة ببعض الجوانب المعيارية للمجال كذلك. أعني المعتقدات المتعلقة بقيمهم الأخلاقية – أي الزنوج –، وجوانب الخير أو الشر فيهم. ومن الطبيعي أن تتداخل الافتراضات المتعلقة بالمجال والافتراضات المعيارية بدرجة قوية، حتي أنه يصبح من الصعب الفصل بينهما، إلا إذا كان الفصل تحليلياً. وبأسلوب مماثل فنحن نتعلم المقولات اللغوية مثل مقولات " الإنسان" و" المجتمع" و" الجماعة" و" الصديق " و" الأب " و" الفقير" و" المرأة ". وفي العادة يصاحب كل مقولة من هذه المقولات الافتراضات الكامنة المتعلقة بالأفراد الذين يندرجون تحت هذه المقولة. وكذلك الاستعداد لنسبة خصائص معينة لأعضاء المجال الذي يتشكل بواسطة هذه المقولة أو تلك. كأن نقول أن الأصدقاء مخلصون أو أنهم مخادعون، أو أن الإنسان ضعيف أو أنه حيوان قوي. أو أن المجتمع متماسك ومستقر أم أنه غير مستقر. أو أن الفقراء يستحقون المساعدة أو لا يستحقون [٣٦].

ويعتبر التعرف علي افتراضات المجال الخاصة بنظرية معينة، أو مجموعة من النظريات مسألة هامة، لتحقيق الفهم الكامل للنظرية. وذلك لأنها تعكس في الغالب التوجهات والقيم الاجتماعية والسياسية الكامنة وراءها. إضافة إلي أن

النظريات قد تتشبع بصورة غير واضحة بمضامين سياسية، بعيدة تماماً عن معانيها ومتضمناتها العلمية. حيث يتجلي ذلك بوضوح، إذا نحن قد تفحصنا الحوار العدائي، الدائم بين منظري الصراع والاتفاق. حيث سمي الفريق الأول " بالراديكاليين" بينما سمي الفريق الثاني " بالمحافظين ". وفي محاولة لفهم هذه المنظورات حدد لا نسكي الافتراضات الأساسية التي يختلف حولها الفريقان، وهي كما يلي:

١- لا يثق المحافظون في الطبيعة الأساسية للإنسان، ومن ثم فقد أكدوا علي الحاجة إلي النظم الاجتماعية المقيدة.. بينما لا يثق الراديكاليون في هذه النظم الاجتماعية المقيدةومن ثم فقد تبنوا وجهة نظر متفائلة فيما يتعلق بطبيعة الإنسان ". تأكيداً لذلك " إذ نحن تأملنا الخلاف بين توماس هوبز وبين جان جاك روسو فيما يتعلق بالطبيعة الأساسية للإنسان. أو الخلاف بين ماركس ودوركيم فيما يتعلق بهذه الطبيعة، حيث أثرت هذه الافتراضات الكامنة، علي الأنساق النظرية، التي قدمها كل مفكر من هؤلاء المفكرين [٣٧].

٢- ينظر المحافظون تقليدياً إلي المجتمع باعتباره نسقاً اجتماعياً له حاجاته العديدة الخاصة به، والتي ينبغي أن تشبع، إذا رغبنا في إشباع حاجات ورغبات الأعضاء المكونين لهذا المجتمع. بينما يميل الراديكليون إلي النظر إلي المجتمع بدرجة أكثر، باعتباره الأطار الذي يقع في داخله صراعات عديدة... ويرتبط بذلك تأكيد المحافظين علي القوانين التلقائية للنسق، فالنسق هو الذي يحدد الحاجة إلي كل من عمليات الاستقرار أو الصراع أو التغير، التي يميل إلي أي منها النسق نتيجة لظروف تسيطر عليه. بينما يعتقد الراديكاليون علي خلاف ذلك في الإرادة الإنسانية، أي قدرة الإنسان علي تغيير واقعة، ومن ثم إمكانية فرض الاستقرار عليه.

٣- يؤكد الراديكاليون عموماً علي القهر باعتباره العامل الرئيسي لتثبيت حق الثروة الخاصة والحفاظ عليها... وكذلك النظم الأخري التي تؤدي إلي ظهور الامتيازات والحقوق غير المتساوية. بينما أكد المحافظون.. علي أن الفرد يلعب دوراً محدوداً فقط وأن عدم المساواة تظهر باعتبارها نتيجة ضرورية للاختلافات الداخلية بين البشر. وارتباطاً بذلك يؤكد الراديكاليون، أن حالة عدم المساواة أو التباين هي حالة طارئة علي المجتمع البشري. فالمجتمع الإنساني انطلق من حالة المشاعية الأولي، التي كان البشر متساوون في إطارها في كل شيء. وأن علي البشر أن يناضلوا كي ينفوا حالة عدم

المساواة هذه، ويعيدوا إلي الإنسان عصر الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات. علي خلاف ذلك ينسب المحافظون صنوف التباين وعدم المساواة بين البشر، إلي التباين في القدرات والاستعدادات الطبيعية، فالتباينات الاجتماعية لها أصلها وأساسها في الطبيعة الفطرية للبشر.

٤- يختلف ممثلوا التيارين – الراديكالي والمحافظ – فيما يتعلق بالدرجة التي تولد عندها عدم المساواة والصراع في المجتمع. فبينما ينظر الراديكاليون إلي تفجر الصراع باعتباره النتيجة الحتمية لعدم المساواة. ومن ثم فعلي القوي المقهورة في المجتمع، أن تشن الصراع أو النضال ضد أوضاع وحالة عدم المساواة. لتأسيس مجتمع إنساني نظيف، تسوده كل مظاهر المساواة في الحقوق والواجبات.

علي خلاف ذلك نجد المحافظون يقللون من شأن عدم المساواة، باعتبارها مولدة للصراع في المجتمع، ويرون أن في ذلك اختزال لمقولة الصراع ذاتها. وإذا سلمنا بأن عدم المساواة يمكن أن تقود في بعض الظروف إلي الصراع، فإن هناك أسباب كثيرة أخري موجودة في المجتمع قد تسبب الصراع. فهناك الصراع بين الجماعات دفاعاً عن مصالح مكتسبة، أو للحصول علي بعض من هذه المصالح. وهناك الصراع بين الأجيال، وهناك الصراع الثقافي الذي يسود المجتمع في بعض من مراحله [٣٨].

٥- وضع الراديكاليون تأكيداً كبيراً علي القوة والاغتيال والثورة، باعتبارها القنوات الرئيسية، التي بواسطتها يتم اكتساب الحقوق والامتيازات. بينما ركز المحافظون، علي الطرق الأكثر شرعية كالعمل، ويرون أن الأساليب التي يقول بها الراديكاليون قد تنطبق علي بعض العصور القديمة. بينما في العصر أو في المجتمع الحديث، فأن العمل والقدرة علي الإنجاز تعتبر الآليات الرئيسية للحصول علي الثروة. هذا بالإضافة إلي القناعة بتداول الثروة، فمن خلال الحراك الاجتماعي المفتوح القنوات، يتم تداول الثروة، فمن يمتلكها اليوم يفقدها غداً. ومن يمتلك الكثير منها اليوم قد يمتلك الأقل غداً، هذا إلي جانب تغير مفهوم الثروة عموماً، وعدم قصرها علي المفهوم الاقتصادي للثروة[٣٩].

٦- ينظر المحافظون عادة إلي حالة عدم المساواة باعتبارها حالة ذات طبيعة حتمية، وتتأسس حتميتها من حاجة المجتمع إلي هذه التباينات والاختلافات، فالتباين علي ما يذهب المحافظون يولد التكامل. هذا بالإضافة إلي انهم

يؤكدون علي أن حالة عدم المساواة هذه، لها أساسها في الطبيعة الأساسية والفطرية للبشر. فنحن نولد ونحن متباينين في استعداداتنا الأساسية. علي خلاف ذلك يري الراديكاليون أن حالة عدم المساواة هذه حالة طارئة، وتعبر عن مجتمع متناقض، ويسوده الظلم والاستغلال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي [٤٠].

٧- يوجد خلاف بين الراديكاليين والمحافظين فيما يتعلق بالموقف من الدولة أو القانون. فعلي حين ينظر الراديكاليون إلي كليهما باعتبارهما أدوات للقهر، تستخدمها الطبقات الحاكمة لحماية مصالحها من ناحية، ولاستغلال الطبقات الأخري من ناحية ثانية، وللحفاظ علي الأوضاع القائمة كما هي من ناحية ثالثة. ومن ثم فعملية التغير لابد أن تحتوي علي جهد، لإلغاء الدولة والقانون القائم. علي خلاف ذلك ينظر المحافظون إلى الدولة والقانون بإعتبارهما عناصر مكونة في بناء المجتمع، ولها أدوارها ووظائفها التي تؤديها، كما تؤدي عناصر المجتمع الأخري أدوارها ووظائفها. وأن وظيفة الدولة والقانون هي تحقيق الضبط الاجتماعي بمعناه الواسع، وذلك بهدف المحافظة علي درجات عالية من التماسك والاستقرار الاجتماعي، حتي يتفرغ البشر والمكونات الاجتماعية الأخري لأداء المهام المعينة لهم من قبل المجتمع[٤١].

## المراجع

1 - Laing, R. D: The Politics of Experience. New York. Ballantive Books, 1968. PP. 12 – 17.
2 - Ibid. P. 19.
3 - R. K. Meron: Op. Cit. P. 38.
4 - R. D. Liang: Op, Cit. P. 20.
5 - Osgood, C. E & George Susi, and Percy Tannenbaum: The Measurement of Meaning. Urbana. University of Illinois Press. 1975. P. 112.

٦- علي ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، المفاهيم والقضايا، دار المعارف، ١٩٨١، ص ٤٢.

٧- المرجع السابق ص ٥٨٠.

8 - T. Parsons: The present position and prspects of systematic theory in sociology. Op. Cit. p. 203.
9 - Ibid. P. 213.
10- Pepper stephan. C: world Hypotheses: A Study in Evidence. Brekeley. Universty Press of Clifornia Press. 1962. P. 84.
11- R. K. Merton: Op. Cit. P. 13.
12- Ibid. 15.
13- Ibid. 16.
14- Stephan C. Pepper: Op. Cit. P. 160.
15- Ibid. P, 172.
16- Ibid. P, 175
17- Ibid. P, 177.

١٨- علي ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، دار المعارف، ١٩٩١، ص ٥٢.

19- Stephan C. Pepper: Op, Cit. P. 165.
20- Ibid. P, 165.
21- Gouldner, A: The Coming crises of Western Sociology. Op. Cit. P. 30.
22- Ibid. P. 33
23- Ibid. P. 35.
24- R. D. Liang: Op. Cit. P. 22.
25- Stephan C. Pepper: Op. Cit. P. 170.
26- Alvin Gpuldner: Op. Cit. P. 41.
27- Ibid. P. 42

28- Ibid. P. 45
29- Ibid. P. 55
30- Ibid. P. 57
31- Ibid. P. 57
32- Ibid. P.63
33- Ibid. P.65
34- Ibid. P.67
35- R. D. Liang: Op. Cit. P. 41.
36- Alvin Gouldner: Op, Cit. P 70.
37- Ibid. P. 71
38- Ibid. P.72
39- Ibid. P. 73
40- Ibid. P. 75
41- Ibid. P.76

٦

# الفصل السادس

# المفاهيم – قضية التعريفات في العلم

## الفصل السادس
## المفاهيم وقضية التعريفات في العلم

**تمهيد**

تعتبر المفاهيم هى مفردات اللغة العلمية، وبرغم أنها مـأخوذة عـن الثقافـة العامة، إلا أنها تنفصل لتصبح لغة الجماعة العلمية لعلم معين. بحيث تصبح وسيلة للتفاعل بين مجموعة من الباحثين فى نطاق هذا العلم، وتتم صياغة المفـاهيم مـن خلال أربعة مصادر. المصدر الأول يتمثل فى الثقافة العامة للمجتمع، حيث تصدر كثير من المفاهيم عن الثقافة العامة والاستعمال العام لها، لتتحـول إلـى مفـاهيم تستخدم فى المجال الخاص بالجماعة العلمية لعلم من العلوم. بينما يتمثل المـصدر الثانى فى قيام بعض العلماء والباحثين بنقل بعض المفاهيم من مجالات علوم أخرى إلى مجال علم الاجتماع، كمفهوم "الطاقة" و"الحركة" و"النواه" و"المجـال". حيـث أنتقل بعض العلماء من تخصصات أخرى إلى علم الاجتماع، ونقلوا معهم بعـض مفاهيم العلوم التى إنتموا إليها سابقا. على حين يتشكل المصدر الثالث للمفاهيم فـى قيام بعض الباحثين بصياغة بعض المفاهيم التى تشير إلـى موضـوعات معينـة كمفهوم "البناء التحتى" و"البناء الفوقى" التى قام بصياغتها كارل ماركس. أو مفهوم "العقل الجمعى" الذى قدمة إميل دوركيم أو مفهوم "الكاريزما" الذى قدمـة مـاكس فيبر. بالإضافة إلى ذلك يوجد المصدر الرابع، والذى يتحدد فـى نظريـات علـم الاجتماع، حيث نجد أن لكل نظرية من النظريات مفاهيمها الأساسية التى تشير إلى عناصر أو متغيرات واقعية، والتى تشكل فى مجموعها تـصور النظريـة للواقـع الاجتماعى. مثال على ذلك أننا نجد أن النظرية الماركسية تلجأ إلى مفاهيم الطبقـة والصراع وفائض القيمة والثورة. فى مقابل أن البنائية الوظيفية تلجأ إلـى مفـاهيم التوازن، والتكامل، والتغير التدريجى. إلى جانب ذلك هنـاك المـصدر الخـامس لصياغة المفاهيم، حيث نجد أن هناك بعض الأحداث الكبرى التى تؤدى إلى ظهور بعض المفاهيم التى لم تكن تستخدم من قبل، كمفهوم العقد الاجتماعى الذى ظهـر ليشير إلى تشكل الدولة، ومفهوم الجمهورية الذى ظهـر أثنـاء أحـداث الثـورة الفرنسية، ومفهوم الاستعمار، الذى ظهر أثناء أحداث إحتلال المجتمعات، ومفهـوم الاستقلال حينما ناضلت المستعمرات وحصلت على إستقلالها.

وتعد صياغة المفاهيم آلية لتحقيق الفهم الإنسانى، ذلـك أن الله حينمـا خلـق

الكائنات، فإنه يسر لكل كائن آلية من الآليات التى يتكيف بها مع مصادر العدوان التى قد تتربص به فى الطبيعة. فقد إمتلك الأسد آلية "القوة" وإمتلك الغزال "آلية السرعة والقدرة على العدو" وإمتلكت الحرباء آلية "التلون بحسب لون البيئة" وإمتلك الثعلب آلية "الدهاء". أما الإنسان فقد إمتلك آلية "العقل" الذى بواسطتة يستطيع تحقيق التكيف، فالعقل هو الذى يبدع التكنولوجيا التى تمنح الإنسان القوة فى مواجهة الطبيعة والآخرين. والعقل ذاته هو الذى يحول عناصر الطبيعة والمجتمع إلى مجموعة من الرموز التى يستطيع أن يتفاعل بواسطتها مع الآخرين. لذلك منح كل موضوع "رمز" هو المفهوم، الذى إذا نطق به أثنا تفاعلة مع الآخر، فإن هذا "الرمز" او المفهوم يستدعى العنصر أو المتغير الذى يشير إليه، إلى ذهن المستمع أو الآخر، الذى يتفاعل على أساسه. على هذا النحو فإننا نجد أن الإنسان يحول كل العالم المحيط به، من عناصر إلى مفاهيم، حتى يمكن إستدعاء العنصر أو المتغير بواسطة المفهوم الذى يرمز إليه.

وإذا تأكد لنا أن المفهوم هو رمز يشير إلى عنصر أو متغير واقعى، فإننا نرى أن هناك فارق بين مفهوم العنصر والمتغير. يتضح ذلك من أننا إذا قلنا أن كلا من الكون أو المجتمع، يتشكل من مجموعة من العناصر، فإن ذلك يعنى أنه بالإمكان تحليل هذه المكونات إلى عناصرها الأساسية المكونة. ذلك يدفعنا إلى تحديد الفارق بين العنصر والمتغير. فى هذا الإطار فإن العنصر هو مكون ثابت، أما المتغير فإنه عنصر فى حالة دينامية وتغير، تأكيداً لذلك أننا إذا تأملنا الإنسان فسوف نجد أنه كان طفلاً صغيراً ثم أصبح صبيا ثم أصبح شابا، ثم شيخا، ثم كهلا. ونحن إذا نظرنا إلى كل مرحلة من هذه المراحل فسوف نجد أنها تختلف عن المرحلة السابقة لها والتالية عليها غير أن التغير يكون عادة فى بعض الجوانب، كالطول والوزن والقدرة على الحركة، وشغل مكانات والقيام بأدوار محددة. غير أنه يظل له نفس الأعضاء التى يتكون الإنسان، وللأعضاء نفس طبيعتها، إذ يظل لونه أبيض أو أسود، كما يظل لون عيونه أزرق أو أسود كما هى. ذلك يعنى أنه حينما نقول على شئ ما أنه متغير، فإن ذلك يعنى أن المسكوت عنه، أنه عنصر فيه جانب ثابت، إضافة إلى أن به جوانب متغيره بصورة مستمرة ولذلك نطلق عليه مفهوم متغير. وعلى هذا النحو يصبح صحيحا أن نقول أن المفهوم عبارة عن رمز يشير على متغير واقعى.

وتختلف المفاهيم من حيث درجة التجريد، فهناك بعض المفاهيم الأكثر إرتباطا بالمتغير الذى تشير إليه، كالأسماء مثلاً كأن نقول "محمد" أو "حسين" فهى

أسماء أو مفاهيم ترتبط بالشخص نفسه، أو أن نقول "جبل" أو "شجرة". على خلاف ذلك نجد بعض المفاهيم الأكثر تجريداً كأن فلان رقم "١" أو "٢" أو "٣"، حيث تطلق هذه الأرقام – التى هى رموز أو مفاهيم – لتشير إلى أى موضوعات قابلة للعد. فهى مفاهيم أو رموز قد ترمز إلى البشر أو الأشجار أو الموضوعات الجماد.

وتختلف المفاهيم بالنظر إلى الأطر المرجعية التى تستند إليها، وفى هذا الإطار نجد أن هناك بعض المفاهيم التى تختلف بإختلاف النظريات التى تشتق منها. مثال على ذلك مفهوم "الطبقة الاجتماعية" التى تعنى مجموعة من الأفراد الذين لهم موقف واحد من وسائل الانتاج. أما أنهم يمتلكون وسائل الانتاج ليشكلوا الطبقة البرجوازية، أو يمتلكون طاقة العمل، ومن ثم يشكلون الطبقة العاملة. وذلك يختلف عن تحديد الطبقة بالنظر إلى معيار الدخل التى يحصل عليه الفرد أو تحصل عليه الأسرة كما تذهب النظريات الرأسمالية. حيث يمكن تصنيف طبقات المجتمع بالنظر إلى هذا المعيار إلى طبقة عليا، وطبقة دنيا وطبقة وسطى. إلى جانب ذلك فقد يختلف مفهوم الطبقة الاجتماعية بالنظر إلى الإطار الحضارى، مثال على ذلك مفهوم "الأسرة" والمتغيرات التى تشير إليها فى الحضارة الغربية، فى مقابل مفهوم الأسرة فى الحضارة الإسلامية، التى تطلق المفهوم فقط ليرمز إلى زواج رجل بأمرأة مع توفر شروط القبول والإشهار.

ويعتبر المفهوم كائن حى، يولد وينتشر، وقد يافل ويموت. على هذا النحو هناك كثير من المفاهيم التى ظهرت، والتى قام بصياغتها فى بعض الفترات التاريخة كمفاهيم الطبقة والصراع والجماعة المهنية نتيجة لتفاعلات الثورة الصناعية، أو مفهوم "الجمهورية" الذى ظهر أبان الثورة الفرنسية فى مقابل ذلك توجد بعض المفاهيم التى ماتت أو إنسحبت من مسرح الحوار الفكرى، مثل مفاهيم "التطور" "التقدم" و"التحلل". وفى أعقاب ثورة الاعلام وتكنولوجيا المعلومات ظهرت كثير من المفاهيم الجديدة، التى على البشر أن يتعاملوا معها مثل مفاهيم "المجتمع الإفتراضى" و"المجال الإفتراضى" "والجماعة الإفتراضية" و"النت"، وغير ذلك من المفاهيم الحديثة. ومن الطبيعى أنه كلما تطور المجتمع أو تطور التفكير، كلما برزت متغيرات جديدة، ومن ثم كلما إبتكرت مفاهيم أو رموز جديدة ترمز إليها، ونعرض فيما يلى لبعض من هذه الجوانب.

إرتباطا بذلك يعتبر تعريف المفاهيم من الجهود التى تقع فى المساحة المشتركة بين النظرية والمنهج، وذلك يرجع إلى أنه إذا كانت المفاهيم والتعريفات لها علاقة بالنظرية، فإن المتغيرات التى تشير إليها المفاهيم وتحددها التعريفات

تدخل في نطاق المنهج. بإعتبار أن التعريف يجدد مفردات المتغير، الذى من الممكن أن تحصل منها على معطيات ذات علاقة بالقضية موضع الدراسة. وبرغم أن التعريفات، تعتبر توضيح موسع للأركان الأساسية للمفهوم، فإن هذه التعريفات تشكلتحديدا للمفهوم، الذى يرمز بدوره إلى المتغير الواقعى الذى له وجودة فى المفهوم.

وتتنوع تعريفات المفاهيم بن كونها تعريفات ذات طبيعة بنائية، أو تعريفات ذات طبيعة وظيفية، والتعريف البنائي، هو الذى يعرف المفهوم من خلال إبراز عناصر بنائه. كأن نقول ونحن نعرف القانون "بأنه الذى يضم مجموعة القواعد التي يضعها المشرع لتنظيم أوضاع إجتماعية معينة". وهنا نكون قد عرفنا القانون بأنه يتشكل من القواعد، وأن المشرع هو الذى يتولى صياغة القانون، وهذه القواعد. وأن للقانون علاقة بالأوضاع التي يتولى تنظيمها. ذلك بالإضافة إلى التعريف الوظيفي للمفهوم، أى تعريفه إستناداً إلى الوظيفة التى يؤديها المتغير، كأن نقول أن القانون هو الذى يتولى ضبط أو تنظيم التفاعل الاجتماعى أو أن القانون هو الذى يعاقب على إرتكاب الجرائم، حتى يؤدى وظيفة الردع.

وتنقسم التعريفات من ناحية ثانية إلى ثلاثة نماذج من التعريفات، وهى التعريفات الأسمية، والتعريفات الواقعية والتعريفات الإجرائية. أما التعريفات الأسمية فهى التعريفات التى يقوم الباحث بصياغتها لتعبر عن المعانى المتضمنة فى المتغير، أو المفهوم الذى يرمز إليه. وهنا نجد أن المفهوم يحدد أولاً ثم يعرف المفهوم من خلال تحديد المعانى الأساسية المتضمنة فيه، وفى العادة نجد التعريفات الأسمية تتصل بالمفاهيم التى نحددها لغويا أو رمزيا، من خلال الاشتقاق، من الأبنية النظرية القائمة القائمة. فمثلا كلمة "مذياع"، التى تشتق من الكلمة العربية يذيع أو ينشر وتطلق على الجهاز الذى يقوم بهذه الوظيفة، ومن نموذج التعريفات الأسمية النموذج المثالى"Ideul Type" لعالم الاجتماع ماكس فيبر، حيث نجد أنه يحدد، ويعرف المفاهيم التى تشير إلى متغيرات واقعية من خلال تحديد خصائص المفهوم أو المتغير الذى يشير إليه فى مستوياتها المثالية كأن نضع مفهوم عن الإنسان، بإعتباره الكائن ذو القامة المستقيمة والذى يصل طوله إلى أكثر من ١٧٠ سم، ليس أكثر من ذلك ولا أقل، والذى يصل وزنه المثالى إلى ٧٠ كيلو جرام، ويبلغ قياس نظره ٦/٦. وغير ذلك من الصفات التى من النادر أن توجد مجتمعه فى شخص واقعى واحد. إذ يحدد هذا النمط من التعريفات الشئ فى حالة المثالية، فى نطاق ما ينبغى أن يكون عليه الشئ أو الموضوع.

على خلاف ذلك نجد التعريفات الواقعية التى تحديد المفهوم الذى يشير أو يرمز إلى المتغير، من خلال تحديد صفاته الواقعية، على هذا النحو فإذا كان المفهوم يرمز لموضوع أو متغير واقعى، من خلال صياغة رمز يشير عليه، فإن تعريف المفهوم، وتعيين حدوده، يتحقق من خلال تحديد خصائص الموضوع أو المتغير، وكذلك تحديد طبيعة المفردات التى قد تندرج تحت هذا المفهوم. ويقترب التعريف الواقعى للمفهوم من "النموذج المتوسط Average Type " لعالم الاجتماعى إميل دوركيم. حيث نجد أنه يعرف الموضوع أو المتغير، والمفهوم الذى يرمز إليه، من خلال الخصائص المتكرره عند المفردات التى تنضوى فى ظل المتغير، فمثلا إذا حاول تعريف مفهوم الإنسان، فإنه يقصد به الكائن الذى يصل متوسط طوله إلى ١٦٥ سنتيمتر، ويتحدد متوسط أطوال عدد من البشر الواقعيين، منهم من يصل قياس نظره إلى ٩/٦. بحيث نجد أن المتغير فى وجودة المتوسط هو الذى نقوم بتعريفه أو تحديده، أو نحدد المفهوم أو الرمز الذى يشير إليه.

ويعتبر اتعريف الإجرائى هو النمط الثالث من التعريفات، ووفقا لهذا التعريف، فإننا نقوم بتعريف المتغير – الذى يشير أو يرمز ليه المفهوم – من خلال مؤشراته الواقعية. فتعريف "الأوز الأبيض" بإعتباره ذلك الكائن الأبيض اللون، والذى يستطيع السباحة فى المياه الهادئة، والذى يتراوح وزنه من ٢-٣ كيلو جرام، وهو صالح لأن يأكله الإنسان بعد طهية. إستنادا إلى هذا التعريف فإننا قمنا بإبراز الخصائص الواقعية التى تشير إلى المتغير أو المفهوم موضع التعريف. وفى العادة نجد أن التعريفات إما ذات طبيعة إسمية أو واقعية، غير أننا حينما نحاول الإستفادة من أى منها فى عملية البحث، فإننا نقوم بتحويل أى منها إلى تعريفات إجرائية.

وحتى يمكن للباحث أن يقوم بتعريف المفهوم من خلال عملية البحث. فإن عليه أن يقوم بمجموعة من الإجراءات الأساسية. ويتمثل الإجراء الأول فى أن يقدم عدة تعريفات للمفهوم، سواء كانت تعريفات بنائية أو تعريفات وظيفية، إضافة إلى إمكانية أن تعكس هذه التعريفات مرجعيات نظرية محددة ومتباينة، وليكن عدد هذه التعريفات من ثلاثة إلى أربعة تعريفات. وفى إطار الإجراء أو الخطوة الثانية، نقوم بتحليل هذه التعريفات إلى عناصرها الأساسية المشتركة، والمتفق عليه بين غالبية التعريفات. ثم تنتقل إلى الإجراء الثالث، ويتمثل فى قيامنا إستنادا إلى هذه العناصر المشتركة، بصياغة التعريف النظرى، الذى يصور بكفاءة الأركان الأساسية للمفهوم أو المتغير موضع الإهتمام. ثم بعد ذلك نقوم بتأسيس التعريف

الإجرائى، حيث نحول هذه العناصر المشتركة إلى مؤشرات واقعية للتعريف. بحيث تشكل هذه المؤشرات الواقعية فى مجموعها المفهوم مصاغاً إجرائيا، ومن ثم تحدد الجوانب المختلفة للمتغير الواقعى.

وبغض النظر عن طبيعة تعريف المفهوم إسمى أم واقعى أم إجرائى أو أن منطلقات تعريف المفهوم تشكل مرجعيات نظرية متباينة، أو كان تعريف المفهوم بنائيا أو وظيفيا، فإن تعريف المفهوم، بإعتباره أحد مفردات اللغة العلمية، ينبغى أن يتميز بالوضوح، والدقة والكفاءة فى التعبير، سواء عن الأبعاد الأساسية للمفهوم، أو عن المكونات المحورية للمتغير الذى يشير أو يرمز إليه المفهوم، وهى الأبعاد التى نتناولها فى الصفحات التالية.

**أولاً: العلوم الإنسانية والبحث عن لغة العلم**

في أعقاب عصر النهضة الأوروبية برز تسليم اجتماعي بمكانة العلوم الطبيعية ودورها المحتمل في بناء المجتمعات الأوروبية، وهو الدور الذي ازدهر بفاعلية ثلاثة عوامل. **الأول**، التاريخ العلمي الطويل للعلوم الطبيعية، وهو التاريخ الذي شهد تبلور مكتشفات وحقائق عملية عديدة. بيد أن الجانب الأهم تمثل في امتلاك العلوم الطبيعية للغة علمية تشكل أساس التفاعل بين أعضاء الجماعة العلمية. **والثاني**، نظرة الطبقة البرجوازية، باعتبارها قوى اجتماعية إلى العلم بإعتباره الوسيلة الأساسية لتطوير مجتمعاتها، وتعظيم عائداتها الاجتماعية. **والثالث**، الحاجة الأوروبية، بل والعالمية إلى العلم، وهي الحاجة التي فرضت تحويل العلم إلى تكنولوجيا في فترات تاريخية تالية. بيد أنه كان من المنطقي أن يمتد ازدهار العلم الطبيعي إلى مداه الطبيعي ليتخطى التفكير حدود الظاهرة أو المادة الطبيعية، إلى النطاق الاجتماعي والإنساني. يحاول فهم ظواهرة إستناداً إلى قناعة أن الظاهرة الكونية واحدة، وتخضع لذات القانون، إنسانية كانت أم طبيعية، بحيث شكلت هذه القناعة جوهر التفاعل والحوار الذى تدفق في الفترة التاريخية المعروفة بعصر التنوير.

وفي أعقاب عصر التنوير رفعت شعارات أهمية تأسيس العلم الاجتماعي، الذي ينبغي أن يكون وسيلتنا في السيطرة على المجتمع، من خلال عمليتي الاستقرار والتغير أو النظام والتقدم، حسبما يذهب الشعار الكونتي الشهير. حيث أصبحت الحاجة ماسة إلى هذا العلم، لأن المجتمع لم يعد إقطاعية محدودة يمكن إدارتها بواسطة الخبرة الشعبية الشائعة، ولكنه أصبح حقيقة شاملة إكتملت حينما

تأسس النظام السياسي. الذي يتولى إدارة المجتمع المدني وتنظيم تفاعلـه، حسبما يذهب الفيلسوف الألماني "هيجل"، بذلك تأسست نظـرة إلـى العلـم الاجتمـاعي، باعتباره وسيلة لتنظيم التفاعل الاجتماعي والسيطرة عليه.

وأيا كانت طبيعة الحوار الذي أثير حول مكانة العلم وتدرج العلوم، أو طبيعة الدور الذي ينبغي أن يلعبه في بناء المجتمع، فإنه قد تحقق اتفاق مع نهاية القـرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. حول طبيعة المجال الذي ينبغي أن يـشكل نطاق فاعلية كل علم من علوم الإنسان، وأيضاً طبيعة المنهج الذي ينبغـي إتباعـه لدراسة الظواهر، التي تقع في محاولات اهتمام كل علم من هذه العلوم. وإذا كـان منطقيا أن تنتقل منهجية العلوم الطبيعية إلى العلوم الإنسانية، عبر جسر التنـوير، فقد كان منطقياً كذلك أن تنتقل بعض مفاهيم وتعريفات العلم الطبيعي، خاصـة مـا يتعلق بالجوانب المنهجية وربما العينية، إلى نطاق العلم الاجتماعي. فانتقلت مفاهيم التجريب، والمقارنة والاستقرار والقانون والتغير، كما انتقلـت مفـاهيم الحركـة والطاقة، والقصور الذاتي والمجال لتصور بعض جوانب التفاعل الاجتماعي.

وقد تمثلت المعضلة الرئيسية التي واجهت العلوم الإنسانية، حينئذ فـي عـدم امتلاكها لغة متطورة، ومناظرة للغة العلمية في العلوم الطبيعية، وهي اللغة التـي امتدت بدايتها إلى قرون ما قبل الميلاد. وبرزت الحاجة إلى ضرورة تطوير لغـة علمية لهذه العلوم المقترحة، باعتبارها تحدياً ينبغي مواجهته، غير أن تأسيس اللغة العلمية للعلوم الإنسانية وعلم الاجتماع، شكل مسيرة أو جهداً تـأثر بعـدة أبعـاد أساسية:

١- أن نشأة علم الاجتماع تحققت في نطاق التيار الوضعي، وهو التيار الذي استند في كثير من جوانبه إلى تطوير العلم الطبيعي، ولما كانت لغة العلم الطبيعي لغة خاصة متميزة عن اللغة الشعبية الشائعة، فإنه قد كان من المنطقي أن يسعى التيار الوضعي بإتجاه ضرورة أن يشكل علم الاجتماع تخصصا. وتطلب ذلك ضرورة أن يمتلك هذا العلم لغة خاصة، تتكون من المفاهيم والتعريفات والقضايا، التي تشكل لغة الحوار بين أفراد الجماعة العلمية. وقد نقلت بعض مفردات هذه اللغة عن التراث الفلسفي الذي انتمى إليه علم الاجتماع في بعض جوانبه، بينما إنتقل البعض الآخر عن لغة العلوم الطبيعية إضافة إلى المصادر الخمسة لتشكل مفاهيم علم الاجتماع التى أشرنا إليها. بحيث نستطيع القول بأنه قد تشكلت البنية الأساسية للغة العلمية لعلم الاجتماع، خلال المرحلة الكلاسيكية من تاريخ نظريته. وقد تميزت هذه اللغة

بخاصيتين، الأولى تباين مصادر أو روافد مفردات اللغة ومفاهيمها، الأمر الذي خلق ظاهرة ترادف أو تناقض المعاني. والثانية، فقر اللغة العلمية للعلم وعجزها عن تصوير جوانب معينة من التفاعل الاجتماعي، وهو النقص الذي تم استكمال بعضه في مراحل تاريخية تالية.

٢- أن لغة التفكير في علم الاجتماع استندت من ناحية إلى الفكر الموسوعي بمفاهيمه ذات الطبيعة الشاملة والمطلقة، وإعتمدت من ناحية ثانية على لغة الحوار اليومي، بمفاهيمها ذات الطبيعة المتناقضة أحياناً، والغامضة أو الملتبسة أحياناً ثانية. ومن ثم فقد كان من المنطقي أن تنتقل مفاهيم هذين الرافدين إلى علم الاجتماع. فمن الرافد الأول انتقلت مفاهيم القانون الإنساني، التطور، التقدم الإنساني، الإرادية. وعن الرافد الثاني انتقل التعاون والتنافس والمجتمع، والمجتمع المحلي، وغير ذلك من المفاهيم. ولقد كان من المنطقي أثناء تحول التفكير الاجتماعي إلى علم إجتماع متخصص، أن يهتم علم الاجتماع بتطوير مفاهيم لغته، عن طريق تحديد معاني بعض المفاهيم أحياناً، ومن ثم فصل معانيها عن المعانى التى كانت سائدة فى مرحلة التفكير الاجتماعى. أو عن طريق إستبعاد بعض مفاهيم اللغة الموسوعية كالتطور والتقدم، وغير ذلك من المفاهيم، ومن ناحية ثالثة عن طريق الفحص العلمي والامبيريقي لمخزون المفاهيم الباقية، للتأكد من صدق تمثيل رمزيتها أو تعديل معناها إذا تطلب التعبير العلمي ذلك.

٣- انعكست التحولات والتأرجحات التي مر بها علم الاجتماع على لغته، فقد تحول التفكير بشأن المجتمع من نطاق الفلسفة إلى نطاق العلم. وهي الحركة التي قام العلم أثناءها باشتقاق بعض مفاهيمه من القضايا والمفاهيم الفلسفية، أو حتى نقل بعضها والعمل بها في نطاق المجتمع. إضافة إلى ذلك فقد تأرجح علم الاجتماع بين نماذج التفكير فى الفلسفة والتاريخ والعلم الطبيعي، ومن ثم فقد كان من الطبيعى أن يؤثر ذلك على صياغته لمفاهيمه الأساسية. إرتباطا بذلك فقد كان من الطبيعي أن تنعكس هذه التحولات على عملية تطوير العلم لمفاهيمه، من خلال حالات عديدة. في الحالة الأولى واجه العلم قضية تحويل المطلق والميتافيزيقي، إلى ما هو نسبي وواقعي أو وضعي. وفي الحالة الثانية برزت ظواهر تناقض معاني المفاهيم وغموضها والتباسها، ومن ثم فقد بذلت جهود عديدة لتطوير مفاهيم لغة للعلم، تتميز بالدقة والموضوعية. ونحن الآن أمام تباشير حركة جديدة تسعى إلى إخضاع مفاهيم لغة العلم إلى لغة الحياة

اليومية، كما يعبر عنها البشر في آتون التفاعل الاجتماعي. ذلك ما تحاوله اتجاهات فكرية معاصرة كالمنهجية الشعبية Ethnmethodology لجارفنكل أو النقد الاجتماعي لهوركهايمر وأدورنو، الأمر الذي يعني أننا أمام حركة لنفي اللغة العلمية، مثلما أننا أمام محاولة لنفي التنوير ذاته.

٤- تأثرت صياغة المفاهيم بطبيعة الاختلافات بين الاتجاهات النظرية حيث تأثرت المعاني التي يشير إليها المفهوم بطبيعة المقدمات الأيديولوجية للاتجاهات النظرية في علم الاجتماع. إذ تختلف المتغيرات الواقعية، التي يشير إليها مفهوم الطبقة المشتق من النظرية الماركسية، عن مفهوم الطبقة المأخوذ عن النظرية الغربية. كذلك تختلف دلالة مفهوم الجريمة في النظرية التقليدية للجريمة، عنها في النظرية المعاصرة كما قدمها أدوين ساذرلند E Satherland مثلا [١]. بل تباينت طريقة صياغة المفهوم بين الاتجاهات النظرية التي ترى الاشتقاق derviation طريقا لذلك، عن النزعة الامبيريقية التي ترى أن صياغة الرمز أو المفهوم، الذى يشير إلى المتغير الواقعي هو المدخل إلى ذلك. الأول هابط من أعلى، حيث تشكل النظرية إطاره المرجعي، بينما الثاني صاعد من أسفل حيث تشكل المعطيات الواقعية إطار الإسناد والمرجع.

٥- اتجاه منظومة المفاهيم في علم الاجتماع نحو تميزها بالطابع الأكاديمي، بحيث نستطيع أن نلمس هذا الاتجاه من خلال عدة مؤشرات. **الأول** الانفصال عن لغة الحياة اليومية، بحيث أصبحت اللغة العلمية لغة خاصة يتطلب التعامل بها تأهيلاً خاصاً، فمثلا تستبدل كلمة نسق system وكلمة بناء structure بكلمة مجتمع، التي كانت تستخدم قبل ذلك. **والثاني** الاتجاه إلى تأسيس المفاهيم التي تعكس ظواهر وموضوعات الحياة اليومية التي يقوم عالم الاجتماع بدراستها كمفاهيم التركز Concentration والمركزية Centeralization والقيمة Value في النظرية الماركسية. ومفاهيم الوظيفة Function والوظيفة المعوقة Dysfunction واللزومية الوظيفية "Imperative" في البنائية الوظيفية. **والثالث**، أنه حينما أسس علم الاجتماع جدلا مع ذاته من خلال الفكر النقدي، طرحت إستراتيجية أكاديمية موازية لصياغة المفاهيم، ومن هنا نستطيع القول بوجود توازن أو تآزر بين التطور التاريخي لنسق التفكير العلمي لعلم الاجتماع من ناحية وبين تطور حركة المفاهيم من ناحية أخرى.

**ثانياً: بناء المفاهيم ووظائفها**

فى تعريفه العلمى يعد المفهوم رمز يشير إلى متغير واقعى، بمعنـــى أنـــه إذا كان الواقع يتشكل من مجموعة من العناصر أو المكونات أى المتغيـرات. فإننـا نسمى كل عنصر من هذه العناصر بأسم، أو نعطيه رمزا، فإذا نطقنـا بـالرمز أو الأسم، فإنه من الطبيعى أن يستدعى إلى أذهاننا العنصر الذى يشير إليه [٢]. وفـى تعريف آخر يحدد المفهوم بمعناه المنطقى بإعتباره يتشكل من "مجموعة الـصفات والخصائص، التى تحدد الموضوعات التى ينطبق عليهـا اللفـظ، تحديـدا يكفـى لتمييزها عن الموضوعات الآخرى. فمفهوم "الإنسان" بالمعنى الأرسطى هـو أنـه حيوان ناطق وما صدقاته هم أحمد ومحمود وسائر أفراد النـاس". وفـى التـراث الإسلامى فإن المفهوم يتسع ليشمل نظرة أوسع من نظرة رجل المنطـق لـه، لأن المفهوم يتألف أيضا من المعانى والمشاعر التى يستوعبها اللفظ فى أذهان النـاس عندما يسمعونه أو يقرؤونه" [٣].

وإذا كان التنظير بمستوياته المختلفة يعد تجريداً للواقع، أو هو أبنيـة رمزيـة متوازية مع الواقع التى تجرده، فإن المفهوم فى هذه الحالة يعد الوحـدة الأساسـية لبناء النظرية أو أى تكوينات نظرية أخرى. وذلك بإعتبار أن المفهوم يعـد حلقـة الصلة بين البنية النظرية المجردة، وبين متغيرات الواقع الإجتماعى التى يرتبط بها المفهوم. على هذا النحو فإن المفهوم يعد أدنى وحدات التنظيـر وأقـرب وحداتـه المجردة إلى الواقع، فهو جسر العبور بين الواقع والتكوين النظرى. إرتباطا بـذلك يمكن تعريف المفهوم بإعتباره "رمز يشير إلى متغير واقعى، بمعنى أنـه إذا كـان الواقع يتشكل من مجموعة من العناصر أو المتغيرات. فإننا نسمى كل عنصر مـن هذه العناصر بإسم، أو نعطيه رمزا، ولذلك فإنه من المنطقى أن يؤدى ذكر الرمـز أو الأسم إلى إستدعاء المتغير الذى يشير إليه، بذلك يعد المفهوم هو جسر العبـور بين الواقع والنظرية. إستناداً إلى ذلك ينظر إلى المفهوم بإعتباره الوحدة المحوريـة فى بناء اللغة العلمية التى يتم بواسطتها التفاعل داخل الجماعة العلمية.

بالإضافة إلى ذلك يعد المفهوم هو وحدة بناء القضية ومن ثم النظرية، ذلك أن القضية فى أحد تعريفاتها الأساسية تتكون من "العلاقة الثابتـة بـين مفهـومين أو أكثر". وإذا كانت النظرية تتشكل من مجموعة من القضايا، فإن المفهـوم يـصبح وحدة محورية فى بناء القضية، ومن ثم وحدة حاضرة فى بناء النظرية، وبطبيعـة الحال حاضر فى بناء النموذج النظرى. وعلى هذا النحو، فإن تعيين حدود المفهوم وطبيعته، ينعكس على تحديد طبيعة أبنية التنظير الإجتماعى المستندة إليـه. مثـال

على ذلك مفهوم "الطبقة الإجتماعية" من وجهة النظر الماركسية، أو من وجهة النظر الوظيفية، فإن الخلاف حول تحديد المفهوم ينتقل إلى خلاف حول تحديد المتغير الذى يرمز إليه المفهوم، الأمر الذى يؤدى إلى إختلاف بين الأبنية النظرية.

وفى هذا الإطار يعد المفهوم كائنا عضويا حيا متحركا فى تاريخ الفكر الإجتماعى. وكأى كائن عضوى ينشأ المفهوم، وقد يتطور وينضج وتكون له فاعلية، ثم إنه قد ينتهى المفهوم ويموت. ولدينا مفاهيم عديدة من هذا النمط الذى أختفى من ساحة التنظير الإجتماعى، كمفهوم "التطور" ومفهوم "الإنتشار" ومفهوم "التقدم". وجميعها مفاهيم كانت لها سطوتها فى مرحلة معينة من تاريخ العلم، ثم تراجعت وإنتهت لتحل محلها مفاهيم جديدة. وهناك مفاهيم تضيق أو تتسع من حيث مساحة المتغير الذى تشير إليه، فمثلاً مفهوم "المواطنة" كان يقتصر فقط على السادة فى الدولة الرومانية، مستبعدا العبيد والطبقة الدنيا، والمرأة. ثم بدأ المفهوم يتسع تاريخيا ليضم هذه الفئات، الواحدة تلو الأخرى، حتى إستقر المفهوم مع نشأة الدولة القومية، وأصبحت المواطنة مرتبطة بحدودها. وفى الوقت الحاضر، وبفعل تأثير العولمة، وتحول العالم إلى قرية صغيرة، بدأ المفهوم يتفلت بإتجاه تأسيس المواطنة العالمية أو تراجع إلى حدود الجماعة الإثنية (٤).

وبذلك تشكل المفاهيم مفردات اللغة التى تستخدمها الجماعة العلمية، وإذا كان المفهوم يعتبر الوحدة الأدنى والأساسية فى بناء النظرية الإجتماعية، فهو الوحدة التى تشكل الحلقة الأولى فى علاقتها بالواقع الاجتماعى، الذى تعمل النظرية الاجتماعية على إدراك تفاعلاته. وإذا كان تحديد المفهوم يشير إلى أنه عبارة عن رمز يعطى لمتغير واقعى، فإننا نجد أن المفاهيم تعمل على هذا النحو بإتجاه تحويل بنية الواقع المادية المتجسدة إلى بنية رمزية. ونظراً للطبيعة التجريدية للعقل فإنه حتى يتمكن من إدراك الواقع بصورة مكتملة، فإنه يحول الواقع – حسبما تذهب النظرية الغربية – إلى مجموعة من الرموز، حتى يتمكن من التعامل معها. ولذلك نجده _ أى العقل – يضع رموزاً لعناصر أو مكونات الواقع، التى نسميها متغيرات، هذه الرموز هى المفاهيم (٥).

وفى هذا الإطار تختلف المفاهيم من حيث مستوى التجريد، فهناك المفاهيم الأقل تجريداً والمفاهيم الأكثر تجريداً، وتعكس المسافة بينها الفجوة بين الثقافة أو المعرفة العامة، والمعرفة العلمية. وإذا إتفقنا على أن الواقع الإجتماعى متغير فيما يتعلق بمضامين الأشكال ومكوناتها، فإنه من المنطقى أن تصبح المفاهيم متغيرة كذلك، فهى نسبية بالنظر إلى مقولات الزمان والمكان وحالة الاجتماع. ولذلك فقد شهد التاريخ

الفكرى لعلم الاجتماع ظهور مفاهيم جديدة وإختفاء أخرى، وتحريك مفاهيم ثالثة لتحتوى على مضامين جديدة. كما شهد تقلت مضامين من مفاهيم قديمة لتسكن مفاهيم جديدة، وهى الظاهرة الفكرية التى يكن أن نسميها "بحراك المفاهيم" [٦].

وإرتباطا بذلك فإننا إذا تأملنا المفهوم فسوف نجد أن له معنى إساسى ومعنى ثانوى. والمعنى الأساسى هو "المعنى المركزى "الذى يمثل العامل الرئيسى فى الأتصال اللغوى، والمعبر الحقيقى عن أهم وظائف اللغة وهى التواصل ونقل الأفكار. ولكى يتم التواصل بين شخصين بلغة معينة لا بد أن يشتركا فى المعنى الأساسى، أما المعنى الإضافى أو الثانوى، فهو المعنى الذى تمتلكه الكلمة بالإضافة إلى معناها الأساسى. وربما يتغير المعنى من عصر إلى آخر، تبعا لتغير المناخ الثقافى، الذى تعبر عن تفاعلاته لغة معينة، كما قد تتغير دلالة المفهوم من مكان أو سياق إجتماعى إلى آخر، إستناداً إلى الخبرة الإجتماعية والثقافية للسياق. ولنأخذ مثالاً يوضح المعنين المشار إليهما، فكلمة "إمرأة" يتحدد معناها الأساسى بعدة عناصر، أولها أنها إنسان وأنها ليست ذكراً وأنها بالغة. غير أنه إلى جانب ذلك توجد عناصر إضافية مثل أنها رقيقة، وتجيد الطهى وأنها ثرثارة وسريعة البكاء، بحيث تشكل هذه العناصر المعانى الإضافية للكلمة [٧]. بالإضافة إلى أنها فى سياقات إجتماعية معينة مساوية للرجل، وفى أخرى أدنى منه، وفى ثالثة صنو يتكامل معه.

ونحن إذا تأملنا أى مفهوم، فسوف نجده يتشكل من بعدين اساسيين، الأول البعد البنائى، وفى إطار هذا البعد يشير المفهوم إلى السمات او العناصر التى تشكل بنية المتغير. مثل مفهوم "التراث"، الذى يشير إلى عناصر عديدة، تضم كل ما هو ثقافى ومتدفق من التاريخ، والذى يضم الثقافة المادية، والمعنوية المتدفقة من أجيال الماضى إلى الحاضر، كما قد يضم عناصر الدين. وذلك يختلف عن القول بالتراث بإعتبار بأن له وظيفة تحديد هوية الجماعة، إضافة إلى أنه يؤدى وظيفة تعميق الإنتماء فى حالة إستيعاب الفرد لتراثه. كذلك مفهوم "المعرفة" بإعتبارها تضم من الناحية البنائية المعرفة الدينية، والفلسفية، والأدبية، وكذلك المعرفة العلمية. أما وظيفة المعرفة، فهى مساعدة الإنسان فى التكيف مع مختلف مواقف الحياة، بالإضافة إلى أن من وظائفها أنها تساعد الإنسان فى الإرتقاء بمستوى نوعية حياته. وحتى نحافظ على رمزية ودلالة المفهوم قائمة بدون تحريف أو تشويه، فإنه من الضرورى التأكيد على القواعد الأساسية التالية.

١- معرفة المعنى اللغوى والإصطلاحى للألفاظ التى نعبر بها عن المفاهيم، إذ

تساعد معرفة هذه المعانى فى الكشف عن الدلالات المتنوعة للمفهوم، فى حالة التناول العلمى له. كما تساعد أيضا فى الكشف عن عمليات التلبيس والتحريف الدلالى التى قد يتعرض لها المفهوم موضوع البحث.

٢- معرفة السيرة الدلالية للمفهوم، والتمييز بين الدلالات الأصلية القائمة عند وضعه المفهوم لأول مرة، والدلالات التاريخية التى إكتسبها عبر تطوره. وما هى العوامل المسئولة عن ذلك.

٣- تحليل البنية الدلالية للمفاهيم والتمييز بين العناصر الأساسية والعناصر الفرعية لهذه البنية (٨).

إلى جانب ذلك فقد قام جدل على ساحة النظرية الغربية، فيما يتعلق بتعامل العقل مع المفهوم، وبلورته حتى يصبح وحدة فى بناء اللغة العلمية، حيث تم إستقطابه فى إتجاهين. الإتجاه الأول هو الاتجاه التجريبى الذى رأى أن الحقائق من حيث مضامينها التى ترجع فى مصدرها إلى الواقع، حيث يدرك العقل هذه الحقائق بواسطة رمزيتها، ويستقبلها من خارجه، ثم يبدأ فى التعامل بها، حتى تنتشر فى فضاء الجماعة العلمية. فالعقل من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه يولد صفحة بيضاء، ويستقبل الحقائق من خارجه (٩). ويعد الاتجاه العقلى هو الاتجاه الثانى، الذى يذهب إلى أن التكوين التجريدى للعقل، والمقولات الكامنة فيه والمنظمة لفاعليته، حسبما يذهب الفيلسوف "كانت"، هى التى تجعل فى قدرته تطوير الرموز التى يرمز بها إلى عناصر ومتغيرات الواقع. ثم تبدأ الجماعة الاجتماعية أو العلمية فى التعامل بهذه الرموز أو المفاهيم، حتى تكتسب الطابع التلقائى، ومن ثم تصبح مكونا أساسياً فى لغة ومعرفة الجماعة العلمية، غير أن الأمر المؤكد أن العقل يعد هو الفاعل الحاضر فى عملية تأسيس المفاهيم وتطويرها (١٠).

وبسبب محدودية نطاق إدراك العقل الإنسانى زمانيا ومكانيا، فإننا نجد أن ثمة مفاهيم كثيرة قد تلقى قبولاً، وتشكل لغة الجماعة العلمية فى مرحلة تاريخية معينة، غير انها فى مرحلة أخرى قد تهجر أو ترمز إلى مضامين جديدة (١١)، حسبما أشرت فى الصفحات السابقة. بالإضافة إلى ذلك فعلم الاجتماع يعرف الحدود الإجتماعية والحضارية، إستناداً إلى ذلك، فإنه من المؤكد أن بعض المفاهيم المتداولة فى الحضارة الغربية، تختلف عن تلك المتداولة فى الحضارة الإسلامية. من حيث طبيعة المضامين أو المتغيرات التى ترمز إليها. بالإضافة إلى ذلك فإنه بسبب تباين طبيعة المعرفة المتضمنة فى العقل البشرى، فإننا نجد أن المفاهيم تتباين كذلك. فمثلاً مفهوم الطبقة فى التنظير الماركسى يختلف عنه فى التنظير

الغربى، كما يختلف عنه فى التنظير الإسلامى، حيث تتباين المتغيرات التى يشير إليها المفهوم. وإذا كانت المفاهيم تشكل الوحدة الأولى والمحورية فى بناء كافة الأبنية أو التكوينات النظرية. فإنه إذا إصيبت المفاهيم بحالة من الفوضى أو عدم الاستقرار، إما بسبب تصحيح إدراك العقل البشرى لذاته، أو بسبب الواقع المتسارع التغير، والذى يطرح متغيرات جديدة بصورة مستمرة. فإننا نجد أن الأبنية النظرية و"النماذج النظرية" و"الاطر التصورية" و"النظريات" تخضع هى الأخرى، فى نطاق علم الاجتماع، لحالة من عدم الاستقرار. الأمر الذى يعنى أن المفاهيم تشكل أحد الأبعاد المحورية فى الأزمة المستمرة، والتى لا يبدو أنها سوف تنتهى إلى تأسيس النظرية الاجتماعية بالتصور الغربى لذلك.

إتصالا بذلك يعتبر المفهوم – كما يعرفه ماكليلاند – تمثيلاً مختصراً لمجموعة من الحقائق [١٢] بمعنى أن مفاهيم علم الاجتماع، هي رموز لفظية مميزة تعطي لأفكار معينة، تم تجريدها عن الملاحظة العلمية للمجتمع [١٣]. فالمفهوم إذا يجرد الواقع تحت رمز معين، وأعنى بالتجريد هنا فصل الظاهرة أو الحقائق موضع الاهتمام عن الارتباطات الأخرى – التي تصله بالمركب الكلي للظاهرة [١٤]. ويؤكد روبرت ميرتون أن المفاهيم لا تشكل في ذاتها نظرية، وإن كانت تشارك في بناء النسق النظري، فالمفاهيم ليست سوى تحديدات لما ينبغي ملاحظته [١٥].

ويساعد المفهوم فى تحديد الخصائص البنائية والوظيفية للمتغير أو الموضوع الذي يرمز له، حيث تشير الخصائص البنائية Structural properties للمتغيرات إلى المادة التي تتكون منها هذه المتغيرات وكذلك إلى التغيرات التي تطرأ على خصائص هذه المواد. أما الخصائص الوظيفية Functional properties فإنها تشير إلى الوظيفة أو مجموعات الوظائف التي تؤديها هذه المتغيرات. فتعريف القانون بأنه مجموعة من القواعد التي تفرضها الدولة على الأفراد، يعتبر تعريفاً بنائياً، لأنه يحدد الطريقة التي يتكون بها القانون. أما تعريف القانون بأنه هو الذي تفرضه الدولة ليلتزم به الأفراد في حياتهم ومعاملاتهم بغرض تحقيق النظام العام في المجتمع، يعتبر تعريفاً وظيفياً، لأنه يحدد الوظيفة التي يؤديها القانون. وعلى هذا النحو فمن الممكن أن ينصب تحديدنا لمفهوم ما على الجانب البنائي أو الوظيفي للمتغير الواقعي أو كليهما [١٦].

ويفيد تحديد المفهوم في أداء عدة وظائف رئيسية، منها توضيح المعطيات التي تندرج تحت المفهوم، ومن ثم يساعد ذلك فى التقليل من تدخل المعطيات الغريبة، وضم المعطيات الخارجية عنه، والتي ينبغي أن تندرج تحته. وقد يفيد

نجاح تحديد المفهوم في تحديد معطياته الأساسية، وفي إزالة كثير من الغموض في بعض النظريات بل يؤدي أحياناً إلى تأسيس مجموعة من الفروض التي توسع من نطاق النظرية. مثال على ذلك تلك الآثار التي ترتبت على تحديد عالم الجريمة أدوين ساذرلند لمفهوم الجريمة. بالإضافة إلى ذلك يفيد المفهوم في إلغاء التناقضات الظاهرية في المعطيات الأمبيريقية، عن طريق تقرير أن هذه التناقضات ظاهرية فقط. كذلك يفيد تحديد المفهوم أو التوضيح التصوري في تحديد المؤشرات التي يمكن ملاحظتها بالنسبة للمعطيات الاجتماعية التي يهتم بها البحث الأمبيريقي (١٧). إلى جانب ذلك يشكل المفهوم وحدة اللغة العلمية، ومن ثم فهو ييسر عملية الاتصال والتواصل بين مجموعة الباحثين الذين ينتمون إلى علم معين. ويصبح من أهم مهام التنشئة العلمية، تعريف الباحثين بمفاهيم العلم، في هذا الإطار فإننا نلاحظ علاقة بين رسوخ العلم واكتماله، وبين اتساع مساحة الاتفاق على مفاهيمه الأساسية.

هذا وينبغي التأكيد في هذا النطاق على مسألتين، الأولى أن المفهوم بذاته لا يشكل الوحدة التحليلية الأساسية للنظرية، وإن كان يشكل مكوناً رئيسياً في بناء القضية النظرية. والثانية أن المفهوم يتغير بتغير معطيات الواقع، وأيضاً وفقاً للسياق العام للمجتمع والأيديولوجيات التي تحكم تفاعله. فمفهوم الطبقة يختلف باختلاف التوجه النظري، ويختلف مفهوم الدين في المجتمعات البدائية عن متضمناته في المجتمعات المعاصرة (١٨).

وتختلف المفاهيم من حيث مستوى التجريد، فهناك بعض المفاهيم التي تقترب من المتغير أو الموضوع، فلا يعرف إلا به، فالأسماء مفاهيم تخلع على مفردات واقعية معينة "على، كرسي، قلم". كذلك تعد الأرقام الرياضية مفاهيم تشير لذات المفردات الواقعية، غير أنها أكثر تجريداً وقدرة على الانفصال من الارقام. كذلك تختلف المفاهيم من حيث الضيق والاتساع، فهناك بعض المفاهيم التي ترمز لمفردات بعينها، كالأسماء التي تمنح للأفراد والأشياء. فى مقابل بعض المفاهيم التي ترمز لعدد كبير من المفردات، التي تبرز ذات الخصائص التي يعكسها المفهوم، إضافة إلى ذلك تختلف المفاهيم من حيث درجة التحديد والوضوح.

### ثالثاً: صراع المفاهيم والعبث بالأبنية النظرية

وفى هذا الإطار قد يحدث صراع على ساحة المفهوم، إلى حد إختطاف مضمونه، ومحاولة ملئ وعائه بمضامين مختلفه. مثال على ذلك مفهوم "الديموقراطية"، حيث نجد أن "أصلة اللغوى Demokratia" يعنى حكم الشعب، ففى

اللغة اليونانية Demos تعنى الشعب وKratia تعنى الحكم. ولكن بعد هذا الإتفاق على إشتقاق الكلمة، سرعان ما ينشأ الإختلاف حول المقصود بالشعب والمراد بالحكم. ليس هذا فحسب، بل أن المفهوم شأنه فى ذلك شأن مفاهيم كثيرة، قد إتسعت دلالته بحيث يبدو وكأنه مفهوم مختلف عن المفهوم الذى إبتكره فلاسفة السياسة أول الأمر. فالديموقراطية قد تعنى عند كاتب معين - الحرية بمعانيها المتنوعة، حرية التعبير والحرية السياسية وهلم جرا. وهى عند كاتب آخر قد تعنى المساواة أمام القانون، وعند كاتب ثالث قد تعنى تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لثروات الشعب. وبسبب هذه المعانى المتباينة للمفهوم الواحد يحدث الخلط فى إدراك الناس لمعنى المفهوم، وهو الخلط الذى يتجلى من خلال الحوار والمناقشة. حيث نجد أن الشخص قد يتحدث عن معنى فى ذهنه، غير المعنى الذى يتحدث عنه او يستقبله شخص آخر". وهنا يصبح "توضيح المفاهيم ضرورة منهجية ومعرفية إذا أريد للحياة العقلية أن تزدهر فى الأمة بأسرها (١٩). ويعد الخلاف حول تحديد المفهوم أساس الإتجاه إلى القيام بالتعريف النظرى المجرد أو التعريف الإجرائى، حتى يصبح الحوار منضبطا لإنطلاقه من مفاهيم محددة.

ومن المعتقد أن الخلاف حول تحديد المفهوم، يرجع إلى قصر البعض دلالة المفهوم على جانب معين من جوانب المتغير أو العنصر الواقعى، بحيث يختزل المفهوم الذى يعتبر كلا، ليشير إلى الجزء. ثم يؤدى ذلك إلى بروز تصور خاطئ حينما نجد أن هذا الجزء يدفع بإتجاه أن يتطابق مع كلية الرمز أو المفهوم. فمفهوم الديموقراطية السابق الإستشهاد به، يعنى المشاركة السياسية أو يعنى التمتع المتساوى بحرية التعبير. كما يعنى المشاركة الإقتصادية المتساوية من خلال تطبيق العدالة الإجتماعية، ويعنى الشورى كأحد صور الديموقراطية. ويصبح الخطأ هنا، هو قصر المفهوم الكلى والشامل على أحد جوانب المتغير أو العنصر أو على متغير أو عنصر فرعى فيه.

وأثناء تحرك المفهوم تاريخيا أو جغرافيا قد يحدث تحريف للمفهوم، بحيث يتحول المفهوم بإتجاه الإشارة إلى متغيرات أو عناصر أو ماصدقات مختلفة، إلى حد التناقض. مثال على ذلك مفهوم العقل الذى يعد رمز يشير إلى "جوهر روحانى" خلقه الله تعالى ببدن الإنسان، وإن شئت فقل إنه نور فى القلب يعرف به الإنسان الحق والباطل". بينما نجد فى الإتجاهات العلمانية المعاصرة تحريفا لما يشير إليه مفهوم العقل. حيث يدرك العلمانيون مفهوم العقل بإعتباره الأمام الأوحد، الذى يهدى الإنسان إلى المعرفة، والذى يحدد له الحق والباطل والخير والشر. وطالما

أن العقل البشرى قد بلغ مرحلة كبيرة من النضج فلا حاجة بنا إلى الوحى، لأنه لا سلطان على العقل إلا العقل نفسه (٢٠). بل أننا نجد أن أصحاب الإتجاهات العقلية يرون أن العقل مزود بمقولات الإدراك الثلاث الزمان والمكان والسببية. وأنه بناء على هذه المقولات يدرك عالمه المحيط، وأن العقل يستنبط المفاهيم والأحكام من ذاته، فهو مصدر المعرفة ومنه تبدأ. بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن أصحاب الإتجاهات المادية قد حرفت مفهوم العقل من زاوية بنية العقل. عندما أرادت أن تجعل من العقل شيئا ماديا، فالعقل هو مصدر المعرفة، التى تتحول إلى تكنولوجيا ترتقى بالحياة الإنسانية، وهو ما يعرف بالعقل الأدائى Istrumental. وهو يختلف عن العقل المتأمل Contemplative Reason الذى يتأمل فى الكون المحيط به، للتعرف على القوانين الضابطة لهذا الكون. الأول قال به الإتجاه الوضعى، وقال بالثانى الإتجاه المثالى، الذى تبلور بعد ذلك من خلال الفكر النقدى فى علم الإجتماع(٢١).

على خلاف ذلك نجد أن التصور الإسلامى للمعرفة يرى أن العقل لا يزيد عن أن يكون وسيلة من وسائل الإدراك، وأن كل وسائل الإدراك لدى الإنسان تقع فى باب الوجود. وأن هناك مصدراً آخر من مصادر المعرفة هو الوحى، وأنه لا يوجد تعارض بين العقل والوحى فى الإسلام، والصواب أن هناك تكاملاً بينهما. فالعقل من خلق الله، وهو هبة الله للإنسان، ليدرك به ما وسعه الإدراك، والوحى من لدن الخالق العظيم ليهدى الإنسان كله وعقله بخاصة (٢٢).

وترتبط بظاهرة الخلاف حول المفاهيم وتجريفها، ظاهرة العبث بالمفاهيم كوسيلة للقضاء على الأبنية النظرية المعينة التى تستند إلى هذه المفاهيم، ويتم العبث بالمفاهيم لأسباب أيديولوجية وليست علمية. وتعتبر فترة الحرب الباردة فى تاريخ العالم، التى إمتدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى مدى عقدين بعد منتصف القرن العشرين، من الفترات التى حدث فيها تشويه كبير للمفاهيم. فى هذا الإطار قد يحدث تقليص متعمد للمفهوم، بحيث يصبح المفهوم ضيقا، يشير إلى نطاق محدود من المتغير الذى يشير إليه المفهوم. فإذا كان تعريف علم الإجتماع لمجال دراسته، بأنه المجال الذى يحتوى على الظواهر الإجتماعية الموجودة فى واقع المجتمع، كما يدرك ويحدد ذلك علم الإجتماع الغربى. فإننا نجد أن هذا التصور لعلم الإجتماع يتجاهل كل الظواهر والأبعاد الغيبية والدينية والروحية، ومن ثم يقصر المفهوم على الجوانب المادية دون الجوانب الروحية (٢٣).

بالإضافة إلى ذلك هناك ما يمكن أن يسمى بالتحريف المضمونى للمفهوم،

حيث يظل المفهوم كما هو، غير أنه يسحب لكي يشير إلى متغير أو ما صدق غير الذي وضع له. مثال على ذلك الخلاف بين "الشيخ حسن البنا" و"الدكتور طه حسين" حول مفهوم الوطن. "ففي حين نظر الشيخ حسن البنا على مفهوم الوطن بإعتباره يتسع بالنسبة للمسلم، ليشمل كل بقعة أرض رفعت فيها راية لا إله إلا الله. فإننا نجد أن الدكتور طه حسين – وهو من رواد التيار العلماني التغريبي أنذاك – يؤكد على المفهوم العلماني للوطن، ويجعل الحدود الجغرافية لشعب معين، هي القاعدة الأرضية لقيام المجتمع القومي والدولة القومية الحديثة. ويرجع السبب في ذلك – فيما نرى – إلى مفهومة العلماني عن الوطنية، التي أدركها جيداً وعبر عنها في كتاباته، وربطها بمفهوم الدولة ونظام الحكم الحديث. أو أنه رأى أن نظام الحكم وتكون الدول، إنما يقومان على المنافع العملية قبل أن يقوم على أي شئ آخر. فقد أكد في مقولة شهيرة له، على أن تطور الحياة الإنسانية، قد أفضى منذ عهد بعيد، إلى أن وحدة الدين ووحدة اللغة لا تصلحان أساساً للوحدة السياسية، ولا قواما لتكوين الدول" (٢٤).

ومن العمليات التي تلعب دوراً أساسياً في العبث بالمفهوم تقويض بنية المفهوم، وهي تشير إلى العملية التي يتم من خلالها تقويض بنية المفهوم أو دلالته. ويتمثل البعد الأول لعملية التقويض في فصل المفهوم عن المتغيرات التي يشير إليها، أو فصل الماهية عن الماصدق. بحيث يطلق المفهوم على "موضوعات وعمليات ونظم وأفكار متعارضة، ليس في مقاصدها وغاياتها ونتائجها فحسب، وإنما في عناصرها ومكوناتها أيضا". وهو ما يشير إلى أن المفهوم يطلق على عنصر او متغير ليس هو الذي ينبغي أن يندرج تحت هذا المفهوم. مثال على ذلك مفهوم "الأسرة"، الذي يقصد به في التراث الإسلامي الوحدة الإجتماعية التي تضم الزوج والزوجة والأولاد. هذا المفهوم يمكن أن تنقطع الصلة الرمزية فيه بين المفهوم والماصدق أو المتغير الذي يشير إليه. كأن نطلق المفهوم على مجموعة من الطلاب في الجامعة الذين يشكلون جماعة مع إستاذهم بغرض تحقيق هدف أو غاية معينة. في هذه الحالة فإن المفهوم يطلق على ما صدق او متغير لم يوضع له، وفي ذلك فصل للمفهوم كرمز، أي عن المتغير الذي يشير إليه، بحيث تنتفي الرابطة أو العلاقة العضوية بينهما.

وفي المرحلة الثانية قد يسحب المفهوم لكي يرمز إلى ما يناقضه، بأن نجعله يرمز إلى مضامين تتناقض مع المضامين التي وضع لها. مثال على ذلك إطلاق كلمة أسرة في التنظير الغربي المعاصر على المرأة التي تتزوج بإمرأة، أو الرجل

الذى يتزوج برجل، أو على رجل وأمرأة يعيشان مع بعضهما لفترة طويلـــة، وقـــد ينجبا ذرية بدون عقد قران". وكذلك بالنسبة لمفهوم "الزواج العرفى" الذى يـــسحب عادة من المتغير الذى يشير إليه حسب القواعد الشرعية، ليطلـــق علـــى الأشـــكال المنحرفة التى ابتكرها الشباب "كزواج الدم" و"زواج الطوابع" و"زواج الكاســـيت". بإعتبارها أشكال أو متغيرات، يسحب المفهوم ليرمز لها، مع أن مـــضامين هـــذه المفاهيم تتناقض مع دلالات هذه المفاهيم.

**رابعاً: صياغة المفاهيم بين حضارتين**

وفى هذا الإطار فإننا نشير إلى تباين رؤية الحـــضارة الغربيـــة والحـــضارة الإسلامية فيما يتعلق بنشأة المفهوم وتطوره. إرتباطا بذلك فإننا إذا تأملنـــا عمليـــة الصياغة المفاهيمية فى التنظير الغربى، فإننا سوف نجد أن المفاهيم قد تصدر عن مصادر عديدة غير قبولها يعتمد على إقرارها من قبل الجماعة العلمية. وإذا كانت الجماعة العلمية تتشكل من دوائر متتابعة، إبتداءاً من أكثرها ضيقا إلـــى أكثرهـــا إتساعاً، فإننا نجد أن بعض هذه المفاهيم تكتسب إعتراف دوائر محدودة من أعضاء الجماعة العلمية بها. على حين نجد أن هناك، على العكس من ذلك، إتفاقا واســـعا من قبل الجماعة العلمية على بعض المفاهيم الأخرى. ولأن الجماعة العلمية ليست متجانسة فإن بعض هذه المفاهيم قد ترفض من مجموعة دون أخرى. كما تتبـــاين المفاهيم من حيث درجة قبولها من قبل الجماعة العلمية، فبعض المفاهيم تلقى إتفاقا أو قبولاً محدوداً، فى حين يلقى البعض الأخر قبولاً واســـعاً مـــن قبـــل الجماعـــة العلمية. بالإضافة إلى ذلك فإن الجماعة العلمية متغيرة، ولذلك فإن ما هو مقبـــول من قبل الجماعة العلمية فى عصر معين، قد لا يكون مقبول من الجماعة العلميـــة فى عصر آخر. وبنفس المنطق فإن ما تقبلة الجماعة العلمية فى سياق إجتمـــاعى، قد لا تقبله الجماعة العلمية فى سياق آخر، وهو ما يـــشكل أزمـــة بالنـــسبة لعلـــم الإجتماع الغربى [٢٥].

ذلك يعنى أننا إذا تأملنا الصياغة الغربية للمفاهيم فسوف نجد أنها تفتقد الثبات وأنها ذات طابع تجريبى، ثم أنها نسبية قد تتلاءم مع العصر أو السياق الإجتماعى، لكنها قد لا تتلاءم مع عصر أو سياق آخر. ولكونها ذات طبيعة تجريبية غير ثابتة، فإننا نجد أن نفس المنطق يحكم الأطر التصورية المستندة إليها، سواء كانت نماذج أو نظريات. فهى أطر متغيره ابداً وغير ثابته، لذلك وجـــدنا أن علـــم الإجتمـــاع الغربى، يقدم مفاهيم جديدة ونماذج نظرية جديدة بصورة دائمة، وبسبب ذلك فهو لم

يصل إلى نظريته العامة، أو مفاهيمه المتفق عليها، بغض النظر عن إدعاءات منظريه.

على خلاف التنظير الغربى، نجد أن التنظير من وجهة النظر الإسلامية يقترب من صياغة المفاهيم والأبنية الصورية المترتبة عليها من منطق آخر. ولتوضيح ذلك فقد أشار العالم العربى عبد الرحمن بن خلدون فى مقدمته إلى أن الله قد خلق الكائنات الحية فى الكون على طبقات، وأعطى كل طبقة خاصيتها التى تميزها. وفيما يتعلق بطبقة الإنسان فقد منحه خاصية العقل، وبهذا العقل الذى وضعه الله فى الإنسان يمكن أن يبنى العمران. الذى يشبع من خلاله حاجاته، إضافة إلى بناء جوانب الحضارة والثقافات التى تشير إلى تفعيل هذا العقل، ولذلك كان إستخلاف الله للإنسان.

وحتى يستطيع الإنسان أن يؤسس العمران ويبنى الحضارة والثقافة، فإنه من الضرورى أن يسيطر على عناصر الوجود الذى يتعامل معها، وتحيط به. وحتى يستطيع أن يتعامل مع جملة عناصر الوجود، وفى معيه واحدة، وحتى يتمكن الأنسان من إنجاز ذلك فقد زوده الله بالعقل. كجهاز قادر على إدراك الواقع، من خلال العناصر والأبنية الرمزية، بمعنى أن العقل يحول عناصر الكون المحيط إلى رموز وعلاقات، بحيث يكفيه التعامل مع الرموز عن التعامل المادى مع الكون. فإذا وصل فى الرموز إلى قرار فإنه ينقله إلى الواقع فى حركة تفاعل متبادل، يبدأ من العقل إلى الواقع، ثم من الواقع إلى العقل.

وحتى يستطيع العقل التعامل مع متغيرات او عناصر الواقع المحيط، فإنه كان علية أن يحوله إلى مجموعة من الرموز، أو الأسماء، بحيث يخلع على كل عنصر رمز أو أسم معين. بعض هذه الرموز تعلمها من الله "وعلم آدم الأسماء كلها" بينما البعض الآخر توصل إليه الإنسان بعقله بحكم الإستخلاف، ولذلك كانت العقيدة – من وجهة نظر المعرفة من منظور إسلامى – حاضرة فى الصياغة المفاهيمية لهذا العالم. سواء كانت هذه الصياغة إلهية مباشرة، أو غير مباشرة من خلال إبداعات الإنسان. تأكيدا لذلك ما ذهب إليه عالم النظرية الإجتماعية والمنهج "جوهان جالتونج" فى تعريفه للإبداع "بأنه القفز فوق المنطق المعتاد للموضوعات، وإدراك مالا يدركه الآخرون من البشر". إنه نوع من البصيرة التى يمكن لبعض البشر بواسطتها أن يروا علاقات لا يراها الأخرون بين الموضوعات. وهى خاصية تفصل العلماء العباقرة، عن غيرهم من المتخصصين، لذلك نجد أن هناك عدد محدود من العلماء، هم الذى قدموا مفاهيم جديدة، أو قضايا أو نظريات جديدة،

برغم وجود آلاف المتخصصين فى كل مجال من المجالات. وفى هذا الإطار فإننا نجد أن المفهوم أو المفاهيم التى نعالجها الأن هى من أعمال العقل وهو فى قمة صفائه وإنتاجه وإبداعه. حينما يخلع الرموز على الموضوعات، ثم يدرك العلاقات بين هذه الرموز، ثم ينطلق بذلك – إستمراراً – إلى تكوينات نظرية أعلى.

على هذا النحو فإنه إذا كان ثمة مسعى لتأسيس المعرفة من منظور إسلامى، فإن تعريف مفاهيم علم الإجتماع من هذا المنظور يعد، نقله نوعية فى عملية تطوير المعرفة، وذلك لإعتبارات ثلاثة. الأول أن المفهوم يشكل الوحدة التصورية الأولى، التى تدخل فى تأسيس أى أبنية نظرية أخرى، أو من مستوى أعلى كالقضايا، والنماذج النظرية والنماذج التوجيهية والنظريات. ومن ثم فتعريف المفهوم يعد أحد المداخل الهامة لتأسيس علم إجتماع من منظور إسلامى. والثانى أن تعريف مفاهيم علم الإجتماع من منظور إسلامى، سوف يفيد الباحثين الذين ينتمون إلى علم الإجتماع والعلوم الإنسانية عموما. والراغبين فى إنجاز بحوث ودراسات ذات علاقة بالتنظير الإجتماعى المنطلق من مرجعية إسلامية، بحيث يمكن أن يصبح هذا الجهد بداية تراكم معرفى فى هذا الإتجاه. والثالث أنه يطرح مجموعة من تعريفات المفاهيم من منظور إسلامى للتداول والتفاعل العلمى بشأنها من قبل الجماعة العلمية لعلم الإجتماع والعلوم الإنسانية المتاخمة، على الصعيد العربى والإسلامى والعالمى. بإعتبار أن ذلك يمثل قيمة معرفية مضافة إلى التحديد المفاهيمى المتوفر فى التراث الغربى، إضافة إلى إمكانية إعتبار ذلك مؤشراً لتحول نوعى فى المعرفة الإجتماعية الإسلامية بإتجاه المعرفة الإجتماعية المنظمة.

وإذا كانت المفاهيم هى الرموز التى نتعامل بواسطتها مع عالم الموضوعات. فإن مصدر المفاهيم واحد فى التصور الإسلامى، وأن تجلت فاعلية هذا التصور من خلال ثلاثة مستويات. فى هذا الإطار يعد الله تعالى هو مصدر المفاهيم والرموز جميعا، وهو المستوى الأول، حيث يشير القرآن إلى رمزية كونه تعالى مصدر للمفاهيم من خلال الآيات الكريمة بقوله تعالى "وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئونى بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين. قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم. وقال يآدم أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسماهم قال ألم أقل لكم أنى أعلم غيب السموات والأرض. وأعلم ما تبدون وما تكتمون" "سورة البقرة الآيات ٣٠-٣٣". وفى ذلك يمكن أن تختلف النظرية الاجتماعية من منظور إسلامى عن النظرية الإجتماعية الغربية. حيث لا تمنح النظرية العقل الإنسانى شرف أن يكون المصدر الوحيد للمفاهيم، فالمفاهيم قد تأتيه

من الله، وهو الذى ربط الرموز بمتغيراتها. بل إننا نجد أن العقل الإنسانى نفسه القادر بحكم الإستخلاف الالهى على صياغة بعض المفاهيم، يرفض بعض التسميات أو المفاهيم التى توصل إليها البشر، لإدراكه أنها لم تصدر عن الله، حيث نجد رمزية ذلك فى قوله تعالى "ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتوها أنتم وآباؤكم مأنزل الله من سلطان، أن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون. "يوسف الآية "٤٠.

ويتمثل **المستوى الثانى** فى العقل الإنسانى، بإعتبار إستخلاف لله للإنسان فى الأرض وأن به بعض من روحة. وأن فطرته فى حالة سلامتها وإستقامتها، سوف تهتدى إلى رمزيتها التى تتساوق عادة مع الرمزية الإلهية. فبالفطرة نتوجه إلى الله بالعبادة، ومن خلال العبادة المخلصة نجد الفطرة تستلهم الرمزية الملائمة، على هيئة خواطر دفعت إلى العقل الإنسانى. فكأن الساحة واسعة أمام العقل الإنسانى لكى يتأمل موضوعات الكون المحيط، ويمنحها رمزيتها أو مفاهيمها دون أن تتصادم مع مسميات الهية، أو تضم مضامين ومتغيرات، لا تتسق مع المسميات الآلهية.

فالعقل المؤمن المعتقد ليس هناك قيد على إبداعه للرمزية، لأن المعتقد الكامن فى عقله سوف يشكل البوصلة الموجهة إلى التسمية المتسقة مع صحيح الدين. إذ على الانسان أن يتفكر فيما أنزل الله تعالى بحثا عن هذه المفاهيم، ويلملم جزئياتها من هنا وهناك، حتى يتعرف على بنية المفهوم. وهو جهد عقلى يتعرف فيه من خلال الوحى الالهى، على حدود المفهوم، لأنه موجود ومقدم له إما صراحة، أى مطروح امام عقله فى الوثائق الأساسية، أو متضمنا فيه وعليه أن يجتهد ليستكشف عناصره، وهو ما عرف بالاجتهاد [*]. حيث إننا نستطيع بقليل من التأمل والبحث الوصول إلى بنية المفهوم. فإذا إتخذنا مفهوم "العصبة" نموذجا لذلك، فإننا نرمز بهذا المفهوم إلى الجماعة التى تضم عشرة أشخاص، وذلك بأن نجمع عناصرها من "سورة يوسف" مثلاً.

---

* بتأمل الآيات القرآنية فى سورة يوسف فإننا نستطيع التعرف على ما ترمز إليه مفهوم العصبة، وهو المفهوم الذى يشير إلى عدد الأشخاص الذين لا يزيدون على عشرة، كما يمكن إستنتاجها من قوله تعالى "إذ قال يوسف لأبيه يابت إنى رأيت إحدى عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين" فالأب والام إثنان، ويوسف وأخوه إثنان، ومن سجدوا ثلاثه عشر، بالإضافة إلى يوسف يكون المجموع أربعة عشر، فالأخوة هم الذين سجدوا والأب والأم "الشمس والقمر" فإذا إستخرجنا يوسف وأخيه وأبوه وأمة تصبح العصبة عددها عشرة أشخاص هم العصبة. "إذ قالوا ليوسف وأخوة أحب إلى أبينا منا ونحن عصبة إن أبانا لفى ضلال مبين" يوسف الآية ٨" و"قال إنه ليحزننى أن تذهبوا به وأخاف أن يأكله الذئب وأنتم عنه غافلون، قالوا لئن أكلة الذئب ونحن عصبه إنا إذا لخاسرون. سورة يوسف" الآية ١٣،١٤ ".

يضاف إلى ذلك **المستوى الثالث** لمفاهيم النظرية الآجتماعية من منظور إسلامي والذى يتمثل فى تنوع عناصر الكون الذى خلقه الله ويحيط بالإنسان. حيث يستطيع الإنسان أن ينشر هذه الرمزية التصورية على كل مكونات الكون من خلال المزاوجة أو تأسيس التفاعل بين مكونات ثلاث.

الأول كلام الله المنزل، الذى سمى بعض الأشياء أو الموضوعات، والذى يمكن إعتباره مرجعية للقياس والاجتهاد. والثانى يتحدد بالعقل الإنسانى، الذى يمكن أن يعمل على ترميز أو أبداع المفاهيم وخلعها على الموضوعات والموجودات، وأمامه نموذج التسمية الإلهية. وإبداع هذه الرمزية لتيسير التعامل بها، مما يسهل العمران، وهو جزء من مهمة الاستخلاف، وفى هذا الإطار علينا أن نتأمل تضافر إستخلاف الإنسان مع تعليمه التسمية. والثالث عالم الموضوعات الكثيرة التى تحتاج إلى الرمزية والتسمية، بعض هذه التسمية صدرت عن خالق الكون مباشرة، بينما البعض الآخر أو الباقى أصبح من مهام الإنسان بشرعية الاستخلاف، عليه إنجازها وإستكمالها.

وإذا كان الله قد خلق الواقع الكونى، متحركا وليس ساكنا، متكشفا وليس ثابتا – حيث الحركة إظهار لما هو كامن –، فإن من شأن ذلك أن يؤكد على التغير بإعتباره السمة الأساسية للواقع. وهو التغير الذى يتخذ صورة أو هيئه طرح حقائق جديدة ومتغيرات جديدة بصورة دائمة ومستمرة، على العقل الإنسانى أن يستلهم كلام الله وشرعية الاستخلاف. بإعتبار أن ذلك أساس أو نقطة إنطلاق للتأمل العقلى بإتجاه البحث عن رمزية أو مسميات جديدة لهذه المتغيرات الجديدة، شريطة أن تراعى الحدود والمعايير الالهية فى ذلك. فالإنسان هو الذى صاغ مفهوم "الأسرة" بعقله، وحتى يصبح هذا المفهوم إسلاميا فعليه أن يخضع للمعايير الإسلامية. وهى المعايير التى تضع للمفهوم حدوداً معينة ومحددة، تخلع علية الطابع الأخلاقى أو المعيارى، الذى تقره المرجعية الإسلامية. وعلى أساس ذلك نستبعد أشكال الأسرة التى حاول التنظير الغربى حشرها فى المفهوم "كالأسرة الناتجة عن زواج الشبيه" أو "أسرة التعايش" التى لم تتوفر لها شرعية الزواج. ومن ثم ففى تأسيس العقل المسلم لمفاهيم الموضوعات ورمزيتها، علية أن يلتزم النموذج التصور الإسلامى الموجه. وعلى هذا النحو تستند صياغة المفهوم إلى أركان ثلاثة – فى حالة عدم ورودة واضحا فى الوثائق الأساسية للإسلام المتمثلة فى القرآن والسنة – هى مبادئ النموذج الإسلامى الموجه، والعقل المسلم، وعالم الموضوعات. وما غير ذلك تصبح مصادر ثانوية للمفهوم يمكن قبولها بشرط عدم الخلاف مع المرجعية الإسلامية.

وفى هذا الإطار فإن لنا ملاحظتين، الملاحظة الأولـى أننـا نجـد أن البعـد العقيدى والالهى حاضر، فى الصياغة والأبنية المفاهيمية للنظرية الإسلامية، إمـا مباشرة بتسمية الموضوعات وتعليمها للإنسان، ومن ثم فهذه التسميات او المفـاهيم مصدرها الله. وإما بصورة غير مباشرة حينما يعمل الإنسان إبداعه العقلى – كمـا أشرت بحكم الإستخلاف – بعقله الذى وهبه الله للإنسان وميـزه بـه علـى كـل الكائنات. بهذا العقل يتولى إنتاج رمزية المتغيرات المتجددة، وقد وفر له التـراث الإسلامى آليتى القياس والإجتهاد، أو أى آلية أخرى يرى إبتكارها مـا دامـت لا تتناقض مع مبادئ العقيدة. بينما تشير الملاحظة الثانية، إلا أن المفاهيم الإسـلامية، بخاصة تلك التى سمى بها الله الموضوعات وعلمها الإنسان هى مفاهيم ذات طبيعة مطلقة، الأمر الذى يدفعنا إلى البحث فى العلاقة بين إطلاقية المفهوم ونسبيته. وفى هذا الإطار فإننا نعتقد أن المفاهيم الإلهية التى سمى بها الله الموضوعات، ووردت فى الوثائق الأساسية كالقرآن والسنة، هى مفاهيم ذات طبيعة مطلقـة. إلا أننـا إذا تأملناها فسوف نجد أن بداخلها طبقات متراكمة من المعانى النسبية، بحيث تتكشف هذه الطبقات، لتنفتح بعض معانيها على متغيرات إستمدت من الواقع النسبى، سواء بكاملها أو فى بعض مساحاتها. وهنا يلعب العقل الإنسانى دورة فى البحث عن هذه المعانى المتضمنة فى المفهوم بما يلائم المتغير الذى إستجد على الواقع. وعلى ذلك فإننا نجد أن المفهوم من المنظور الإسلامى، هو من نمط الحقائق المتكـشفة – إذا إستخدمنا اللغة الماركسية – حيث يتكشف المفهوم عن معانى متجددة، تكشف عـن نفسها فى كل عصر، ومن هنا كانت إطلاقيته، أليس المفهوم صادر عن الله الـذى حدد بداية هذا الكون ويحدد نهايته ؟!!

**خامساً: طبيعة التعريفات ومعاييرها الأساسية**

يعتبر التعريف معادلاً للمفهوم وشارحاً له، كلاهما إذا استخدمنا لغة باريتو V. Pareto مشتقات لراسب واحد، أى لمكون واحد، أو لقاعدة انطـلاق واحـدة هـي المتغير الواقعي. وإذا كان المفهوم يعتبر رمز لمتغير واقعي، فإن وظيفة التعريـف هي تحديد الرمز والمتغير معاً. إرتباطا بذلك، فإنـه إذا كانـت متطلبـات الدقـة والموضوعية واجبة في التعريف، فإن احتمالات الخطـأ والتحيـز واردة كـذلك، ولتوضيح مكانة التعريفات في البناء المنطقي للعلم، فإن ذلك يفرض علينـا تحديـد طبيعة التعريف بداءة.

استكشاف الأمر يوضح أن كلمة التعريف definition تأتي من الكلمة اللاتينية

defines التي تعني "فيما يتعلق بـــ Concerning" وهى الكلمة التي تعني "حـــد أو تخم boundary or limit". ومن الناحية النظرية يعد التعريف "عبارة تتعلق بحدود معنى الكلمة أو الرمز". فالتعريف يحدد علاقة المفهوم المعرف بغيره من المفهـــوم الأخرى المجاورة. وعلى هذا النحو يؤدي التعريف وظيفتين، فهو من ناحية ينقـــل المعنى الجوهري للمفهوم، والذي يعتبر إطاراً مشتركاً للفهم، إضافة إلى أنه يحـــدد حدوده بدرجة كافية من الدقة بالنسبة للأغراض العلمية (٢٦).

إضافة إلى ذلك هناك من يحدد التعريف قائلاً "التعريف هو تمثيل الشئ فـــي الذهن من وجهة محمولاته، وهو إما أن يكون بالإشارة أو بالكلام" (٢٧). ويـــرى أن التعريف ينقسم إلى التعريف العلمي وهو القول المركب، الذى يتشكل من الـــصفات الخارجية الدائمة للموضوع أو المتغير، فهو إذاً شبيه بالرسم المشتمل على الصفات الأساسية الظاهرة، مثل تعريف الأشياء المألوفة بصفاتها الظاهرة، كالقول بأن "الهر حيوان صغير ذو مخالب، وهو يفترس الفأر". ومن الصعب أن يستغنى العالم فـــي العلم عن هذا التعريف العملي، في بداية البحث لسهولته، ولتأثيره في توضيح الشئ المعرف. وفى العادة يكون لهذا التعريف في البحث العلمي قيمة مؤقتة لإســـتناده إلى صفات ظاهرية. أما التعريف الآخر، فهو التعريف العلمـــي، وهـــو التعريـــف الكامل أو التعريف بالحد الفاصل، وهو كما يقولون، تحليل تام لمفهوم اللفظ الـــدال على الشئ، مثل تعريف الإنسان بالحيوان الناطق (٢٨).

ويرى جوبلو Goblot أن التعريف والمفهوم عباره عن تصوريين متساويين، أي أننا نكون أمام تعبيرين لنفس المتغير أو العنصر. وأحد هذين التعبيـــرين هـــو التعريف بمعنى الكلمة، فالتعريف هنا تحليل لمفهوم المتغير موضوع التعريف مـــن خلال تحديد مجموعة الصفات التي تثبت على نفس المفردات التى يتـــشكل منهـــا المتغير (٢٩). يتضمن التعرف الحقيقى للشئ أو الموضوع السبب الغائى لوقوع هـــذا الشئ أو الموضوع.

ويرى أرسطو في تعيين "الحد" الحد طريقة يتوصل بها إلى توضـــيح طبيعـــة الأشياء. ويتم تحديد الحد دائماً عن طريق البدء بالأشياء المعرفة والمسلم بها مـــن السامعين، ثم يتم تخصيصها شيئاً فشيئاً حتى نصل إلى حد مانع لا يشترك شـــئ أو موضوع آخر فيه غير الشئ الموضوع المحدد موضع إهتمامنا. وقد وضع أرسطو قواعد تحقق من وجهة نظره، الوصول إلى التعريف الكامل، وأجمل هذه القواعـــد في أربعة قواعد. **القاعدة الأولـــى**، أن يدل التعريف على الماهيـــة – أى الطبيعـــة الجوهرية– للموضوع وليس على العرض. حيث ينبغي أن يستبعد التعريـــف كـــل

الأعراض. **والقاعدة الثانية**، تتمثل في ضرورة أن ينطبق التعريف على كل المعرف وعليه وحده. وفي إطار **القاعدة الثالثة**، يكون التعريف بالجنس القريب إذا كانت الغاية من التعريف التوصل إلى الماهية الكاملة. وإستناداً إلى **القاعدة الرابعة**، يجب أن نتجنب في التعريف تحديد الموضوع بما هو أكثر منه غموضاً. فينبغي أن يكون التعريف تصوراً واضحاً للمفهوم والمتغير معا، وإلا انتهينا إلى الحاجة إلى تعريف آخر يوضح التعريف الأول، وذلك إلى ما لا نهاية (٣٠).

ويكتشف تأمل مختلف التعريفات عن طبيعة المكونات البنائية للتعريف، فهو من ناحية تعبير عن الخصائص الأساسية للشئ المعرف، ثم لطبيعة العلاقة بين هذه الخصائص من ناحية ثانية، إضافة إلى أن التعريف يؤكد على تحديد معاني الكلمات الداخلة في بنائه وعلاقة هذه الكلمات ببعضها البعض في بناء الجملة أو العبارة، ثم هو في النهاية شارح للمفهوم ومحلل له.

وكما أن هناك إمكانية الوصول إلى تعريفات موضوعية للشئ أو الأشياء، فإنه توجد إمكانية للتحيز في صياغة التعريف أو إدراكه، الأمر الذي يبعدنا – في حالة حدوثه – عن الإدراك الحقيقي للموضوع أو المتغير موضع الاهتمام. ونعتقد أن هناك ثلاثة مصادر للتحيز في التعريف. ويعتبر السياق الاجتماعي أو الطبيعي المصدر الأول للتحيز في صياغة التعريف، وذلك لأن هذه السياقات الاجتماعية تضم بطبيعتها خليطاً من العناصر، التي قد يتطلب إدراكها تصنيفها إلى فئات، استناداً إلى أسس طبيعية أو اصطناعية. وذلك حتى يمكننا تمييزها وإدراكها بصورة واضحة (٣١). ذلك يعني أن عملية التصنيف تعتبر عملية أساسية لازمة لبناء التعريف، وحتى يتحقق التصنيف الدقيق فإنه من الضروري تبنى عدة إجراءات أساسية:

أ – من الضروري التعرف بداءة على خصائص المفردات أو الأشياء المطلوب تصنيفها ومن ثم تعريفها. بحيث نعرف الخصائص التي تتجانس فيها الأشياء أو المفردات موضع الاهتمام مع غيرها. وتلك التي تختلف فيها عن المفردات الأخرى. بحيث ينتهي هذا الجهد إلى تحويل الواقع المختلط ظاهرياً إلى أنماط من المفردات التي تصبح جاهزة للتعريف.

ب– أننا إذا تأملنا مفردات الواقع، وكذلك التصورات المنطقية المرتبطة بها، فإننا سوف نجد تباين خصائص هذه المفردات من حيث الأهمية، أو من حيث القيمة المنطقية، وذلك لفاعليتها في بناء المعرفة العلمية المنظمة. في هذا الإطار فإنه من الضروري أن يؤكد التعريف على الخصائص الواقعية الهامة أو ذات القيمة المنطقية العالية.

جـ- ذلك يعني أنه من الممكن وضع تدرج لخصائص الموضوعات أو المفردات استناداً إلى مبدأي الفاعلية والقيمة النظرية العالية، بحيث يدور التعريف حول أكثر خصائص المفرد أو الموضوع بروزاً، تلك التي تفصله عن ما عداه. بذلك يصبح الواقع هو الإطار المرجعي لصياغة التعريف، ولتحقيق ذلك لابد من استكشاف خصائصه، وتصنيف أنماطه وفقاً لأكثرها بروزاً، ثم تحديد بناء التعريف بالنظر إلى الخصائص أو السمات المحورية.

ومن ناحية ثانية تعتبر اللغة مصدراً للتحيز وعدم الاتفاق حول بعض المفاهيم العلمية، الأمر الذي يستوجب التعريف أو إعادة التعريف، في هذا الإطار نذكر مصدرين للخلط. الأول غموض بعض المفاهيم بسبب تأثير لغة الحياة اليومية، حيث تشتهر لغة الحياة اليومية بالغموض Vagueness وإن كانت لغة كثير من العلوم ليست أفضل حالاً من ذلك. حيث يؤدي غموض بعض الكلمات إلى تداخل دلالتها بصورة غير محسوسة مع دلالة كلمات أخرى، الأمر الذي قد يؤدي إلى انحرافات كثيرة في التفكير، وعدم تواصله أو استمراره. وذلك يعني أن غموض بعض الكلمات يشكل عائقاً أمام فكر الشخص، ومانعاً ضد استيعاب أو إدراك الآخر له. ومن ثم يعتبر غموض الكلمات العادية من الأسباب الرئيسية لضرورة بناء المفاهيم الفنية للعلوم الخاصة عن طريق تعريفها.

ويعتبر الالتباس ambiguity خطراً واضحاً على التفكير العلمي الدقيق، حيث تقع الفوضى، لأن معنى الكلمة قد يستبدل في بعض السياقات بمعنى آخر، دون أن نفطن إلى أن الكلمة قد أصبح لها معنى مختلف أو حتى مناقض. وقد ينشأ الالتباس من طبيعة البناء النحوي للجملة أو العبارة وليس من الكلمات المتضمنة فقط. ولتوفير الأساس لتعريف موضوعي وواضح، فإنه من الضروري أن نبذل الجهود الفكرية للحد من الغموض، وإلغاء الالتباس، عن طريق الوعي والحذر، وإعادة تحديد معنى الكلمة الغامضة من خلال النص أو السياق الذي توجد فيه[٣٢].

وتعتبر الإدراكات الذاتية للأشياء أو الموضوعات من العوامل التي تسبب التحيز، والتي تؤثر على تعريفها، في هذا الإطار يؤكد علماء الاجتماع أن تعريفاتنا تستند على طبيعة إدراكنا للواقع [٣٣]. في هذا الإطار فقد وجهت أفكار وليام توماس W. Thomas الانتباه لحقيقة أن البشر لا يستجيبون فقط للخصائص الموضوعية للموقف، ولكنهم يستجيبون أيضاً لمعنى الموقف بالنسبة لهم. فإذا تم تحديد المعنى، فإنه يلعب دوراً في تشكيل استجابة البشر، كما يحدد بعض نتائج سلوكهم كذلك [٣٤]. فتحديد معنى الموقف أو تعريفه يؤثر إذاً على طبيعة سلوكنا

تجاه الآخرين في هذا الموقف. ومن ثم تؤدي التحيزات الذاتية إلى تشويه التعريف الموضوعي للموقف، وهو التعريف الذي ينبغي تخليصه قدر الإمكان من التحيزات السيكولوجية أو الذاتية.

ذلك يعني أن هناك تعريفات موضوعية وكاملة، قدر ما هناك تعريفات ذاتية وناقصة، وإذا كنا قد عرضنا لمصادر التحيز، فإننا لابد أن نحاول تحديد مجموعة الشروط أو القواعد التي تضمن حماية التعريف من التحيز أو النقص. ويكتشف تأمل مجموعة الشروط أو القواعد التي وضعها المناطقة وفلاسفة العلم عن إمكانية بلورتها في نطاق مجموعة القواعد الرئيسية التالية:

أ - وتتمثل القاعدة الأولى في ضرورة أن يكون تعريف المفهوم كافياً للغرض الذي صيغ من أجله. ويقصد بهذه القاعدة أن يستوضح الباحث أهدافه قبل محاولته صياغة تعريفاته، أو نقد تعريفات الآخرين. إذ ينبغي على الباحث أن يطرح مجموعة من التساؤلات التي تدور حول هل يحاول تحديد دلالة كلمة أو مفهوم معين؟ أم إنه يصف فقط جانباً من المفهوم أو من دلالته؟ هل يحاول فحص تعريف قائم "مقرر أو مشروط"، أم إنه يحاول استكمال تعريف ناقص ليصبح أكثر توضيحاً وتحليلاً لدلالة المفهوم [٣٥].

ب- وتؤكد القاعدة الثانية على ضرورة أن يكون التعريف واضحاً للشخص المخاطب، ومن المتضمنات الهامة لهذه القاعدة ضرورة أن لا يحتوي التعريف على أية كلمات غير مفهومة بالنسبة للقارئ، والتي يمكن أن توجد في المفهوم الذي يرمز إلى المتغير أو المفرد. فإذا كان من الأهداف الأساسية للتعريف أن يوضح معنى المفهوم، فإننا نعتقد أنه لن يحقق غايته، إذا لم تكن الكلمات التي تشكل بناءه واضحة ومفهومة بمستوى ملائم نسبياً.

ويتطلب التطبيق الناجح لهذه القاعدة ضرورة امتلاك الباحث الذي يقوم بصياغة التعريف، معرفة دقيقة بخلفية الشخص المخاطب. وفي المواقف التي لا يتيسر الحصول فيها على هذه المعرفة، "كأن يخاطب القائم بالتعريف قارئا مجهولا"، فإنه من الضروري الاعتماد على بعض الألفاظ المتصلة ببساطة اللغة ونسبيتها ودرجة الألفة بها.

إلى جانب ذلك فإنه من الضروري أن لا يتضمن التعريف أي جزء من اللفظ أو المفهوم الذي نقوم بتعريفه. فإذا عرفت "الشيطان" بأنه له قوى شيطانية. فإن هذا التعريف لن يساعد الشخص المخاطب، وذلك لأن كلمة

شيطانية" تتضمن معنى يتصل "بالشيطان"، ونتيجة لذلك قد يظل المخاطب جاهلاً بمعنى الكلمات التي قدمت كبدائل.

جـ- وتشير القاعدة الثالثة إلى ضرورة أن يكون التعريف والمفهوم أو اللفظ متعادلين. أعني أن يصلح كل منهما يحل محل الآخر، وإرتباطا بذلك لا ينبغى أن يكون التعريف أكثر اتساعاً من المفهوم، بحيث يضم مفردات جديدة لم تكن مندرجة في نطاق المفهوم. كذلك لا ينبغي أن يكون التعريف أضيق نطاقاً من المفهوم لأنه بذلك يستبعد مفردات كانت واردة في نطاقه. إضافة إلى ذلك فإنه ينبغي أن لا يصاغ التعريف بلغة مجازية metaphorical أو رمزية figurative، فقد يعجز التعريف المجازي عن تقديم التعريف المعادل للمفهوم أو الكلمة، إلى جانب أنه قد يعجز كذلك عن توضيح أسلوب الاستفادة من المفهوم.

د- وتوجب القاعدة الرابعة أهمية أن يكون التعريف تفسيراً لمعنى اللفظ أو المفهوم، وليس فقط مجرد عبارة أو جملة تتعلق بالخصائص أو الأشياء، التي يشير إليها اللفظ أو المفهوم. وذلك يتصل بطبيعة الحال بتصورنا للتعريف باعتباره تفسيراً لمعاني الكلمات أو الإشارات وهو الأمر الذي يعني أن يشير التعريف إلى خصائص الموضوع الذي يرمز إليه المفهوم، وطبيعة العلاقة بين هذه الخصائص، إضافة إلى تحديد ما هو جوهري من هذه الخصائص وما هو محوري [٣٦].

هـ- وتفرض القاعدة الخامسة، ضرورة أن يبرز التعريف الخصائص الجوهرية في الشئ المعرف. ذلك يعني تضمن المتغير الواقعي لعدد من الخصائص، التي من الممكن أن نؤسس تدرجاً لها وفقاً لمدى جوهريتها. على قمة التدرج أكثر هذه الخصائص جوهرية، وعند القاع توجد الخصائص التي قد تتيح الفرصة لدخول مفردات مختلفة. ارتباطاً بذلك فإن الخصائص الجوهرية، هي تلك التي ينبغي أن تشكل نسيج التعريف الجامع المانع، والذي يتعادل فعلا مع المفهوم الذي يرمز إلى المتغير أو المفردات الواقعية.

و- وتتطلب القاعدة السادسة ضرورة أن لا يصاغ التعريف بمصطلحات سلبية بل ينبغي أن يصاغ صياغة إيجابية، إذ من الملائم أن نعرف الشئ بمصطلحات تعبر عن ماهيته، وليس بمصطلحات تعبر عن غير ماهيته. حيث نجد أن تعريف الشئ بغير ماهيته لا يكفي لفصله عن الأشياء الأخرى. فمثلاً إذا عرفت ساعة اليد watch، باعتبارها وسيلة لقياس الوقت، بأنها ليست ساعة الحائط

clock، فإن هذا التعريف يصبح غير كاف، إذا كانت هناك وسائل أخرى لقياس الوقت إلى جانب ساعات اليد وساعات الحائط. وارتباطا بذلك فإننا نلاحظ بعض الحالات التي يصبح فيها التعريف السلبي ضرورياً مثل تعريف "اليتيم Orphanhood" بأنه حالة عدم وجود آباء للشخص. بيد أننا نرى اعتماد صياغة التعريف بالإيجاب أو السلب، على طبيعة المصطلحات أو العرف اللغوي السائد. فقد تمتلك بعض اللغات مصطلحات إيجابية تعبر عن فكرة ينبغي التعبير عنها سلبياً في لغات أخرى. إضافة إلى أن التعريف قد يبدو سلبياً وذلك لأن أحد المصطلحات الداخلة في بنائه يتخذ الشكل السلبي[٣٧]، ذلك يذكرنا بنسبية المفهوم والتعريف بالنظر إلى طبيعة بناء اللغة.

ز- من الناحية الوظيفية ينبغي أن يستهدف التعريف إلغاء الغموض عن المفهوم، لأن وجود هذه الحالة تؤدي إلى فوضى التخاطب والفهم، أو إلى حوار تغيب عنه اللغة المشتركة. مثال على ذلك إذا تحدث شخصان عن الاشتراكية، فقد يؤكد احدهما أن الاشتراكية توجد طالما أن الحكومة الاتحادية أو المركزية تتحكم في الأجور وإنتاج السلع وتحديد الأسعار. بينما قد يرى آخر في "الاشتراكية" عبثاً منطقياً، إذا تخيلت أن من حق الملايين مشاركة الإنسان فرشاة أسنانه. في هذا النوع من المناقشات يتحدث المتحاورون عن موضوعات مختلفة يرمز إليها بنفس المفهوم. فإذا لم يحدث اتفاق، فإن ذلك يرجع إلى أن أطراف الحوار يصرون على استخدام مصطلح الاشتراكية بمعاني مختلفة. إذا يدرك أحدهما الاشتراكية باعتبارها السيطرة الاتحادية أو المركزية على النشاط الاقتصادي، بينما يدركها الآخر من خلال الاستخدام المشترك للثروة الخاصة، ويتمثل علاج هذه الحالة في ضرورة الاتفاق والتواصل من خلال التعريف حول المفاهيم الأساسية [٣٨].

ح- من الضروري أن يكون التعريف قابلاً للاتساع أو الامتداد، ويرجع ذلك إلى أن الواقع – الذي يضم المتغيرات والأشياء – متغير بطبيعته. أو أن هناك احتمالية لأن يشخص التعريف ذات المتغير ولكن في بيئة مختلفة، الأمر الذي يفرض على المفكر أن يمتلك الاستعداد الدائم للمراجعة، بل وتوسيع نطاق رمزية مفاهيم تفكيره. مثال ذلك أننا إذا تناولنا مفهوم "الديمقراطية"، فسوف نجد أنه يعني عند الإغريق حكومة الأقلية المتميزة، "المواطنين"، الذين يشاركون باعتبارهم كياناً واحداً في إدارة شئون المدينة. ولما كان هذا النمط من الديمقراطية غير متاح في الأمة المعاصرة، التي تضم ملايين من المواطنين،

فإننا نحتاج إلى توسيع معنى المفهوم والتعريف. ومن الطبيعي أن يتطلب ذلك طرح مجموعة من التساؤلات منها، هل تتطابق الديمقراطية مع حكم الأقلية؟ هل تتطابق مع النظم البرلمانية؟ وهل تلائم الموضوعات الاقتصادية والسياسية المعاصرة؟ بحيث تساعد الإجابات التي نحصل عليها، في توفير البيانات اللازمة لإعادة تعريف "الديمقراطية" في سياقها المعاصر (٣٩).

ط- من الضروري كذلك أن نؤكد على نسبية التعريف، ذلك لأن عملية التعريف تتضمن نوعا من التعامل أو التبادل الاجتماعي. ويتحدد هذا النمط من التعامل الذي نسميه تعريفاً، في أن الشخص الموجه إليه التعريف، سوف يكون قادراً على استخدام الشئ المعرف بالطريقة التي يقصدها الشخص الذي قدم التعريف. ولكي يصبح التعريف تعريفاً ملائماً، فإنه ينبغي أن يحقق غرضه بدفع الشخص الموجه إليه التعريف، إلى تعلم أسلوب استخدام المعرف بالطريقة المقصودة.

ويترتب على ذلك بعض النتائج الهامة، أولها أنه أصبح من الواضح أن الأشخاص المختلفين، قد يطورون إلى تعريفات مختلفة لذات المفهوم المعرف، وذلك يستلزم الوصول إلى تعريف كاف يستوعب هذه الاختلافات. إستناداً إلى ذلك فنحن نفهم نسبية التعريف، بضرورة صياغته بالأسلوب الذي يجعله مفيداً ومفهوماً بالنسبة للشخص الذي يستقبله. ولا يعنى القول بنسبية التعريف، ألغاء تماثل المفردات التى يرمز لها المفهوم ويحددها التعريف بإعتبارها متماثلة. فبرغم أن البشر مختلفون، ومن ثم يحتاجون إلى تعريفات متنوعة، فإنهم في نفس الوقت متماثلون، ويمكن أن يتدرجوا فى ظل نفس التعريفات. في هذا الإطار تتجلى فائدة القواميس التي تشكل جمعاً وتصنيفاً للتعريفات الصالحة بصورة مبدئية لكل الذين يتحدثون لغة معينة (٤٠). وثالثها أن نسبية التعريف، قد تعني تأثير تباين التخصص على طبيعة التعريف. إضافة إلى ذلك، فقد يؤثر التباين الأيديولوجي على بناء التعريف وطبيعته، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى التأكيد على نسبية التعريف كمدخل للتأكيد على موضوعيته ودقته.

استناداً إلى مجموعة القواعد السابقة التي ينبغي مراعاتها في صياغة التعريف طرحت أنماط كثيرة من التعريفات يمكن بلورتها في ثلاثة أنماط رئيسية هي التعريفات الاسمية Nominal definitions والتعريفات الواقعية أو الحقيقية real definitions ثم التعريفات الإجرائية operational definitions إضافة إلى

التعريفات أو التحديدات النظرية، التي قدمتها مختلف النماذج النظرية في علم الاجتماع، وهي أنماط التعريفات التي نعرض لها في الصفحات التالية.

**سادساً: التعريفات الاسمية**

يعتبر التعريف الاسمي من التعريفات التي شاع استخدامها، رغبة من الفكر الإنساني في تنظيم واقعه، فهي تعتبر جهد فكري ورمزي يفرض من أعلى على الموضوعات والأشياء. فقد عرف جوبلو التعريف الأسمى بقوله "أن المفهوم يتحكم في الماصدق، أى أنه يشكل ظاهرة فى الذهن بداية. فإذا كنا بصدد تعريف اسمي، فإننا نفكر في المفهوم بداية، أو بمعنى أدق يكون المفهوم موضوعاً وتندرج تحته الأفراد" (٤١). وإرتباطا لذلك يرى الرواقيون أن الأفكار العامة أي التصورات ليست إلا أسماء، فلا يوجد أفراد، فتقسيم الموجودات إلى أجناس وأنواع غير صحيح فلسفياً. إذ أن ما يميز الطبيعة الخاصة لكل موجود ليس عنصراً مشتركاً في كل الموجودات، بل هو صفة فردية (٤٢). واتساقا مع ذلك يرى فلاسفة العلم المحدثين، أن التعريف الاسمي "يتعامل مع المعاني، أي مع ظواهر اللغة، وهو على خلاف التعريف الواقعي الذي يتعامل مع الأشياء الواقعية" (٤٣). بينما يرى آخر أن التعريف الأسمى، هو التعريف "الذي يتعلق بتحديد أو شرح المعنى أو الإشارة إليه" (٤٤)، فهو بذلك يعد تعريف إسمي بالأساس.

استناداً إلى ذلك يلجأ الباحث إلى التعريفات الاسمية، لبلورة اللغة العلمية، حينما يقدم بعض الألفاظ أو المصطلحات، التي تشير إلى معاني بعض المفردات والظواهر الجديدة، التي نجدها لأول مرة، ومفروض علينا أن نتعامل معها أو بها. والتعريف الاسمي ليس إلا استبدالا لمجموعة قديمة من الكلمات والرموز بمجموعة جديدة من الكلمات والرموز أيضاً. كما هو الحال في ابتكار رموز الكتابة بالشفرة أو الرموز الخاصة privates codes بجماعة معينة، تلك التى تفرض استخدام اللغة العادية استخداماً خاصاً، يشير إلى معاني جديدة غير المعانى المتداولة. وقد عرف المفكرون منذ أرسطو هذا الأسلوب في تحديد المفردات الواقعية، أو إستبدال الإشارة إلى معاني معينة، كأن نتفق على علامة (+) بدلاً من كلمة "يضاف إلى"، أو نسمي العملية التي نستوعب بها المعاني إدراك. وفي اعتقادنا أن التحديدات الاسمية تكثر وتتكثف في فترات التحول الاجتماعي، حينما تبرز ظواهر جديدة

تحتاج إلى التفاعل بشأنها (*). أو حينما تعجز مفردات اللغة العادية عن متابعة الموضوعات أو الأشياء الجديدة التى لم ظهرت، والتى تطور تسميات لها، حتى يمكن التفاعل بشأنها. أو حينما ترغب جماعة معينة في تأسيس لغة خاصة، تمنح المصطلحات معاني تختلف عن معانيها في اللغة الشعبية الدارجة (٤٥) (**).

وفي نطاق العلوم الإنسانية أمثلة كثيرة لاستخدام التعريفات الاسمية لبعض هذه المعاني أو المفردات. فمثلاً إذا نظرنا إلى كلمة علم الاجتماع sociology وهي كلمة مركبة في أصلها، نجد أنها حسب دلالتها الأساسية، تشير إلى دراسة المشاركة القانونية، أو المشاركة في العمل، أو الظاهرة التى تجمع البشر مع بعضهم، أو الطريقة التي تتجمع بها الموضوعات عموماً. غير أن أوجست كونت حينما شرع في تأسيس علم يهتم بشئون المجتمع ودراسة ظواهره، فإننا نجده قد اختار كلمة "sociology" ليعني بها دراسة العلاقات الإنسانية في عمومها، وتبعه في ذلك كثير من المفكرين حتى الآن (٤٦). مثال آخر حينما نقوم بصياغة مفهوم "ريفيمديني rurbanite" لكي يشير إلى "الشخص الذي يعيش في الريف ويعمل في المدينة"، أو أن تعرف "العاطل unemployed"، لكي نشير به فقط إلى الأشخاص الذين لا يعملون مع أنهم قادرون على العمل، أو يبحثون عن عمل (٤٧).

ذلك يعني أن التعريفات الاسمية، هي عبارة عن مفاهيم أو تعريفات جديدة تمنح لمعاني مفردات قديمة أو جديدة على السواء، وذلك لكي يتيسر التفاعل الاجتماعي أو العلمي بشأن هذه المعاني، داخل جماعة معينة. على هذا الأساس نجد أن التعريفات الاسمية لا توسع معارفنا الواقعية أو الحقيقية، إلا أنها تساعد في عملية البحث العلمي من خلال بعدين، **الأول** أن إستخدام التعريف الاسمي، يساعد فى إقتصاد الزمن والانتباه والطاقة العقلية، إذا نحن استخدمنا رمزاً بسيطاً بدلاً من الرموز القديمة غير المألوفة. فإذا استمر الباحثون في علم الرياضة والفيزياء في استخدام مفردات وكلمات اللغة الشعبية، للتعبير عن المعاني التي ترمز لها المصطلحات الفنية ذات الطبيعة المجردة. مثل "معامل التباين coefficient

---

* من المفاهيم الاسمية التي أفرزتها تفاعلات الانفتاح الاقتصادي في الفترة الأخيرة كلمات مثل "أستيك" لكي تشير إلى نفس معنى الألف جنيه. أو كلمة "أرنب" يشير إلى المليون جنيه وقدرته على النمو السريع بسرعة جريان الأرنب، أو كلمة "بريزة" لتشير إلى العشرة جنيهات التي انخفضت قيمتها بفعل التضخم وارتفاع الأسعار أو "أبيض" للدلالة على حالة الفقر الاقتصادي للشخص.

** يذكر الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافي، أن عصابات المجرمين مثلا تستخدم مفردات اللغة الشعبية وتكسبها معاني جديدة، ومن ثم يتعامل أفرادها فيما بينهم بها، بحيث لا يستطيع عامة البشر فهم مقاصدهم أو الدلالات الحقيقية لمفردات هذه اللغة.

"differential" "الطاقة energy" "مقياس الطاقة entropy" وغير ذلك من الرموز الاسمية الحديثة. فإن تعبيراتهم سوف تصبح طويلة فى صياغتها وتتضمن علاقات معقدة، لا يمكن استيعابها باستخدام التعبيرات الدارجة. وعلى هذا النحو نجد أنه من السهل أن نقرأ كتاب نيوتن Pricipia مستندا إلى اللغة الفنية لحساب التفاضل والتكامل الحديث، أكثر من قراءته في اللغة المألوفة لعلم الهندسة التي كتب بها نيوتن. و**الثاني** أن ترجمة المفاهيم المألوفة إلى مفاهيم غير مألوفة، يساعد في توضيح أفكارنا عن طريق حذف الارتباطات العارضة أو غير الملائمة، من التعلق برموزنا أى مفاهيمنا. إذ تتضمن الكلمات العادية أبعاداً مشاعرية وعاطفية قوية، إضافة إلى أنها تتضمن ظلالاً لكثير من المعاني الإيحائية، التي تعوق عملية الاستنباط الدقيق (٤٨).

إستناداً إلى ذلك يمثل التعريف الاسمي بداية الصياغة التصورية، مصدره الباحث وليس خصائص المفردة الواقعية التي يحاول دراستها، إرتباطا بذلك نجد أن التعريف الاسمي محكوم بمجموعة من المعايير. ويتمثل **أول** هذه المعايير في أن التعريف الاسمي يعتبر اتفاقا على استخدام مجموعة معينة من الرموز اللفظية، لتشير إلى معاني أو مفردات معينة. فهو عبارة عن اتفاق حول استخدام رمز جديد، يشير إلى مجموعة من الكلمات أو المعاني المعروفة فعلاً (٤٩). غير أن هذا الاتفاق قد لا يتم بوعي، إذ يكفي أن يقوم باحث معين في تاريخ أى علم من العلوم بصياغة مفهوم معين ليشير إلى مجموعة معينة من المعاني، ويستخدم هذا المفهوم في تحليلاته للواقع الاجتماعي. بعد ذلك تأتي موافقة الباحثين الآخرين على هذا الاستخدام، إذا هم قد استخدموا التعريف أو هذا المفهوم ليقصدوا به ذات المعاني. الأمثلة على ذلك المعاني التي تشير إليها مفاهيم مثل "نسق system" "وظيفة Function" "وظيفة معوقة dysfunction" "وظيفة ميسرة eu Function" في نطاق تحليلات الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع (٥٠).

غير أننا ينبغي أن نتأمل مرحلتين في تطور التعريف الاسمي، المرحلة الأولى، يتولى فيها الباحث صياغة رمز أو تعريف معين ليشير إلى بعض المعاني، في هذه المرحلة نجد هذه الصياغة لها الطابع الفردي. وفى المرحلة الثانية يتحول فيها المفهوم من نطاق استخدام الباحث الفرد له، إلى نطاق إستخدام الجماعة العلمية لهذا المفهوم، وذلك إذا ثبتت كفاءة استخدامه للدلالة على معاني محددة، ومن ثم نجده يلقى قبول الجماعة العلمية وموافقتها. ومن خلال المعيار **الثاني** يعتبر التعريف الاسمي تعريفاً تحكمياً أو مفروضاً، ومن ثم فهو ليس موضع مناقشة لقبوله. فإذا تحدد ما

تعنيه الكلمة أو المفهوم حينما نستخدمه، فليس هناك مشروعية لأي شخص أن يخبرنا بأننا لم نحدد المصطلح بصورة ملائمة، باستثناء أن يكون تعريفنا هو التعريف المنطقي أو المعتاد الذي كان يستخدم في الماضي. وتتبدى التحكمية في صياغة هذا التعريف، لأن من قام بصياغته ليس مطالباً بتقديم أسباب مقنعة لذلك. فإذا تحددت بداية درجة النجاح فى مقرر دراسى معين عند درجة ٦٠ وليست ٥٨ أو ٦٢، فإن هذا التحديد يبدو تحكميا بدرجة كاملة، فى هذا الإطار فإنه حينما يتحدد حد النجاح فإنه من الضروري أن لا ننحرف عنه، تأكيدا ذلك أننا نلاحظ شكوى المتضررين من هذا الحد التحكمى، غير أن هذا التحكم لا يمكن تجنبه[٥١].

غير أن هذه الطبيعة التحكمية ليست اعتباطية، فصياغة التعريف من وجهة النظر هذه يستلزم توفر عدة شروط رئيسية، أول هذه الشروط أن يكون الباحث القائم بصياغة التعريف، من العلماء الباحثين البارزين في مجال التخصص. ومن ثم فهو على معرفة بنماذج المفاهيم والتعريفات من ناحية، وبأنماط المعاني والتفاعلات الواقعية من ناحية أخرى. إضافة إلى عدم غياب الأبعاد المنطقية والواقعية تماماً عن صياغة هذا النموذج من التعريفات – وهو الشرط الثانى –، إذ يراعي الباحث القائم بصياغة التعريف القواعد المنطقية في بنائه أو في رمزيته أو في اتساقه مع سائر التعريفات الأخرى. بينما تتولى الدراسات أو التحليلات الواقعية، التي يجريها الآخرون وفق هذا التعريف تحديد مدى كفاءته الواقعية والامبيريقية.

ويشير المعيار **الثالث** إلى اعتبار التعريف الاسمي حلا أو قرارا resolution، كأن يقول باحث "أنني سوف أعني بواسطة "س" كذا وكذا" أو يقول "دعنا نقصد بواسطة "س" كذا وكذا". ولا يصبح التعريف من هذا النوع صادقا أو زائفا، إذ لا يشكل التعريف الاسمي بهذا المعنى قضية أو مقدمة حقيقية تستخدم في أي برهنة من خلال امتلاكها لمتضمنات الصدق أو الكذب. كل ما نملكه في مواجهة هذا التعريف أن نرفضه أو نوافق عليه على أساس ملاءمته أو عدم ملاءمته للفرد أو المعنى موضع الاهتمام [٥٢].

وتتحدد حرية تعيين المعاني بواسطة التعريف الاسمي أو التعريف المشروط Stipulated كما يسمى أحياناً، بواسطة الاستخدام السابق للشئ المعرف. فحينما يكون للكلمة استخدامات عادية، محددة وواضحة نسبياً، كما هو الحال في كلمة "آلة تصوير Camera" "فإنه لا تكون هناك حرية كاملة للتعريف الاسمي للمعاني التي يكون لها تعريف أو تحديد سابق، حيث تصبح حرية التعريف الاسمي في الحالة الثانية أكبر. ذلك يعنى أن هذا النمط من التعريفات يهتم بتأسيس توازن دقيق بين الحاجة إلى

الإشارة الخاصة لبعض المعاني، بواسطة كلمات محددة وبين الالتزام باحترام المعاني المخلوعة على هذه الكلمات من قبل الثقافة العامة، والتي تستخدم فعلاً [٥٣].

استخلاصاً مما سبق نستطيع التأكيد على أن التعريف الاسمي هو تعريف يمنح لمعنى له تحديد سابق في اللغة، غير أن هذا التحديد اللغوى أصبح ناقصاً لظروف عديدة. الأمر الذي افترض إعادة تنقيح التعريف وصياغته من جديد، أو أن هذا التعريف يحاول تحديد معنى جديد، فرضته التطورات العلمية الحديثة. ذلك يعني أن هناك متطلبات واقعية أو احتياجات فكرية تفرض الحاجة إلى صياغة التعريف الاسمي نذكر منها ما يلي.

١- التطور العلمي، حيث أصبحت التطورات العلمية المعاصرة سريعة ومتسارعة، الأمر الذي يؤدي عادة إلى ظهور معاني جديدة، أو مفردات جديدة، أو بروز الحاجة إلى إعادة تحديد معاني قديمة بتعريفات جديدة. الأمر الذي يفرض علينا حاجة دائمة لإعادة صياغة المفاهيم أو الرموز لمختلف المعاني، التي تطرح علينا، بما يلاءم زماننا وطاقتنا المحدودة، وإنجازاتنا المتسارعة والكثيفة والمتراكمة. وهو ما يعني أننا نجد أنفسنا دائماً طيلة الوقت فى حاجة إلى إصدار تسميات جديدة لكثير من المعاني.

٢- أن نسق التفكير العلمي، بخاصة في العلوم الإنسانية وعلم الاجتماع قد اتجه في الفترة الأخيرة إلى أن يصبح لغة خاصة، ومن أهم مظاهر ذلك التأكيد على دقة وموضوعية مفاهيمه. الأمر الذي يتطلب إلغاء أي غموض، قد يسببه الاستخدام العلمي للمعنى أو المفرد. فمثلاً نجد أن كلمة "مجتمع Society" قد استخدمت لفترة طويلة من تاريخ علم الاجتماع، غير أنه باتجاه العلم إلى مزيد من الدقة في مصطلحاته وتعريفاته، استبدلت هذه الكلمة بكلمة نسق System وأحياناً كلمة Structure لتصبح الكلمة أكثر دقة وارتباطا بلغة العلم. فالعلم في سعي دائم نحو الوصول إلى مكتشفات جديدة من ناحية، ونحو تطوير موازى ومتصاعد لمفاهيمه وتعريفاته الأساسية من ناحية أخرى.

٣- أن لغة العلم الاجتماعي وعلم الاجتماع قد نشأت في قلب اللغة العامة الدارجة، ومن ثم نجد أن لغة العلم قد استخدمت في البداية مفاهيم ومصطلحات اللغة العامة. غير أننا نجد أن تعريفات اللغة العامة تكون في العادة محملة بكثير من المشاعر والأبعاد السيكولوجية، ومن هنا تصبح حركة التعريفات الاسمية هي حركة دائمة في اتجاه ملاحقة التطورات العلمية الجديدة، وفي ذات الوقت تفصلها عن مسميات اللغة العامة. فإذا انتشر

استخدام هذه التعريفات الاسمية الجديدة، وأثقلت بالأبعاد المشاعرية والسيكولوجية، فإن الحاجة تصبح ضرورية، لإستبدالها بتعريفات اسمية جديدة، لها نصيبها الكافي من الدقة والموضوعية.

٤- أن هناك علاقة بين اتجاه العلم إلى النضج وكثافة مكتشفاته واتساع رقعة فاعليته، وبين الميل إلى تبنى صياغة التعريفات الاسمية الجديدة من ناحية أخرى. بحيث نجد أن هذه الحركة تتسارع وتتسع استنادا إلى بعدين الأول، اتساع نطاق التخصص، الأمر الذي يواجه العلم بمعاني أو مفردات جديدة تحتاج إلى تعريف، والثاني، الميل إلى الاقتصاد في الزمن والطاقة اللازمة للتحاور باللغة العلمية.

٥- أنه إلى جانب أن تعريفات المعاني تكون عادة محملة بالمشاعر في اللغة العامة، فإننا نجدها في كثير من الأحيان لها بعض المتضمنات الأيديولوجية، التي قد تعوق الحوار العلمي الدقيق. الأمر الذي يفرض إعادة تعريفها اسمياً، وذلك لإلغاء التحيزات الأيديولوجية التي التصقت بالمفهوم، كالحديث عن البرولتاريا أو الطبقة العاملة، بين النظرية الماركسية والنظريات الغربية الليبرالية. ذلك يعني أن التعريف الاسمي للمعنى، قد يكون الهدف منه تحقيق نوع من الاتفاق بين مختلف الاتجاهات الفكرية والنظرية.

### سابعاً: التعريفات الحقيقية "الواقعية"

يصبح التعريف حقيقيا إذا كان يميل إلى التعامل مع المفردات أو الأشياء الواقعية [٥٤]. ويرى "جوبلو" أننا إذا كنا نقصد تعريفاً حقيقياً، فإن الماصدق يخطر في الذهن أولاً أو بمعنى أدق يكون الماصدق موضوعاً تحمل عليه الصفات [٥٥]. ويحدد التعريف الواقعي – مثل التعريف الاسمي – الكلمة أو المفهوم، أو ما نشير إليه بمجموعة من الكلمات المقابلة. غير أن هذه الكلمات – وهي نقطة هامة – تعتبر تحليلاً للفكرة أو الشكل أو العالم الذي ترمز له الكلمة، على النحو تشير كلمات التعريف الحقيقي إلى بناء الشئ الذي تشير إليه [٥٦].

بذلك يعتبر التعريف الواقعي قضية تحتمل الصواب والخطأ، طالما أن التعريف والمفهوم الرمز يرمزان إلى نفس العالم أو نفس الشئ أو الموضوع. ويتضمن التعريف الواقعي عنصرين، الكلمة أو المفهوم الرمز من ناحية والتعريف من ناحية أخرى. وارتباطا بذلك يصبح التعريف الواقعي صادقا، إذا كان بعدى التعريف متساويين في المعنى وكان أحد جانبي التعريف يقدم تحليلا صحيحا

للجانب الآخر [٥٧]. وكمثال على التعريف الواقعي من هذا النوع نعرض تعريف للتشابه أو التماثل كما عرضه فيلسوف العلم "ناجل". حيث يتصور تضمن التعريف لجانبين يعكس كل منهما نفس معنى الموضوع أو الشئ الواقعي [٥٨]. ذلك يعني أن التعريف الواقعي يتخذ من الشئ أو الموضوع الواقعي إطارا مرجعيا له. ومن ثم نجد أن التعريف الواقعي يحاول دائما أن يبرز بناء الشئ الواقعي، وطبيعة عناصره وخصائصه الرئيسية، ثم طبيعة العلاقة بينهما، بحيث تعكس كلمات التعريف كل هذه المكونات. إضافة إلى ذلك فإننا نجد أنه إذا أصاب التغير الشئ الواقعي، فإن ذلك يستوجب بالضرورة تعديل التعريف والمفهوم الذي يرمز إليه. مثال على ذلك تعريف النظرية التقليدية في علم الإجرام لمفهوم الجريمة أو مكوناتها الواقعية، وتعريف النظرية التي قدمها أدوين ساذرلند لذات المفهوم. من ناحية ثالثة فإن صدق التعريف الواقعي يتحدد بمدى قدرته على تصوير مكونات المتغير الذي يشير إليه المفهوم المحدد، فالواقع هو مقياسه وأساس صدقه دائماً، وذلك يعني كذلك أن المفهوم الواقعي قضية تحتمل الصدق والزيف.

واستناداً إلى ذلك نطرح مسألتين، الأولى، أن التعريف الواقعي يعتبر تحليلا لمتغير واقعي، أو للمفهوم الذي يرمز إليه، على خلاف التعريف الاسمي الذي يعتبر رمزاً يفرض على المتغير الواقعي. والثانية، أنه في حين يرتبط التعريف الاسمي بحركة العلم المتطورة، وميله إلى الدقة والموضوعية، نجد أن التعريف الواقعي يتغير بتغير الواقع وتطوره، وما يحويه من متغيرات.

ويؤكد "ايرنست ناجل" أن هناك دوافع سيكولوجية وأهداف منطقية كاملة وراء التعريف الواقعي. وفيما يتعلق بالدوافع السيكولوجية فإننا نجد أننا لدينا الرغبة في تعلم معاني كلمات جديدة، برغم أن ذلك يتحقق بإستخدام مفاهيم أكثر شيوعا يتم بها تعريف هذه المعاني. يضاف إلى ذلك أننا نرغب دائماً في اكتشاف تعبير موجز ومقنع، بدلاً من تعريف طويل ومرهق أو معوق، فمثلاً بدلاً من استخدام جملة "ابن أخت أمي" نقدم الجملة الموجزة "ابن خالتي". ومن ناحية ثالثة فنحن نرغب دائماً في الوضوح، أى نرغب في أن نجعل معنى الكلمة معروفاً لنا بدرجة أفضل، وذلك عن طريق تحليل المعنى إلى عناصره المكونة، وذلك يتطلب تعريف واقعى، ومن الطبيعي أن يشير تأمل هذه الدوافع إلى إبراز طبيعتها السيكولوجية [٥٩].

يضاف إلى ذلك أننا نحتاج إلى وضوح التعريف، إذا واجهنا ظاهرة المترادفات وهي الظاهرة الموجودة بالضرورة في كل لغة. وبالنظر إلى ذلك فنحن نحتاج إلى توضيح الكلمة بالنظر إلى رمزها أو إشارتها للمتغير الواقعي من ناحية،

ومن ناحية أخرى بالنظر إلى مجموعة المترادفات المتناظرة معها. وعلى هذا النحو يعني أن تكون "أمينا" أن تكون نزيها، وعادلا وصريحا وذكيا ومستقيما، وموثوقا به. وبإمعان النظر في هذه المترادفات نجد أن أياً منها لا يمكن أن يؤدي نفس المعنى الذي تؤديه كلمة "أمين"، برغم تداخل معاني المترادفات مع بعضها البعض. بحيث يحدد كل منها الآخر واقعيا، فإن كلمة "أمين" باعتبارها كلمة كلية بالنسبة لها، نجدها تحتوي في بنائها على عناصر أو جوانب من هذه الكلمات، الأمر الذي ينبغي أن يتضح أو ينعكس في التعريف.

وإضافة إلى الدوافع السيكولوجية للتعريف الواقعي، هناك أيضاً مجموعة الأهداف المنطقية الكامنة وراء هذا التعريف، إذ تهدف التعريفات من الناحية المنطقية، إلى التحديد الواضح لبناء المفهوم وخصائصه الرئيسية. وذلك لكي يصبح المفهوم محددا، وأيضا لكي نبعده أو نفصله عن المفاهيم الأخرى، ومن ناحية ثالثة لكي نيسر استكشاف موضوع البحث الذي نتناوله. فقد يؤدي التعريف الواقعي دوره كمقدمة منطقية، أو كقضية من بحث منطقي يتعلق بموضوع البحث. وعلى هذا النحو، فمن خلال تعريف الأشكال المتماثلة، بالإضافة إلى المقدمات الأخرى، فإننا يمكننا استنباط قضية أو نظرية نذهب إلى التأكيد بأن حجم أي شكلين متماثلين، يماثل مكعب أي مسافتين متقابلتين. وقد رأى أرسطو ذلك بوضوح حينما أعلن أن التعريفات هي المقدمات الأساسية للبرهان أو الإثبات (٦٠).

بيد أن القول الذي ينبغي التأكيد عليه يتمثل في أن الفصل بين التعريفات الاسمية والواقعية ليس فصلا حاداً، إذ نجد في التعريفات اللفظية، ذات الطبيعة الاسمية الكاملة، إشارة أو إسنادا إلى الشئ أو المتغير، الذي ترمز إليه الكلمة. ذلك أن الكلمات ذات طبيعة رمزية أساساً، وفضلاً عن ذلك فقد تعوق الارتباطات المشاعرية والمعاني الإضافية الإدراك الواضح لموضوعات أو قضايا الاهتمام، ويحدث ذلك بصفة خاصة في العلوم الاجتماعية. إذ تتضمن كلمات مثل "الديمقراطية democracy" و"الحرية Liberty" و"الواجب duty" وظيفة أو دلالة مشاعرية قوية، فهي تستخدم عادة كشعارات معارك، باعتبارها تثير المشاعر، وكبدائل للفكر، ومن المؤكد اختفاء الحوار المتعلق بمفاهيم كالثروة property والدين والقانون إذا اختفت المتضمنات المشاعرية، واستبدلنا هذه الكلمات بنظائرها المحددة بدقة (٦١).

إذا نستطيع التأكيد على تضمن التعريف الواقعي لمجموعتين من التعبيرات، كل له معناه الخاص، وإن كانت معانيها متعادلة في الجملة، إذا كان التعريف

واقعياً. ففي التعريف الواقعي يمكن أن يستبدل التعريف بالمفهوم بدون أي تغير في المعنى، وفى هذا الإطار ينبغى أن يكون التعريف أسهل من حيث الفهم، برغم كونه أطول وأكثر تعقيداً من المفهوم، ذلك إذا أردنا أن يؤدي التعريف الواقعي وظائفه السيكولوجية والمنطقية (٦٢). إستناداً إلى ذلك يمكن استكشاف مجموعة من المعايير التى يجب مراعاة توفرها في التعريف الواقعي، وهي المعايير التي نعرض إيجازا لها.

١- أول هذه المعايير أن التعريفات الواقعية تتميز بأنها قضايا أو عبارات أو جمل، لها بنيتها المنطقية من ناحية، غير أن إسنادها أو إطارها المرجعي واقعي بالأساس. فالحكم على التعريف الواقعي يكون بالنظر إلى بعدين، الأول هو القدرة التحليلية لتحديد عناصر المفهوم الذي يشير في ذات الوقت إلى معنى أو متغير واقعي. والثاني القدرة على تشخيص خصائص المتغير الواقعي بحيث يسهل التعريف به، وعلى هذا النحو يعتبر التعريف الواقعي قضية قابلة للاختبار الامبيريقي، وقابلة للصدق والزيف كذلك.

٢- ينبغي أن يكون المتغير الواقعي، الموضوع أو الشئ، هو الإطار المرجعي للتعريف الواقعي، بحيث يؤدي التغير في المتغير الواقعي، إلى تغير في المفهوم الذي يرمز له، أو في التعريف الذي يحاول تحليليا توضيح خصائصه. وعلى هذا النحو يتسع النطاق الرمزي للتعريف أو ينكمش حسب اتساع أو انكماش ما يتضمنه المتغير الواقعي، من هنا فالتعريف الواقعي تابع دائماً للتغيرات فى المتغيرات الواقعية.

٣- ينبغي أن يتضمن بناء التعريف الواقعي لأى متغير على عنصرين متوازيين من حيث المعنى، وأن اختلفا من حيث الوظيفة. إذ يحتوي التعريف من ناحية على المفهوم الذي يقتصر دوره على الوظيفة الرمزية للمتغير الواقعي، وهو موجز بطبيعته. غير أنه يحتوي من ناحية أخرى، على التعريف التحليلي لمعاني المفهوم، ولمكونات وخصائص المتغير الواقعي من ناحية ثالثة، فالتعريف يؤدي هنا وظيفة تحليلية شارحة إلى جانب الوظيفة الرمزية كذلك.

٤- أن على التعريف الواقعي أن يحقق الوظائف السيكولوجية للتعريف، وهي الوضوح والتحديد والإيجاز، والمساعدة على استكشاف طبيعة المعاني الجديدة. إضافة إلى تحديده لوظائفه المنطقية وهي التحديد التحليلي لمكونات المفهوم، إضافة إلى أنه يشكل قضية منطقية يمكن أن تستنبط منها - إضافة إلى أخرى - قضايا أو نظريات جديدة.

**ثامناً: التعريفات الإجرائية**

بصورة عامة ارتبطت فكرة التعريف الإجرائي بعالم الطبيعة بيرس بردمان Percy W. Bridmaun الذي قدم وجهة النظر الإجرائية بأوضح ما يكون في مؤلفه منطق الفيزياء الحديثة The logic of modern physics [٦٣]. وقد تمكن بردمان في السنوات الأخيرة من تعميم الطريقة الإجرائية operational method في العلوم الطبيعية جميعها. حيث أكد أنها تمثل الطريقة الوحيدة الأكثر فعالية في العلم لبناء المفاهيم في العلوم الطبيعية، وأيضاً للدراسة العلمية للظواهر الطبيعية والاجتماعية كذلك.

ويتمثل المعنى الأساسي للنزعة الإجرائية operationalizm في علم الطبيعة في ضرورة تحديد المفاهيم العلمية في ضوء العمليات operations الفيزيائية. وفي هذا الإطار لا يصبح للمفهوم أي معنى إذا لم يكن نتيجة لعملية أو تجربة معملية. فمثلاً لا يشير مصطلح "ضغط الغاز" إلى أي معنى إذا لم تجرى تجربة نحاول من خلالها قياس الضغط. إذ ينبغي على الباحث حينما يفكر في ضغط الغاز، أن يفكر في الوسائل، التي تستخدم للوصول إلى مقياس يقاس به هذا الضغط. ويستخدم نفس الأسلوب لتحديد معنى الطول Length والزمن Time، وسرعة الضوء Velocity، والحرارة Temperature [٦٤].

ذلك يعني أن الطريقة الإجرائية هي طريقة تجريبية بالأساس، وإن الطريقة التجريبية في صورتها الخالصة، تتطابق إلى حد كبير مع الطريقة الإجرائية، ارتباطا بذلك يؤكد رواد النزعة الإجرائية بحماس أنه من خلال الطريقة الإجرائية فقد نستطيع الوصول إلى نتائج صادقة. وفضلاً عن ذلك فهم يؤكدون، أننا لا نواجه أي تناقض سواء فيما يتعلق باستخدام هذه الطريقة، أو فيما يتعلق بالنتائج التي نصل إليها من خلالها. وأن كل المكتشفات العلمية الصادقة تم إنجازها من خلال الطريقة الإجرائية، حيث قدمت المعرفة الكافية، ومن ثم فهي طريقة لها مميزاتها ويختفي عنها كل نقص [٦٥]. بل إننا نجد أن تعبيرات مثل "الطريقة الإجرائية" و"المفهوم" أو "التعريف الإجرائي" و"النظرية الإجرائية" من الكلمات التي أصبحت سحرية لكونها تستطيع إصدار القرار أو الحسم في أي خلاف. وارتباطا بذلك يؤكد "بورنج E.G Boring" أن الميزة الأساسية للتعريفات الإجرائية تكمن في توحيد بناء العلم وحل الخلافات التي قد تظهر في نطاقه [٦٦].

وقد انتقلت وجهة النظر الإجرائية إلى علم الاجتماع من خلال "جورج لندبرج George Lundberg" في كتابه أسس علم الاجتماع Foundations of sociology

الذي ظهر في سنة ١٩٣٩. حيث رفض لندبرج أن توجد متغيرات غير قابلة للقياس، ومن ثم ضرورة أن يهتم الباحث بالذوات الافتراضية أو "الجوهر المشترك." إذ يؤكد لندبرج أن مثل هذا الموقف يستند إلى افتراض خاطئ، ثم يذهب إلى "أن القياس ليس طريقا لتعريف الأشياء، ولكنه عملية يمكن أن تنجز بعد أن نتمكن من تعريف الشئ موضع القياس" فإذا سئل أي منا ماذا يعني بمفهوم الذكاء فإنه سوف يجيب بأن الذكاء هو ما تقيسه اختبارات الذكاء [٦٧].

ويؤكد "لندبرج" أن القياس يعد وسيلة للتعريف، ويتفق معه "ادنجتون" Eddington الذي يذهب إلى ضرورة تعريف المتغيرات وفقاً للطريقة التي نتعرف بها عليها. وفي هذا الصدد يشير "بردمان" إلى أن التعريف الصحيح للمفهوم، لا يتحقق بالنظر إلى خصائصه المتضمنة ولكن بالنظر إلى العمليات أو الإجراءات Operation الواقعية المتبعة، "على سبيل المثال تعريف الكتلة mass باعتبارها كمية المادة". وعلى هذا النحو يؤكد "بردمان" على أن العمليات تشكل تحديدا ضروريا، بمعنى أنه إذا لم نعرف العمليات التي نحدد بها المفاهيم، فإننا لن نعرف معنى المفاهيم، إذ لا تتضمن المفاهيم شيئاً أكثر من العمليات التي أتبعت لتحديدها[٦٨].

ذلك يعني أن التعريف الإجرائي هو الذي يحدد المفهوم باستخدام ما يتبع في ملاحظته أو قياسه أو تسجيله، ومن البديهي أن لا تتقيد التعريفات الإجرائية بالشروط المنطقية للتعريف. إلا أنها تصل بالمفاهيم إلى أقصى ما يستطيعه الباحث من الوضوح في ذهنه، وذهن من يستقبل هذا التعريف. غير أن هناك كثيراً من المفاهيم التي لا يمكن تعريفها إجرائياً، لأن سهولة التعريف الإجرائي تتوقف على تقدم المقاييس العلمية والعملية [٦٩]. واستنادا إلى ذلك يمكننا القول بأنه كلما تقدم علم الاجتماع من تطوير أدوات بحثه، كلما زاد الاعتماد على التعريفات الإجرائية. لأنها تمنع الخلط بين الباحثين، إضافة إلى أنها تمكنهم من إعادة إجراء الدراسات والتوصل إلى النتائج ذاتها، مما يكسب بحوث علم الاجتماع مزيداً من الدقة والضبط [٧٠]. وإلى جانب استناد التعريف الإجرائي، إلى وسائل قياس المفهوم موضع التعريف، فإنه من الضروري الاهتمام بمجموعة من المعايير، التي ييسر إتباعها تعريف المفهوم أو المتغير الواقعي تعريفاً إجرائياً ونعرض فيما يلي لبعض منها.

١- من هذه المعايير، أنه من الضروري تحديد مجموعة من المؤشرات، التي من خلالها نستطيع توضيح المفاهيم، وذلك عن طريق تأسيس مجموعة من المؤشرات، التي تحدد طبيعة المتغيرات موضع الاهتمام. فمثلاً من خلال التأمل نستطيع الحديث بصورة غير محددة عن "الأخلاق أو المعنويات

Morals" أو عن التماسك الاجتماعي بدون أن نعرف بدقة معنى هذه المفاهيم. غير أنها يمكن أن توضح إذا حاول الباحث ملاحظة حالات المعنويات المرتفعة أو المنخفضة، أو حالات التماسك أو الصراع الاجتماعي. ولتحقيق ذلك فإنه ينبغي أن يلجأ إلى المؤشرات الواضحة والمحددة، أي تلك التي يمكن ملاحظتها. ارتباطا بذلك تعتبر النزعة الإجرائية هي الحركة التي تتطلب التعريف الواضح للمفهوم بدرجة كافية قبل البدء في البحث استناداً إليه.

٢- ويتمثل المعيار الثاني في ضرورة التوضيح الإجرائي للمفاهيم عن طريق تحويل المفاهيم النظرية "اسمية كانت أو واقعية" إلى مفاهيم يمكن قياسها أو قياس مؤشراتها [٧١]. وفي هذا الإطار يؤكد أميل دوركيم على أنه من الضروري أن نستبدل الحقيقة الداخلية التي لا نستطيع الإمساك بها، بحقيقة خارجية ترمز إليها. وأن نقوم بدراسة الأولى من خلال الثانية، ويصبح الجهد المطلوب في هذا الصدد، هو تحويل المفاهيم النظرية "اسمية كانت أم واقعية" إلى مفاهيم إجرائية، عن طريق تعريفها من خلال مجموعة من المؤشرات الخارجية، أى الواقعية. مثال على ذلك، ما يمكن إجراؤه بشأن مفاهيم "الأنومي Anomie" و"الفشل الدافعي Motivational failure". وما هى المؤشرات الواقعية التى تشير إلى هذه الحالات أو المتغيرات.

٣- يعتبر الميل إلى التكميم Quantification أسلوباً إجرائياً لتعريف المفاهيم وتوضيحها بدرجة كافية، تساعد على إجراء البحث الأمبيريقي. حيث يصبح تطوير مؤشرات صادقة، يمكن ملاحظتها مسألة جوهرية، للاستفادة من المفاهيم أو التعريفات في عملية إجراء البحث الاجتماعي. إذ لا يكفي تعريف الانتحار بالقول بوجوده كمؤشر من مؤشرات التفكك أو الانهيار الاجتماعي، ولكن يلزم تحديد مستوى معين من معدلات الانتحار كمؤشر لحدوث الانهيار الاجتماعي.

٤- أن المقاييس تصبح هامة للوصول إلى التعريف الإجرائي، ومن الطبيعي أن يتطلب ذلك تحليل المفهوم، الذي نحتاج إلى تعريفه إلى عناصره الرئيسية. ثم محاولة الوصول إلى مجموعة من المقاييس الفرعية التي تتولى قياس كل عنصر من هذه العناصر المكونة، وبذلك يكون التعريف في النهاية، عبارة عن تجميع لما تقول به هذه المقاييس أو المؤشرات.

## المراجع


١ – ليله، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، المفاهيم والقضايا، دار المعارف ١٩٨٣، ص ٣١٢.

٢ – على ليلة، بناء النظرية الإجتماعية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص ص ٨٧–٨٨.

٣ – صلاح إسماعيل عبد الحق، توضيح المفاهيم ضرورة معرفية "فى" بناء المفاهيم دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، إشراف على جمعة محمد، سيف الدين عبد الفتاح، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ص ص ٣١–٥٣، بخاصة ص ٣١–٣٢.

٤ – على ليلة: المجتمع المدنى العربى، قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٦، ص ٢٨١.

5 - Harris, Marvin,The Rise of Anthropological Therory, A History of Theories of Culture, Columbia University, New York, 963,Pp225.

6 - Ibid, P. 121.

٧ – صلاح إسماعيل عبد الحق، مرجع سابق.

٨ – نفس المرجع، ص ص ٥٢–٥٣.

٩ – على ليلة، اسس البحث العلمى فى علم الإجتماع،، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص ٩١

١٠– ألفن جولدنر، الأزمة القادمة لعلم الإجتماع الغربى ترجمة على ليلة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، الكتاب رقم ٦٦٧، ٢٠٠٤ ص ٧٨.

11- Soltiz. C. Jahoda & Others: Research Methods in Social Relations, New York. 1960, P. 480.

12- Ibid P. 41.

13- Fairchild, H.P: Dictionary of Sociology, Totowa, 1967, p. 54.

14- Riley. M.W: Sociological Relations, A case of approach New York.1963, p. 5

١٥– عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة ١٩٧٧، ص ١٦٨.

١٦– على ليله، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، ١٩٩١، الطبعة الثالثة، ص ٥٧.

١٧- نفس المرجع، ص ٥٧
١٨- صلاح إسماعيل عبد الحق، مرجع سابق، ص ص ٣٢-٣٣.
١٩- نفس المرجع، ص ٤٨.
٢٠- زولتان تار، النظرية الإجتماعية ونقد المجتمع، ترجمة على ليلة، المكتبة المصرية، ٢٠٠٢، ص ٦٦.
٢١- صلاح إسماعيل عبد الحق، مرجع سابق، ص ٤٨.
٢٢- هشام أحمد جعفر، بناء المفهوم بين التقويض والتشغيل، فى بناء المفاهيم، دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، مرجع سابق ص ص ١٦٢-١٨٤ بخاصة ص ١٦٧.
٢٣- إبراهيم بيومى غانم، السياق التاريخى والمفاهيم، "فى" بناء المفاهيم، دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، مرجع سابق، ص ص ١٠٨-١٣٠ بخاصة ص ١٢٣.
24- Gouldner, Alvin: The Coming Crisis of Western Sociology, Heinman, London, 1971, P. 32.
25- Larrabee, Harold A: Reliable Knowledge, Scientific Methods in the social studies, Houghton Mifflin Company, Boston, 1964, p. 187.
٢٦- جميل صليبا، المنطق، منشورات عويدات، بيروت لبنان، ١٩٦٧، ص ٣٣٣ - ٣٣٤.
٢٧- على سامي النشار، المنطق الصورى منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٩٢،١٩٦٦.
28- Soltizc. Jahodo & Others, Op,cit,p. 112.
29- Ibid, P. 223.
30- Cohon, Morris & Ernest Nagel: An introduction to logic and Scientific Methods, Harcourt, Brace & World, INC. New York, 1936 p. 225.
31- Vander, zanden, W: Sociology, The Core, 2nd edition, McGraw – Hill Publishing Company New York, 199 p. 69
32- Ibid P. 69.
33- Block, Max. Critical Thinking, Prentice – Hall, INC, New York, 1955 p. 210.
34- Ibid PP. 213 – 214.
35- Morris Cohen & Ernest Nagel. Op. clt., pp. 238 – 240.
36- Max Black: Op. cit., P. 203.

37- Ibid PP. 204 – 205.
38- Ibid P. 208.

٣٩- على سامي النشار، مرجع سابق، ص ١٩١.
٤٠- نفس المرجع، ص ١٩٩.

41- Perrow, Charles, Disintegrating Social Phi Delta Kappan, 1963, PP. 684.
42- Ibid P. 685.

٤٣- على عبد الواحد وافي، علم اللغة.

44- Morris Cohen & Ernest Nagel: Op. cit, P. 228.

٤٥- على عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص ٩٨.

46- Harold A. Larrobee Op. cit., P. 192.
47- Morris Cohen & Ernest Nagel: Op. cit, PP. 228 – 229.
48- Ibid P. 228.
49- Mertobn, Robert. K: Social Theory and Social Structure, the Free of Glencoe. 1962, New York. PP. 19 -25.
50- Harold A. Larrobee Op. cit., P. 193.
51- Max Black: Op. cit., PP. 208 - 209.
52- Ibid pp. 208 – 209.
53- Charles Perrow, Op. cit., P 687.

٥٤- على سامي النشار، مرجع سابق، ص ١٩١.

55- Morris Cohen & Ernest Nagel: Op. cit, P. 230.
56- Ibid P. 231.
57- Ibid P. 231.
58- Ibid P. 233.
59- Ibid P. 231.
60- Ibid P. 232.
61- Ibid P. 232.
62- Blalack, or Hubert: Methodology in Social Research, McGraw – Hill, Bool Company. New York, 1968, P. 7.
63- Bridgman, Percy W.: Operational Analysis Philosophy of Science, 5, April, 1938, P. 119.
64- Sarokin, Pitrim A.: Fads and Foibles in Modern Sociology and Related Sciences, Henry Regnery Company, Chicago, 1956, P 32.
65- Ibid P. 33.
66- Hubert Blalock Jr: Op. cit., P. 8.

٦٧- عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٦٨ – ١٦٩.

٦٨- محمد على محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دراسة في طرائق البحث وأساليبه، ١٩٨١، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، ص ١٥٧.
٦٩- محمد الجوهري، عبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، دار الكتاب للتوزيع، ١٩٨٢، الطبعة الثالثة، ص ٦٠.
٧٠- مرجع سابق، ص ٦٢.
٧١- مرجع سابق، ص ٦٥.